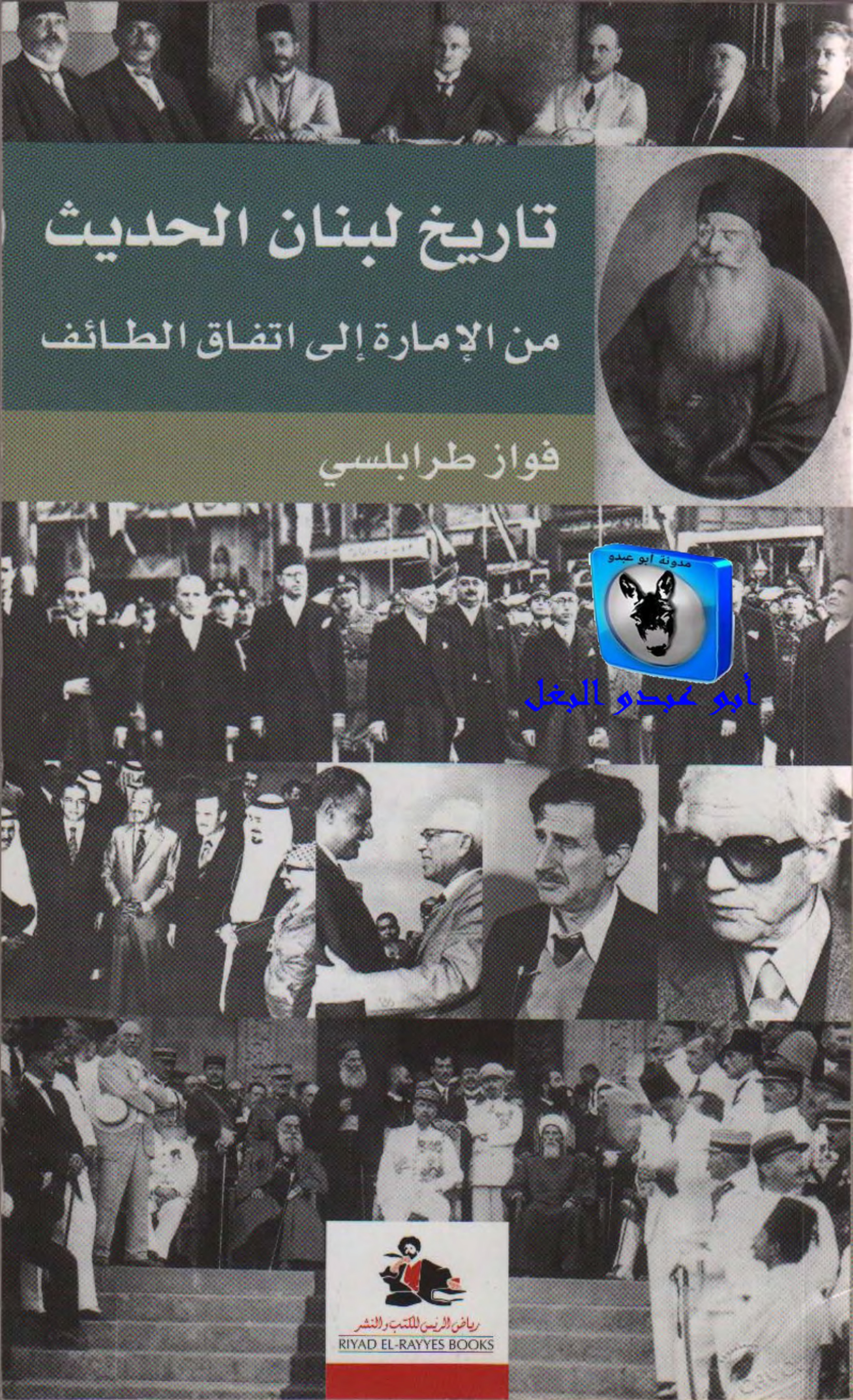


تاريخ لبنان الحديث

من الإمارة إلى اتفاق الطائف

فواز طرابلسي

مدونة أبو عبدو

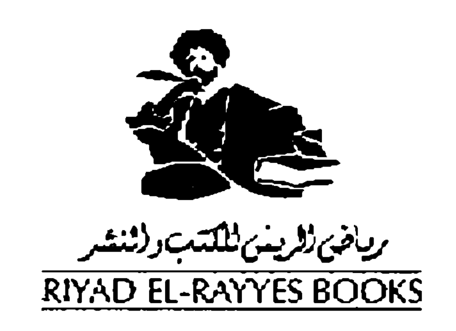
أبو عبدو البغل

رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS

فواز طرابلسي

تاريخ لبنان الحديث

من الإمارة إلى اتفاق الطائف



A History of Modern Lebanon From the Imarah to the Taef Accords

by Fawwaz Traboulsi

First Published in February 2008

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 - 21- 342 - 9

الطبعة الأولى: شباط (فبراير) ٢٠٠٨

لشراء النسخة الالكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: لارا بلعة
(محترف بيروت غرافيكس)

المحتويات

الفصل الأول

إمارة جبل لبنان (١٥٢٨ ــ ١٨٤٢)

«إن البشر يشبهون حاضرهم أكثر مما يشبهون آباءهم»

(مثل عربي، يستشهد به مارك بلوك في كتابه «دفاعاً عن التاريخ»)

تعود بدايات لبنان، بما هو كيان سياسي، إلى إمارة جبل لبنان التي تكونت في نهاية القرن السادس عشر وتمتعت بقدر من الاستقلال الذاتي داخل السلطنة العثمانية. وتاريخ الإمارة هو بالدرجة الأولى تاريخ انضواء جبل لبنان كله تحت سلطتها وتوسعها نحو المناطق المجاورة في فلسطين والداخل السوري. تبلور داخل الإمارة عدد من الخصائص سوف يكون لها الأثر الأبرز على بنية لبنان في الأزمنة الحديثة وعلى تطوراته: أكثرية سكانية مسيحية وازنة؛ انتقال مبكر إلى الإنتاج السوقي (الحرير) والتجارة الدولية؛ انفتاح ثقافي مديد على أوروبا وتقليد من تدخل القوى الأوروبية في شؤون الإمارة الداخلية.

الإقطاع في جبل لبنان

أديرت إمارة جبل لبنان في ظل الحكم العثماني وفق نظام الإقطاع، أو «الالتزام»، يجري بموجبه تلزيم عملية تحصيل الضرائب إلى مشايخ قبائل أو زعماء عشيريين محليين تحت إشراف الولاة العثمانيين. تتمتع الأسر الحائزة على الإقطاع ــ «المقاطعجية»، حسب التسمية الدارجة في جبل لبنان ــ بدرجات متفاوتة من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤون إقطاعاتها ما دامت توفر للباب العالي في اسطنبول العدد المعيّن من أكياس الغروش الذهبية، وتزوّد السلطنة بالمقاتلين عند اللزوم وتحافظ عموماً على الأمن في مناطقها.

تميّزت الحياة في جبل لبنان العثماني ببنية متراتبة تولدَت عنها نزاعات تتشارك في معظمها مع مناطق مشابهة من السلطنة. وهذه هي أهم التراتبات والنزاعات.

أولاً، «**نظام الملل**» الذي يقسّم رعايا السلطنة على أساس الانتماء الديني، فيميّز بين جماعة عليا، تتكون من المسلمين ــ والمسلمين السنّة خصوصاً إذ لم تكن المذاهب الشيعية معترفاً بها ــ وجماعات دنيا، مشمولة بالحماية تتكون من «أهل الكتاب» من مسيحيين ويهود. وقد تمتع الأخيرون بمقدار من التسامح الديني ومن الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية في مقابل دفع ضريبة حماية هي الجزية. ترتب على هذه القسمة فروقات ملموسة في العلاقات بين الجماعات خصوصاً في مضمار توزيع العمل الاجتماعي. فالمسيحيون واليهود، المحرومون من الوظيفة الإدارية والخدمة العسكرية تركزوا في الفلاحة والحرف والتجارة والمهن الحرة والمال. في جبل لبنان، عبّر هذا الموقع الاجتماعي المتفاوت عن نفسه في

جماعة درزية غلبت عليها الوظيفة القتالية والبنية القَبَلية وجماعة مسيحية غلب عليها الانتماء العامي، تتشكل أكثريتها العددية من الفلاحين. وسوف يكون لهذه البنية المتفاوتة دور كبير في تحويل النزاعات الاجتماعية والسياسية إلى نزاعات طائفية.

ثانياً، التراتب بين «مناصب» و«عامة». الأولون هم «المقاطعجية»، حاملو الألقاب ـــ أمير ومقدَّم وشيخ ـــ التي أنعم بها عليهم السلطان أو الوالي أو الأمير الحاكم في الجبل. يسيطرون على السلطة السياسية والقانونية في إقطاعاتهم ويتعيشون على استخراج الفائض الاجتماعي عن طريق تحصيل الضرائب واستخراج الريع العقاري من الأرض، فيما يتمتعون بإعفاءات ضريبية وامتيازات شتى. ومع أن «العامة» هي التسمية الجارية على جميع من لا يملك لقباً من الألقاب، وأكثر «العامة» طبعاً من الفلاحين، فإن هذه المرتبة كانت تضم أيضاً المزارعين الأغنياء والتجار والحرفيين والصنّاع والمرابين. وتدور النزاعات بين هاتين المرتبتين ـــ «المناصب» والعامة ـــ مدار الضرائب والمشاركة السياسية وغالباً ما تنفجر على شكل انتفاضات عامية، تسمى في جبل لبنان «قومات» أو «عاميات».

ثالثاً، النزاع بين الحكام المحليين والسلطة المركزية في اسطنبول. وهذا النزاع وجه ثابت من أوجه السياسة العثمانية. كان الحكام المحليون، أكانوا الولاة العثمانيين الأتراك في المراكز الرئيسية، أم مشايخ القبائل في مرتفعات اليمن أو جبال لبنان، يسيطرون غالباً على مرفأ، أو طريق تجارية، أو منتوج حيوي (القهوة، القطن، الحرير، إلخ.) أو أرض زراعية خصبة أو ما شابه. وعندما يبلغ الوالي أو الحاكم مستوى من الثروة أو القوة، يروح يسعى للتخلص

من سيطرة اسطنبول فيمتنع عن دفع الضرائب، مستغلاً لذلك انتكاسة عسكرية للسلطنة أو نزاعاً على السلطة في اسطنبول. وفي أحيان كثيرة، كانت حركات التمرد الاستقلالية تلك تلقى تشجيعاً ودعماً من قوة أوروبية طامحة في موطىء قدم في أراضي السلطنة.

رابعاً، النزاعات بين الأسر المقاطعجية ذاتها، وداخل كل عائلة من عيلها. وتدور تلك النزاعات ــ التي شكلت وجهاً ملازماً من أوجه نظام «الالتزام» ــ مدار المنافسة على السلطة أو الحصول على «التزام»، أو التنافس بين الأبناء على الخلافة. وتترافق تلك النزاعات دائماً مع التنافس على استرضاء النافذين في اسطنبول أو الولاة المحليين (من خلال الرشوة أو الدعم العسكري). وكان الشكل التقليدي لانتظام القوى المتنازعة في المشرق العربي هو الغرضية القيسية ــ اليمنية. وهي الغرضية التي ما لبثت أن تحولت، في جبل لبنان، إلى الحزبية الجنبلاطية ــ اليزبكية (الأرسلانية) المستمرة إلى الآن داخل الجماعة الدرزية.

خامساً، التراتب الريعي والنزاعات الريعية. لم تقتصر السلطة الاقتصادية **المقاطعجية** على جباية الضرائب. كانت الأسر المقاطعجية تسيطر على الأرض، تؤجرها إلى فلاحين في مقابل نسب من المحصول. في جبل لبنان، دارت النزاعات بين الفلاحين والمقاطعجية مدار نِسَب الريع وملكية الأرض، وغالباً ما كانت تنفجر على شكل انتفاضات فلاحية عنيفة.

فخر الدين الثاني، الأمير التاجر (١٥٩٠ ــ ١٦٣٣)

عند الفتح العثماني لسورية عام ١٥١٦، كانت المناطق التي تكوّن منها لاحقاً كيان لبنان السياسي منقسمة بين عدد من الزعماء

القبليين. منهم التنوخيون والأرسلانيون من القبائل اليمنية التي استقدمها الأمويون للمرابطة على شواطىء البحر الأبيض المتوسط وحمايتها من الغزوات البيزنطية. استقرّ هؤلاء على مشارف بيروت الغربية وسرعان ما تبنّوا المذهب الدرزي. آل عساف التركمان السنّة حكموا كسروان وبيروت. وآل سيفا، الأكراد السنّة، حكموا طرابلس والشمال. وفي البقاع الجنوبي، استقرّ الشهابيون السنّة يحكمون وادي التيم، المسمّى على اسم قبيلة تَيْم بن ثعلبة التي ينتمون إليها. آل حرفوش الشيعة حكام بعلبك والبقاع الشمالي. وآل معن قبيلة محاربة من شمالي الجزيرة العربية دعاها التنوخيون للاستقرار في بعقلين، حيث صار زعماؤها محصلي ضرائب في عدد من قرى منطقة الشوف.

تميّز التاريخ المبكر للحكم العثماني في المناطق السورية بسلسلة من أعمال التمرد والنزاعات الداخلية بين القبائل والحكام المحليين. تنعقد التحالفات ضد السلطنة العثمانية ثم تنفرط لتنعقد التحالفات المضادة مع السلطات العثمانية ضد طرف محلّي، وأحياناً يلجأ طرف من الأطراف إلى قوة أوروبية تسعى إلى موطىء قدم في شرق المتوسط فيستدعيها للتدخل إلى جانبه ضد خصومه المحليين.

عام ١٥١٨، شارك آل معن في تمرّد الزعيم القبلي السنّي محمد ابن الحنش في البقاع الغربي، العامل من أجل استعادة سلطة المماليك. خلال الحملة العثمانية المضادة، أعدِم عدد من زعماء آل معن بقطع الرأس ونهبت قراهم وسبيت نساؤهم والأطفال. لكن لم يمضِ وقت طويل حتى اصطفّ آل معن إلى جانب العثمانيين يقاتلون آل حرفوش، حلفاء الصفويين في بلاد فارس، ألدّ أعداء العثمانيين. لقاء تلك النجدة، عُيّن زعيم آل معن، فخر الدين بن

عثمان بن ملحم (١٥١٦ ــ ١٥٤٤) ملتزماً على بلاد الشوف، وحاكماً لسنجق صيدا ــ بيروت ــ صفد ومُنح رتبة «أمير لواء»، أو «سنجق بيك»[١]. غير أن أهالي جبل لبنان ما لبثوا أن انقلبوا على العثمانيين وسلكوا طريق التمرّد مجدداً. ولم تخمد حركاتهم إلا عام ١٥٨٥ على أثر حملة كبيرة قادها إبراهيم باشا، والي مصر، كان الدافع المباشر إليها سرقة قافلة الخراج المصري على الساحل السوري في طريقها إلى اسطنبول. فرّ قرقماز، أمير الدروز آنذاك (١٥٤٤ ــ ١٥٨٤) من الحملة التأديبية إلى كهف تايرون قرب نيحا الشوف حيث حوصر ومات اختناقاً عام ١٥٨٤.

فخر الدين معن (المولود ١٥٧٢)، خلف أباه قرقماز وعرف بفخر الدين معن الثاني. عيّنه والي دمشق عام ١٥٩٠ «ملتزماً» لكامل الجبل الدرزي ثم أمير لواء لسنجق صيدا ــ بيروت. لكن سرعان ما انضم فخر الدين إلى حاكم حلب الكردي، علي جانبولاد (لاحقاً جنبلاط) عندما ثار هذا الأخير على العثمانيين في ١٦٠٥ ــ ١٦٠٧. هزم جانبولاد غير أن فخر الدين نجح في أن يحفظ رأسه بعد أن دفع رشئ باهظة للوالي.

لقي تمرّد علي جانبولاد دعم حكام توسكانا الإيطالية، القوة الأوروبية الأكثر نشاطاً في شرقي المتوسط. وكان المرسلون الكاثوليكيون قد باشروا العمل بين موارنة جبل لبنان، وأعلن منصور عساف، حاكم كسروان، حمايته للموارنة إرضاء لتوسكانا. كذلك عَيّن منصور عساف مارونياً من آل حبيش «مدبّراً» في ديوانه. ورث فخر الدين الصلة بتوسكانا من علي جانبولاد، فعيّن أفراداً من آل الخازن مدبّرين عنده وعقد صلات وثيقة مع آل ميديتشي حكام توسكانا، الذين أمدّوه بالسلاح والذخيرة. تعزيزاً

لتلك الصلة، بعث البابا غريغوري الثالث برسالة إلى بطريرك الموارنة طالباً من جماعته الانضمام إلى فخر الدين في حروبه اللاحقة.

هكذا تناوبت حركات التمرد على السلطنة مع فترات من العمل في خدمتها. فعندما احتل آل سيفا كسروان وبيروت على أثر انهيار سلطة آل عساف، دعا والي دمشق فخر الدين إلى استعادة تلك المناطق. فتحالف هذا الأخير مع الحرافشة ونجح في طرد آل سيفا من كسروان وبيروت. فكوفىء بمنحه سنجق صفد وكُلّف بضبط الأمر بين سكانه من الشيعة والبدو[٢]. غير أن فخر الدين، مستقوياً بتحالفه مع توسكانا، وقائداً لجيش من ٣٠ ألف مقاتل، ومسيطراً على نحو ثلاثين قلعة من قلاع المنطقة، عمد إلى توسيع سلطته إلى سهل حوران ومرتفعات الجولان في جنوب بلاد الشام. في عام ١٦١١ أرسل فخرُ الدين المطران الماروني جرجس لعقد تحالف ضد العثمانيين مع توسكانا والكرسي البابوي. بلغت أخبار البعثة اسطنبول، فكُلِّف أحمد باشا الحافظ والي دمشق بضبط الأمن في الساحل السوري. فرّ فخر الدين في الوقت المناسب إلى توسكانا مصطحباً معه القسم الأكبر من حاشيته. فحلّ محله أخوه يونس معن الذي أمن شرّ الحملة العثمانية التأديبية بدفع رشى طائلة. غير أن آل معن خسروا سلطاتهم على الساحل وتقلّص التزامهم إلى منطقة الشوف وحسب.

قضى الأمير اللبناني السنوات الخمس من منفاه الإيطالي في مدينة فلورنسا، زمن النهضة الإيطالية المتأخرة، حيث درس الحياة في المدن ــ الدول الإيطالية وأعجب أكثر ما أعجب بالمصارف والخزينة المركزية والجهاز القضائي المحلي وتنظيم الميليشيا، الجيش

المحلي. ومع أن آل ميديتشي كانوا في حالة من التراجع، فإن كوزيمو الثاني (١٥٩٠ ــ ١٦٢١) دوق توسكانا الأكبر، في فلورنسا، وراعيه ملك إسبانيا فيليب الثالث، نظرا إلى الأمير العربي على أنه حليف ثمين لمد نفوذهما إلى شرقي المتوسط.

عند عودته إلى البلاد في أيلول/سبتمبر ١٦١٨، ركز فخر الدين على توطيد سلطته على كل جبل لبنان واستعادة الأقاليم التي خسرها. وقد كان السلطان عثمان الثاني مشغولاً بتعزيز سلطته بعد أن تسلّم الحكم في انقلاب من انقلابات البلاط. بحلول العام ١٦٢١، كان فخر الدين قد سيطر على منطقة بشراي بعد أن أخضع مقدّميها الموارنة. ولحسن حظ الأمير المعني، خُلع السلطان عثمان الثاني في انقلاب للانكشارية عام ١٦٢٢ فيما هو يهمّ بشن حملة تأديبية على جبل لبنان. وفي عام ١٦٢٣ انتزع فخر الدين عكار من آل سيفا وتقدّم نحو صافيتا وما وراءها في منطقة حمص وحماه (سقطت طرابلس بين يديه عام ١٦٣٣). وبعد أن أتم سيطرته الكاملة على جبل لبنان، تحرّك ضد آل حرفوش وآل سيفا وسيطر على البقاع وعكار. فتحالف والي دمشق، مصطفى باشا، مع آل حرفوش وآل سيفا ضده إلا أنه هزم قواتهم المشتركة في موقعة عنجر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٢٣. خلال تلك المعركة وقع مصطفى باشا في الأسر وحاصر فخر الدين عاصمة الحرافشة في بعلبك (التي ما لبث أن دخلها وأمعن فيها التدمير) فيما أقدم رجاله على نهب المحاصيل الزراعية في سهل البقاع. ولما وافق فخرالدين أخيراً على اطلاق سراح والي دمشق، نال مقابل ذلك استعادة التزامه على الأقاليم الفلسطينية التي انتزعت منه في صفد وعجلون ونابلس[٣].

غير أن فخرالدين تمادى في توسعه وبات يهدد السلطنة في عقر دارها في دمشق. وهو إلى ذلك يتلقى الدعم العسكري والمالي من توسكانا لمشروعه الانفصالي عن الحكم العثماني. فما أن اشتد ساعد السلطنة، بعد انتصارها على الفرس عام ١٦٢٩، حتى عكفت على تأديب فخر الدين. في عام ١٦٣٣، كلّف الباب العالي كجك باشا والي دمشق بتصفية الأمير. لكن عندما تحركت القوات العثمانية ضد فخر الدين، أحجم حكام توسكانا عن نجدته فما كان عليه إلا الاستسلام. فنقل إلى اسطنبول مكبّلاً بالحديد حيث أعدم شنقاً في ١٣ نيسان/أبريل ١٦٣٥.

أبرز إنجازات فخر الدين الاقتصادية إدخاله تربية دود القز وحَلّ شرانق الحرير إلى جبل لبنان. والحرير منتوج نقدي جرى تصديره إلى المدن ــ الدول الإيطالية. لهذا الغرض، أخذ الأمير يشجع الفلاحين والحرفيين المسيحيين على الهجرة من مناطق الاستقرار السكاني في شمال الجبل، وخصوصاً في كسروان، إلى المناطق ذات الأكثرية الدرزية في الجنوب، حيث تولوا تربية دود القز وسواها من المهن الزراعية والحرفية التي كان معظم الدروز يأنفونها[٤]. إلى هذا، أخذت الأسر المقاطعجية الدرزية والأسر العسكرية تطرد السكان الشيعة من القرى والبلدات الواقعة داخل الإقطاعات الدرزية أو إلى جوارها، في البقاع والأقاليم (التفاح، الخروب، جزين) وتحلّ محلّهم الفلاحين المسيحيين، بما هم «شركاء» يعملون في الأرض ويسلّمون القسم الأكبر من محاصيلها إلى الأسر الدرزية[٥]. هكذا انطلقت عملية سوف يكون لها أثر دائم على تاريخ جبل لبنان إذ حوّلت تدريجياً التركيبة السكانية للقسم الجنوبي الدرزي من الجبل، من منطقة درزية إلى ما سوف

يسمّى «المناطق المختلطة» الدرزية ــ المسيحية حيث سوف يصير المسيحيون أكثرية سكانية.

ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإدخل اقتصاد الحرير إلى جبل لبنان تشجيع الأمير التجار الأجانب على الاستقرار في الإمارة. وقد عمل فخر الدين على جذب التجار الأوروبيين المتاجرين مع السلطنة من خلال بناء خان لهم في صيدا يعرف باسم «خان الإفرنج». وعلى الرغم من أن صيدا ظلّت عاصمة الأمير اعتمد بيروت مقراً شتوياً له، ووسع مرفأها وبنى فيها قصراً وبرجاً. والأمير الذي شجع التجارة على هذا النحو كان تاجراً هو ذاته. ففي إحدى الروايات عن نشاطاته التجارية أنه أرسل العام ١٦٣١ الماروني ابراهيم الحاقلاني إلى فلورنسا ومعه ٤٥ بالة من الحرير. وقد أوصاه بإهداء بالة إلى الكاردينال دي ميديتشي وبَيع الـ٤٤ بالة الباقية وإيداع عائداتها في مصرف «مونتي دي بييتا» [في فلورنسا] باسم فخر الدين وأولاده الثلاثة.

خلف فخر الدين ابن أخيه **ملحم بن يونس بن قرقماز** (١٦٣٥ ــ ١٦٥٨) الذي عينه العثمانيون حاكماً على خمس نواح في الشوف اضافة إلى «الغرب» والجرد والمتن وكسروان. دام حكمه عشرين عاماً. وعند وفاته، منح التزام تلك المناطق إلى حفيد فخر الدين، أحمد معن (١٦٥٨ ــ ١٦٩٧) الذي اتبع سياسة جده في استغلال فترات ضعف السلطنة للسعي إلى المزيد من الاستقلال الذاتي. وشجعته الانتكاسات العسكرية العثمانية على الجبهة المجرية (١٦٨٣ ــ ١٦٩٩) على التمرد المسلح. عندما شُنّت عليه حملة تأديبية نجح أحمد في الإفلات من الأسر ومات من دون أن يعقِب ذكراً، ما أدى إلى انقطاع نسل السلالة المعنية. دعا العثمانيون

المقاطعجية الدروز إلى الاجتماع في السمقانية لانتخاب حاكم جديد، فلم يتفقوا فيما بينهم على واحد منهم فاختاروا بشير شهاب، الأمير السني من مصاهري آل معن في وادي التيم.

بشير شهاب الثاني ومركزة السلطة

خلال الفترات الأولى من حكم آل شهاب (١٦٩٧ ــ ١٧٨٨) عرف جبل لبنان حالة من الهامشية حيث مارس الباشوات العثمانيون في صيدا وعكا ودمشق سيطرة مباشرة على جبل لبنان، يحرّكون هذا الفريق من الشهابيين الطامح في الحكم ضد ذاك.

يُذكر للأمير **بشير شهاب الأول** (١٦٩٧ ــ ١٧٠٧) أنه واصل سياسة فخر الدين في توسيع إمارة جبل لبنان إلى جبل عامل وفلسطين. خلال حكم خليفته، حيدر شهاب (١٧٠٧ ــ ١٧٣٢) تحقق الانتصار النهائي للحزبية القيسية، بقيادة الشهابيين، على الحزبية اليمنية، بقيادة آل علم الدين، في موقعة عين دارة عام ١٧١١. وقد مدّ حيدر سلطته على بشراي (وكانت آنذاك تحت حكم آل حمادة) والبترون وجبيل والبقاع وجبل الريحان (الشوف الجنوبي) وأعاد تنظيم النظام المقاطعجي من خلال إعادة توزيع النواحي على زعماء الحزبية القيسية المنتصرة. عند وفاة حيدر، سادت فترة من النزاع الداخلي الدرزي على الخلافة، سرعان ما استثمره حاكما عكا القويان، الضاهر عمر (١٧٥٠ ــ ١٧٧٥) وخليفته أحمد باشا الملقّب بالجزار (١٧٧٥ ــ ١٨٠٤) لمد نفوذهما على جبل لبنان.

استولى **بشير شهاب الثاني** (١٧٨٨ ــ ١٨٤٠) على الحكم بدعم خارجي من الجزار وداخلي من الزعيم المقاطعجي الدرزي بشير

جنبلاط. ينتمي بشير شهاب إلى الفرع المتواضع اجتماعياً من الأسرة. بدأ حياته السياسية في ديوان ابن عمه يوسف في دير القمر، إلا أنه ما لبث أن تزوج من الأميرة شمس، أرملة ثرية لابن عم بعيد له في حاصبيا، فصار من المرشحين للإمارة. هكذا بدأ صعوده المديد والدموي إلى السلطة، عبر الاغتيالات ضد منافسيه وقمع معارضيه، ما أورثه لقب «الأمير الأحمر».

عام ١٧٩٧ عمل بشير على تأليب آل عماد وآل جنبلاط على آل أبو نكد (مقاطعجية دير القمر والجوار) الذين يدعمون منافسيه على الإمارة من أبناء الأمير يوسف. هكذا قضى خمسة من آل أبو نكد وأحرقت دارتهم في دير القمر ونهبت. في ذلك الحين، كانت أسرة سعد الخوري تشكل أول قيادة سياسية للمسيحيين في جبل لبنان الجنوبي، وقد كانوا إلى حينها محرومين من أي شكل من أشكال التمثيل السياسي. عمل الشيخان سعد (١٧٢٢ ــ ١٧٨٦) وابنه غندور في خدمة الأمير يوسف. وصار ابن شقيقة سعد، جرجس باز (١٧٦٨ ــ ١٨٩٧) الماروني من دير القمر، أبرز المدبّرين المسيحيين. عمل جرجس عند أبناء يوسف شهاب، حسين وسعد الدين (حاكمي الشوف وجبيل)، فكان الممسك بالسلطة الفعلية في الجبل خلال النزاعات الدموية على الحكم بين الزعماء الدروز. وتعززت سلطة جرجس باز جراء حملاته العسكرية الناجحة لصد آل حمادة عن جبيل، وإخضاع الزعماء السنيين في عكار والضنّية، والانصاريين في جبال العلويين في الشمال السوري. وعُرِف جرجس باز بصلته الوثيقة بالبطريرك الماروني تيان، ولعب دوراً بارزاً في تنامي نفوذ المسيحيين في الإمارة. أضف إلى هذا أن النفوذ الذي مارسه جرجس باز وبشير جنبلاط كل على جماعته أرهص بولادة الزعامات الطائفية الدرزية

والمسيحية على حساب الحزبية القيسية ـ اليمنية المتعددة الانتماءات الطائفية[٦]. تتويجاً لنزاعه من أجل الاستيلاء على السلطة في جبل لبنان، أقدم بشير شهاب على اغتيال جرجس باز وأخيه عبد الأحد ونجح في تحييد ابناء الأمير يوسف الثلاثة بواسطة سَمْل عيونهم. ثم التفت لإضعاف سائر المقاطعجية الدروز: آل أرسلان وتلحوق وعماد وعبد الملك. وهكذا عُزل الموارنة لفترة من الزمن عن منصب المدبّر لدى الأمير الحاكم، لصالح مدبّرين من الروم الكاثوليك، فيما انتقلت السلطة الفعلية في جبل لبنان إلى تحالف البشيرين، بشير شهاب وبشير جنبلاط.

عامية انطلياس ولحفد

شكلت عامية لحفد ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ أول تحدٍّ جدّي لسياسة بشير المركزية بل للنظام المقاطعجي برمته. التقى ممثلون عن المسيحيين والسنة والشيعة والدروز في كنيسة مار الياس في أنطلياس، البلدة الواقعة على الحدود بين شطري جبل لبنان، وتعاهدوا على أن لا يخون أحدهم الآخر وأن يناضلوا معاً من أجل الصالح العام. طالب المجتمعون بخفض الضرائب (وكان بشير يجمع ٩ ملايين غرش ويستبقي منها خمسة ملايين لنفسه) كما طالبوا بدفع ضريبة واحدة موحدة في نهاية موسم الحرير ورفع المظالم الأخرى. أعلنت عامية ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ اقتحام العامة للحياة السياسية في الإمارة فشكلت أول تحدّ لأشكال الولاء والعصبية السياسية التقليدية. فعارضتها أكثرية «المناصب» من دروز ومسيحيين الذين أبوا سلوك طريق التمرد تحت قيادة العامة المسيحيين على الرغم من معارضتهم بشير شهاب. وكان العامة بقيادة «وكلاء» منتخبين من أبناء القرى، يخضعون لرقابتهم وهم معرضون لنزع الثقة منهم. وسوف يلعب

هؤلاء «الوكلاء» دوراً هاماً فيما بعد في زعزعة أركان النظام المقاطعجي(٧). سيطر الثوار على الشوف والمتن وكسروان وجبيل والبترون وبلغوا من القوة قدراً أجبر بشير الثاني على اللجوء إلى حوران مدة سنة بأكملها. ولما عاد الأمير، أمّن انحياز عدد من المشايخ ممن والى الثوار إلى صفّه، ونجح في إقناع ثوار الشوف والمتن بإلقاء السلاح على أن يتولى التجار الأغنياء دفع فروضهم الضريبية نيابة عنهم. غير أن الثورة ما لبثت أن اشتعلت مجدداً في الأنحاء الشمالية من الجبل، في كسروان وجبيل والبترون وعكار، بقيادة مثقفين إثنين تعاونا على كتابة تاريخ لجبل لبنان هما الخور أسقف يوسف إسطفان (١٧٥٩ ــ ١٨٢٣) مؤسس مدرسة عين ورقة المارونية الشهيرة، والكاتب أبو خطار العنطوريني. سارع بشير جنبلاط لنجدة بشير شهاب وسار جيشهما المشترك في تعقّب الثوار الذين أبدوا مقاومة باسلة وهم يتقهقرون نحو لحفد في جرود بلاد جبيل حيث خاضوا معركتهم الأخيرة عند شِير بين قريتي لحفد وجاج لا يزال يعرف باسم «شير العامية». توفي العنطوريني جراء التعذيب في سجون بشير، فيما قضى يوسف إسطفان مسموماً على أثر قبوله دعوة الأمير بشير لتناول القهوة في قصره ببيت الدين.

القطيعة بين البشيرين

لم يدم التحالف بين البشيرين طويلاً بعد قمعهما المشترك للعامية. شكل انفصالهما عام ١٨٢٥ منعطفاً حاسماً في تاريخ الإمارة وانتصاراً لسياسة بشير شهاب المركزية، وقد نجح أخيراً في التغلّب على آخر الأقوياء بين الزعماء الدروز.

بعد قمعه العاميين المسيحيين، أعلن الأمير بشير رسمياً اعتناقه المسيحية وازداد اتكاله على القوة العددية للمسيحيين للتغلّب على المقاطعجية الدروز. فناهضه بشير جنبلاط باسم الهوية العثمانية المسلمة محرّضاً العثمانيين على التحرك ضده باعتباره حاكماً مسيحياً يمارس السلطة في سلطنة إسلامية. غير أن النزاع بين البشيرين جرى في إطار إقليمي من النزاع على السلطة بين والي دمشق ووالي عكا حين انحاز جنبلاط إلى دمشق، فيما ظلّ الشهابي ملتزما تحالفه مع عكا ونجح في إقناع واليها بدعوة جنبلاط لزيارة عكا حيث اعتقله وقطع رأسه.

مع إبعاد الزعيم الجنبلاطي، خسر معظم الزعماء الدروز إقطاعاتهم واختار عدد منهم اللجوء إلى حوران. لم يبق بيد المقاطعجية الدروز غير إقطاعتين من أصل اثنتي عشرة إقطاعة إذ استولى بشير على الباقي ووزعها بين أنسبائه. ومن جهة ثانية، اخذ بشير يتقرّب من الكنيسة المارونية، وقد باتت قوة اقتصادية واجتماعية وثقافية يحسب لها حساب في ظل البطريرك الجديد يوسف حبيش (١٨٢٣ ــ ١٨٤٥).

لبنان في ظل الحكم المصري

عندما استدعى السلطان محمد الثاني والي مصر محمد علي باشا للمشاركة في الحملة العسكرية على الثورة الاستقلالية اليونانية، كان يفتتح من حيث لا يدري مرحلة جديدة في تاريخ الولايات العربية. وعلى الرغم من أن اليونانيين حققوا هدفهم الاستقلالي، فإن محمد علي توقع مكافأة قيّمة على نجدته السلطنة. طمح بالولاية على سورية فأعطي جزيرة كريت فرفضها وأرسل جيشه

بقيادة ابنه إبراهيم باشا للاستيلاء على بلاد الشام. وإذ حاصرت القوات المصرية عكا، استنجد إبراهيم ببشير شهاب ليدعمه. تردد بشير في البدء إلا أنه ما لبث أن وضع عسكره في خدمة القائد المصري فشاركوا في معاركه للسيطرة على صور وصيدا وبيروت وطرابلس وأخيراً دمشق فيما بلاد الشام تقع تحت سيطرة ابراهيم باشا الذي واصلت قواته السير لتهديد الآستانة نفسها. إذذاك اعترفت السلطنة على مضض بولاية ابراهيم باشا على سورية إلا أنها سارعت إلى تنظيم الهجوم المضاد مدعومة ببريطانيا، ألدّ أعداء محمد علي، الذي حظي بدعم فرنسي ملحوظ.

في سورية، اتبع ابراهيم باشا السياسات التي افتتحها أبوه في مصر ذاتها. عزز الإدارة، وحاول مكافحة الفساد، وأنشأ المجالس التمثيلية في البلدات والمدن وعامل المسيحيين على قدم المساواة مع المسلمين وشجع الصناعة والتعدين والتجارة الدولية. وإهتم ابراهيم باشا خصوصاً بتربية دود القز المنتشرة في جبل لبنان، فشجعها ونمّاها وأعلن تجارة الحرير الخام احتكاراً للدولة وأنشأ ميزاناً موحداً للحرير لعموم جبل لبنان مركزه بيروت. ولهذا الغرض عمل على توسيع مرفأ المدينة وتطويرها وتزويدها بمجلس بلدي يدير شؤونها.

ناهض المناصب الدروز ابراهيم باشا منذ مطلع ولايته. وفي العام ١٨٣٨ أعلن شبلي آغا العريان التمرد على الحكم المصري في حوران وما لبث التمرّد أن امتد إلى وادي التيم والبقاع وانضم إليه آل عماد وآل جنبلاط. رداً على التمرد الدرزي، وزع ابراهيم باشا السلاح على المسيحيين وطلب من بشير أن ينجده فأرسل ابنه خليل على رأس قوة من أربعة آلاف مسلّح مسيحي لقمع التمرد. كانت تلك المرة الأولى التي يتواجه فيها سكان المناطق اللبنانية

علىَ أساس طائفي. هزم التمرد الدرزي وخاض شبلي آغا معركته الأخيرة في شبعا عند سفوح جبل الشيخ. وفي العام التالي، تمرد شيعة جبل عامل وقمع ابراهيم باشا تمردهم هم أيضاً بمعاونة مقاتلين مسيحيين جنّدهم بشير شهاب. غير أن حكم ابراهيم باشا ما لبث أن أثار معارضة قطاعات واسعة من سكان سورية، لضرائبه الباهظة وفرضه السخرة والتجنيد الإجباري. فاندلعت ضده ثورات في فلسطين وطرابلس والشمال السوري. وخشية منه أن يتشجع المسيحيون على الانضمام إلى الدروز والمسلمين في التمرد على الحكم المصري، طالب ابراهيم باشا الأمير بشير بتجريدهم من السلاح. وهو الإجراء الذي وضع المسيحيين على درب الثورة هم أيضاً.

عندما طُلب من أهالي دير القمر تسليم أسلحتهم، رفضوا وتمردوا مسيحيين ودروزاً بقيادة مشايخ آل أبو نكد. وفي حزيران/يونيو ١٨٤٠، التقى ممثلون عن الموارنة والدروز والسنة والشيعة في أنطلياس وأطلقوا ثورتهم العامية على المصريين وبشير الشهابي. طالبوا بخفض الضرائب، وإلغاء السخرة (في مناجم الحديد) وإعادة السلاح وإلغاء احتكار بشير لصناعة الصابون وتمثيل الجماعات الدينية في ديوان بيت الدين. وكان المطلب الأخير هذا موجهاً مباشرة ضد «المناصب» الدروز فأسهم في تنفيرهم من الثورة. وعلى الرغم من أن بعض المقاطعجية انضموا إلى الثورة على أمل استعادة امتيازاتهم، فإن الثورة كانت منظمة حول زعماء شعبيين هم «شيوخ الشباب»، يديرها مجلس من «الوكلاء» يجلس فيه «المناصب» جنباً إلى جنب مع أبناء العامة المنتخبين في قراهم. تلكأت الكنيسة المارونية عن تأييد الانتفاضة متمسكة بالإمارة الشهابية ومراعية تأييد فرنسا لابراهيم باشا وبشير. فلم يبارك

البطريرك حبيش الانتفاضة إلا بعد شهرين على انطلاقتها فيما كانت موجاتها الأولى تهزم على يد قوات الأمير الحاكم والباشا المصري. انطلقت الموجه الثانية من الانتفاضة في أيلول/سبتمبر دعماً للتدخل العسكري الأجنبي الذي بدأ في منتصف تموز/يوليو. فقد تولت بارجات حربية عثمانية قصف بيروت، فيما أنزلت قوات بحرية نمساوية وبريطانية على شاطىء جونية معلنة أفول العهد المصري في سورية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٠، انسحبت القوات المصرية من عكا واعتقل بشير ونفي إلى مالطة.

والمفارقة في أمر تلك التطورات أن المسيحيين، أكبر المستفيدين من الإمارة الشهابية أسهموا رغم ذلك في إسقاطها.

برنامج البطريرك

لم تدم الإمارة طويلاً بعد بشير شهاب الثاني. لم يحكم بشير ملحم قاسم، الذي عيّنه قناصل الدول وعمّد بشيراً الثالث، أكثر من ١٨ شهراً. خلال عهده، عاد المشايخ الدروز من المنفى وأخذوا يسعون إلى استعادة أملاكهم واسترجاع سيطرتهم على الرعايا المسيحيين في إقطاعاتهم فواجهتهم سلبية الأمير ومقاومة المسيحيين. فاندلعت نزاعات عنيفة حول الملكية الأرض في كل أنحاء الجبل وطغت على ما سواها خلال تلك الفترة. مَنَع أهالي دير القمر مشايخ آل أبو نكد من العودة إلى بلدتهم، فيما طرد سكان جزين وكلاء آل جنبلاط من منطقتهم. غير أن السلطات العثمانية والبريطانية وقفت بصلابة داعمة حقوق التملك الدرزية.

وعلى الرغم من أن الإمارة المسيحية كانت في حكم الميتة، فقد تحولت إلى راية التف حولها الموارنة لعقود من الزمن. فقد دعم

البطريرك حبيش بشيراً الثالث خشية أن يعيِّن حاكم مسلم مكانه، وحاول لمّ الطائفة حول برنامج سياسي مشترك.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٤٠ وجّه البطريرك مذكرة إلى الباب العالي يطالب فيها بأمير شهابي ماروني حاكماً على جبل لبنان، على أن يعيَّن مباشرة من السلطان ويساعده مدبِّر ماروني هو أيضاً و١٢ وكيلاً يمثلون مختلف الطوائف ينتخبون لثلاث سنوات. وسوف يمارس الأمير صلاحياته القضائية «وفاقاً للقانون وبعد التحقيقات والتحريات اللازمة»، فتلغى الاعتقالات الكيفية والتعذيب. من جهة ثانية، يحتفظ البطريرك وحده بحق حصري لمحاكمة الإكليروس الماروني ويكون له ممثل شخصي في اسطنبول. والأهم من ذلك أن برنامج البطريرك طالب السلطنة بالاعتراف رسمياً بحماية فرنسا للموارنة. دعماً لبرنامجه، دعا حبيش وجهاء الموارنة من مختلف المناطق اللبنانية إلى اجتماع تعهدوا فيه بالبقاء «موحدين في الحب المسيحي» وجددوا ولاءهم للسلطان العثماني. ومن أجل تأمين وحدة الطائفة، أقام برنامج البطريرك توازناً دقيقاً بين مكونيها الاجتماعيين الأساسيين. أعلن احترامه الألقاب و«المناصب» «وفقا للتقاليد» من جهة، ودعا من جهة أخرى إلى تسمية وكلاء من كل مناطق جبل لبنان تكون مهمتهم «إصلاح الشعب وتربيته»[٨]. هكذا انقلب دور مؤسسة التمثيل الشعبية من تمثيل الشعب إلى تربيته.

حقيقة الأمر أن برنامج البطريرك كان تكراراً شبه حرفي للمواد الرئيسية الواردة في الإصلاحات المركزية التحديثية التي أصدرها السلطان العثماني في «فرمان غولهان» الشهير، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٩، غير أن برنامج البطريرك، المبني على الأكثرية

العددية المسيحية، قلب الوضع القائم في جبل ر
عقب. فالأمير الحاكم المسيحي الرسمي هو بمثابة المسمار الأخير _
نعش الإمارة الدرزية بعد أن حرم «المناصب» الدروز من
صلاحياتهم وهي انتخاب الأمير الحاكم، وتحوّل ممثلو الد
أقلية في المجلس الاستشاري. فلا عجب إن سحب «المناصب» الدروز تأييدهم للإمارة الشهابية وقد نفّرهم عداء بشير الثالث لهم. في عام ١٨٤١، هاجم دروز مسلحون بشير الثالث في قصره ببيت الدين. فهرع مسلحون مسيحيون للدفاع عنه إلا أنهم غلبوا على أمرهم. فردّ البطريرك على الحادثة بالدعوة إلى قومة مسيحية شاملة للسيطرة على السلطة في جبل لبنان الجنوبي. واللافت أن قيادة الجيش المسيحي، المتمركزة في بعبدا، انقسمت بين شيوخ مقاطعجية ووكلاء عاميين. كان الأولون يخشون السلطة الشعبية ويعتقدون أن خسارة المشايخ الدروز لسلطتهم في الجنوب سوف تؤدي إلى انهيار سلطة المشايخ الموارنة في الشمال. مهما يكن من أمر، قطع البطريرك الطريق على اتصالات سرية جرت بين المشايخ الدروز والمشايخ المسيحيين من أجل تشكيل جبهة واحدة ضد العامة، فهدد المشايخ المسيحيين بإلقاء الحرم عليهم، وهم المشايخ الذين سوف ينعتهم المؤرخ الماروني المعتدل طنوس الشدياق بالخونة.

انتهت معارك عام ١٨٤١ بلا نتيجة جاسمة لأي من الطرفين إلا أنها أعلنت وفاة الإمارة. في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٨٤٢، أعلن الباب العالي إلغاء الوضع الخاص لجبل لبنان وعيّن عمر باشا حاكماً عليه.

من تفاوت الأصول إلى التطور غير المتكافىء

لم تكن نهاية الحكم المصري في سورية مجرد هزيمة عسكرية

لقوات محمد علي باشا، كانت لها مترتبات اقتصادية بالغة على المنطقة بأسرها. بنتيجتها، لم يفرض البريطانيون المنتصرون حرية التجارة على مصر وحدها بل على الأمبراطوية العثمانية برمّتها. وحقيقة الأمر أن الأربعينيات من القرن التاسع عشر كانت موعد دخول السلطنة العثمانية إلى السوق العالمية، وانفتاحها على السلع الأوروبية وخفضها الرسوم الجمركية إلى حدودها الدنيا. وكان الأثر المباشر لذلك على جبل لبنان تحوّل المواقع الاجتماعية المتفارقة الأصلية للجماعات الدرزية والمارونية إلى نمط من التطور الاقتصادي الاجتماعي المتفاوت. في ذلك الوقت، كان المسيحيون قد تشكلوا في شبكة من القوى آخذة في نخر النظام المقاطعجي الذي يسيطر عليه الدروز من أساسه. وإن مسحاً اجتماعياً مختصراً لجبل لبنان عشية النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوف يساعد على رسم صورة واضحة عن المكونات الأساسية لهذه العملية.

يقع توسّع الموارنة من أطراف جبل لبنان الشمالية باتجاه الجنوب في أساس تطورات تلك الحقبة، وهو التوسع الذي بدأ أيام فخر الدين الثاني وأخذ يتسارع منذاك. وقد ساعدت الوظيفة الإنتاجية والاستيطانية المسيحيين على اكتسابهم حق حمل السلاح وأسهمت في توليد تشكيلة اجتماعية متفاوتة: كتلة درزية، يغلب عليها التنظيم القبلي، والوظيفة الريعية والعسكرية من جهة. ومن جهة أخرى، كتلة مسيحية، ذات قاعدة فلاحية وحرفية عريضة ونخبة إكليركية وتجارية ومالية. وتمايزت القيادات الدرزية عن القيادات المسيحية من حيث الموقع. فالمقاطعجية الموارنة، كما لاحظ كمال صليبي، جباة ضرائب وأسياد أرض شبه إقطاعيين على رعاياهم المسيحيين، والمشايخ الدروز جباة ضرائب وأسياد أرض على

رعاياهم المسيحيين أيضاً. وقد تميزت الكتلة الدرزية بتماسكها، إذ تكتلت حول زعيم أوحد من آل جنبلاط يشارك جميع «مناصب» الشوف في انتخابه وتشمل سلطته الطائفة كلها. والأهم أن الموقع السياسي والاجتماعي الذي يتمتع به الشيخ [illegible] عدداً من الامتيازات والإعفاءات لجماعته كلها. [illegible] التي اقتطعها الباب العالي لآل جنبلاط كانت موزعة في العادة بين عدد من «المناصب» الحليفة. إلى هذا، كان العامة الدروز يدفعون ضرائب أقلّ من أقرانهم المسيحيين، عندما لا يكونون معفيين منها أصلاً، وتفيد مجمل منطقة الشوف من العائدات التي يحصلّها آل جنبلاط من إقطاعاتهم الأخرى. فمنذ وقت باكر، زمن عاميات ١٨٢٠ ــ ١٨٢١ و١٨٤٠، والمسيحيون يتذمرون من هذا التفاوت في توزيع العمل الاجتماعي وفي الفروض الضريبية بين الطائفتين. تشكو زجلية الأب يوسف المعلوف الظلم الذي يعانيه المسيحيون، بما هم فلاحون منتجون يدفعون الضرائب ويتعرضون لشتى الفروض فيما عدد كبير من الدروز، ومعظمهم مقاتل غير منتج، يفيدون من امتيازات وإعفاءات عدة. وقد شكلت تلك التفاوتات المعقّدة حاضنة النظام الطائفي ومنبت التعبئة الطائفية، وكلاهما سوف يهيمن لزمن طويل على مقدرات جبل لبنان.

شكل الفلاحون والتجار والمدن التجارية والمدبرون والإكليروس العناصر الأساسية المكونة للكتلة المسيحية، فلنلق عليها نظرة.

مشايخ وفلاحون

في إمارة جبل لبنان، كانت معظم الأراضي واقعة تحت السيطرة

المشتركة للكنيسة المارونية (المعفاة أملاكها من الضرائب) ولعدد محدود من الأسر المقاطعجية. شمالاً، يسيطر آل الخازن وآل حبيش على نحو ٦٠٪ من أراضي كسروان وعلى قسم كبير من أراضي جبيل والبترون. جنوباً، تمتد سيطرة آل جنبلاط على معظم الأشواف (الشوف الأعلى والشوف الأسفل والشوف البياضي الذي يشمل معظم أراضي البقاع الغربي) والأقاليم (إقليم جزين، إقليم التفاح، إقليم الريحان، إقليم الخروب) أي ما مجموعه نحو مئة قرية معظمها يسكنها مسيحيون[٩]. أما باقي الأراضي فكانت من نوعين: الأول هو «الأراضي ذات البنية الفردية» حسب تسمية فوليرس، وهي أراض استصلحها أفراد على حساب جبل أو غابة، أو جرى الاستحواذ عليها وفق نظام المقاسمة الذي يقضي باستملاك الفلاح الشريك قسماً من قطعة أرض إذا فلحها دون انقطاع بين ست وعشر سنوات[١٠]. أما النوع الثاني فمشاعات القرى التي غالباً ما تكون تحت سيطرة المقاطعجيين. وهكذا باستثناء عدد محدود من الملاّك الصغار والمتوسطين، كانت أكثرية سكان جبل لبنان من الفلاحين غير المالكين للأرض. وهي فئة السكان التي تنتج الشركاء المرابعين والكهنة والنسّاك والعمال الزراعيين والفعَلَة والمياومين والحرفيين والمكارية والحطّابين وما شابه.

«الشراكة» حسب عقد تأجير سنوي للأرض هي الشكل الأبرز للعلاقات الزراعية. يدفع إيجار الأرض عينياً (ثلث المحصول أو ربعه) أو بواسطة مزيج من الريع العيني والريع النقدي. يتم الإنتاج داخل وحدات «منظمة قرابياً» حيث يوزّع العمل الاجتماعي بناء على العلاقات الأسروية. إلى هذا، كانت القرى والبلدات تتخصص في مهن وحرف مختلفة، من مثل صناعة الأجراس في بيت شباب، ونسج العباءات الحرير في بيت الدين أو ذوق مكايل

والدباغة في زحلة وما شابه.

تعايشت العلاقات الخراجية والريعية مع النشاطات التجارية، لكن ليس بدون التباس. فغالباً ما لجأ التجار والوسطاء إلى المقاطعجية ليفرضوا على الفلاحين تسليم حصصهم من المحصول أو تسديد الديون. تكمن هنا جدلية غريبة: إذ كان ميل التجار إلى تسليع كل شيء يضعف من النظام الخراجي ويزيد من إخضاع المقاطعجية لأهواء التجار والمرابين.

أما الفلاحون فخضعوا لاستغلال مثلث الأطراف: خراجي، ريعي، وتجاري/مرابي. يقول ميخائيل مشاقه، أحد شهود العيان في تلك الفترة، إن ٩٠٪ من محصول الحرير في جبل لبنان (البالغ نحو ١٥٠٠ قنطار) كان يستحوذ عليه الأمراء والمشايخ والأديرة والوسطاء (السماسرة) وتجار بيروت والمرابين، فلا يبقى لسائر السكان ويبلغ تعدادهم حوالي ٣٠٠ ألف نسمة أكثر من ١٠٪ من نتاج عملهم[١١].

سياسياً، لم يكن النظام المقاطعجي يفترض وجود القنانة بالمعنى الأوروبي الإقطاعي للكلمة، إلا أنه كان يفرض أواصر استتباع سياسية وعسكرية متينة تقيّد العامة بالأسياد. ففي العهدة، يرتبط العاميون باسم سيّدهم في علاقة تبعية سياسية تسمى «الإسمية». وفي إطار أوسع، كانت «الغرضية» تعبيء كتلاً من أسر الأسياد مع رعاياهم ضد كتل أخرى. وقد كان سكان جبل لبنان، كما هي حال سائر بلاد الشام، منقسمين إلى حزبين رئيسيين: القيسية، التي تدّعي التحدّر من شمال الجزيرة العربية، واليمنية، التي تدّعي التحدر من جنوبها. أما قصب السباق في كل تلك المنازعات الحزبية فكان، طبعا، الاستحواذ على فوائض الإنتاج والسيطرة على

الطرق التجارية أو نيل الإقطاعات والالتزامات أو السيطرة على المراكز التجارية أو المرافيء أو احتكار إنتاج أو توزيع هذه السلعة المدرة للربح أو تلك (قهوة، قطن، حرير، إلخ)[١٢].

المدبّرون

ترتّب على تفاوت التشكيلة الاجتماعية في جبل لبنان نشوء أشكال جديدة من التمثيل والقيادة خصوصاً بين الموارنة في مناطق سيطرة الإقطاع الدرزي. «المدبّر» هو الوظيفة الثقافية ــ الإدارية التي بواسطتها حقق المسيحيون ــ لأسبقيتهم في التعليم الكنسي والإرسالي ــ الارتقاء الاجتماعي وتحاشوا العديد من قيود النظام المقاطعجي. المدبر عند الأمير والشيخ، هو أمين السر الخاص، والناسخ، ومربّي الأولاد، وأمين الصندوق والمشرف على الأملاك. تقوم حرفته على الكفاءة والعلم، ما يسمح بممارسته العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحرفة «المدبّر» هي التي أسهمت أصلاً في تكوين الإقطاع المسيحي في القسم الشمالي من البلاد، كما مر علينا، مثلما ساعدت على مراكمة رأس المال التجاري، خصوصاً بين الأسر الكاثوليكية والأرثوذكسية.

لم تكن أسرة سعد الخوري ــ وقد مر ذكرها في علاقتها ببشير شهاب ــ أسرة المدبرين الوحيدة في جبل لبنان. جوزيف قسيس وجوزيف دياب خدما ضاهر العمر، حاكم عكا. وتناوب إبراهيم صبّاغ وآل سكروج ومشاقة، وكلهم من الروم الكاثوليك، على خدمة خليفته أحمد باشا الجزار. وبين المدبرين أسر مارونية، كآل إده، أو يهودية كآل فرحي. ويجدر القول إن إبراهيم مشّاقة، في ذروة نفوذه عند الجزار، كان يحصّل الضرائب من ٣٠٠ قرية

ومزرعة في جبل عامل لمدة ثماني سنوات، قبل أن يطرده الجزار ويصادر أملاكه. فلجأ إلى دمياط مصر ثم إلى دير القمر حيث عمل مدبّراً لدى الأمير بشير شهاب. وقد تكون حرفة المدبّر وراثية. كان أبو عساف رزق الله الخوري مدبراً عند علي جنبلاط يدير أملاكه في جزين وإقليم الريحان. وقد خلفه ابنه، أبو شاكر، في خدمة خليفة علي جنبلاط، الشيخ سعيد.

إلى دورها في الارتقاء الاجتماعي الاقتصادي كانت وظيفة المدبّر منبت الوجهاء والزعماء الجدد، كما هي حال آل إده وخوري، وكذلك أسهمت في تكوين طبقة وسطى من الموظفين وأبناء المهن الحرّة.

التجار والبلدات التجارية

كان نشوء الطبقة الوسطى، وهو نتاج آخر من نتاجات البنية الاجتماعية المتفاوتة، ثمرة توسع الإنتاج السوقي، خصوصاً الحرير، إضافة إلى كونها نتاج التمايز بين الفلاحين ونمو التجارة والمال والإنتاج الحرفي.

شكّل جبل لبنان وسورية وفلسطين منطقة اقتصادية على مقدار من التكامل بين أجزائها تتبادل المواد الغذائية واللحوم، والمواد الأولية وتسويق المنتجات الحرفية. يستورد جبل لبنان الحبوب واللحوم من البقاع وبلاد الشام ومن نابلس، في فلسطين. وكانت هذه الأخيرة تزوّد حاصبيا بالقطن مادة خاماً لأنوالها. في المقابل، كان جبل لبنان يوفر الحرير الخام لنسّاجي دمشق فيما تجار زحلة يموّنون دمشق وبيروت وجبل لبنان بالحبوب ويستوردون اللحوم من القبائل البدوية في العراق وفلسطين.

شكلت البلدات المسيحية الحرفية ــ التجارية الواقعة على تقاطع الطرق التجارية العُقَد الرئيسية في شبكة المبادلات تلك، وأخذت تسيطر تدريجياً على مدى متوسع من القرى والمزارع وتنخر أساسات السلطة المقاطعجية التي تخضع لها. في وقت ازداد فيه الاتكال المالي للمقاطعجية على المدن والبلدات وازدادت مديونيتهم تجاه التجار والمرابين.

في كسروان وجبيل، صعدت شريحة من المزارعين الأغنياء ومن التجار ــ المرابين الذين وظفوا قسماً من رأس مالهم في الأرض. ومع انتصاف القرن التاسع عشر، كانت زوق مكايل، ومعظم سكانها من الروم الكاثوليك، تملك بين ١٥٠ و٣٠٠ نول نسيج وتوزع منتجاتها على نطاق واسع وتشكل جنباً إلى جنب مع شقيقتها جونيه، سوقاً للمنطقة كلها. من جهتها، نمت عمشيت، على ساحل جبيل خارج السيادة الإقطاعية وارتبطت باسم طوبيا زخيا، شريك آل أصفر. وهؤلاء من أقدم الأسر التجارية في بيروت وكانوا من دائني مشايخ آل خازن. وعرف عن طوبيا زخيا أنه يقرض المال للفلاحين بفائدة قدرها ١٢٪ ويمدهم ببزر القزّ بضعف سعره، ويقبض لقاء ذلك عيناً الحرير الخام بنصف سعره في السوق. وقد تمكن بذلك من أن يستحوذ على أراضي الفلاحين والمزارعين وسرعان ما صار أكبر مالك للأرض في بلاد جبيل. وقد قدّر ديفيد أركيوهارت ثروة زخيا بخمسة ملايين قرش واعتبره ممثلاً لـ«الطبقة الثالثة الصاعدة»[١٣].

دير القمر، بسكانها الثمانية آلاف، هي كبرى البلدات العامية في الجبل. تشكل محطة على الطريق بين صيدا ودمشق والداخل السوري منذ القرن السادس عشر، ومركزاً لتجميع الحرير الخام

يصدّره تجارها إلى المدن ــ الدول الإيطالية قبل أن يصير التصدير إلى فرنسا مع مطلع القرن الثامن عشر. و«الدير» أيضاً مركز لنسج «الحرير العربي» والقطن وصناعة العباءات التقليدية، ملبوس المشايخ والوجهاء، عدا عن دورها كسوق للحبوب واللحوم. وازدهرت دير القمر أيضاً بما هي مركز إداري، معفى عادة من دفع الضرائب، وتعزّز استقلالها الذاتي في ظل حكم بشير شهاب الذي صادر أملاك المقاطعجية الدروز من آل أبو نكد ووزعها على أتباعه المسيحيين. غير أن ثراء المسيحيين كان قد نخر أصلاً سلطة آل أبو نكد الغارقين في الديون فباعوا الكثير من أملاكهم وأرزاقهم إلى دائنيهم المسيحيين. وهكذا ففي نهاية ولاية بشير الثاني كان سكان دير القمر يحكمون أنفسهم بأنفسهم من خلال «مجلس الإثني عشر» الذي يتصرّف بعدة مئات من المسلحين(١٤).

جزين في الأصل منطقة شيعية يملك آل جنبلاط ٣٤ من قراها البالغ مجموعها ٣٧ قرية. سكنها المسيحيون تدريجياً وأفادوا من النكبات التي حلّت بالدروز للاستيلاء على أراضيهم، ما أدى إلى نشوب نزاعات بصدد متأخرات الضرائب، وحصص الشراكة وتوزيع الأرض. وقد تفجرت تلك النزاعات عند عودة آل جنبلاط من حوران بعد سقوط الأمير بشير الثاني، إذ عمد أهالي جزين إلى طرد وكلاء آل جنبلاط بالقوة من منطقتهم.

في الجنوب الشرقي من البقاع، شكلت راشيا وحاصبيا (اللتان تبعدان نحو ٦٠ كيلومتراً من دمشق) بؤرتين تجاريتين وحرفيتين في منطقة يهيمن عليها الدروز. بدأ أهاليها المسيحيون يستملكون الأرض تدريجياً وفق نظام المقاسمة، وإذا بثرواتهم «تثير شهية الدروز، الذين كانت قراهم تشكل حدوة من نار تحوط

البلدتين»[١٥].

غير أن الطريقة التي نشأت بها زحلة تشكل مثالاً عن تكوّن البلدات العامية في عهدات الإقطاع. البلدة ذات الأكثرية الكاثوليكية الواقعة على ضفاف أحد روافد الليطاني، والمسنودة إلى السفح الشرقي من جبل لبنان، تحتل موقعاً وسطاً بين الجبل والسهل، سوف يتحكم تحكماً مباشراً بمصائرها. في الأصل كانت زحلة تجمّعاً من ثلاثة أحواش تابعاً لإقطاع آل بللمع، مقاطعجية المتن الدروز الذين اعتنقوا المذهب الماروني خلال القرن التاسع عشر. في أواسط القرن الثامن عشر، أخذ فلاحون وحرفيون ورعاة، معظمهم من الروم الكاثوليك، بتوافدون إلى زحلة من حوران والبقاع والمتن ويلجأون إلى حمى أسيادها الدروز. وسرعان ما تحول سكانها المسيحيون إلى أكثرية عددية تمارس التجارة والإنتاج الحرفي وفلاحة أراضي آل بللمع وتحافظ على بنية عائلية وعشائرية متراتبة موروثة من مجتمع حوران البدوي. في القرن التاسع عشر، أضحت زحلة مركزاً تجارياً وحرفياً هاماً لطحن الحبوب، تموّن بدو سهل البقاع وأهالي جبل لبنان بالحبوب يشتريها تجارها من حوران وحمص والقلمون. من جهة أخرى، كانت قوافل الزحليين المسلحة تغادر البلدة في رحلات تصل إلى بغداد والموصل للتزود بالماشية والخيل والصوف وبيعها في أماكن عدة بما فيها بيروت الذي توثّق ارتباط البقاع بها بعيد العام ١٨٤٠.

وكانت زحلة أيضاً مركزاً حرفياً يزدهر فيه نسج الحرير، تصدر منتجاتها إلى حوران وحمص ونابلس (وتتزود من هذه الأخيرة بخام القطن والصوف) وصناعة الدباغة والسكافة والقيانة (صناعة

الأسلحة) والخياطة والصباغة وتقطير العرق وعصر الدبس. وقد انضوى أهالي زحلة بقيادة «العيل السبع» من التجار ـ المقاتلين وملاك الأراضي، في خدمة أمراء الجبل يناصرونهم بالسلاح على خصومهم. وكان ذلك الانضواء وسيلتهم لنيل المزيد من الاستقلال الذاتي تجاه آل بللمع والقوى المهيمنة على سهل البقاع: ولاة دمشق والقبائل الكردية والشيعية التي تفرض قوانينها وخواتها مهددة أمن القوافل. وقد ارتبط أهالي زحلة بتحالف متين مع بشير شهاب الثاني. مدّه أثرياء البلدة بالمال وقاتل فقراؤها إلى جانبه، في مقابل منح الأمير زحلة قسطاً أوفر من الحكم الذاتي. وفي عام ١٨٢٥، استغل أهالي زحلة النزاع بين البشيرين، شهاب وجنبلاط، فطردوا من تبقى في البلدة من عائلات درزية[١٦].

ازدهرت بيروت، زمن الحكم المصري بعد فترة من الركود الاقتصادي زمن المماليك. وقد أفادت المدينة من الاضطرابات السياسية في المرافئ المنافسة طرابلس وصيدا وعكا لتصير المرفأ الرئيسي لدمشق، تربطها بها طريق عربات ابتداء من العام ١٨٥٦. بين ١٨٢٧ و١٨٦٢ تضاعفت قيمة السلع المارة بمرفأ بيروت بنسبة ٨٠٠ في المئة. وازداد عدد سكانها أكثر من أربعة أضعاف من ٦٠٠٠ عام ١٨٣٠ إلى ما بين ٢٥ و٥٠ ألفاً سنة ١٨٦٠. وتضاعف سكانها المسيحيون ثلاثة أضعاف في عشرين عاماً (بين ١٨٤٠ و١٨٦٠) حتى بلغوا نصف عدد السكان. كتب قنصل بريطاني «إن طبقة ثرية من المسيحيين تسكن هنا [في بيروت] تفوق عاداتها، عادات عموم مواطنيهم إن من حيث اللباس أو استهلاك المواد الفاخرة للمجتمعات المتمدنة»[١٧].

كان الحرير الخام أبرز صادرات بيروت، يساوي ربع قيمة تجارتها.

بين ١٨٤٠ و١٨٦٠، بدأ رأس المال التجاري البيروتي يستثمر في حل الحرير. إلى جانب آل أصفر، استقرت أسر مشرقية مثل آل سرسق، وهم ملاك أرض كبار وتجار حرير ومواد غذائية في المدينة ابتداء من القرن الثامن عشر؛ وآل بسترس، مستوردي السلع المصنّعة من مانشستر، واعضاء في مجلس المدينة زمن الحكم المصري؛ وآل فياض وجبيلي ونقاش وفرعون من الأسر التي ارتقت في سلّم بيروت الاجتماعي. وفي عام ١٨٤٠، أسس آل بيهم، وهم دائنو المشايخ الدروز، أول بيت تجاري تملكه أسرة مسلمة في المدينة. وبعد العام ١٨٤٠، عاد التجار الأوروبيون بقوة إلى المدينة إلا أن القيادة الاقتصادية كانت قد استقرّت في يد تجارها المحليين[١٨]. وانطلاقا من مرفأ بيروت اجتاحت السلع البريطانية المنطقة وأسهمت في تدمير حرف النسيج التقليدية. وعزز تجار المدينة من مواقعهم بما هم وسطاء بين التجار الأجانب من جهة والفلاحين والسوق المحلية من جهة أخرى[١٩]. وخلال تلك الفترة ارتفعت الفائدة على القروض المقدمة للفلاحين لتصل إلى ٤٠ بالمئة، وهي لم تتجاوز العشرين في المئة زمن المصريين. وسرعان ما انتقلت مهمة تمثيل المصالح الاجتماعية الجديدة في بيروت تدريجياً إلى أيدي الكنيسة المارونية.

الكنيسة المارونية

مع انتصاف القرن التاسع عشر، كانت الكنيسة المارونية قد أضحت لاعباً مهماً في الحياة السياسية في جبل لبنان. وقد أسهمت في ذلك عوامل ثلاثة.

أولاً، باتت الكنيسة المارونية قوة اقتصادية لافتة. فهي أكبر مالك

أرض في المنطقة، تهيمن على لا أقل من ثلث مجموع أراضي جبل لبنان، بواسطة أوقافها والأراضي الخصيبة والواسعة التي تملكها شبكة واسعة من الأخويات والأديرة الخاضعة لنفوذها. وكانت الأديرة تمارس عدداً من الوظائف الدنيوية بما هي مراكز حرفية لحل الشرانق والنسيج والحياكة والبناء والطحن إلى كونها تؤوي المدارس والمكتبات ومراكز لنسخ الكتب والطباعة والتجليد(٢٠).

ثانياً، في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، انتقل الكرسي البطريركي من وادي قنوبين من بشري في أقصى الشمال إلى بكركي في قلب كسروان، معلناً مدّ نفوذ الكنيسة إلى الأجزاء الجنوبية من جبل لبنان.

ثالثاً، تعبيراً عن الحراك الاجتماعي داخل الجماعة المارونية، في عام ١٨٥٤، انتخب بولس مسعد أول بطريرك من أصل عامي، كاسراً بذلك تقليداً عريقاً من احتكار الأسر المقاطعجية للكرسي البطريركي. وفيما عارض «مناصب» الشمال انتخاب مسعد، انطلقت تظاهرات شعبية تحيي «بطريرك العدالة والمساواة» في سائر المناطق. درس مسعد عند اليسوعيين في مدرسة «البروباغاندا» في روما خلال فترة الهجوم الكاثوليكي المعاكس على البروتستانتية وأفكار الثورة الفرنسية. وعرف عنه تعلّقه الشديد بنقاوة العقيدة الكاثوليكية. وعمل مساعداً للبطريرك حبيش عندما أصدر هذا حملته على «الهرطقة البروتستانتية». باختصار، كان بولس مسعد يتمتع بالمؤهلات اللازمة ليكون لاعباً رئيسياً في الأحداث التي ستأتي.

مع ذلك كله، اقتضى الأمر عشرين سنة من المخاض والدم والدموع لكي ينهار النظام المقاطعجي أخيراً.

الهوامش

(١) التقسيمات العثمانية الرئيسية هي: «الولاية»، يحكمها «الوالي»، وتنقسم إلى عدد من «السناجق»، المفرد «سنجق»، أو «الألوية»، المفرد «لواء»، يحكمهما «أمير لواء»، وينقسم السنجق إلى مجموعة من «الأقضية»، المفرد «قضاء»، والقضاء إلى مجموعة «نواح»، المفرد «ناحية».

(٢) لكل فترة الإمارة المعنية، يراجع: Abu-Husayn ,Abd al-Rahim *Provincial Leadership in Syria*, 1575-1660 (Beirut: American University of Beirut, 1985).
وعبد الرحيم ابو حسين، **لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني**، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٥.

(٣) Abu-Husayn, *Provincial Leadership*, pp. 114-121.

(٤) حسين غضبان ابو شقرا ويوسف خطار ابو شقرا، **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية**، بيروت، مطبعة الاتحاد، ١٩٥٢، ص ١٥٧.

(٥) William Polk, *The Opening of South Lebanon, 1788-1841* (Cambridge, MA: Harvard Univesity Press, 1963) pp. 62-81.

(٦) Iliya Harik, *Politics and Change in a Traditional Society*: Lebanon 1711-1845 (Princeton: Princeton University Press, 1968) pp. 167-199.

(٧) يقول العقد الموقع من أهالي قرية بشعلي أن الأهالي الموحدين كأنهم رجل واحد والمتكلمين بصوت واحد مستعدون لتقاسم الخسائر والتضحيات التي قد تنجم عن مغامرتهم، وهم يوكلون إلى واحد منهم أن يمثلهم ويتعهدون إطاعته والقتال تحت إمرته ما دام يعمل وفق ضميره ويبقى مخلصاً لمصالحهم وللخير العام. Harik, *Politics and Change*, pp. 213-214.

(٨) ibid., pp. 290-295.

(٩) David Urquhart, *The Lebanon: A History and a Diary*, 2 vols. (London, 1860), p. 252.

(١٠) Jacques Weulresse, *Paysans de Syrie et du Proche Orient* (Paris, 1946).

(١١) ميخائيل مشاقة، **كتاب مشهد الاعيان بحوادث سورية ولبنان**، القاهرة، ١٩٠٨، ص ١٣.

(١٢) مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية، ١٩٠٠ — ١٩٥٠**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨١.

(١٣) Urquhart, *The Lebanon*, pp. 117-8; Poujade, *Le liban et la*

(١٤) Fawwaz, Zahleh and Dayr al-Qamar: The Market Towns of Mount lebanon During the Civil War of 1860 in Nadim Shehadi and Dana Haffar Mills (eds.) *Lebanon: A History of Consensus and Conflict* (Oxford and New York: Centre for Lebanese Studies and I.B.Tauris, 1988) pp. 49-63; see also Fawwaz, *An Occasion for War: Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860* (London and New York: I.B. Tauris, 1994).

(١٥) *Témoin Oculaire, Souvenirs de Syrie: Expédition francaise de 1860* (Paris: Librairie Plon, 1903) pp. 58-9.

(١٦) راجع: عيسى إسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة**، الطبعة الثانية، زحلة، مطبوعات زحلة الفتاة، ١٩٧٧، و Alixa Naff, *A Social History of Zahleh, the principal Market Town in Nineteenth Century Lebanon* (unpublished Ph.D. thesis, Los Angeles: University of California, 1972).

(١٧) *John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria* (London: HMSO, 1840) p. 118.

(١٨) cf. Leila Tarazi Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Lebanon* (Cambridge, MA and London, Harvard University Press, 1982) pp. 31-61, and Ratib al-Husamy, *The Commerce of Beirut and the Bayhum Merchant House some 100 Years ago, 1828-1856* (unpublished M.A. Thesis, American University of Beirut, January 1942).

(١٩) خير تعبير عن هذه التبعية المزدوجة شهادة شيخ درزي يتظلّم أمام تاجر بريطاني أن السفن البريطانية باتت تصل محمّلة بالأنسجة وتقلع

وقمرة القبطان طافحة بالذهب. ويردف قائلاً، «فيما مضى، كنا نبيعكم تبغنا والحرير، ونصنع ثيابنا بأنفسنا، والآن نشتري كل ملبوسنا منكم، خلا العِبي (العباءات)، وأنتم لا تشترون أياً من منتجاتنا!» Urquhart, *The Lebanon*, P. 38.

(٢٠) ضاهر، **الانتفاضات**، ص ١٣١ — ١٧٢.

الفصل الثاني

موت النظام المقاطعجي مخضَّباً بالدم (١٨٤٢ ـ ١٨٦١)

«يللي بيخسرها بيخسر، ويلّي بيربحها بيخسر»

(الشيخ حسين تلحوق، عن الحروب الأهلية)

«ليس الذنب في الفتنة الأولى على الأهالي بل الذنب كله على مقاطعجية ذلك الزمان. وليس اللوم على فئة واحدة لأنه لو كانت انتصرت أهل الإقليم [جزين] على أهل الشوف لفعلت معها كما فعلته الأخرى. فالحمد لله الذي بظل دولتنا، عندما أبعدت المقاطعجية وألغتهم، حصلت الراحة التامة...» (شاكر الخوري، مجمع المسرّات)

أذنت نهاية الإمارة باحتضار النظام المقاطعجي. وإذا نظام القائم

مقاميتين عام ١٨٤٣ الذي قسّم جبل لبنان إلى منطقتين إداريتين يفاقم النزاع حول هويته. جرت داخله «الحركات»، التسمية المتداولة لسلسلة من الانتفاضات العامية والضربات الاستباقية التي شنّها المقاطعجيون والحروب الأهلية، تواصلت من ١٨٤١ إلى ١٨٦١ معلنة الانتقال الدموي من النظام المقاطعجي إلى الرأسمالية الطرفية. وبانهيار النظام المقاطعجي، ذي الركيزة الدرزية، انهارت معه الغلبة الدرزية السياسية على جبل لبنان ليحل محلّها نظام التمثيل السياسي الطوائفي.

القائم مقاميتان، نظام من الفتنة

كانت فكرة تقسيم جبل لبنان بين المسيحيين والدروز تسوية اقترحها المستشار النمسوي ميترنيخ بين البريطانيين والعثمانيين، الداعمين مطلب الدروز بحاكم عثماني، والفرنسيين المتمسكين بعودة الإمارة الشهابية. بموجبها، عيّن الأمير الدرزي أحمد إرسلان قائم مقاماً على المناطق المختلطة والأمير المسيحي حيدر Hحمد بللمع قائم مقاماً على المقاطعة الشمالية ذات الغالبية المسيحية[١]. وكان إلى جانب كل قائم مقام وكيلان، واحدهما درزي والثاني مسيحي، يمارسان السلطة القضائية والضريبية كل على أعضاء جماعته. عارض الفريقان التدبير الجديد. طالبت الكنيسة المارونية بأن يوضع المسيحيون في القائم مقامية الجنوبية (وقد باتوا نحواً من ٦٠٪ من سكانها) تحت حكم قائم مقام الشمال المسيحي، وانتزاعهم نهائياً من تحت سلطة زعمائهم الدروز. أما الدروز، فقد أصرّوا على حقهم التقليدي في بسط سلطتهم على كل جبل لبنان. وسرعان ما نجح الحاكم العثماني في تأليب الجماعتين ضده، فعاد الزعيم الدرزي شبلي آغا العريان إلى سلوك طريق

الثورة في وادي التَيم وحوران، يدعمه آل العماد وآل جنبلاط. دعي المسيحيون للانضمام إلى الثورة فلم يحركوا ساكناً لأنهم اشترطوا لذلك العودة إلى الإمارة الشهابية[٢].

هوية الجبل

أطلق إعلان القائم مقامية موجة جديدة من العنف تدور مدار هوية الجبل. كتب أهالي زحلة في مذكرة رفعوها إلى القنصل الفرنسي بوجاد عام ١٨٤٣ أن لا سلام يرتجى للبنان ما دام الزعماء الدروز يتمتعون بامتيازات وإعفاءات. إلا أنهم ميزوا بين المقاطعجية الدروز والفلاحين الدروز، معربين عن اعتقادهم بأن السلام ممكن بين «الفلاحين الدروز» وبين «المسيحيين» لأن زعماء الدروز سوف يسعون دوماً إلى امتيازات مرفوضة على «إخواننا»[٣]. تجدر هنا ملاحظة التفارق بين القوى المتنازعة والإدماج بين الانتماء الجمعي وبين المقام الاجتماعي: يميّز هذا التعريف بين المقاطعجي والفلاح بين الدروز، فيما «المسيحيون» ينظر إليهم كاسم جنس للتدليل على «العامة» يجمع بينهم جميعا الخضوع للمقاطعجية الدروز. والأهم من ذلك، أن أهالي زحلة دعوا إلى «العودة» إلى ما اسموه «الأصل المسيحي للأرض» زاعمين أن المسيحيين، وهم «السكان الأصليون» لجبل لبنان، قد استقبلوا الدروز عندما طردوا من مصر[٤]. وهذا قلب غريب للواقع التاريخي، ذلك أن سكان زحلة هم الذين وفدوا إليها من المتن الأعلى ومنطقة بعلبك واستقبلهم أمراء زحلة الدروز وسمحوا لهم بالاستيطان فيها[٥]! انتهت هذه الرغبة في الاستحواذ على الأرض، في شكلها الأقصى، إلى مشروع لتهجير الدروز من جبل لبنان إلى حوران وهي الرغبة التي يسميها شاهد عيان «الحلم المفضل لدى الموارنة

منذ العام ١٨٤٠» ويسمي المطران طوبيا عون، مطران بيروت، بصفته أبرز حاملي ذلك المشروع[٦].

إذ أمسى الدروز أقلية عددية في جبل لبنان، سادهم الجزع على خسارة مقامهم والنفوذ لصالح الأكثرية المسيحية. من هنا مفارقات الوضع الجديد: المسيحيون، وهم الاكثرية في جبل لبنان، هم مع ذلك أقلية في السلطنة العثمانية، فيما الدروز، وقد أمسوا أقلية فيما عُرف سابقاً باسم «جبل الدروز»، يعتبرون أنفسهم جزءاً من الأكثرية المسلمة في السلطنة. فكان عنف ردة الفعل الدرزية على مقاس خوفهم من أكثرية عددية دونية المقام، يزداد ارتباطها بالقطاعات المالية من الاقتصاد، لا تهدد بإطاحة الموقع المميز لأقلية قَبَلية شبه أرستقراطية وحسب، بل بأن تسلب تلك الجماعة «أرضها» أيضاً. وهذا ما يفسّر طاقة الجذب التي مارسها الزعماء الدروز على أبناء مذهبهم وعنف القتال الذي خاضه هؤلاء في آن معاً.

سنوات الاضطراب (١٨٤٥ ـ ١٨٥٨)

تدخّل الباب العالي بقوة عام ١٨٤٥ لوضع حد لجولة جديدة من الاقتتال الدرزي ــ المسيحي في المناطق الجنوبية المختلطة. في نيسان/أبريل من ذلك العام، شن الموارنة هجوماً على معقل آل جنبلاط في المختارة، حيث تداعى الدروز إلى التجمّع، فدمروا في طريقهم عدداً من القرى الدرزية وقتلوا من أهاليها، ولم يوقف زحفهم إلا تدخل القوات العثمانية. غير أن الغلبة ما لبثت أن انعقدت للدروز الذين أفادوا من الحياد المتواطىء للسلطات لعثمانية، فدمّروا بدورهم عدداً أكبر من القرى وقتلوا من أهاليها.

أوفدت اسطنبول شكيب أفندي لفرض الأمن وتثبيت السيطرة العثمانية على جبل لبنان ونزع سلاح سكانه. فأعلن المبعوث العثماني انتهاء تدخل القناصل الأوروبيين في شؤون جبل لبنان وأعاد تنظيم نظام القائم مقاميتين. قضى «نظام شكيب أفندي»، بتثبيت التمثيل الطوائفي السياسي في جبل لبنان فزوّد كل قائم مقام بمجلس يعاونه في جباية الضرائب وإقامة العدل. وكان كل مجلس، الذي يرأسه القائم مقام، مكوناً من ١٢ عضواً: وكيل وقاض عن كل طائفة من الطوائف الست: الموارنة، الدروز، الروم ارثوذكس، الروم الكاثوليك، المسلمون السنة والمسلمون الشيعة. ولما لم تكن السلطنة العثمانية تعترف للطائفة الشيعية بالحق في أن تتمثل بقاض، على اعتبار أن السلطنة تتبع الشرع المذهبي السنّي، كان العضو الثاني عشر هو نائب القائم مقام، على أن يكون مارونياً في الشمال ودرزياً في الجنوب. والجديد في الأمر أن «النظام» اعتبر القائم مقامين موظفين حكوميين عثمانيين يخضعان لسلطة والي صيدا، فيما منحت جبيل وزحلة ودير القمر الحكم الذاتي ووضعت تحت سلطة حاكم عثماني.

أدى نظام شكيب أفندي إلى مفاقمة الأزمة العميقة للنظام المقاطعجي بدل أن يسهم في حلّها. صحيح أن المجلسين و«الوكلاء» شكّلا مؤسسات بديلة للسلطة المقاطعجية، إلا أنها لم تكن تتمتع بالقوة أو القدرة اللازمتين للتغلّب عليها. مع أن ضربة قوية قد سدّدت للمقاطعجية الدروز، وقد حرموا من معظم صلاحياتهم الضريبية والقضائية، فقد جرى التعويض عليهم بتعيين رؤساء الأسر المقاطعجية الدرزية الرئيسية حكاماً على الأقضية الخمسة في القائم مقامية الجنوبية، ولكن بعد حرمانهم أي سلطة على رعاياهم المسيحيين. فقد تولى كل «وكيل» من الوكلاء في

القضاء، مهمات جباية الضرائب ولعب دور القاضي على أبناء طائفته. وأعطي الحاكم صلاحية اختيار الوكلاء المسيحيين في القائم مقامية الجنوبية، بعد مشاورات مع الإكليروس ووجهاء الطائفة. أما في الشمال، فلم تطبق مؤسسات المجلس والوكيل ولا أعيد تنظيم العهدات المقاطعجية بما هي وحدات إدارية، ذلك أن السلطنة العثمانية كانت تعترف بالانقسامات والنزاعات الطائفية ولا تعترف بالانقسامات والنزاعات الاجتماعية. وهكذا ففيما كان العامة المسيحيون ممثلين في المجلس بمنصب «الوكيل» في جنوب الجبل، لم يكن لأبناء طائفتهم في الشمال أي شكل من أشكال التمثيل السياسي، متروكين تحت رحمة المقاطعجية الموارنة من آل الخازن وآل حبيش، الذين ظلوا متمتعين بكامل وظائفهم السياسية والقضائية إضافة إلى امتيازاتهم وتجاوزاتهم والفروض.

طغت على السنوات التالية سلسلة من النزاعات المعقدة والمتداخلة.

أولاً، نشبت المنافسات بين المقاطعجية أنفسهم إذ عارض آل خازن بشير أحمد بللمع، قائم مقام الشمال (الذي خلف الأمير حيدر أحمد بللمع المتوفى عام ١٨٥٤) فيما رفض سعيد جنبلاط، الزعيم الدرزي القوي، الاعتراف بسلطة أحمد إرسلان، قائم مقام الجنوب. وأدى الاصطدام الدرزي ــ العثماني حول هذا الموضوع إلى انتفاضة درزية مسلحة عام ١٨٥٢. وإذ هُزِمتْ القوات العثمانية في الجولة الأولى من القتال، استنجد العثمانيون بالمسيحيين، ما أدى إلى مزيد من تسميم العلاقات بين الطائفتين.

ثانياً، لم يقاوم المقاطعجية على اختلاف طوائفهم نظام شكيب أفندي وحسب بل سعوا أيضاً وبشتى الوسائل للحفاظ على سلطتهم الاقتصادية والسياسية المتدهورة. في العام ١٨٥٨،

أصدرت الحكومة العثمانية قانون التسجيل الزراعي (الطابو) الذي أرادت منه إنشاء اقتصاد سوق ذي قاعدة فلاحية يضاعف موارد الخزينة من الضرائب. فإذا تسجيل الأراضي في جبل لبنان يؤدي إلى مفاقمة النزاع على ملكية الأرض فعمل المقاطعجية من الطرفين على تخريبه، جرياً على ما قاموا به بالنسبة لتسجيل الأراضي السابق عام ١٨٤٦. ضغط القناصل الأوروبيون (باستثناء القنصل الفرنسي) على السلطات العثمانية لتأجيل التنفيذ فوافقت.

ثالثاً، دارت نزاعات بين المقاطعجية والعامة في المناطق المختلطة عندما أخذ المشايخ الدروز العائدون ، وخصوصاً آل نكد وآل جنبلاط، يطالبون العامة والفلاحين المسيحيين بمستحقات الضرائب عن السنوات التي قضوها خارج البلاد وإعادة قطع الأرض التي صادروها خلال غيابهم. بلغ الوضع مستوى من الخطورة بحيث إن وفداً من أهالي جزين، بقيادة ثلاثة رجال دين، قصد بيروت لمقابلة السلطات العثمانية فيها عام ١٨٥٠ وإبلاغهم تصميم أهالي جزين على الانتحار الجماعي حرقاً إن لم يفعلوا شيئاً لخفض الضرائب المستحقة عليهم وحل نزاعهم مع أسيادهم من آل جنبلاط بشأن ملكية الأراضي. وافقت السلطات العثمانية على خفض الضرائب إلى ثلث قيمتها إلا أنها رفضت اتخاذ أي إجراء بصدد ملكية الأرض.

رابعاً، عام ١٨٥٧، كان لا أقل من أربع بلدات تجارية قد خلعت عنها نير المقاطعجية وأخذت تدير شؤونها بنفسها من خلال مجالس منتخبة يحتل التجار وصناعيو الحرير والسماسرة القسم الأكبر من مقاعدها. هكذا تحررت عمشيت في بلاد جبيل وغزير في كسروان من سلطة آل الخازن وحبيش على التوالي. أما دير

القمر، البلدة المسيحية المركزية في الشوف، فخلعت أسيادها من آل نكد وأسلست قيادها لوكيلين منتخبين يحكمانها، واحد درزي والثاني مسيحي. أخيراً، أعلنت زحلة نفسها جمهورية مستقلة بقيادة مجلس من وجهاء عائلاتها الثماني، وطردت الوكيل الذي عيّنه القائم مقام بشير أحمد بللمع وصادرت ما تبقى من ممتلكات وأرزاق آل بللمع في البلدة. واستكمالاً لعملية تحررها من السيطرة المقاطعجية، طالبت البلدة الكاثوليكية البقاعية فصلها عن جبل لبنان كلياً. فكان لها ما ارادت إذ ألحقتها السلطات العثمانية بولاية بيروت في صيف ١٨٥٩ قبل أن تلحقها بولاية صيدا.

المثير في الأمر أن تلك السنوات كانت تشهد تحركات اجتماعية بالغة في أوروبا وسائر الولايات العربية في السلطنة العثمانية. ففي هذه الأخيرة، اختلطت الانتفاضات الفلاحية بحركات المعارضة لـ«التنظيمات» والقومات العامية وانتفاضات الخبز. هزّ منطقة العرقوب في سلسلة جبال لبنان الشرقية تمرد فلاحي غامض قضى خلاله نحو ٢٠٠ ضحية. وفي العام ذاته، ١٨٥٨، شهدت اللاذقية، في الشمال السوري، انتفاضة فلاحية واسعة النطاق. انفجرت انتفاضة خبز في حلب والجوار في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٩. وفي أيار/مايو من ذلك العام، أقدم المنتفضون على نهب بيوت مفتي المدينة وحاكمها العثماني وكبار وجهائها. وهاجموا أيضاً رئيس الشرطة قبل أن ينهبوا المحلات ويجبروا السلطات على توزيع الحنطة والخبز مجاناً على السكان. لكن يومي ٢٤ و٢٥ من الشهر ذاته شهدا انقلاباً غريباً في الوضع إذ غيّر المشاغبون فجأة اهدافهم فهاجموا اثني عشر محلاً يملكها تجار مسيحيون وأعملوا فيها النهب والحرق. ووصلت أعمال الشغب وأعمال العنف ضد التجار والأجانب عموماً إلى الجزيرة العربية حيث أقدم جمع

غاضب في تموز/يوليو ١٨٥٨ على مهاجمة تجار بريطانيين في جدّة واحتلوا القنصليتين الفرنسية والبريطانية.

شكلت الانتفاضات وأعمال الشغب تلك الإطار الإقليمي لأحداث ١٨٥٨ ــ ١٨٦٠ في جبل لبنان. وكان اللاعبون فيها الفريقين الأكثر تضرراً من القائم مقاميتين: العامة والفلاحون المسيحيون من جهة والمقاطعجية الدروز من جهة ثانية(٧). يمكن النظر إلى الأحداث والتطورات التالية على أنها انتفاضة عامية على النظام المقاطعجي، أنتجت نمطين من الحركات تبعاً للتفاوت السكاني الاجتماعي في جبل لبنان: انتفاضة اجتماعية للعامة المسيحيين ضد أسيادهم المسيحيين في شمال البلاد وحرب أهلية طائفية بين العامة المسيحيين والأسياد الدروز في المناطق الجنوبية المختلطة. وهذا ما يؤكده شاهد عيان، المرسل الأميركي وليام طمسون، الذي وصف الحرب بأنها «ببساطة انتفاضة الشعب ضد رغبات الطبقات الحاكمة من الطرفين»(٨).

عامية كسروان

أطلقت معارضة مشايخ آل الخازن للقائم مقام بشير أحمد بللمع الشرارة التي أشعلت الانتفاضة العامية ضد الإقطاع الكسرواني. والمنطقة أصلاً هي «الحلقة الأضعف» في النظام المقاطعجي في جبل لبنان، وبؤرة مصغّرة لتناقضاته مدفوعة إلى نقطة الانفجار. فكسروان يغلب عليها الإنتاج السوقي واتكال كبير على السوق الخارجي من خلال نشاطها الاقتصادي الرئيسي، إنتاج الحرير. مشايخها الذين أرهقتهم الديون وتجزأت أراضيهم بفعل التوارث يفرضون ضرائب باهظة وريوعاً عالية على الفلاحين الشركاء الذين

كانوا مديونين بدورهم لسماسرة الحرير، والتجار والمرابين الذين يقرضون الفلاحين بمعدلات ربوية تصل أحياناً إلى ٥٠٪[٩]. باكراً منذ ١٨٢٠، كتب جيرار ده نرفال عن «أمراء الزيتون والجبنة» هؤلاء، الذين يعوّضون عن تدهور موقعهم الاقتصادي بتمسك مكرب بامتيازاتهم السياسية والقضائية واستعلائهم الاجتماعي على حساب العاميين[١٠]. ومما زاد في الطين بلّة أن الأعوام ١٨٥٦ ــ ١٨٥٨ كانت قاسية بنوع خاص حيث شتاء العام ١٨٥٧ الشديد الأمطار أعقبه موسم جاف جداً عام ١٨٥٨ عندما فتكت مواسم الشح والأمراض بدودة القزّ وأشجار الزيتون والكرمة. إلى هذا كله، أدت أزمة الحرير في ليون إلى خفض الطلب على الحرير اللبناني، وهو ما خفض إنتاج الحرير في جبل لبنان إلى النصف.

خلال النزاع بن آل الخازن وبشير أحمد، سعى الطرفان إلى استجلاب دعم العاميين إلى جانبه. فاغتنمها هؤلاء فرصة لعرض مطالبهم: خفض الضرائب، إعادة النظر في إيجار الأراضي والمشاركة في انتخاب حاكم المنطقة. رفض المشايخ المطالب جملة وتفصيلاً، الأمر الذي ركّز الغضب الشعبي عليهم. إنفجرت الانتفاضة العامية عشية عيد الميلاد عام ١٨٥٨ بإعلان الإضراب عن دفع الضرائب والإيجارات. وبعد فترة معتدلة قادها صالح جرجس صفير، وهو وجيه من الساحل كان أحد دائني بشير أحمد، اتخذت الانتفاضة منحى أكثر جذرية في أواسط كانون الثاني/يناير ١٨٥٩ عندما انتخِب طانيوس شاهين (١٨١٥ ــ ١٨٩٥)، وهو بيطري من ريفون، «وكيلاً أول». في شباط/فبراير، دخلت قوة عثمانية إلى كسروان واجتمع مبعوثو والي بيروت، خورشيد باشا، إلى شاهين محاولين إقناعه بطلب مساعدة عسكرية

عثمانية. صرف النظر عن دخول القوة العثمانية بعد تدخل القنصل الفرنسي الذي زار بدوره غزير بعد أسابيع قليلة واستقبل بحشد شعبي يرفع العلم الفرنسي ويحدو المدائح لفرنسا: «فرنسا أم الدنيا عموم/اعتزوا يا لبنانيي»!. بحلول صيف ١٨٥٩ كان الفلاحون المسلحون قد طردوا جميع آل خازن تقريباً من المنطقة، أي لا أقل من ٥٠٠ نسمة. وفي خريف ذلك العام رقّي طانيوس شاهين إلى منصب «وكيل عام» فنقل مركز قيادة الثورة من ذوق مكايل على الساحل إلى ريفون في الجرد، تأكيداً على تجذّر الانتفاضة وتنامي وزن العنصر الفلاحي في صفوفها.

عاشت كسروان المتحررة من المشايخ ومن القائم مقام تحت حكم سلطة عامية لأكثر من سنتين. يحكمها مجلس من حوالى مائة عضو، منتخبين مباشرة من أهالي القرى، يصدر القرارات، بقيادة شاهين، بـ«قوة الحكومة الجمهورية» ويفرض الضرائب الجديدة ويشتري السلاح ويدير الأملاك العامة ويتدخل في النزاعات المحلية ويتصرّف بحوالى ألف مسلّح. ينتمي أكثر من نصف مندوبي المجلس إلى صغار الفلاحين أو الفلاحين المحرومين من الأرض، في مقابل ٣٢ من المزارعين الأغنياء أو المتوسطين، وعشرة من الكهنة ولا أقل من ثلاثة تجار ومرابين وعدد من المثقفين[١١]. من بين هؤلاء الأخيرين الياس حبالين، مندوب الذوق، المثقف العلماني المعروف عنه عداؤه للإكليروس والذي يدافع علناً عن أفكار الثورة الفرنسية[١٢].

حددت العامية مطالبها: المساواة بين المشايخ والعامة، وإلغاء الامتيازات السياسية والقضائية التي يتمتع بها المقاطعجية، وسحب الضرائب الإضافية، وتعيين حاكم واحد لكسروان، يعاونه اثنان من

العامة، وإنشاء محكمة من المشايخ والعامة للنظر في النزاعات بين الطرفين، وإلغاء الفروض الأخرى والمظلمات كمثل الهدايا الإلزامية (على شكل سلع سوقية كالبُنّ والقهوة والسكر والصابون) والسخرة وسواها من «الاحتقارات» مثل التمييز في الملبس وإجبار أبناء العامة على تقبيل أيدي المشايخ وسواها.

بهذا المعنى كان ثوار كسروان رواداً في المطالبة بتطبيق «التنظيمات» العثمانية وقد صدر آخرها قبل سنتين من الثورة. استلهم شعار العامية الرئيسي القيم الأساسية للإصلاح العثماني: «تسوية عمومية وحرية كاملة»، على حد تعبير طانيوس شاهين نفسه. غير أن شاهين كان يخلط الطائفي بالاجتماعي إذ يزعم أنه تلقى وعداً رسمياً من القوى الأوروبية من أجل «تحرير المسيحيين من عبوديتهم»[١٣]. ومع ذلك، لم يكن «المسيحيون» موحّدين في العامية، إذ ثمة مقياسان يتنافسان في أوساطهم. واحدهما مقياس المال والثروة، الذي يقضي بمنح الجاه والمقام على أساس الثروة لا الولادة[١٤] وكان هذا هو مطلب الطبقة الوسطى الجديدة من تجار ومرابين ومزارعين أغنياء المطالبين بتحرير التجارة وبالاعتراف الاجتماعي. أما المقياس الآخر، فيمثل المكوّن الفلاحي الديموقراطي في العامية وهو الذي يطالِب بالأرض وبالاستقلال الذاتي للجماعات القروية في ظل وكلائها ومجالسها المنتخبة. وكانت تلك النزعة الاستقلالية و«الديموقراطية» هي الطريقة التي سعى بها الفلاحون المسيحيون إلى التوفيق بين مطلبيهما: تحقيق المساواة تجاه «المناصب» المسيحيين من جهة وتحقيق التكافؤ مع الأكثرية المسلمة في السلطنة العثمانية من جهة أخرى. ومن هنا الأهمية الحيوية التي اكتسبتها مسألة حاكم («مأمور») منطقة كسروان التي طغت على كل فترة الثورة.

إذ اخذت الثورة تمتد وتتسع، ادخل الثوار فكرة المأمور العامي الذي يختاره البطريرك الماروني وأخيراً طرحوا فكرة المأمور المنتخَب مباشرة من الشعب. أصرّ طانيوس شاهين وأكثرية الوكلاء المنتخبين على هذا المطلب الأخير ونظم «الوكيل العام» حملة لحث الأهالي على توقيع عرائض دعماً لترشيحه لهذا المنصب. ولم يبق فريق من أفرقاء النزاع المحليين والإقليميين إلا أدلى بدلوه في مسألة «المأمور» العتيد. لكن الجميع كانوا متفقين على قطع الطريق أمام وصول رجل عاميّ من أبناء الشعب إلى هذا المنصب.

في إحدى اللحظات خطر في بال بكركي أن تدعم شاهين لمنصب «المأمور». وقد أرسل الأب يوحنا حبيب، مبعوث البطريرك لدى شاهين برسالة بهذا الخصوص بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥٩ يقترح فيها أن لا سبيل آخر غير اختيار شاهين «مأموراً» إذا كان المطلوب درء اللجوء إلى قمع الثورة بالعنف:

«هذا هو الوجه الأقرب لسكون الحال وهو الأصلح للمشايخ. لأنه إذا كان المأمور غيره فلا يطمأنوا على رجوعهم لمحلاتهم ولا على أرزاقهم لأن «الاميكو» [يعني شاهين] متى صار مأموراً فيترسمل ويصير يُنصف ويحصل التفكيك لأنه لا يعود يطبخ بالخلاقين ولا يعود يسمع للجهلة، والعقلاء يحوطونه ويصير يسمع لهم وهذا الوجه هو أخير من غيره»[١٥].

رفض البطريرك الاقتراح القاضي بإفساد الثورة اجتماعياً، على الرغم مما فيه من حذاقة. ولم يطل الأمر قبل أن تخلي الثورة العامية الساحة أمام انتفاضة فلاحية أخذت تطالب بتوزيع الأرض («المقاسمة»، كما سماها الثوار) وتحسين شروط «الشراكة». أخذ الفلاحون المسلّحون يصادرون الأراضي والمحاصيل والماشية العائدة

إلى مشايخهم وتولّوا بأنفسهم مشق أوراق التوت وحصاد مواسم شرانق الحرير والزيتون والحبوب والماشية. تعاون الأهالي جماعياً على استثمار مشاعات القرى (من غابات ومراعٍ) التي كانت تقليدياً تحت سيطرة المشايخ. وأخذت عصابات من الفلاحين المحرومين من الأرض، من رجال ونساء، والشركاء والعمال العاطلين من العمل من حلالات الحرير، تجوب المنطقة مطاردين مشايخ آل الخازن، ينهبون ويحرقون البيوت ويعتدون على أسر المشايخ، وأحياناً يقتلون[١٦]. وبلغت مشاهد السُكر الجماعي، وهو صفة ملازمة للانتفاضات الفلاحية بعامة، درجة من الاتساع استدعت تدخل البطريرك شخصياً لدى طانيوس شاهين لوضع حد لها[١٧].

وعلى عكس التفسيرات التي تشدد على الدور القيادي للكنيسة المارونية في الثورة العامية، بدا أن الهم الرئيسي لبكركي هو وحدة الطائفة. فعندما اندلعت الثورة وجد البطريرك مسعد نفسه بين ضغوط ومصالح متناقضة. داخل الكنيسة، انضم صف واسع من القساوسة إلى صفوف الثوار بل أن بعضهم انتخب وكيلاً عن قريته، فيما الأحبار الكبار كانوا معادين للثورة بشدة لاعتبارها حركة انشقاقية داخل الطائفة. ومن أبرز هؤلاء طوبيا عون، مطران بيروت للموارنة، الذي دعم ترشيح مسعد للكرسي البطريريك. وقد ترأس عون «عصبة الشباب الماروني» و«لجنة السلامة العامة» المكوّنة من تجار ووجهاء موارنة أخذوا يموّلون شراء الأسلحة لتوزيعها على أهالي المناطق المختلطة. غير أن ألد أعداء العامية كان يوسف كرم، وهو ابن لشيخ من المرتبة الثانية في بشري، الذي اتهم شاهين بشق الصفوف المسيحية والبطريرك بالتواطؤ مع قائد العامية[١٨]. وهذا ما سهّل على البطريرك أن يواجه شاهين بكرم. فاستدعى الأخير على رأس مجموعة من ٢٠٠ من رجاله المسلّحين

لحراسة ساحل كسروان وحماية بكركي حيث تظاهرات من مؤيدي الثورة وخصومها تتوجه دورياً إلى الكرسي البطريركي لتمارس الضغوط المتناقضة عليه. رفض مسعد الانحياز إلى أي من الفريقين. بالتأكيد نجحت الكنيسة في عقد الصلات ببلدات كسروان وجبيل وقراهما دون المرور بوساطة «المناصب» وتحوّل مسعد، بمعنى ما، إلى الوسيط الإلزامي لكافة أفرقاء النزاع. إلا أن الكنيسة من حيث هي أكبر مالك عقاري في جبل لبنان، كانت مصممة على صدّ مطالبة الفلاحين بالأرض وتحسين شروط «الشراكة». حتى أن الأهالي تجاوزوا الكنيسة، حسب تعبير بنتيفوغلو، قنصل فرنسا في بيروت، وأخذت الثورة تتحدى السلطة الكنسية مباشرة(١٩). باختصار، بلغت عامية كسروان من القوة بحيث لم تقع تحت هيمنة الكنيسة وكانت الكنيسة على مقدار من التعارض مع النظام المقاطعجي بحيث لم تصطدم مباشرة بالعامية فتدفع بها لتصير حركة خلاصية أو معادية للكنيسة، كما يحصل غالباً في الانتفاضات الفلاحية.

«حوادث الستين»

اندلع القتال جنوبي جبل لبنان بمبادرة من القيادة الدرزية بما هو إجراء استباقي ضد ارتدادات عامية كسروان. لكن المقاطعجية الدروز لم يكونوا بحاجة إلى الإنذار الآتي من كسروان، فقد بلغ التعارض بينهم وبين العامة المسيحيين في مقاطعاتهم ما يستوجب الحسم أصلاً.

تقول الحكاية إن «حوادث الستين»، كما درجت تسميتها، بدأت في آب/أغسطس ١٨٥٩ في بيت مري، إحدى قرى «المناطق

المختلطة» وانتشرت منها إلى المتن حيث وقع عدد من الاغتيالات والمجابهات المسلحة المحدودة. مر شتاء وربيع ١٨٥٩ دون حوادث تذكر، بسبب صمود «هدنة الحرير». وفي أواخر أيار/مايو ١٨٦٠ استؤنف القتال بهجوم درزي في المتن. ثم تواجهت القرى والبلدات المسيحية والدرزية المتجاورة في الشوف والأقاليم. واستمر القتال لشهرين، من نهاية أيار/مايو إلى نهاية تموز/يوليو. كانت جزين أول بلدة مسيحية تسقط ولكن بعد أن شنّ فصيل مسلح من أبنائها هجوماً على عدد من المزارع التابعة لدروز في منطقة نيحا. حوصرت دير القمر مطلع حزيران/يونيو، وفاوضت محاصريها لنحو ثلاثة أسابيع قبل أن تستسلم. إلا أنها هوجمت ونهبت وأحرقت وارتكبت فيها مجزرة. تزعم رواية درزية أن سكان دير القمر كانوا لا يزالون يملكون أربعة آلاف قطعة سلاح عندما احتلّت البلدة، ما يفسر أعمال القتل فيها، فيما تقول المصادر المسيحية أن السلطات العثمانية نزعت سلاح الأهالي الذين سلّموا سلاحهم طوعاً لقاء وعود بحماية تلك السلطات العثمانية التي جمّعتهم في سراي البلدة حيث شُنّ الهجوم عليهم. مهما يكن، نجم عن احتلال دير القمر مجزرة أودت بحياة ما بين ٩٠٠ و٢٠٠٠ من مسيحييها. أما الذين فرّوا من جزين ودير القمر وأسعفهم الحظ فلم يكتشفهم الخيالة الدروز الذين يصطادون المسيحيين على الطرقات، فتجمّعوا في صيدا التي وقفت على الحياد بين الفريقين المتقاتلين. ولجأ العديد منهم إلى القرى الشيعية واحتمى بالزعماء الشيعة في الزهراني والنبطية وجباع. فيما وصل سواهم من اللاجئين المسيحيين إلى بيروت حيث نجح وجهاؤها في ضبط التوتر بين أبناء الجماعيتين المتقاتلتين.

على المنحدر الآخر من الجبل، أغار مقاتلون دروز، بقيادة علي

جنبلاط، على صغبين، القرية المارونية الرئيسية في البقاع الغربي، واحتلوها. وبعد أن نهبوا حاصبيا وراشيا، المأهولتين من أبناء طائفة الروم ارثوذكس، قتلوا فيها ١٧ من آل شهاب على الأرجح عقاباً لهم على تحالفهم مع المسيحيين. ثم انضم إلى المسلحين الدروز مسلحون قادمون من حوران ليطوّقوا زحلة متلهفين لمعاقبة أهلها على مشاركتهم في حملات إبراهيم باشا ضدهم عام ١٨٣٩ ولانتصارهم عليهم في معركة شتورة خلال حوادث العامين ١٨٤١ ــ ١٨٤٢. وحيدة، واجهت العاصمة الكاثوليكية، الهجوم الدرزي، وقد وقعت ضحية أعدائها الكثر. تخلى عنها حلفاؤها الشيعة في بعلبك ويوسف كرم الذي غادر كسروان على رأس ٥٠٠ مسلح لنجدتها لم يصل مقصده[٢٠]. اجتاح المسلحون الدروز البلدة، وقد غادرها معظم سكانها، وأعملوا فيها الحرق ودمروا أجزاء منها.

لم تشارك كسروان في الحرب الدائرة في المناطق المختلطة ولا في الشمال المسيحي. فبعد تحرك لطانيوس شاهين وثواره باتجاه المتن، حيث استوقفه الجند العثمانيون، اقتصر دور ثوار كسروان على حراسة منطقتهم. عارض البطريرك مسعد القتال منذ البداية، على الرغم من الضغوط التي مارسها عليه المطارنة أبو رزق وبستاني وعون. إلا أنه، درءاً لتلك الضغوط، أعلن تشكيل جيش مسيحي سلّم قيادته المشتركة إلى أحد المشايخ الخبيشيين وطانيوس شاهين. استنجد غير طرف بهذا الأخير لنجدة مسيحيي المناطق المختلطة، إلا أنه ظل يعلن أنه بانتظار أوامر البطريرك ليحرّك رجاله. والأمر نفسه ينطبق على يوسف كرم. إلا أن أوامر البطريرك لم تصدر.

مارس الطرفان «التطهير الطائفي». انتقاماً لطرد أبناء طائفتهم من الشوف وجزين على يد الدروز، عمد أهالي كسروان، بقيادة طانيوس شاهين، إلى طرد الدروز من أنطلياس ــ الخط الفاصل القديم بين الشطرين الشمالي والجنوبي لجبل لبنان ــ وسوف يعمد المسيحيون لاحقاً إلى طرد الدروز من القرى المختلطة في المتن بمساعدة القوات الفرنسية. والطريف في الأمر أن المسيحيين والدروز، فيما يقاتل واحدهم الآخر، استغلاّ الظرف من أجل التخلص من جيوب شيعية في مناطق«هم» المتبادلة. في حالة معروفة، أغار مسلحون دروز على إقليم التفاح ذي الغالبية الشيعية وطردوا العديد من سكانه مجبرين إياهم على اللجو إلى حارة صيدا. من جهة أخرى، أغار كسروانيون، بقيادة طانيوس شاهين، على جرود بلاد جبيل في محاولة لإجلاء شيعة جبّة المنيطرة نحو البقاع. وتعرضت غير قرية شيعية للنهب في بلاد جبيل وكسروان. غير أن التطهير الطائفي كانت له حدوده الاقتصادية. فسرعان ما دعا سعيد جنبلاط مسيحيي الشوف وجزين إلى العودة إذ كان يحتاج لهم للعمل في أملاكه.

دمشق: مجزرة ضد المسيحيين أم ضد التجار؟

فيما كانت حوادث الستين في جبل لبنان تخمد، انفجرت اضطرابات ضد المسيحيين في دمشق. خلال الأسبوع الأول من تموز/يوليو ١٨٦٠، أقدم جمع من رعاع دمشق، بتحريض من عدد من وجهاء المدينة وبتواطؤ واضح من السلطات العثمانية، على ارتكاب أعمال قتل ونهب وحرق في حي باب توما المسيحي قضى خلالها لا أقل من ألف مسيحي ولم ينجُ الألوف غيرهم إلا بسبب تدخل الأمير عبد القادر الجزائري الذي حماهم مسلحوه

وقادوهم إلى السلامة خارج المدنية.

عبّرت اضطرابات دمشق، في إطارها الأعمّ، عن البلايا المتداخلة في الأقاليم العربية للسلطنة العثمانية حيث تضافرت ردود الفعل السلبية على «التنظيمات» العثمانية من جهة، مع مفاعيل الأزمة الاقتصادية، من جهة أخرى. كانت دمشق في طليعة أعداء الإصلاحات العثمانية عامي ١٨٣٩ و١٨٥٦ تحفزها فتوى أصدرها مفتي المدينة يرفض فيها المساواة بين المسلمين والمسيحيين. بل ساد فيها النظر إلى «التنظيمات» بمجملها بما هي مؤامرة أوروبية ـ مسيحية على الإسلام. فكان التواطؤ الواضح للسلطات العثمانية في دمشق في مجازر ١٨٦٠ علامة أكيدة على ذلك العداء للإصلاحات الجديدة.

نما دور مسيحيي دمشق في التجارة زمن إبراهيم باشا، على خلفية من ارتفاع شاهق في الأسعار ونقص كبير في المواد الغذائية[٢١]. قدّر عددهم عام ١٨٦٠ بعشرين ألفاً من أصل مجموع سكان المدينة البالغ ١٢٠ ألف نسمة، كانوا في معظمهم حرفيين وأبناء مهن حرّة. إلا أنهم احتووا عدداً قليلاً من «التجار المليونيين» ممن «يقرضون المال بفوائد مرتفعة، للأفراد كما للحكومات»، حسب تعبير رحالة فرنسي شاهد عيان على حوادث الستين. وعلى الرغم من أن تجارة دمشق التقليدية كانت لا تزال في أيدي التجار المسلمين، فإن التجار المسيحيين بدأوا يلعبون دوراً متزايد الأهمية في اقتصاديات المدينة وتجارتها الخارجية. ومع أنهم لم يكونوا يحتلّون مواقع احتكارية فقد مارسوا منافسة تجارية غير متكافئة على التجار المسلمين الممسكين بالتجارة الداخلية، مستفيدين من علاقات متميزة مع أوروبا بما هم مستوردون وممثلون لشركات

تجارية أجنبية، ما أضفى صدقية على اتهام التجار المسلمين بأنهم لعبوا دوراً ما في التحريض على أعمال الشغب. أما المشاغبون، حسب بحث لشيلي والتر على ٣٠٠ من المتهمين الذين مثلوا أمام المحاكم الدمشقية، فخليط نموذجي من عناصر عادة ما تتكوّن منها عصابات الشغب. كانوا يشتملون على مالكين عقاريين، من أبناء الطبقة الوسطى، فقدوا موقعهم الاجتماعي فاضطروا إلى بيع أملاكهم العقارية إلى مسيحيين من الطبقات العليا، وأشراف (سادة) مفقرين، وعسكريين وحرفيين، وخصوصاً أولئك الحرفيين المرتبطين بالقطاعات الخدمية[٢٢]. وإنه لمعبّر أن الشغب أعفى حيّ الميدان، وهو الحي المسيحي الأكثر تواضعاً من الناحية الاجتماعية.

وهكذا أسهمت عوامل عدة في تركيز العنف الشعبي ضد أقلية موسومة بـ«مياسم الضحيّة»، على حد تعبير رينيه جيرار. وإن الحادثة الواردة أعلاه عن شغب حلب في العام السابق ذات دلالة كبيرة في هذا الصدد، ففي خلال بضعة أشهر أمكن إعادة توجيه غضب الغوغاء من وجهاء المدينة المسلمين وحاكمها العثماني إلى التجار المسيحيين.

دور القوى الأوروبية

رأت السلطنة في «حوادث» جبل لبنان البرهان الحاسم على فشل نظام القائم مقاميتين وفرصة لإعادة فرض سيطرتها على جبل لبنان. اكتفى خورشيد باشا، والي بيروت، بإدارة الأزمة، غير أن مقتلة دمشق نقلت «حوادث سورية» إلى المحافل الدولية، فأجبر ضغطُ القوى الأوروبية الباب العالي على إيفاد ناظر خارجيته فؤاد باشا إلى المنطقة. وصل الوزير العثماني إلى بيروت يوم ١٨ تموز/يوليو

واعتقل واليها خورشيد باشا وعدداً من الزعماء الدروز من بينهم الشيخ سعيد جنبلاط. ثم انتقل إلى دمشق بعد عشرة أيام على رأس قوة من أربعة آلاف جندي فاعتقل واعدم الوالي أحمد باشا، والحاكم العسكري وثلاثة من الضباط ونحواً من ١١٧ جندياً وموظفاً. كذلك اعتقل نحواً من ٤٠٠ دمشقي من المتهمين بالاشتراك بأعمال الشغب فنفذ حكم الإعدام شنقاً بـ٥٦ منهم وسجن الباقين. ثم ساق أربعين من وجهاء المدينة المتهمين بالتحريض على الشغب إلى اسطنبول مقيّدين بالأصفاد.

لم تمنع كل تلك الإجراءات الأمبراطور نابليون الثالث من الإصرار على التدخل العسكري في لبنان. وفي أواسط آب/أغسطس ١٨٦٠، نزل نحو من ستة آلاف عسكري فرنسي إلى الساحل اللبناني بقيادة الجنرال بوفور دوتبول، الذي خدم لسنتين تحت إمرة إبراهيم باشا في سورية. قضت أوامر دوتبول بتنفيذ مهمات متنوعة ومتناقضة. فعليه أن يتعاون مع السلطات العثمانية، وأن يعيد السلام، ويساعد المسيحيين، ويسهم في إعادة الإعمار في جبل لبنان، ويعيد عمال ومزارعي الحرير إلى العمل، ويساعد على إنشاء منطقة مسيحية ذات استقلال ذاتي في جبل لبنان. ولم يكن هذا كل ما في الأمر. فإن نابليون الثالث، كأنما إصراراً على تأكيد اتهام كارل ماركس له بأنه مجرد تكرار هزلي لنسيبه الشهير، رأى في الحملة اللبنانية إعادة تمثيل لمغامرة بونابارت المصرية فأوفد العالم أرنست رينان، مع البعثة العسكرية، مكلّفاً بالتنقيب عن ماضي البلد الفينيقي. كذلك أوفد رسامو خرائط لرسم أول خريطة لجبل لبنان والجوار سوف تفيد أغراضاً عسكرية لاحقة. وأخيراً ليس آخراً، كلّف دوتبول أيضاً بشراء خيول عربية أصيلة من بدو الصحراء السورية لتأصيل خيول سلاح الخيالة الفرنسي.

شهدت تلك الفترة تنافساً مرّاً في
بين فرنسا وإنكلترا. تمسكت بريطانيا بسياسة الدفاع عن
السلطنة العثمانية ساعية إلى التأثير في سياساتها من خلال الباب
العالي بدلاً من تشجيع الحركات الانفصالية في
دأب السياسة الفرنسية. والحال أن اختلاف الخيارات لم يكن دون
أسبابه الاقتصادية. ذلك أن البريطانيين كانوا مصدّري أنسجة بنوع
خاص، بدلاً من مستوردي مواد الخام،
الاقتصادية في تسويق سلعهم في السوق السورية. وكانوا
مؤيدين للنظام المقاطعجي وللجماعة الدرزية الذين زوّدوا زعماءها
بالسلاح خلال المعارك. أما الفرنسيون فكان عن
استثمارات رأس المال الفرنسي الموظفة في اقتصاد
إلى إعادة بناء معامل حل الحرير (الحلالات)، وإعادة عمال الحرير
إلى العمل. غير أن التدخل العسكري الفرنسي كان يجري في
ضمن مشروع أشد طموحاً. إذ كان نابليون الثالث قد اطلق
مشروعه لإقامة مملكة عربية في الجزائر، فرأى إلى تدخله في جبل
لبنان بما هو مقدمة لنسخة مشرقية لمشروعه المغربي: مملكة عربية
مرتبطة بفرنسا يقودها حليفها المخلص، الأمير عبد القادر الجزائري،
تلعب دور العازل بين الأناضول وقنال السويس.

في فرنسا، انقسمت الأحزاب السياسية بصدد التدخل العسكري
في لبنان. والمفارقة في الأمر أن الأحزاب الكاثوليكية كانت تضغط
من اجل تدخّل عسكري في إيطاليا لإنقاذ الفاتيكان الذي يهدده
زحف قوات الوحدة الإيطالية، وتساورها الشكوك بأن الحملة
السورية إنما هي مناورة من نابليون الثالث للتهرّب من مسؤولية
الدفاع عن الكرسي البابوي المهدد. هكذا انتقل التأييد الحماسي
للمغامرة السورية إلى الأحزاب العلمانية وفي مقدمها الاشتراكيون

السان سيمونيون، ينتابهم حنين قوي إلى تكرار تجربة محمد علي باشا. فأيدوا عبد القادر بما هو «مستبّد متنوّر» سوف يبني سكك الحديد ويفتح الطرقات والأهم من ذلك أنه سوف يحقق حلمهم الأكبر في شقّ قنال السويس لوصل أوروبا بآسيا جسراً لنقل الحضارة من هذه إلى تلك(٢٣).

الماضي بما هو حاضر

مع أن ثوار كسروان لم يشاركوا في الحرب الأهلية، فقد دفعوا ثمنها باهظاً. قاوموا العودة إلى الوضع القائم سابقاً. فكان على البحرية العثمانية أن تفرض حصاراً على مرفأ جونية لعدة أسابيع قبل أن يوافق الثوار على التفاوض. وفي ٢٩ تموز/يوليو ١٨٦٠، وقع اتفاق مع آل الخازن برعاية المطران طوبيا عون والمبعوث العثماني، وصفت فيه الثورة بما هي «تضخيم لخلاف صغير» استغله «مشاغبون» يحركهم «ذوو الأغراض» ضد الحكومة العثمانية. قضى الاتفاق بعودة المشايخ إلى كسروان وإعادة أملاكهم إليهم وإجبار الفلاحين على دفع متأخرات الضرائب والإيجارات. في المقابل، كل ما حصل عليه العامة هو وضع حد لما يسمى «الاحتقارات».

شكل فؤاد باشا لجنة من قناصل بريطانيا، وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا للاجتماع في بيروت. عقدت اللجنة اجتماعاتها من ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٦٠ إلى ٥ آذار/مارس ١٨٦١ للإشراف على معاقبة المتهمين بالمجازر ودفع التعويضات وإعادة البناء ووضع نظام اجتماعي وسياسي جديد لجبل لبنان. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أنشئت محكمة خاصة في المختارة مَثَلَ أمامها ٣٠٠ متهم وحكمت على ٢٥ درزياً بالإعدام ونفذت بهم الأحكام. أما باقي

المتهمين، فقد صدر عفو عنهم لاحقاً.

وكان فؤاد باشا، في سعيه للتعجيل في انسحاب القوات الفرنسية، قد عيّن يوسف كرم، قائم مقام للمسيحيين في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٠. في آذار/مارس ١٨٦١، شن كرم هجوماً مسلحاً على مركز قيادة طانيوس شاهين في ريفون فأحرق منزله فيما فرّ زعيم العامية إلى بيروت ووضع نفسه في حماية القنصل الفرنسي. حظي كرم بتهنئة لورد دافرِن، ممثل الحكومة البريطانية في اللجنة الدولية، لدوره في فرض «الأمن الاجتماعي». ولكن ما إن أقِرّ «النظام العضوي» لجبل لبنان، الذي أعلن قيام المتصرفية، وانسحبت القوات الفرنسية، حتى أقدم المتصرف الأول، داوود باشا، على عزل كرم في أيار/مايو ١٨٦١ وعين مكانه حاكماً على كسروان مجيد شهاب، أحد المرشحين لحاكمية جبل لبنان، وكلفه بتحصيل الضرائب من أهالي كسروان المتستنزفين.

في نهاية الأمر، أسفرت ثورة كسروان عن دزينة من الضحايا، فيما حصدت الحرب الأهلية لا أقل من ٥,٠٠٠ ضحية ونجم عنها حرق ٢٠٠ قرية ونزوح ١٠٠ ألف نسمة.

يقال إن التاريخ لا يعيد نفسه. لكن اللافت مدى القدرة على إعادة تمثيل أحداث ومشاهد سابقة. بهذا المعنى، يخدم الحاضر استجلاء الماضي لا العكس. إن رواية «حوادث الستين»، بالنسبة للبنانيين المعاصرين ممن عاش حروب ١٩٧٥ ــ ١٩٩٠، مناسبة لاستعادة مشاهد تبدو لهم أليفة.

الحدث الذي يشعل فتيل الاقتتال، أكانت حادثة بوسطة عين الرمانة ١٩٧٥ أم «شجار» ولدين يسوقان بغلين في بيت مري عام

١٨٥٩، يثير قضية حق المرور في بلد زحمة السيّر فيه دائمة.

خطوط التماس متماثلة، أكانت تمرّ عبر المتين، أم عبر طريق بيروت ـ دمشق. والقرى و البلدات المحاصرة هي هي: زحلة، دير القمر، جزين، والدامور. فرّ أهالي الدامور بحراً في بواخر أرسلها المطران عون من بيروت. وفرّ أهالي كسروان من جونية على متن بوارج فرنسية، خوفا من هجوم درزي وشيعي عن طريق البقاع.

وماذا نقول عن الاغتيالات السياسية، مثل محاولتي الاغتيال التي تعرّض لها طانيوس شاهين وبولس مسعد، الزعيمين اللذين حافظا على مقدار من الاستقلال في وجه القوى الخارجية؟

وأخيراً ليس آخراً، من هذا الماضي يخرج مشهد يختزل الجريمة التأسيسية للعنف الأهلي في لبنان الحديث. ها هما، مولودان من البحر، كما في أساطير الأقدمين، «الأخوة الأعداء» في شهادة إسكندر أبكاريوس:

«وكان في وقت المعركة قد قبض درزي على أحد النصارى وأخذا في الصراع والمقاومة. وما زالا في المجادلة والملازمة حتى وصلا إلى شاطىء البحر فسقطا في الماء وهما يتعاركان. وبينما هما كذلك أتت موجة عظيمة فسحبتهما إلى العمق واختنق الاثنان. وعند الصباح وُجِدا على الشاطىء ميّتَين. وهما لم يزالان متقابضَين»[٢٤].

الهوامش

(١) نحق آل ابي اللمع، الأمراء الدروز على المتن، بالموارنة، وهم أكثرية سكان إقطاعهم، واعتنقوا المسيحية.

(٢) Colonel Charles Churchill, *The Druzes and the Maronites under Turkish Rule from 1840 to 1860* (London: Bernard 75.

(٣)

(٤) Harik, *Politics and Change in a Traditional Society*, p. 249.

(٥) انظر: عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ زحلة**.

(٦) Témoin oculaire, *Souvenirs de Syrie*, p. 26.

(٧) كان الفريقان يتسلحان بسرعة محمومة. كشفت أبحاث مروان بحيري في الأرشيف البلجيكي أن لا أقل من ٣٢٥١٤ بندقية قد بيعت إلى لبنان عام ١٨٤٥ من بلجيكا وحدها. بعد عامين من ذلك التاريخ، يصل الرقم إلى ٥١٢٢٥ بندقية. انظر: Marwan Buheiri, "The Peasant Revolt of 1858 in Mount Lebanon: Rising Expectations, Economic Malaise and the Incentive to Arm", in Tarif Khalidy (ed.) *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American University of Beirut, 1984) p. 299.

(٨) انظر: Ussama Makdisi, *The Culture of Sectarianism: History and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon* (Berkeley: University of California Press, 2000) p. 135.

(٩) انظر: Dominique Chevalier, *La Société du Mont-Liban a l'époque de la révolution industrielle en Europe* (Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1971); "Que possédait un cheikh maronite en 1859" in *Arabica*, vol. 7, (1960) p. 77.

(١٠) Gérard de Nerval, *Le Voyage en Orient* (Paris: Flammarion, 1980).

(١١) راجع: Yehoshua Porath, "The Peasant Revolt of 1858-1861"

in Kisrawan, *Asian and African Studies*, vol. 2 (1966) pp. 77-157.

(١٢) Issam Khalifa, "LA révolution française et les révoltes sociales au Mont-Liban, 1820-1859", in Mouvement Culturel-Liban et Mouvement Cullturel-France: La Révolution francaise et l'Orient, 1789-1989 (Paris: Cariscript, 1989.

(١٣) انطون ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة في جبل لبنان**، يوسف ابراهيم يزبك، محرّر، بيروت ١٩٣٨، ص ٦٠.

(١٤) **نبذة مختصرة في حوادث جبل لبنان والشام، ١٨٤٠ ــ ١٨٦٢**، لويس شيخو، محرّر، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٧؛ ص ٧. يعزو شيخو هذه الشهادة المغفلة إلى أنطون خانجيان، راعي ابرشية الأرمن الكاثوليك في بيروت.

(١٥) العقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ١٩٤.

(١٦) Chevalier, "Que possédait..", pp. 72-84.

(١٧) العقيقي، **ثورة وفتنة**، ص ٢٠٨.

(١٨) ولد يوسف كرم في إهدن عام ١٨٢٣ ونشأ في بيت معتاد على استضافة السياح الفرنسيين في طريقهم إلى الأرز. زعم أن ولي العهد الفرنسي هو عرّابه. كان مارونياً متعصباً اشتهر بحملته ضد البروتستانت «الهراطقة». ومع أنه كان من الموالين بلا شروط لبكركي، وشعاره «سلطاننا هو البطريرك»، إلا أنه لم يدعم بولس مسعد للكرسي البطريركي، مؤثراً عليه أحد المطارنة الشماليين.

(١٩) كتب بنتيفوغليو إلى حكومته أن البطريرك والمطارنة يخسرون أي نفوذ لهم على الأهالي ولم يعودوا يحوزون على الثقة اللازمة لممارسة أي نوع من السلطة عليهم.

Adel Ismail, *Historie du Liban du XVIIeme siecle a nos jours. Tome IV: Redressement er déclin du féodalisme Libanais, 1840-1961* (Beyrouth, 1958) p. 329.

إلى هذا، يروي الخوري بولس الأشقر كيف أنه إذ جاء لتحصيل «النورية» من سكان ذوق مكايل، طرده وكيل البلدة الياس حبالين على رأس مجموعة من الأهالي قائلاً إن الأهالي ليسوا مديونين له بشيء، فليذهب عند الذي عيّنه ليدفع له. انظر:

Khalifa, *La révolution francaise*, pp. 53-54.

(٢٠) أوقف يوسف كرم في منتصف الطريق إلى زحلة، بفعل ضغط مشترك مارسه القناصل وآل ابي اللمع الدروز. كان دافع الأخيرين الإنتقام من أهالي زحلة الذين طردوهم من البلدة وصادروا لهم أملاكهم. أما القناصل، فقد كانوا حريصين على عدم تجاوز «الخطوط الحمر»، على اعتبار أن زحلة تقع خارج نطاق القائم مقامية، أي في منطقة الحكم العثماني المباشر.

(٢١) في ذلك الحين، كان مسيحيو دمشق قد تفوقوا على منافسيهم اليهود، مما يفسّر لماذا لم يجرِ التعرّض لليهود خلال الأحداث.

(٢٢) محاضرة غير منشورة ومقابلة خاصة مع المؤلف. جدير بالملاحظة أنه لم يوجد عمال أو حرفيو نسيج بين المتهمين بالشغب، ما ينفي الفرضية القائلة أن الشغب كان بالدرجة الأولى رد فعل على انهيار صناعة النسيج المحلية تحت وطأة اجتياح الأنسجة الأوروبية المصنّعة.

(٢٣) Marcel Emerit, "La crise syrienne et l'expansion eeconomique francaise en 1860", *Revue Historique*, vol. 207 (1952) pp. 211-232.

(٢٤) إسكندر يعقوب ابكاريوس، **نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان**، لندن وبيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧، ص ١٤٤.

الفصل الثالث

المتصرفية في عظمتها وبؤسها (١٨٦١ ـ ١٩١٥)

«هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان»

(مثل لبناني)

كان «السلام الطويل» (النسبي) الذي نعم به جبل لبنان لأكثر من نصف قرن في ظل المتصرفية نتاج جملة من العوامل: النمو الاقتصادي الذي ولّده اقتصاد الحرير؛ تصدير الفائض السكاني الفلاحي إلى خارج البلاد والتدخل الضعيف نسبياً للقوى الخارجية في شؤون جبل لبنان.

من الناحية السياسية، كانت المتصرفية، بإدارة حاكم عثماني مسيحي، مساومة بين مشروع الإمارة المسيحية المستقلة (في ظل أمير شهابي أو يوسف بك كرم) وبين خضوع جبل لبنان الكامل للسلطة العثمانية. بناء عليه، سحبت فرنسا مشروعها الطموح ببناء

مملكة عربية لمصلحة ما اسمته «التجربة الكاثوليكية في الشرق». كذلك علّقت تصدير النموذج الثوروي الفرنسي واستبدلته بنموذج استعماري يشجع الاستقلالات الذاتية للمناطق والإثنيات على خلفية نمو قسمة عمل جديدة على النطاق الدولي.

يبقى أن السمة المميّزة للمتصرفية هي أن استقلالها الذاتي السياسي داخل السلطنة العثمانية شكل الإطار لتبعية اقتصادية مزدوجة. فمن جهة، أُحكِم ارتباط جبل لبنان ببيروت والسوق الأوروبية، ومن جهة ثانية، ازداد اتكاله على الداخل السوري لتزويده بالقسم الأكبر من حاجاته إلى الحبوب واللحوم. وسوف تلعب هذه التبعية المزدوجة دورها في نخر أساسات الاستقلال الذاتي السياسي. من هنا الرصيد التناقضي الفاجع للمتصرفية: أسهم اتكالها على الخارج في ازدهارها الاقتصادي وفي مساهمتها المتميزة في النهضة الثقافية العربية في منتصف القرن التاسع عشر، لكن ذلك الاتكال كان في الوقت ذاته مسؤولاً عن موجات الهجرة المتتالية لأهالي جبل لبنان إلى «العالم الجديد» بمثل مسؤوليته عن المجاعة الفاجعة التي ضربت اللبنانيين في الحرب العالمية الأولى.

انتهت حرب ١٨٦٠ بهزيمة عسكرية مسيحية. فمع أن المسيحيين هم الأكثرية السكانية والقوة القتالية الأكبر، فقد كانوا متفرقين جغرافياً ومنقسمين اجتماعياً، تعوزهم قيادة موحّدة وهم يواجهون أقلية متماسكة لا تقاتل فقط حفاظاً على امتيازاتها بل أيضاً من أجل البقاء. وعلى الرغم من ذلك، تحوّلت هزيمة المسيحيين العسكرية إلى انتصار سياسي بفضل تدخل القوى الأوروبية. وعكساً، لم ينجح الانتصار العسكري الدرزي في وقف خسارتهم للسلطتين السياسية والاجتماعية، على الرغم من المحاولات البريطانية

للتخفيف من وطأة تلك الخسارة. بهزيمة الدروز تلك، انهار النظام المقاطعجي بأكمله، ذلك أن الزعامة الدرزية قاتلت للحفاظ عليه نيابة عن جميع المقاطعجيين. وهكذا انقلب ميزان القوى في الجبل رأساً على عقب: صار تاريخ الدروز منذاك تاريخ نضالهم من أجل البقاء بما هم أقلية.

حكم ذاتي نسبي

أسس «النظام العضوي» الصادر في ٩ حزيران/يونيو ١٨٦١ لحكم ذاتي محدود يتمتع به جبل لبنان داخل السلطنة العثمانية، تضمنه القوى الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، بروسيا، النمسا، وروسيا، وقد انضمت إليها ايطاليا عام ١٨٦٧). أعاد النظام الجديد دمج قائم مقاميتي جبل لبنان حسب نظام ١٨٤١ ــ ١٨٦١ في «متصرفية» واحدة، والمتصرفية هي أول وحده إدارية عثمانية تلي الولاية يحكمها متصرّف. شرقاً، أعيدت زحلة إلى جبل لبنان ومعها أجزاء من قضاء الهرمل، بعد أن كانت جزءاً من ولاية دمشق زمن القائم مقاميتين. وتوسعت المتصرفية غرباً لتشمل ساحل البحر المتوسط باستثناء المدن الرئيسية (طرابلس وبيروت وصيدا) التي ظلت جزءاً من ولاية دمشق ومعها سائر سهل البقاع.

حكم جبل لبنان متصرفون عثمانيون مسيحيون من غير العرب يتمتعون بصلاحيات تنفيذية واسعة تعود مرجعيتهم إلى الباب العالي مباشرة. يعاون المتصرف في الحكم «مجلس إدارة» من ١٢ عضواً منتخباً ذوي صلاحيات استشارية وحسب، إلا أنهم يملكون حق النقض على قرارين أساسيين: استقدام قوات عثمانية إلى أراضي المتصرفية وزيادة الضرائب. تجري الانتخابات لـ«مجلس

الإدارة» على مرحلتين. في مرحلة أولى، ينتخب أهالي القرى والبلدات «شيوخ شباب» محليين يتطلب تكريسهم مصادقة المتصرف. وفي مرحلة ثانية، يجتمع شيوخ الشباب في كل دائرة انتخابية وينتخبون ١٢ عضواً لمجلس الإدارة[1]. في الأصل كان الأعضاء موزعين بالتساوي بين مسيحيين ومسلمين، عضوين لكل من المذاهب الستة الرئيسية (الموارنة، الدروز، الروم أرثوذكس، الروم كاثوليك، السنة، الشيعة). إلا أن التعديلات التي طرأت على «النظام العضوي» في العام ١٨٦٤ غيّرت النسب لتصير ٧ أعضاء مسيحيين مقابل ٥ مسلمين.

من الناحية الإدارية، قسمت أراضي المتصرفية إلى سبعة أقضية يحكمها مدير ينتمي إلى الجماعة الأكبر عدداً في القضاء. والجندرمة (الدرك) هي القوة المسلحة الوحيدة على أراضي المتصرفية، يدرّبها وينظمها ضباط فرنسيون، تقرر أن يكون عديدها ١٤٠٠ عنصر إلا أنه لم يصل مرة إلى هذا العدد. في المقابل، فإن المتصرّف، بصفته الحاكم العسكري برتبة مشير، يملك حق نزع سلاح السكان.

شكلت الضرائب المحصلة في جبل لبنان قاعدة الميزانية، على أن يرسل الفائض فقط إلى اسطنبول، وفي حال عجز في الميزانية يقع على الخزانة العثمانية المركزية تقديم عون مالي.

تشكل النظام القضائي من محاكم ابتدائية ومحكمة استئناف يعيّن المتصرف قضاتها ومن مشايخ قرى منتخبين يلعبون دور مشايخ صلح. أخيراً، كرّس «النظام العضوي» الإلغاء الرسمي للنظام المقاطعجي وأعلن أسحاب جبل لبنان متساوين أمام القانون.

داود باشا، يوسف كرم، عبد القادر

كانت إمارة يوسف كرم المسيحية ومملكة عبد القادر الجزائري العربية الصحيتين الرئيسيتين لـ«النظام العضوي». تكريماً للأمير على دوره في إنقاذ حياة ألوف المسيحيين في دمشق، هنأه حكام أوروبا وأغدقوا عليه الأوسمة المختلفة ودعاه الأمبراطور إلى فرنسا. في مارسيليا، هتفت له جموع حيّت فيه «القديس عبد القادر» واستقبله نابليون الثالث استقبالاً فخماً في قصره بضاحية «سان كلو» الباريسية. في طريق عودته إلى دمشق، عرّج الأمير على اسطنبول حيث استحصل من السلطان على عفو عن الوجهاء الدمشقيين المتهمين بالتحريض على مذابح المسيحيين عام ١٨٦٠. وفي دمشق، انكفأ في قصره مكرراً اعتزاله الشؤون السياسية وأمضى بقية عمره في التعبّد والتأمل الصوفي إلى أن وافته المنيّة في ٢٤ أيار/مايو ١٨٨٣.

كانت الأمور أشد صعوبة بالنسبة ليوسف بك كرم. بعد مراجعة «النظام العضوي» عام ١٨٦٤، والتمديد لولاية داود باشا خمس سنين إضافية، اتخذ هذا الأخير سلسلة من الإجراءات التطمينية تجاه المعارضة المسيحية في الشمال. ترك للكنيسة أمر تعيين أعضاء «مجلس الإدارة» الموارنة بدلاً من اختيارهم بالانتخاب الشعبي، وأنشأ منصب نائب رئيس ماروني لمجلس الإدارة غير الملحوظ في «النظام العضوي». وبعد شهر من تجديد ولايته، سمح داود باشا ليوسف كرم بالعودة من منفاه في اسطنبول. لم تدم الهدنة بين الرجلين أكثر من سنة، ففي كانون الثاني/يناير ١٨٦٦، شن كرم عصيانه المسلح. ودارت الاشتباكات بين مسلحيه والقوات العثمانية بين كسروان ومسقط رأسه في إهدن. وفي مطلع ١٨٦٧ عندما قرر البيك الشمالي الزحف إلى بيت الدين بقصد إسقاط نظام

المتصرفية، طوقه الجند العثماني قرب بكفيا (المتن). إلا أن وساطة فرنسية أنقذته، إذ استحصلت على موافقة عثمانية بنقله إلى منفاه الأوروبي على بارجة حربية فرنسية.

بعد إقامة قصيرة في فرنسا، انتقل كرم إلى الجزائر حيث مُنِح أراضي شاسعة في منطقة قسنطينة والتمست مساعدته في مشروع تيطين فلاحين مسيحيين لبنانيين في الجزائر[٢]. وعندما جرى التخلي عن ذلك المشروع، عاد كرم إلى فرنسا وأخذ يتنقل خلال سنوات بين العاصمة الفرنسية والنمسا وبلجيكا واسطنبول يكرر المحاولات عن عبث للاستحصال على إذن بالعودة إلى لبنان. إلى أن استقرّ أخيراً في إيطاليا عام ١٨٧٨ حيث قضى بقية حياته في الصلاة والتعبّد هو أيضاً وتوفي في ٧ نيسان/أبريل ١٨٨٩.

التجارة الاستعمارية وإنتاج الحرير

كان عصيان يوسف بك كرم الثاني (١٨٦٤ ــ ١٨٦٧) آخر المحاولات لإنشاء حكومة مسيحية في جبل لبنان. بعد هزيمة الزعيم الشمالي ونفيه، تولت بكركي قيادة نزعة الاستقلال الذاتي المسيحية. لمقاومة ضغوط داود باشا (١٨٦١ ــ ١٨٦٨) وفرانكو باشا (١٨٦٨ ــ ١٨٧٣) اللذين طالبا بأن يُقسم البطريرك الماروني قسم الولاء لهما ويُخضِع تعيين المطارنة لموافقتهما، يمّم البطريرك بولس مسعد شطر اسطنبول عام ١٨٦٧ حيث استقبله السلطان بحفاوة ومنحه وساماً رفيعاً بعد أن أدّى البطريرك يمين الطاعة له.

خلال المتصرفية، كانت الحياة السياسية في جبل لبنان تدور مدار

قطبين: بكركي، مركز الكرسي البطريركي الماروني، وبيت الدين (ولاحقاً بعبدا) مركز المتصرف ومجلس الإدارة. لكن سرعان ما أمسى مجلس الإدارة مركز جذب بذاته، يمثل المسيحيين في جنوب جبل لبنان ويمدّ نفوذه على العديد منهم في شماله.

في فترة أولى، اكتفت فرنسا بلعب دور الوسيط بين البطريرك الماروني والمتصرفين العثمانيين، ما دام همها الأساسي إنجاح «التجربة الكاثوليكية» في جبل لبنان، التي كانت تتوسم فيها نموذجاً تحتذي به سائر مناطق السلطنة. إلى هذا، أسهمت عمليات الإعمار والإقلاع الاقتصادي بعد الحرب في التخفيف من غلواء مطالب الحكم الذاتي المتطرفة التي فقدت كل دعم خارجي.

زراعة المنتوج الأوحد والهجرة

شكلت المتصرفية اقتصادياً بؤرة لزراعة منتوج أوحد هو الحرير الخام في خدمة صناعة نسج الحرير في مدينة ليون الفرنسية. مركز إنتاج الحرير جبل لبنان، من جزين إلى الشوف فعكار، ويمتدّ أيضاً إلى البقاع وحاصبيا وحمص إضافة إلى ولاية بيروت. فلا عجب أن يتحدث ديكوسو عن إنتاج حرير سوري «متجنّس فرنسياً» أو تجده يصنّف سورية ضمن «المقاطعات الفرنسية المنتجة للحرير». بل إن غرفة التجارة في ليون ذهبت إلى أبعد من ذلك في تسميتها سورية «مستعمرة لليون». وسرعان ما أدى هذا الارتهان بالسوق الخارجي إلى تحويل جبل لبنان إلى منطقة تصديرية تسيطر عليها بيروت. كان نصف سكان جبل لبنان يعملون في اقتصاد الحرير الذي يدرّ نحو ثلث مجموع الدخل المحلي (أبرز مصادر الدخل الأخرى التبغ وزيت الزيتون). عام ١٨٦٧ كان يوجد ٦٧ معملاً لحل الحرير

(حلالات) أكبرها وأحدثها مملوكة من فرنسيين. وفي عام ١٨٨٥ بلغ عدد الحلالات ١٠٥ بينها خمس حلالات فرنسية فقط فيما انتقل الاستثمار الأجنبي (ومعظمه متمركز في ليون) من التوظيف في الإنتاج إلى السيطرة على اقتصاد الحرير من خلال السوق. وكان نحو ١٤,٥٠٠ عامل يعملون في الحلالات، ١٢,٠٠٠ منهم من النساء، ومعظم العاملين من الموارنة (٨٥٠٠ عامل ماروني مقابل ٢,٥٠٠ عامل كاثوليكي و٢,٥٠٠ أرثوذكسي ونحو ألف عامل درزي). ظروف العمل صعبة وساعات العمل طويلة والأجور بخسة، إذ تبلغ أجور العمال ثلاثة أضعاف أجور العاملات. وكانت الحلالات تستخدم عمل الأطفال بكثرة، خصوصاً الفتيات من عمر ٧ إلى ١٣ سنة، عدا السخرة التي يقدّمها الأيتام في مياتم يديرها المرسلون الفرنسيون أو الرهبانيات المحلية.

ثم إن الحرير بدل أن يكون قطاعاً رائداً في الاقتصاد نما على حساب القطاعات الأخرى، ما أدى إلى عواقب وخيمة. ففي منطقة جبلية بنوع خاص، حيث الأرض المزروعة لا تتعدى ٤ بالمئة من المساحة الإجمالية، خُصِّصت الألوف من أجود قطع الأرض لزراعة أشجار التوت التي غطت نحو ٤٥ في المئة من المساحة المزروعة في جبل لبنان. إلى هذا، تمت تربية دود القز بالدرجة الأولى على حساب زراعة الحبوب. فكانت النتيجة تزايد اتكال جبل لبنان على البقاع والداخل السوري لتزويده بثلثي حاجاته من الحبوب واللحوم. وهذا الانحسار السريع للزراعة الكفافية وغلبة المنتجات السوقية مسؤولان عن العجز الكبير الذي أصاب الميزان التجاري[٣].

أدى تعميم الاقتصاد السوقي إضافة إلى استمرار الملكيات الزراعية الكبيرة والأوقاف الكنسية (كانت الكنيسة تملك لا أقل من ثلث إجمال مساحة جبل لبنان) إلى موجات هجرة متتابعة. شهدت الستينيات نمواً في معدلات الولادات، وهي ظاهرة مألوفة في فترات ما بعد الحروب، زاد الازدهارُ الاقتصادي النسبي من التشجيع عليها. إلا أن النمو المحدود لمساحة الأراضي المزروعة قياساً إلى النمو السكاني المتسارع شكل عامل دفع للهجرة(٤). ابتداء من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إذا بالفائض السكاني الفلاحي، ومعظمه مسيحي ماروني، بدأ يهاجر عبر البحار، بعدما كان يكتفي سابقاً بالهجرة الداخلية إلى جنوبي جبل لبنان والبقاع. رافق المهاجرين المسيحيين، العديد من الفلاحين والعامة الدروز، ضحايا صامتين لفشل العاميات العامية والفلاحية التي لم يشاركوا فيها. وإذا تربية دود القزّ بدلاً من أن توقف نزيف الموارد البشرية أو تخفف منه صارت أحد أسبابه. بين ١٨٦٠ و١٩١٤ غادر جبل لبنان ثلث سكانه تقريباً(٥). ومع ذلك فإن عائدات المهاجرين (البالغة نحو ٤٥ في المئة من الدخل الإجمالي) بالكاد تغطي العجز في الميزان التجاري الذي أدى إلى نزف في احتياطي الذهب.

في البدء عاد قسم كبير من المهاجرين بعد أن جمعوا ما يكفي من المال لشراء قطعة أرض. إلا أن الذين يملكون الأراضي لم يكونوا يبيعون. «هكذا اضطروا إلى ملازمة المغتربات والاستقرار نهائياً فيها مع عائلاتهم وتأسيس بيوت جديدة. حتى أن توسع أوقاف الكنيسة كان يطرد ألوفاً آخرين من اللبنانيين من بلدهم ولا يزال»(٦). بلغت الهجرة من جبل لبنان أحجاماً دفعت بالسلطات العثمانية إلى التدخل لضبط حركة المغادرة. ومهما يكن من أمر لم تتوقف الحركات الفلاحية المطالبة بالأرض لمن يفلحها. عشية

الحرب العالمية الأولى قامت حركة فلاحية في الأجزاء الشمالية من جبل لبنان تطالب بتوزيع أراضي الأوقاف على الفلاحين غير المالكين للأرض. ويبدو أن الحركة كانت من القوة بحيث أقلقت كاتباً فرنسي الهوى رأى فيها استمراراً للانتفاضات العامية خلال سنوات ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ فدعا إلى أن تستملك الدولة أوقاف الكنيسة تدريجياً في مقابل تعويض عادل على اعتبارها الطريقة الوحيدة لتحقيق «التغيير التدريجي» استباقاً لـ«ثورة»[٧].

قوة اجتماعية وسياسية جديدة

عند إنشاء المتصرفية، كان التركيب السكاني لجبل لبنان قد انقلب نهائياً لمصلحة أغلبية مسيحية، مارونية تحديداً[٨]. غير أن الفجوة كانت آخذة في الاتساع في المجالات الاقتصادية الاجتماعية خصوصاً.

أولاً، شهدت تلك الفترة انتقالاً واضحاً في الملكية العقارية من الدروز إلى المسيحيين. خلال عامي ١٨٦٢ ـ ١٨٦٣، كان ثلاثة أرباع الذين باعوا أراضيهم من الدروز وثلثا الذين اشتروا الأراضي من المسيحيين[٩].

ثانياً، ازداد تمركز الموارنة في القطاعات الاقتصادية المميزة ـ التجارة، الخدمات، تربية دود القز ـ فيما الدروز يهمّشون ويتمسكون بالإنتاج الزراعي والحرفي.

ثالثاً، اتسع التفارق بين الجماعتين بسبب السيطرة السياسية للمسيحيين الذين يحوزون على أكثرية سبعة أصوات مقابل خمسة في «مجلس الإدارة». إلى هذا يجب أن يضاف تطور حصل داخل

الجماعة الدرزية ذاتها حيث ووجهت الزعامة الجنبلاطية القوية من قبل الزعامة الإرسلانية المنافسة، عقب وفاة سعيد جنبلاط في سجن عثماني ببيروت عام ١٨٦١.

غير أن أبناء الأسر المقاطعجية السابقة ــ جنبلاط، إرسلان، خازن، حبيش، دحداح، شهاب، بللمع وسواهم ــ ممن حرم الامتيازات القضائية والضريبية والسياسية، أعيد توظيفه بكثافة في الوظيفة الإدارية(١٠). وقد إضطر المتصرف واصا باشا (١٨٨٣ ــ ١٨٩٢) إلى الاعتراف بأن هذا الوضع يشكل خرقاً للسياسة العثمانية الرسمية القاضية بتفكيك النظام الإقطاعي فقال «يجب أن نبرهن أن ما من عائلة وما من مجموعة تتمتع بإمتياز أو بأي مقام اجتماعي أعلى من العائلات أو المجموعات الأخرى، إن التعيين في الوظائف الإدارية يخضع لمقياس الإخلاص والنزاهة والكفاءة ولهذا المقياس وحده»(١١).

لكن ما أسهل الكلام وأصعب التنفيذ. بمشقة كبيرة، كان الموظفون ذوو الأصول العامية يصلون إلى الوظائف الإدارية، فيما ظلت المتصرفية تعتمد لفترة طويلة على أسر المقاطعجيين السابقين وقد أعيد تدويرهم في الإدارة مثلما ظلت تدعم ملاك الأراضي ضد المطالب الفلاحية.

غير أن الوجه الأبرز للحياة الاجتماعية والسياسية في المتصرفية هو صعود طبقة اجتماعية وسياسية جديدة مرتبطة بنمو اقتصاد الحرير وتغلغل رأس المال الكولونيالي والهجرة. هي طبقة متكونة من أبناء أسر المدبّرين وملاك الأرض المتوسطين والموظفين وأبناء المهن الحرة إضافة إلى التجار والمرتبطين مباشرة باقتصاد الحرير. لكنها كانت تتضخم إذ تستقبل المغتربين العائدين ينضمون إلى صفوفها. ونقول

إن هذه القوة الاجتماعية ـ السياسية كانت «متوسطة» بمعنيين: أولهما أنها تقع بين المرتبتين اللتين تشكلان في أساس التراتب الاجتماعي، المشايخ والعامة. وثانيهما أنها تتموضع سياسياً بين قطبي سياسة جبل لبنان: بكركي وبيت الدين. من حيث التعبير الإديولوجي، يمكن النظر إلى تلك الفئة على أنها وطنية وإصلاحية معاً.

شكل «مجلس الإدارة» معقل تلك الفئة. من أعضائه حبيب باشا السعد، سليل أسرة من المدبّرين وأحد كبار ملاك الأرض في منطقة عاليه، شغل منصب رئيس «مجلس الإدارة»، فيما سعد الله الحويك، ممثل البترون وشقيق البطريرك الياس الحوّيك (الذي سيم بطريركاً عام ١٨٩٧) شغل منصب نائب الرئيس وقائد المجموعة الإصلاحية. تحلّق ممثلو كسروان حول «الجبهة الشعبية» المناهضة لآل الخازن: جرجس زوين، الذي فاز في الانتخابات عام ١٩٠٧ ضد مرشح آل حبيش المدعوم من الكنيسة، وحبيب بيطار ونعوم باخوس، وكلاهما ينتمي إلى أسرة من وجهاء التجار وملاك الأرض. وحده محمد الحاج حسن كان عامياً شيعياً. أما شديد عقل، العضو الماروني عن المتن، فصاحب حلالة حرير؛ وكان الياس شويري هو المندوب الأرثوذكسي عن المتن، وسليمان كنعان المندوب الماروني عن جزّين، وهو عصامي أثرى بعدما عمل وسيطاً في بيع أراضي آل جنبلاط في جزين إلى الأهالي. إلى هؤلاء يضاف موظفو القضاء ومكاتب المتصرفية والمثقفون الفرنسيو الهوى أمثال خيرالله خيرالله وبولس نجيم (المعروف بـ«بول جوبلان») مدير «المكتب الخارجي» في إدارة المتصرفية، وبشارة خليل الخوري، الذي ينتمي إلى أسرة من حلالي الحرير في رشميا وكان والده خليل مدير «المكتب العربي» المعنى بالشؤون الداخلية.

وكان المتصرفون الإصلاحيون والمركزيون دائمي السعي إلى كسب ودّ هذه القوة الجديدة المتحلّقة حول «مجلس الإدارة» والمستقلة عن الكنيسة المارونية. غير أن أعضاء «مجلس الادراة» غالباً ما عارضوا ميل المتصرفين إلى زيادة الضرائب مطالبين بالاستقلال المالي عن اسطنبول وبالمزيد من الدعم المالي منها، فيما كانوا في الآن ذاته يستنكرون احتكار الأسر المقاطعجية السابقة للمناصب الإدارية. ومهما يكن من أمر ففي وسط تلك القوة نمت وترعرعت أفكار الاستقلال اللبناني والقومية اللبنانية.

واقع الأمر أن الإصلاحات والتحولات الكبرى التي شهدتها المناطق الأخرى من السلطنة، وخصوصاً إعلان الدستور العثماني عام ١٨٧٦، لم تنجح في اختراق حدود المتصرفية أو بالكاد. وحتى عندما كان أحدهم يقترح إصلاحاً ما، فإما أن يرمى في الأدراج أو تقضي عليه الكنيسة المارونية في المهد مدعومة من فرنسا. ذلك أن السياسات الفرنسية بُعيد ١٨٧٩ كانت أكثر اتكالاً على البطريرك منها على المتصرف في محاولاتها الحفاظ على الوضع القائم الاجتماعي والسياسي في جبل لبنان. وعلى الرغم من أن القنصل الفرنسي جوزيف سيينكييفيكس كان جمهورياً وعلمانياً فقد أعلن «يجب أن تبقى فرنسا إكليركية في لبنان»، وكان خليفته عام ١٨٨١ يعتبر الكنيسة المارونية «القوة الاجتماعية الوحيدة بين المارونية». من جهة ثانية، سعى المتصرفون الإصلاحيون والعلمانيون، أمثال رستم باشا (١٨٧٣ ــ ١٨٨٣) إلى الحد من دور رجال الدين ومن نفوذ المدارس الدينية الخاصة بدعمهم الوجهاء الجدد في «مجلس الإدارة» ضد السلطة الإكليركية. أما المتصرف مظفر باشا (١٩٠٢ ــ ١٩٠٧) فقد خاض في مشروع طموح للإصلاح الإداري، واتخذ إجراءات

لخفض اعتماد جبل لبنان على بيروت ـ بتوسيع مرفأ جونية والسعي لفتحه أمام التجارة الخارجية ـ وأدخل الاقتراع السري في انتخابات «مجلس الإدارة». إلا أن خليفته المتصرّف المحافظ يوسف بيك (١٩٠٧ ـ ١٩١٢) تراجع عن تلك الإجراءات جميعاً.

مطامع استعمارية ومطالب استقلالية

أنعشت الهزيمة العثمانية في حرب ١٨٧٧ الروسية ـ العثمانية آمال الاستقلال في جبل لبنان. ولكن حصل ذلك في وقت كانت باريس ولندن قد بدأتا تفكران فيه بتجزئة السلطنة العثمانية، تجمع بينهما مصلحة مشتركة تقضي برسم استراتيجية شاملة للمنطقة بأسرها. بطلب من باريس، وضع الملحق العسكري الفرنسي في بيروت خطة للتدخل العسكري في سورية وفلسطين يستخدم الساحل اللبناني وجبل لبنان خلالها بما هما «رأس جسر» و«حصن» من أجل احتلال سهل حوران ومرفأ حيفا[١٢]. وفي عام ١٩٠٢ كان مستشارو رئيس الوزراء بوانكاريه قد أنهوا وضع الخطط لاحتلال فرنسي مباشر لجبل لبنان، أو على الأقل، لدعم فرنسي للموارنة لكي ينشئوا «فرنسا مصغّرة، حرة، مكدّة ومخلصة»[١٣].

عشية الحرب العالمية الأولى، عاش جبل لبنان أصعب فترة من حياته في ظل المتصرفية. أدى الانخفاض في مداخيل قطاع الحرير وتراجع عدد السكان الدافعين للضرائب، بسبب الهجرة، إلى عجز في الميزانية، ما دفع «مجلس الإدارة» إلى التحرك. فطلب مساعدة مالية من الحكومة المركزية والسماح بفتح مرافئ الساحل للتجارة الدولية بغرض استخدام عائدات الرسوم الجمركية لسد العجز في

الموازنة. كذلك كرر «مجلس الإدارة» دعوته إلى توسيع قاعدته الانتخابية وزيادة صلاحياته الضريبية والتنفيذية. وحظي النضال الاستقلالي لـ«مجلس الإدارة» بدعم إنتلجنسيا مغتربة منضوية في «اللجان اللبنانية» في كل من بيروت والقاهرة وباريس. من جهته، طالب «الاتحاد اللبناني» ـــ الذي أسسه يوسف السودا وأنطوان الجميّل وإسكندر عمّون في القاهرة في شباط/فبراير ١٩٠٩ ـــ بانتخابات لـ«مجلس الإدارة» من مرحلة واحدة[١٤]. وفي حزيران/يونيو ١٩١٢، تقدم خيرالله خيرالله بإسم «اللجنة اللبنانية» في باريس، التي تأسست العام السابق، بمذكرة إلى وزارة الخارجية الفرنسية تطالب بالحد من صلاحيات المتصرّف، وزيادة عدد أعضاء «مجلس الإدارة» إلى ١٨ عضواً جميعهم منتخبون بالاقتراع العام، وانتخاب رئيس مستقل لـ«مجلس الإدارة» يتمتع بصلاحيات تنفيذية، وبالحق في فتح مرافئ على الساحل وتحصيل الرسوم الجمركية وتسديد الحكومة المركزية فوراً متأخرات ثلاث سنوات مستحقة عليها للمتصرفية[١٥].

لم يُبد الـ«كي دورسيه» اهتماماً يذكر بالمذكرة التي لم تحظ بموافقة البطريرك الماروني. أما بالنسبة إلى الإدارة العثمانية، فإن هزائمها في البلقان أجبرت الباب العالي على التنازل للإصلاحيين من أجل جبه النفوذ الفرنسي والبريطاني المتنامي بخطورة في سورية. صدر «بروتوكول كانون الأول/ديسمبر ١٩١٢» على شكل نسخة معدّلة عن «الأنظمة العضوية» للعامين ١٨٦١ و١٨٦٤ فقضى بتوسيع القاعدة الانتخابية لـ«مجلس الإدارة» وإشراكه في القرار في ما يتعلق بوضع الموازنة ومراقبة تنفيذها، وأعطى دير القمر مقعداً مارونياً ثانياً (ولكن بعد أن أضاف مقعداً درزياً في الشوف للتعويض عن مقعد جزين الذي أعطي أخيراً للموارنة) وأجاز فتح مرفأ جونية أمام تجارة

جبل لبنان. غير أن هذا التنازل الأخير ــ الذي كان من شأنه يوفر لجبل لبنان مقداراً من الاستقلال الذاتي ــ ما لبث قضت عليه في المهد معارضة مشتركة للبرجوازية .. .
الفرنسية. كانت هذه الإصلاحات، التي
أوهانس باشا، خطوة في الاتجاه الصحيح. لا أنها جاءت متأخرة.
عام ١٩١٣، عبّر بشارة الخوري عن رغبات الكثيرين في
إذ طالب بانتخاب حاكم محلي من قبل السكان بدلاً من حاكم أجنبي تعيّنه القوى الأجنبية. إلى ذلك، اقترح الخوري «عودة لبنان إلى حدوده الطبيعية والتاريخية» ومنحه الاستقلال الذاتي المالي.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، دخلت السلطنة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا وألغت النظام الخاص بجبل لبنان الذي أعيد دمجه بالسلطنة وتم تعيين حاكم عثماني مسلم عليه.

في نهاية المطاف، سوف تعطي مآسي الحرب العالمية الأولى معنى جديداً لمطالب توسيع جبل لبنان واستقلاله الذاتي.

الهوامش

(١) الدوائر الانتخابية هي: البترون وكسروان ولكل منهما مندوب ماروني؛ جزين، ولها ثلاثة مندوبين، ماروني ودرزي وسني؛ المتن: أربعة مندوبين: واحد لكل من الموارنة والروم الأرثوذكس والشيعة والدروز؛ أما زحلة، وقد أعيد دمجها بجبل لبنان بناء على طلب أهلها فقد تمثلت بمندوب واحد للروم الكاثوليك.

(٢) المشروع من بنات أفكار القنصل الفرنسي في القاهرة عام ١٨٤١؛ أعيد العمل من أجله على يد صحافي فرنسي في الخمسينيات وأخيراً تزعمته كونتيسة بروسية لإنقاذ مسيحيي لبنان عام ١٨٦٠. وكان مرعي الدحداح، التاجر اللبناني الثري في مارسيليا وصديق يوسف كرم، من مؤيدي المشروع وقد جنّد عدداً من اصدقائه لتحقيقه. قدّمت عدة حجج اقتصادية وسياسية متنوعة دعما للمشروع: سوف يكون توطين المستوطنين الموارنة في الجزائر أرخص كلفة من توطين المستوطنين الأوروبيين؛ وسوف تشجع الكفاءات التي يحملون على نمو اقتصاد الحرير والقطن؛ أو أنهم يمكن، استخدامهم لتأسيس شبكة تجارية ترعى المصالح الفرنسية. أخيراً، سوف يكون الموارنة، وهو عرب ومسيحيون، يتكلمون العربية كما الفرنسية، وسطاء مثاليين بين الإدارة الاستعمارية والسكان المحليين. عارض «الكي دورسي» المشروع منذ البداية. وحجته في ذلك أن الموارنة هم أخلص حلفاء فرنسا في الشرق وقاعدة سياستها الاستعمارية، فعليهم بالتالي البقاء في أرضهم للتصدي للدروز، المدعومين بقوة من بريطانيا.

(٣) Boutros Labaki, *Introduction a l'historie économique du Liban: Soie et commerce extérieur en fin de période ottomane, 1840-1914* (Beyrouth: Publications de l'Université libanaise, 1984) pp. 210-14.

(٤) بين ١٧٨٣ و١٨٦٠ ازداد عدد سكان جبل لبنان من ١٢٠ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف، أي بنسبة زيادة تبلغ ٦٧ في المئة خلال ٧٧ سنة، إلا أن عدد السكان تضاعف بين ١٨٨٠ و١٩١٣ (٢٠٠ ألف إلى ٤١٤ ألفاً). راجع:

Akram Khater, *Inventing Home: Emigration, Gender and the Making of the Lebanese Middle Class, 1861-1921* (Berkeley: University of California press, 2001).

(٥) Elie Safa, *L'émigration libanasie* (Beyrouth: Publications de l'Université St, Joseph, 1969) pp. 187-90.

(٦) Paul Jouplain, *La question du Liban. Etude d'historie et de droit international* (Paris, 1908) p. 573.

(٧) Ferdinand Tyan, *France et Liban: Défense des intérets francais en Syrie* (Paris, 1917) p. 84.

(٨) إحصاء عدد سكان المتصرفية لعامي ١٨٦٥ و١٨٩٥

	١٨٦٥	١٨٩٥
موارنة	١٧١,٨٠٠	٢٢٩,٦٨٠
روم أرثوذكس	٢٩,٣٢٦	٥٤,٦٨٠
دروز	٢٨,٥٦٠	٤٩,٨١٢
روم كاثوليك	١٩,٣٧٠	٣٤,٤٧٢
شيعة	٩,٨٢٠	١٦,٨٤٦
سنة	٧,٦١١	١٣,٥٧٦
المجموع	٢٦٦,٤٨٧	٣٩٨,٥٩٤

المرجع:

John Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon* (London: Ithaca Press, 1977), p.24.

(٩) هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠) ص ٨١.

(١٠) كانت الأسر المقاطعجية تحتكر منصب المدير في ٢٣ من أصل ٣٧ قضاء (٦٢٪) وفي ٢٦٠ من أصل ٣٣٧ من مديري النواحي (٧٠٪). انظر:

Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites* du Liban du XVIIIeme siecle a 1914, 2 vols,

(Beyrouth: Publications de. l'Université libanaise, 1971), p. 338.

(١١) Engin Akerly, *The Long Peace: Ottoman Lebanon, 1861-1920* (Los Angeles: University of California Press, 1993) p. 416-417.

(١٢) Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, pp. 163-64.

(١٣) المرجع ذاته، ص ٢٩٠ - ٩١.

(١٤) يوسف السودا، في **سبيل الاستقلال**، الجزء الأول، ١٩٠٦ ــ ١٩٢٢، بيروت، ١٩٦٧، ص ٥٠ ــ ٦٣.

(١٥) Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon*, p. 276 and passim.

الفصل الرابع

بيروت عاصمة التجارة والثقافة (١٨٢٠ ـ ١٩١٥)

«فأصبحنا ونِعم الصباح كالبَطن مِن الإنسان يعيش بتعب اليدين والرجلين وهو محمول ومكرّم...» (سليم البستاني، ١٨٧٢).

بوابة الشرق والغرب

عرفت مدينة بيروت نمواً مدهشاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد أفادت في ذلك من تيارين ميّزا الحقبة العثمانية المتأخرة: مسارات التحديث والمركزية التي أطلقتها «التنظيمات»، من جهة، والتغلغل الواسع لرأس المال الأوروبي في الأقاليم العربية الشرقية من السلطنة، من جهة أخرى. كانت «التنظيمات» محاولة أخيرة حاولتها السلطنة العثمانية المريضة لمواجهة السيطرة الاستعمارية الأوروبية ومشاريع التجزئة. فأنتجت نقيض المرجو منها. زادت مشاريع بناء البنية التحتية والتحديث الطموحة في نمو

المديونية، ما ضاعف تبعية السلطنة تجاه القوى الاستعمارية وأدى إلى إفلاسها وإنهيارها في نهاية المطاف. والمفارقة في أمر بيروت انها كانت نموذجاً للحداثة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ورأس حربة وقاعدة للسيطرة الأوروبية على سورية في آن معاً.

غيّر الاستعمار الأوروبي طرقات التجارة الدولية في حقبة الثورة الصناعية الثانية تغييراً جذرياً. صار محور بيروت ــ دمشق الممر الرئيسي للتجارة الدولية شرقي المتوسط. بالإضافة إلى تولّيها القسط الأوفر من تصدير الحبوب التقليدية من الداخل السوري، كانت صادرات بيروت الرئيسية هي الحرير الخام، الذي اكتسب إنتاجه حوافز جديدة وشهد توسعاً كبيراً في ظل المتصرفية. في المقابل، كانت مستوردات بيروت الرئيسية هي الأنسجة القطنية والمنتجات المصنّعة (التي تجمل جميعها تحت تسمية «المانيفاتورة»). الحرير الخام يصدَّر إلى فرنسا، فيما معظم المنتجات الصناعية تَرِد من إنكلترا، مكتسحة أسواق جبل لبنان والداخل السوري ومتسببة في انهيار الحرَف التقليدية والإنتاج المحلي. إذ تطورت تجارة بيروت، بلغت مستورداتها ثلاثة أضعاف المصدّرات. عام ١٨٨٧ اعترفت السلطات العثمانية بدور بيروت التجاري فأعلنتها عاصمة لولاية جديدة تحمل اسمها وتغطي مساحة لا تقل عن ٢٠ ألف كيلومتر مربّع تمتد من الإسكندرونة شمالاً إلى عكا ونابلس جنوباً.

قبل ذلك، كانت بيروت قد أصبحت العاصمة الاقتصادية والقضائية والتعليمية والثقافية، إن لم نقل السياسية، لجبل لبنان. فنقل مركز المتصرفية من بيت الدين إلى بعبدا ليكون أقرب إلى العاصمة الجديدة. النزاعات التجارية في جبل لبنان يجري البتّ

فيها في محكمة بيروت التجارية. والعديد من القناصل والمستثمرين الأجانب والمرسلين اختاروا بيروت مركزاً إقليمياً لهم ورفعوا مستوى تمثيلهم في المدينة. وإذا اقتصاد الحرير والهجرة يسهمان في نمو دور بيروت الوسيط، وازدهارها وتمكين سيطرتها على الجبل. باتت المدينة مركزاً لشركات النقل البحري والتأمين (بلغ عدد شركات التأمين فيها عشرين شركة في نهاية القرن التاسع عشر). مرابوها يقرضون أبناء القرى «الناولون» لشراء بطاقة سفرهم إلى بلاد الاغتراب لقاء رهونات وفوائد باهظة. وقبضايات المدينة ينظمون التهريب بين الولاية والمتصرفية إضافة إلى توليهم تهريب المسافرين غير الشرعيين (بعدما قررت السلطنة العثمانية منع الهجرة). أما مصارف بيروت فتسلّف مربّي دود القز، وتموّل حلالات الحرير وتتولى تسلّم وتسليم عائدات المغتربين التي بلغت نحو مليون جنيه استرليني في السنة حسب تقدير لعام ١٩٠٨[١].

أدى ترفيع بيروت إلى مستوى الولاية العثمانية المستقلة إلى جذب توظيفات فرنسية وأوروبية لا يستهان بها، خصوصاً في مجالي البنية التحتية والمواصلات. عام ١٨٦٣، أنهت شركة فرنسية ـ عثمانية، هي «الشركة العثمانية لطريق بيروت ـ دمشق»، بناء طريق للعربات تربط بين المدينتين بحيث أمكن قطع مسافة الـ١١٠ كيلومترات بين المدينتين في ١٣ ساعة. يصف جاك طوبي الطريق بأنها من أكثر المشاريع الفرنسية إدراراً للربح في عموم السلطنة العثمانية[٢]. أنشىء أول اتصال تلغرافي مع أوروبا عام ١٨٥٨ وفي عام ١٨٩٠، استحصلت «الشركة الأمبراطورية للمرافيء والأرصفة والمخازن في بيروت» (رأسمالها ٥ ملايين فرنك فرنسي) على امتياز مدته ١٠٠ عام لبناء وإدارة مرفأ جديد والإشراف على مستودعات الجمرك وعلى أعمال التحميل

والتفريغ. وعندما باشر المرفأ الجديد العمل في العام ١٨٩٥، كانت شركة فرنسية ــ بلجيكية، «الشركة العثمانية لسكك حديد دمشق وحماه وامتداداتهما» (DHP) تسيّر أول قطاراتها بين بيروت ودمشق وحوران.

مع تنامي دور بيروت الاقتصادي الإقليمي، احتدّت المنافسة بين المصالح البريطانية والفرنسية. احتكر الفرنسيون اقتصاد الحرير، لكن البريطانيين سيطروا على تصدير المنتجات المصنّعة وتفوّقوا على الفرنسيين في قطاعات التأمين والنقل البحري والمصارف. غير أن الأهم هو سباق القوتين الاستعماريتين للسيطرة على المرافىء ووسائط النقل (الطرقات وخطوط سكك الحديد). كانت الاستثمارات الفرنسية في القطاع الأخير هي الأكبر حجماً، تقدّر بـ ١٦٨,٣ مليون فرنك في لبنان وسورية وفلسطين. عكف، البريطانيون، المحرومون من موطيء قدم في بيروت، على توسيع مرفأ حيفا الفلسطيني الذي أخذ يحلّ بسرعة محل مرفأ عكا التقليدي، وبنوا خط سكة حديد بين حيفا ودمشق. وهكذا بدأ التنافس المديد بين مرفأي حيفا وبيروت على الفوز بدور البوابة البحرية لشرقي المتوسط. مع إطلالة القرن العشرين كان مرفأ بيروت قد تفوق على مرفأ حيفا وَاستحوذ على ٧٥ في المئة من تجارة برّ الشام.

ولعل أبلغ تعبير عن الدور الريادي الوسيط لبيروت في اقتصاديات المنطقة ورد في مقال لسليم البستاني (١٨٤٨ ــ ١٨٨٤) بعنوان «مركزنا» (١٨٧٢). يمكن اعتبار هذا النص نصاً تأسيسياً للاقتصاد السياسي لسورية الطبيعية وساحلها في عالم متغيّر[٣].

مدينة ومجتمع من نمط جديد

في تعليقه على مميزات موقع بيروت ودورها، تحدث ألبرت حوراني عن «مدينة من نمط جديد، ونمط جديد من المجتمع المديني يقيم علاقة من نمط جديد مع الداخل الريفي».

تضافرت عوامل عدة لتفسير مكوّنات تلك المدينة الجديدة وذلك المجتمع الجديد: الهجرة، التمدين السريع، التفاعل المتبادل بين المدينة وجبل لبنان، نشوء وتكوّن برجوازية محلية ناشطة، وتوافر بنية تحتية تعليمية وثقافية متسارعة النمو.

تضاعف عدد سكان بيروت ضعفين خلال ثلاثة عقود، بين ١٨٣٠ و١٨٦٠. وعشية إنشاء «لبنان الكبير» عام ١٩٢٠ كان عددهم قد تضاعف ثلاثة أضعاف ليبلغ ١٢٠ ألف نسمة. يعود قسم كبير من هذه الزيادات إلى مهجّري الاقتتال الأهلي في الأعوام ١٨٤١ ــ ١٨٤٥ و١٨٦٠. توافدوا من حلب ودمشق والبقاع ومن جبل لبنان خصوصاً الذي غادره إلى بيروت ٢٠ ألف مهجّر عام ١٨٦٠ وحده. هكذا استقرّ في المدينة تجار موسرون وحرفيون ماهرون من دير القمر وجزين ودمشق وأسهموا في نهضتها الاقتصادية. لحق بهم وافدون أكبر عدداً، وإن كانوا أقل يسراً، من جبل لبنان والأرياف المجاورة باحثين عن فرص عمل. وما لبثت الهجرة أن عدّلت من التركيب الطائفي للمدينة إذ كان العدد الأكبر من الوافدين الجدد مسيحيين من شتى المذاهب، فبلغوا لا أقل من ٦٠٪ من مجموع سكانها عشية القرن العشرين.

ساعد غياب الأصناف الحرفية القوية في بيروت على النمو غير المعوَّق لقطاع التجارة الدولية والخدمات(٤). من جهة ثانية، لعبت

الهجرة الداخلية دوراً هاماً في تنويع نشاطات المدينة الاقتصادية وفي قيام مجتمع حضري تعددي يتميز بحراك اجتماعي نشط. عند نهاية القرن التاسع عشر، استحقّت بيروت فعلاً لقب «الجوهرة في تاج السلطنة» الذي أغدقه عليها الأمبراطور الألماني ويلهلم الثاني خلال زيارته للمدينة عام ١٨٩٨. فقد شهدت نمّواً حضرياً غير مسبوق بفضل مشاريع عثمانية طموحة لتشييد البنى التحتية وجهود المجلس البلدي للمدينة الذي أنشئ عام ١٨٦٨، يضمّ ممثلين عن وجهاء المدينة وتجارها إضافة إلى بعض مهنيي الطبقة الوسطى ويتمتع بسلطات لا يستهان بها. فهو يقترح مشاريع الأشغال العامة على الباب العالي ويؤمّن التمويل ويشرف على التنفيذ. إلى ذلك، تولى المجلس تحصيل الضرائب والحفاظ على الأمن والإشراف على البناء التحتي الصحي للمدينة. والأهم من ذلك أن مجلس بيروت البلدي سرعان ما تحول إلى ممثل لمصالح المدينة المحلية في مواجهة مصالح الحكومة المركزية.

انتقل مركز المدينة من المنطقة المحدقة بالمرفأ إلى المدينة القديمة، وقد اخترقها طريقان، واحد يربط المرفأ بالأسواق والثاني يربط وسط المدينة، «ساحة البرج» التي تحولت إلى حديقة عامة على شرف السلطان عبد الحميد، بباب إدريس، البوابة الجنوبية في سور المدينة. خارج أسوار المدينة، انتصبت المباني العثمانية الرسمية الجديدة، رموزاً للسيطرة البيرقراطية والعسكرية المتجددة. السراي المشيّدة على المقلب الغربي من سور المدينة، في موقع البرج القديم الذي بناه فخر الدين الثاني، ضمّت المحاكم المحلية والخدمات الإدارية. أما ثكنة المشاة الجديدة ــ التي سُميت لاحقاً «السراي الكبير» والمستشفى العسكري المجاور لها فكانتا التعبير المعماري عن التنظيم العسكري العثماني الجديد. تهيمن الثكنة على «ساحة السور»

والمدينة القديمة. وقد شيّد في ساحتها عام ١٨٩٩ برج ساعة، هو الأول من نوعه في المنطقة العربية، يرمز إلى الحداثة العثمانية في مقارنة واضحة مع المساجد، الرموز الأكثر تقليدية للحضور العثماني.

توسعت المدينة بسرعة فيما وراء أسوارها التي اختفت عملياً في ثمانينيات القرن التاسع عشر. أدت طفرة معمارية إلى رفع أسعار الأراضي بنسبة ٩٠ في المئة في أقل من عقد من الزمن فيما المدينة تمتد نحو نهر بيروت شرقاً ورأس بيروت غرباً. في نهاية القرن، كانت أكثرية أهالي بيروت تسكن خارج أسوارها. بنت أسر الأرستقراطية التجارية الفيلات والقصور ذوات النسق المعماري الإيطالي في تلة الأشرفيَة المطلة على المرفأ، شرقي المدينة، فيما انتقلت أسر البرجوازية الجديدة إلى زقاق البلاط والقنطاري جهة الغرب. وإلى أقصى الغرب، نمت أحياء جديدة للطبقة الوسطى من تجار وموظفي دولة في الباشورة والمصيطبة، إضافة إلى الأحياء الشعبية في البسطة ومزرعة العرب.

في عام ١٨٨٩، حازت شركة بلجيكية، «شركة غاز بيروت»، التي تزوّد شوارع بيروت بالتنوير على الغاز، على امتياز بناء خط ترامواي كهربائي وتزويد المدينة بالطاقة الكهربائية باسم «شركة بيروت للجرّ والتنوير». افتتح خط الترامواي عام ١٩٠٩ بخمسة خطوط. كذلك جرى توسيع معظم طرقات المدينة وتعبيدها وتنظيفها بعد أن فرضت البلدية ضريبة تنظيف الطرقات على المساكن والمحال والمقاهي عام ١٨٩١. وتحسنت أحوال النظافة والصحة بشكل عام ونقل المحجر الصحي للمسافرين عن طريق البحر من حي الرميل إلى موقع جديد أبعد إلى الشمال، قرب نهر

بيروت. انتفخت الضواحي الريفية بالوافدين الذين يعملون في بيروت لكنهم يؤثرون السكنى داخل حدود المتصرّفية، في مناطق سوف تصبح الضواحي الجنوبية للمدينة، الغبيري والشياح وبرج البراجنة.

نمت أسواق من الطراز الأوروبي خارج المدينة القديمة، تعرض المنتاجات المصنعة المستوردة والسلع الفخمة. غير أن الأكثر إثارة للاهتمام في بيروت كان متجر «أوروزدي باك» الفخم، وهو فرع لشبكة مصرية لها فروع في عدد من مدن مصر وبلاد الشام، تقع في عمارة من الطراز الغربي، متعددة الطبقات، مهندسة على غرار طراز الـ«غاليريات» الباريسية. هذا وحلّ ١٧ فندقاً جديداً محل الخانات القديمة، أشهرها «فندق بسّول» في حيّ الزيتونة على الواجهة البحرية الذي أعيدت تسميته «فندق الشرق الكبير».

العامل الرئيسي الذي يفسّر هذا التفرّد في موقع بيروت ودورها المتميّز بما هي مدينة جديدة هو نمو برجوازية محلية فيها. نجحت طبقتها التجارية في استغلال القسط الأوفر من دور المدينة في الاقتصاد الكولونيالي وفي اقتناص فرص الثروة والربح التي وفّرها. في نهاية المطاف، لعب رجال الأعمال الأوروبيون دوراً ثانوياً بالمقارنة مع أدوارهم في مرافىء مشرقية أخرى، كالاسكندرية مثلاً. فقد نجح رجال الأعمال المحليون في فرض أنفسهم بما هم ممثلو الشركات الأوروبية، وتجار التجزئة لتجار الجملة الأوروبيين، ووسطاء في سوق الحرير، وسماسرة المنتجات الزراعية المحلية، إلى دورهم كمُرابين. وما أن أصبحت بيروت ولاية بذاتها، حتى انتقلت التجارة فيها من أيدي الأوروبيين إلى أيدي المحليين، يوظفون جزءاً من أرباحهم التجارية في الصناعة، وخصوصاً في

حلّ الشرانق، وفي الصيرفة[٥].

بسرعة، رجحت كفة القوة الاقتصادية للتجار المسيحيين، الذين سيطروا على تجارة الاستيراد الدولية فيما إضطر التجار المسلمون إلى الاكتفاء بالتجارة بين مرافىء السلطنة، وبتصدير المنتجات الزراعية من برّ الشام إلى أوروبا وبتجارة الحبوب المحلية، بفرعيها الجملة والتجزئة (مال قبّان). بالتأكيد، دخلت الأرستقراطية التجارية المسيحية في شراكات مع قرينتها المسلمة ــ من آل بيهم والداعوق وسلام وطبارة وسواهم ــ فامتلكوا المزارع الكبيرة وأداروها، وتشاركوا أيضاً في المشاريع التجارية ووكالة الشركات الأجنبية. غير أن المصالح الاقتصادية المسيحية دون السياسية، كانت غالبة في المدينة عشية الحرب العالمية الأولى. إذ سيطرت كلياً تقريباً على التجارة الخارجية، وقطاع المال، وتمثيل الشركات الأوروبية (وخصوصاً شركات التأمين والنقل البحري). فمن بين ٢٦ من البيوتات المصدرة للحرير الخام، لم تكن الأسر المسلمة تملك إلا ثلاثه فقط. جميع مستوردي المنتجات المصنّعة، ومواد البناء والأدوية من المسيحيين. وبين أحد عشر تاجراً للقطن تاجر مسلم واحد. المصارف المحلية تملكها كلها أسر مسيحية، باستثناء اثنين لأسرتين يهوديتين. وشكل المسيحيون الأكثرية من أبناء المهن الحرة، حيث عشرة محامين مسلمين لمجموع من ٨١ محامياً، وطبيب أسنان واحد لمجموع من عشرين طبيب أسنان[٦].

وكانت الطبقة التجارية المسيحية ذاتها تشهد عملية تمايز بين جناح أرستقراطي وآخر برجوازي. كانت الأرستقراطية التجارية الأقدم عهداً في المدينة مكونة أساساً من أسر أرثوذكسية تغطي عملياتها ولايات مختلفة من السلطنة. وصل آل أبيلا وسرسق وبسترس

وطراد وفياض وجبيلي وتويني وثابت إلى المدينة في القرنين السابع عشر والثامن عشر. كانوا في الأصل «مدبّرين»، ومحصلي ضرائب ورسوم، وتجاراً ومرابين، فاستحوذوا على أملاك عقارية واسعة وراكموا الثروات حتى قبل أن تجذبهم إمكانات المدينة التجارية والمالية. أفادوا جميعاً تقريباً من حماية هذه القنصلية أو تلك، وهو امتياز حازته الدول الأوروبية بمقتضى «نظام الإعفاءات» capitulations الشهير[٧].

ومع أن الأسر الأرستقراطية التجارية عملت جزئياً في تجارة الاستيراد والمال، فإن أبناءها ظلوا في المقام الأول ملاك أرض ــ تتوزع ملكياتهم بين تركيا ومصر وسورية وفلسطين وبالطبع بيروت وجبل لبنان ــ ومصدّري حبوب إلى أوروبا. وكانت تلك الأسر تعيد توظيف جزءاً من أرباحها التجارية في الملكية العقارية وفي مشاريع زراعية من النمط الحديث كما في مستنقعات عمّيق (البقاع) وسهل الحولة (فلسطين). سياسياً، ارتبطت الأسر الأرستقراطية التجارية بصلات متينة بالسلطات العثمانية. وعلى الرغم من أن مذهبها الارثوذكسي استحق لها مساعدة روسية القيصرية والحماية، فلم تتردد في شبك المصالح وعقد الصلات أيضاً مع ألمانيا وبريطانيا (اشتهر سليم بسترس بصداقته لدزرائيلي). ثم إن مصاهرتها الأرستقراطية الإيطالية والبريطانية أكسبتها الألقاب النبيلة.

في موازاة تلك الأرستقراطية، وأحياناً في منافسة معها، نشأت برجوازية مالية وتجارية وصناعية كانت أحدث حضوراً في المدينة، تنتمي أسرها في معظمها إلى مذهب الروم الكاثوليك وتنحدر من أصل سوري أو عراقي. وكان أبناء تلك البرجوازية أوثق اتصالاً

برأس المال الأوروبي من خلال اقتصاد الحرير (بما هم مصدرو الحرير الخام، وأصحاب حلالات الشرانق، ومرابون يقرضون الفلاحين لقاء التسديد النقدي أو حصص من المحاصيل) والنشاطات المصرفية، وتجارة الاستيراد للمنتجات الأوروبية المصنعة. الأسرتان الشريكتان والمتصاهرتان، آل فرعون وآل شيحا، ممثلان نموذجيان لتلك الطبقة البرجوازية الجديدة. عام ١٨٧٦ وظّف أنطون شيحا ووالد زوجته روفائيل فرعون أرباحاً طائلة جنياها من المضاربة على الحرير الخام في تأسيس شركة تجارية ومالية عرفت لاحقا باسم «بنك فرعون ــ شيحا»، هو أحد أوائل المصارف المحلية في لبنان. عام ١٩١٤، صارت شركة فرعون ــ شيحا أكبر شركة لحلّ الشرانق في ولاية بيروت، يسيطر فرعها التجاري على ١٢ في المئة من حجم مصدرات الحرير الإجمالي. إلى هذا، احتكرت الشركة استيراد الفحم الحجري البريطاني (المصدر الرئيسي للطاقة لحلالات الشرانق) منذ العام ١٨٩٤ تنقله سفينة الشركة الرافعة العلم البريطاني والمتنقلة بين مخازن الشركة في مِرسين ويافا وبيروت(٨).

البنية التحتية التعليمية والثقافية

تنافسَ المرسلون الأجانب والكنائس المحلية والسلطات الحكومية المركزية والمحلية على تزويد بيروت ببنية تحتية تعليمية وثقافية واسعة وسريعة النمو سوف تشكل قاعدة لتفتّح مناخ فكري مميّز.

سبقت الخدماتُ التعليمية في جبل لبنان نظيرتها في بيروت بزمن طويل. فالكنيسة المارونية، الرائد في هذا المجال، ترسل البعثات الطلابية إلى روما منذ تأسيس «المعهد الماروني» في الفاتيكان عام

١٥٨٤ وقد تبنّت إنشاء المدارس للصبيان سياسة كنسية رسمية منذ «مجمع اللويزة» عام ١٧٣٦. ومن أولى المدارس الأهلية المارونية مدرسة «عين ورقة» التي أنشئت عام ١٧٨٩ وخرّجت عدداً من مثقفي «النهضة». في ذلك الوقت تقريباً، أسس الروم الكاثوليك مدرسة شبيهة في عين تراز (جرد عاليه). أما الفرنسيون، فتصوّروا دورهم الإرسالي والتعليمي من خلال منافستهم مع البريطانيين. وفي العام ١٧٣٣ أنشأ المرسلون اليسوعيون مؤسساتهم في كسروان والشمال قبل مغادرتهم المنطقة لفترة من الزمن. وعند عودتهم عام ١٨٣٩، فتحوا مدرسة في بيروت. وبعد ثلاث سنوات، كانت لهم شبكة تعليمية تغطي غزير وزحلة وبكفيا وتعنايل وجزين ودير القمر وصيدا. في تلك الأثناء، كان الآباء العازاريون قد أسسوا عام ١٨٣٤ أول مدرسة تعلّم باللغة الفرنسية في عين طورة.

باشر المرسلون البروتسطانت، البريطانيون ثم الأميركيون، نشاطاتهم في المناطق اللبنانية عام ١٨١٠ بفتح مدرسة للصبيان في بيروت، حيث علّم أسعد الشدياق، أحد خريجي «عين ورقة»، وتحوّل إلى البروتسطانتية. وقد ألّف أسعد رسالة ضد عبادة الأيقونات داعياً إلى التفسير المباشر للكتاب المقدّس من قبل المؤمنين أنفسهم. في عام ١٨٢٠، شن البطريرك الماروني حبيش حملته على «الهرطقة» البروتسطانتية، بناء على أوامر من روما، وحرّم أي تعاط مع البروتسطانت. بناء عليه، اعتقل أسعد الشدياق وأودع السجن في المقر البطريركي في قنّوبين (بشراي) حيث توفي بسبب سوء المعاملة عام ١٨٣٠. على أثر اعتقال الشدياق غادر معظم المرسلين البروتسطانتيين البلاد ولم يعودوا إلّا في ظل الحكم المصري على سورية حيث فتحوا مدرسة للصبيان في بيروت (١٨٣٥) تلتها

مدرسة للبنات (١٨٣٧) وألحقوهما بمدرسة داخلية للصبيان (١٨٥٠). عام ١٨٣٨، أنشأ البروتسطانت مدرستهم الرئيسية في عبيه (الغرب) وبعد سنتين أسسوا مدرسة للبنات الدروز في جبل لبنان. في عام ١٨٦٢ كان البروتسطانت يديرون ٤١ مدرسة في جبل لبنان يدرس فيها ٩٤٨ تلميذاً.

بعد العام ١٨٥٠، ساد الميل نحو إنشاء المدارس أو تطويرها في بيروت أو نقلها من الجبل إلى المدينة. وكان التعليم الجامعي قد بدأ في بيروت عام ١٨٦٦ مع تأسيس «الكلية السورية الأميركية البروتسطانتية» (لاحقاً، الجامعة الأميركية في بيروت). لحق اليسوعيون بالأميركيين فنقلوا كليتهم من غزير (كسروان) إلى بيروت. وفي ١٨٧٤ ــ ١٨٧٥ أضافوا إليها كلية طب ومعهداً للدراسات الشرقية، مؤسّسين بذلك لقيام «جامعة القديس يوسف».

حفز التحدي البروتسطانتي الكنائسَ المحلية على الخوض في دورة جديدة من بناء المدارس في بيروت وجبل لبنان. فأنشأ الروم الأرثوذكس مدرسة في دير البلمند قرب طرابلس (١٨٣٣) وفي سوق الغرب (١٨٥٢). كذلك أسس الروم الكاثوليك «المدرسة البطريركية» في بيروت عام ١٨٦٥، وفيها أنشأ مطران بيروت للموارنة «مدرسة الحكمة» عام ١٨٧٤

هذا وقد أسهمت المؤسسات الخيرية العلمانية بقسطها من هذا النمو السريع في حقل التعليم. عام ١٨٧٨ أسس مجموعة من وجهاء بيروت المسلمين «جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية» بهدف نشر التعليم بين شباب المدينة المسلم، في رد فعل على التعليم الإرسالي. وسرعان ما إنتشرت المدارس المقاصدية في بيروت وطرابلس وصيدا. وعند الأرثوذكس، أسست إميلي سرسق عام

١٨٨٠ مدرسة للبنات باسم «زهرة الإحسان».

أخيراً، لا يجوز الاستخفاف بمساهمة السلطات العثمانية في نشر التعليم. فقد عُرِف عن السلطان عبد الحميد الثاني تشجيعه على بناء المدارس الرسمية. ومن خلال الجهود المشتركة للولاة العثمانيين ومجلس بيروت البلدي، تزايد عدد مدارس ولاية بيروت الرسمية من ١٥٣ مدرسة عام ١٨٨٦ إلى ٣٥٩ مدرسة عام ١٩١٤.

في تلك الأثناء، كانت بيروت تتحول أيضاً إلى مركز للطباعة والنشر. لم يبدأ النشر بالعربية في أقاليم السلطنة العربية إلا بعد العام ١٧٢٧، عندما رفع الباب العالي الحظر عن النشر باللغة العربية. قبل ذلك، كانت الكتب بالعربية تطبع في إيطاليا وفرنسا، مع أن المطابع في جبل لبنان نشأت قبل تلك الفترة بزمن. أول مطبعة معروفة هناك هي مطبعة دير مار قزحيا (شمال لبنان) التي باشرت طباعة الكتب الدينية بالحرف السرياني منذ العام ١٦١٠. وفي العام ١٧٣٢، أنشأ الأرشمندريت عبد الله زاخر مطبعة عربية جديدة في دير يوحنا الشوير للروم الكاثوليك (المتن) وطبع فيها أول كتاب باللغة العربية عام ١٧٣٤. البروتسطانت، المعروف عنهم اهتمامهم بنشر الكتاب المقدس باللغة العربية، زودوا بيروت بأولى مطابعها. عام ١٨٣٤، نقل إيلي سميث «المطبعة الأميركانية» من مالطة إلى بيروت وصكّ لها حروفاً عربية أنيقة. وفي العام ١٨٤٨، حذا اليسوعيون حذو البروتسطانت فأنشأوا «المطبعة الكاثوليكية»، وسرعان ما لحقت بهم المطابع المحلية.

عام ١٨٦٦، أنشأ الشاعر والناقد خليل خوري «حديقة الأخبار»، أول أسبوعية في سورية. وفي العام ١٩١٤، كانت بيروت وحدها تصدر ١٦٨ مطبوعة، بين جريدة يومية أو صحيفة أسبوعية سياسية

ومجلات أكاديمية وعلمية، بينها دزينة من المجلات النسائية أولاها «الفتاة» التي أصدرتها هند نوفل عام ١٨٩٣. ومن الصحف الرائدة في ذلك الزمن «لسان الحال» التي نشرها خليل سركيس. وإلى جانب «المشرق»، مجلة الدراسات الشرقية اليسوعية، لا بد من ذكر «المقتطف» المجلة العلمية التي أصدرها عام ١٨٧٦ طالبان، ولاحقاً أستاذان، في «الكلية البروتسطانتية السورية»، يعقوب صرّوف (١٨٥٢ ــ ١٩٢٧) وفارس نمر (١٨٦٠ ــ ١٩٥٢). انتقلت «المقتطف» إلى القاهرة عام ١٨٨٣ وفرضت نفسها منبراً للفكر العلمي حيث لعبت دوراً هاماً في ترجمة المصطلحات العلمية ونشرت سجالات شهيرة عن نظريات داروين. إلى هذا، لا بد من إضافة دور الأدباء اللبنانيين في نمو الصحافة العربية في باقي أجزاء السلطنة. حيث يمكن اعتبار «الجوائب» التي أصدرها أحمد فارس الشدياق في اسطنبول عام ١٨٦١ أول جريدة عربية حديثة شاملة، لها توزيع واسع النطاق ونفوذ لا يستهان به في جميع عواصم الأقاليم العربية للسلطنة. وقد لعب مثقفون من لبنان دوراً رئيسياً في تطور الصحافة في مصر أبرزهم جرجي زيدان (١٨٦١ ــ ١٩١٤) مؤسس مجلة «الهلال» والأخوان سليم (١٨٤٩ ــ ١٩١٢) وبشارة تقلا (١٨٥٢ ــ ١٩١١) مؤسسا جريدة «الأهرام» ومجلة «والهلال» اللتين لا تزالان إلى يومنا هذا الأوسع انتشاراً بين جرائد ومجلات مصر ومجلاتها.

وفي بيروت أيضاً ولدت أولى الجمعيات الثقافية. «الجمعية السورية للعلوم والفنون» ندوة أدبية وعلمية تأسست عام ١٨٤٧ بمبادرة من ابراهيم اليازجي وبطرس البستاني وميخائيل مشّاقة، وبتشجيع وتأثير من المرسل والأكاديمي البروتسطانتي كورنيليوس فان دايك. شملت مداولات الجمعية، التي جمعها البستاني ونشرها، العديد من

الموضوعات في العلوم والتاريخ والعقلانية وحقوق المرأة ومكافحة الخرافات وتدوين تاريخ بيروت وتبيان أهمية التجارة، إلخ. لم تعمّر الجمعية طويلاً، غير أن مؤسسيها والأعضاء ما لبثوا أن أسسوا بعد ست سنوات «الجمعية العلمية السورية» التي تمتعت بجمهور أوسع ومتعدد الطوائف وبعضوية زادت على ١٨٠ عضواً. كذلك تأسست «الجمعية الشرقية» عام ١٨٥٠ إلا أنها لم تعمّر طويلاً وفقدت كل سجلاتها.

وفي تلك الفترة، ظهرت الصالونات الأدبية أيضاً، وأشهرها الصالون الذي أدارته وردة اليازجي، زوجة إبراهيم اليازجي.

«النهضة» الأدبية والثقافية

كانت مساهمة الأقاليم اللبنانية في نهضة الأدب والثقافة العربيين نتاج تفاعل فريد بين بيروت وجبل لبنان في الإطار العام للانفتاح على أوروبا والداخل السوري في آن معاً. فيما وفّرت بيروت البنية التعليمية والثقافية والموقع الحضري، قدَّم جبل لبنان العنصر البشري وتجربة المرحلة الانتقالية الدرامية التي شهدت انهيار النظام المقاطعجي في معمعان الاقتتال الأهلي الدموي. كان أعلام «النهضة» وافدين حديثين من جبل لبنان إلى بيروت، حوّلتهم المدينة إلى نمط جديد من المثقفين. حصّلوا تعليمهم في الجبل إلا أنهم أكملوه في المدينة. خدموا جميعهم تقريباً بصفتهم «مدبرين» (أمناء سر، مربّي أولاد، نساخين، إلخ.) عند المقاطعجيين والحكام. في المدينة، صاروا مدرّسين ومترجمين وصحافيين أو كتّاباً. أحياناً احتضنتهم تجارٌ برجوازيون نشروا الإعلانات عن بضائعهم في صحفهم والمطبوعات، أو مولوا طباعة مؤلفاتهم.

بدأ **ناصيف اليازجي** (١٨٠٠ ــ ١٨٧١) حياته المهنية «مدبّراً» عند الأمير حيدر الشهابي وبعده عند الأمير بشير شهاب الثاني. استقر في بيروت حوالى العام ١٨٤٠ واتصل بالمرسلين البروتسطانت معلّماً اللغة العربية ثم درّس في «الكلية البروتسطانتية السورية». ألّف في الفلسفة واللغة والبلاغة والِشعر. ومن مساهماته الكثيرة في تلك المجالات شرح ديوان المتنبي، ورسالة في أحوال النظام المقاطعجي في جبل لبنان. أما مساهمته الرئيسية في «النهضة» فهي دعوته إلى الاقتداء بأعلام الأدب العربي الكلاسيكي لإحياء اللغة والأدب.

إبراهيم اليازجي (١٨٤٧ ــ ١٩٠٦) ابن ناصيف، لغوي وأديب ومربٍّ، درّس في «الكلية البطريركية» و«المدرسة الوطنية» ببيروت. تكمن مساهمة اليازجي الابن في الدراسة الحديثة للشاعرية العربية، وتشمل مروحة اهتماماته الواسعة الموسيقى والتصوير وعِلم الفلك. وبين تجديداته العديدة إنتاجه لحرف مبسّط اختصر الحروفية العربية، وهو ما سهّل على الترقين باللغة العربية. توفي ابراهيم في مصر التي لجأ إليها هرباً من العسف العثماني.

بطرس البستاني (١٨١٩ ــ ١٨٨٣) هو موسوعي «النهضة». «المعلّم» لغوي ومربي وصحافي وناقد ورائد في الفكر الليبرالي والوطني والعلماني. دَرَس في عين ورقة وعلّم في «الكلية البروتسطانتية السورية». عام ١٨٦٣، أسس البستاني «المدرسة الوطنية»، أول مدرسة علمانية في المشرق العربي، تدرّس بالعربية والتركية والفرنسية والإنكليزية واليونانية واللاتينية. وهو ناشر أول منشور سياسي بعنوان «نفير سورية» (أيلول/سبتمبر ١٨٦٠ ــ نيسان/أبريل ١٨٦١). عام ١٨٧٠، نشر «الجَنّة» اليومية، التي

حرّرها ابنه سليم، والأسبوعية «الجُنَينة»، التي حررها نسيبه سليمان البستاني (١٨٥٦ ــ ١٩٢٥) مترجم «إلياذة» هوميروس شعراً إلى العربية، و«الجِنان» الشهرية. غير أن أهم مساهمات البستاني هي تأليفه أول قاموس عربي حديث (١٨٧٠) وإصداره «محيط المحيط»، أول موسوعة عربية من ستة أجزاء (١٨٧٠ ــ ١٨٧٢).

أحمد فارس الشدياق (١٨٠٥ ــ ١٨٨٧) هو بلا شك الأكثر جذرية وإبداعا بين شخصيات «النهضة». ولد في عشقوت (كسروان) ونشأ في الحدث، قرب بيروت، في أسرة عانت كثيراً من عسف الكنيسة وظلم المقاطعجية. قضى جده وأبوه وأخوه «شهداء حرية الفكر والميل»، حسب تعبيره. درس فارس أيضاً في عين ورقة إلا أنه اضطرّ إلى مغادرتها، عند وفاة والده، وعمل ناسخاً وهو يواصل دراسته على أخيه الأكبر أسعد، الذي أدى اعتقاله ووفاته إلى انقلاب حياة فارس رأساً على عقب، فقطع مع الكنيسة المارونية وتحول إلى البروتسطانتية وغادر البلاد إلى منفى لن يعود منه حياً. في القاهرة، زمن محمد علي، درّس الشدياق المرسلين البروتسطانتيين الأميركيين العربية ودرسها بدوره على يد شيوخ الأزهر. من ١٨٣٤ إلى ١٨٤٨ عاش في مالطه حيث درّس في مدرسة الإرسالية الأميركية وحرّر إصدارات «المطبعة الأميركية». ثم قضى عقداً من الزمن متنقلاً بين بريطانيا وفرنسا حيث ساعد الدكتور صموئيل لِي على ترجمة «كتاب الصلوات» و«الكتاب المقدّس». وبعد إقامة قصيرة في تونس، عام ١٨٥٩، بدعوة من حاكمها الإصلاحي أحمد بيك، حيث أسهم في إصدار جريدة «الرائد التونسي» الرسمية، انتقل إلى اسطنبول بعد أن أشهر إسلامه وأمضى فيها باقي سنيّ حياته. في العاصمة العثمانية، عمل الشدياق في «المطبعة السلطانية» وترجم «جريدة الأحكام العدلية

العثمانية» إلى العربية (١٨٦٨ ــ ١٨٧٦) وأنشأ صحيفة «الجوائب» عام ١٨٦١.

ألّف أحمد فارس الشدياق، الأديب واللغوي والقاموسي والصحافي، كتابين عن رحلاته الأوروبية «الواسطة في معرفة أحوال مالطة» و«كشف المخبا عن فنون أوروبا» اللذين نشرا معاً عام ١٨٦٣. وتضم كتاباته في اللغة عدداً من القواميس من الفرنسية والإنكليزية، وأبرزها «الجاسوس على القاموس» في نقد «قاموس» الفيروزابادي، إضافة إلى كتب في الإعراب والبلاغة. أما رائعته فهي «الساق على الساق في ما هو الفارياق» التي كتبها ونشرها في باريس عام ١٨٥٥، والتي تعتبر بحقّ نصاً تأسيسياً للحداثة العربية من حيث المضمون والشكل.

ولد **يوسف الأسير** (١٨١٥ ــ ١٨٨٩) في صيدا وهو أبرز رجالات «النهضة» من المسلمين. تخرج من الأزهر في القاهرة وعمل قاضياً في طرابلس ومفتياً في عكار ومدعياً عاماً في جبل لبنان في ظل المتصرفية. إضافة إلى ديوان شعري، عرف الأسير بتعليقه على القانون العثماني. وهو مؤسس أول جريدة في لبنان يحررها مسلم (١٨٧٥).

كان الشاغل المشترك لرواد «النهضة» جميعا تحرير اللغة العربية من الركود والتقليد. نجحوا في النثر نجاحاً باهراً وإن لم يصيبوا نجاحاً كبيراً في الشعر. وما من شك في أن ترجمة «الكتاب المقدس» إلى العربية مَعْلَم من معالم تلك الجهود إذ أسهمت عملية الترجمة ذاتها في تجديد النثر العربي. تمت تلك الترجمات جميعها في غضون خمس عشرة سنة. صدرت ترجمة الشدياق ــ لي عام ١٨٥٧ إلا أنها ظلّت مجهولة إلى حد كبير. باشر المرسل

الأميركي عالي سميث (١٨٠١ ـ ١٨٥٢) مشروعه عام ١٨٥٧ يساعده بطرس البستاني وقد راجع ناصيف اليازجي الترجمة وصحّحها. بعد وفاة سميث، أكمل كورنيليوس فان دايك (١٨١٨ ـ ١٨٩٥) الجهد بمساعدة يوسف الأسير، وصدرت النسخة النهائية عام ١٨٦٥. أخيراً، أصدر ابراهيم اليازجي ترجمة «الكتاب المقدّس» لحساب اليسوعيين عام ١٨٨٠. وبغض النظر عن السجالات اللغوية الهامة التي أثارتها، سوف تترك ترجمة «الكتاب المقدس» الجديدة أثرها البيّن على أجيال من الكتّاب، ليس أقلهم شأناً جبران خليل جبران، صاحب «النبي».

لم يقتصر التجديد الأدبي على اللغة. ظهرت أنماط أدبية جديدة بتأثير من الأدب الغربي. كان **مارون نقّاش** (١٨١٧ ـ ١٨٥٥) رائداً في حقل الفنون المسرحية. وفي عام ١٨٤٨، عرض أول مسرحية حديثة باللغة العربية، «البخيل»، المترجمة بتصرّف كبير عن مسرحية موليير بالعنوان ذاته. **ميخائيل مشّاقة**، من جهته، رائد في السيرة الذاتية في كتابه «الجواب على اقتراح الأحباب»، **وسليم البستاني** أحد روّاد الرواية الحديثة في «الهيام في جنائن الشام» و«زنوبيا». وكتب **جرجي زيدان** أولى الروايات التاريخية عن حقبات أو أحداث مجيدة أو درامية في التاريخ العربي ـ الإسلامي، إضافة إلى مؤلفاته في التأريخ للغة العربية والحضارة الإسلامية.

عاش رجالات «النهضة» في حقبة إنتقالية درامية شهدت تفكّك المجتمع القديم، فلم يكتفوا بالمراقبة الحيادية لتحولاته، بل خاضوا غمار النضال ضد ركني النظام القديم: النظام المقاطعجي والكنيسة المارونية. ولا بد من الانطلاق من الأثر الحاسم الذي تركته جرب

١٨٦٠ الأهلية على حيواتهم إذا أردنا أن نفهم عن حق دوافعهم وأفكارهم ومواقفهم . ثمة عوامل عديدة تتضافر لتفسير تحوّل المارونيين البستاني والشدياق والكاثوليكي مشاقة إلى البروتسطانتية، وكذلك الصلة الوثيقة التي ربطت كاثوليكياً آخر هو إبراهيم اليازجي بالمرسلين البروتسطانتيين. غير أن ردود أفعالهم تجاه الكنيسة المارونية ومواقفهم العلمانية لعبت دوراً كبيراً في ذلك التحوّل. لكن المنشقّين عن طوائفهم لم يكونوا مسيحيين فقط. الأمير محمد بن عباس إرسلان، الذي عيّن قائم مقام على الدروز عام ١٨٥٨ استقال من منصبه احتجاجاً على أهوال حرب ١٨٦٠ واستقر في بيروت حيث كرّس جهوده للأدب إلى آخر أيامه. ومن بين نشاطاته في هذا المجال ترؤسه «الجمعية العلمية السورية».

الى ذلك، لم يتطلّع هؤلاء المثقفون المسيحيّون فكرياً شطر أوروبا المسيحية الكاثوليكية بل استلهموا نتاج أوروبا العلمانية، سليلة «عصر الأنوار»، والليبرالية الإنكليزية ومُثُل الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩: حرية التعبير، حكم القانون، مركزية دور الفرد في المجتمع والدولة والعدالة والمساواة ـــ تلك هي الأفكار والقيم الكامنة في أساس كتاباتهم. وها هو الشدياق، تمثيلاً على ذلك، يضع موضع التساؤل حق الكنيسة المارونية في اعتقال أخيه أسعد وسجنه مخاطباً أحبار الكنيسة قائلاً:

«وهبْ أن أخي جادل في الدين وناظر وقال إنكم على ضلال فليس لكم أن تميتوه بسبب هذا. وإنما كان يجب عليكم أن تنقضوا أدلته وتدحضوا حجته بالكلام أو الكتابة ...»[٩].

أما البستاني فشدد من جهته على الحاجة إلى الحكم الصالح واحترام القانون.

ومع ذلك، لم يستوعب النهضويون المفاهيم الغربية من دون تفحّص نقدي. لم يخفِ الانجذاب إلى الحضارة والتقدم والديموقراطية والحرية، في عَين الشدياق، بؤس الطبقات العاملة في فرنسا وبريطانيا، أواسط القرن التاسع عشر. فبقدر ما أعجب بالمساواة القانونية والسياسية بين المواطنين في إنكلترا، بذاك القدر كان ناقداً لجمود بنية البلد الاجتماعية ومصُدوماً لاكتشافه أن أحوال الفلاحين الإنكليز ليست أفضل من أحوال أقرانهم فلاحي جبل لبنان. وسرعان ما تبيّن له أن أساس العِلّة في بؤس فلاحي إنكلترا يكمن في نظام حيازة الأرض، حيث يحتكر بضعة آلاف من الأسر القسم الأكبر من الأرض الصالحة للزراعة. كذلك عارض الشدياق الثروة المتوارثة، وتشكك كثيراً في تمجيد الفقر كما تبشّر به الديانات السماوية؛ وتأمل مديداً في الطريقة التي بها يفسد المالُ العلاقات والمشاعر بين البشر. في لندن زمن عهد الملكة فكتوريا، حيث تتجاور الأحياء الفقيرة والأحياء الغنيّة مثلما تتجاور الجنة والنار، أدرك الشدياق أن الفقر يقع في أساس كل الأمراض الاجتماعية: الجريمة، الانتحار، بغاء المراهقات، الإجهاض، إلخ. لكنه اكتشف أيضاً أن شقاء الكثرة هو سبب سعادة القلة:

«كيف بُني هذا العالم على الفساد. كيف يشقى فيه ألف رجل بل ألفان ليسعد رجل واحد. وأي رجل. فقد يكون له قلب ولا رحمة. ويدان ولا عمل. ورأس ورشد ولا نهيّة»[١٠].

وقد دفع حس الشدياق العميق بالمساواة الاجتماعية إلى اعتناقه الاشتراكية (وهو أول من ترجم socialisme بـ«اشتراكية» عام ١٨٧٨) وتفضيله مجتمعاً قائماً على العمال والفلاحين على مجتمع يقتصر على الأغنياء.

سلكت «النهضة» اللبنانية الطريق ذاتها التي سلكتها النهضة المصرية في إيلاء أهمية قصوى للتعليم بما هو السبيل الرئيسي للارتقاء في معارج الحداثة والحضارة. غير أن الشدياق يفترق عن أقرانه إذ يشدد، بدلاً من ذلك، على أهمية التصنيع وعلى قيمتي العمل والوقت. وقد أقام صلة بين هذه القيمة الأخيرة وبين صيرورة التقدّم. فحذّر من اختزال الحداثة والحضارة بسكنى المدن وتكلم لغة أجنبية: «العلم من غير عمل مثل الشجرة بلا ثمر ومثل النهر بلا ماء».

إلى هذا، كان مثقفو «النهضة» من اللبنانيين روّاداً في حقل تحرّر المرأة. نافح البستاني في خطاب شهير له عام ١٨٤٩ عن حق النساء في التعلّم ربما لأول مرة في العالم العربي. غير أن «المعلّم» تصوّر امرأة شرقية مثالية، متعلمة لكنها محصورة في بيتها، يكاد يقتصر دورها على تعليم أطفالها. ذهب الشدياق أبعد بكثير من مجايليه النهضويين في دعوته إلى المساواة الكاملة بين الرجال والنساء. فدافع عن حق المرأة في العمل وفي اختيار زوجها، ودعم حقها المتساوي في الطلاق. غير أن المساهمة الأكثر ابتكاراً للنهضوي اللبناني في مضمار تحرر المرأة، في منتصف القرن التاسع عشر، هي دفاعه عن حق المرأة المتساوي في اللذة الجنسية، وبالتالي عن حق المرأة المتزوجة في إقامة العلاقات خارج إطار الزواج إذا كان الرجل مقصّراً في ممارسة واجباته الزوجية!

أخيراً ليس آخراً، كانت «النهضة» اللبنانية حركة من أجل نهضة العرب القومية. صار مطلع قصيدة إبراهيم اليازجي «تنبّهوا وإستيقظوا أيها العرب/فقد طمى السيل حتى غاصت الركبُ» صرخة التعارف والتعبئة بين الأجيال الأولى من العروبيين. لكن

بطرس البستاني هو الرائد في صوغ فكرة «الوطن» مع أن المدى الوطني الذي تصوّره للوطن كان سورية الطبيعية التي ارتبط شعبها بروابط اللغة والثقافة والتاريخ المشتركة. وقد استخدم البستاني استعارة المغناطيس لوصف قوة الجذب التي يمارسها الوطن على ابنائه، جرياً على شغف النهضويين بالمفاهيم العلمية.

العرب بين اللامركزية والاستقلال

إذا كانت بيروت قد حضنتْ أوّل التعابير عن الفكرة العروبية، وزوّدتها بميسمها الثقافي فإذا التطورات المضطربة داخل السلطنة العثمانية تحوِّل الفكرة إلى حركة.

عام ١٨٧٦، أقدم الصدر الأعظم مدحت باشا، بدعم من المصلحين العثمانيين، على خلع السلطان عبد العزيز وإحلال أخيه عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ــ١٩٠٩) محله. شكلت «الثورة الحميدية» منعطفاً في تاريخ السلطنة العثمانية وفي مصير أقاليمها العربية. فقد تصوّر المصلحون العثمانيون سلسلة من الإصلاحات السياسية من أجل إنقاذ السلطنة من الإطباق الأوروبي عليها. في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، أعلنوا الدستور العثماني الذي عرف بـ«دستور مدحت باشا» مكرّساً المساواة بين جميع رعايا السلطنة، ضامناً الحريات الأساسية ومشرّعاً لنظام حكم دستوري وبرلماني محدود.

جاءت التحركات القومية في الأقاليم العربية رد فعل مباشراً على التطورات التي شهدتها اسطنبول. عام ١٨٧٧، أعيد إحياء مشروع المملكة العربية المستقلة التي تشمل أراضي لبنان وسورية وفلسطين الحالية. وقد شجع نشوب الحرب الروسية ــ العثمانية، في ١٨

نيسان/أبريل ١٨٧٧، على توافد عدد من الوجهاء والمثقفين من مدن سورية الرئيسية وحواضرها الريفية إلى دمشق لمبايعة الأمير عبد القادر وحثه على قيادة الحركة من أجل وحدة بلاد الشام.

لكن القوم كانوا لا يزالون يتصوّرون تلك الوحدة داخل إطار السلطنة العثمانية. واللافت أن الحركة استقبلت نصيراً جديداً في شخص يوسف بك كرم، الذي طرأت على أفكاره تحولات جذرية خلال منفاه. كتب إلى عبد القادر ضاماً صوته إلى المبايعين:

«لا نجاة ولا نجاح للأقطار العربية جمعاء إلا بالاتحاد تحت رايتكم الشريفة فيتوجب إذاً على شهامة وحكمة فخامتكم أن تتبصروا بما يوافق مجد الخالق...

وأن تنتزعوا من الحكومة العثمانية الأقطار العربية التي تتوق بالطبع لإحياء سطوة وحقوق الجنس والوطن، من أن تشاهدوا سقوط جميعنا بوهدة أو جادة عن طريق الدين والدنيا معاً»(١١).

وفي رسالة تالية، يقترح عليه تفاصيل المسار المطلوب فيدعوه إلى تعيين أمراء مستقلين تحت إمرته على الأقاليم العربية على طريقة الكونفدراسيون الألمانية. ويتهم في مكان آخر فرنسا وبريطانيا بالعمل على تقسيم المنطقة:

«بينما حكومة روسيا منهمكة بالحرب الحاضرة، فإن حكومتي فرنسا وإنكلترا، لاعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب، قد هيأتا الوسائل الآيلة إلى تجزئة الديار العربية إلى أقاليم تلجأ إلى حمايتها وحمل هذه الأقاليم على رفض حماية الحكومة الروسية،

خوفاً من أن يجمع الجنس العربي صفوفه ويصبح حكومة واحدة، والسبب في ذلك أن حكومتي فرنسا وإنكلترا تخشيان من أن يمتد فيما بعد اتحاد الجنس العربي فينزع منهما الجزائر وبعض أقاليم الهند. لذلك فهما ترغبان في استعبادنا جميعاً...»(١٢)

وما أن بدأت ولايات السلطنة تتفاعل إيجابياً مع إعلان الدستور، حتى أقدم عبد الحميد على تعليقه بحجة اندلاع الحرب الروسية ــ العثمانية، ثم جرّد مدحت باشا من مسؤولياته ونفاه. رجّحت الحرب كفة روسيا في الحرب، ملقية أعباء ثقيلة على كاهل السلطنة التي خسرت الأراضي إلى روسيا بمقتضى معاهدتي سان ستيفانو وبرلين (آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٨٧٨) وأُجبرت على الاعتراف باستقلال رومانيا وبلاد الصرب، وبالتنازل عن المزيد من الأراضي العثمانية إلى القوى الأوروبية. فقد تنازل عبد الحميد عن قبرص لبريطانيا، وأقدمت فرنسا على احتلال تونس بتشجيع بريطاني. والأهم أن البريطانيين احتلوا مصر عام ١٨٨٢ بحجة قمع ثورة عرابي. في نهاية المطاف، تأكدت صحة توقعات يوسف بك كرم، فقد بدأت بريطانيا وفرنسا في التخطيط لتجزئة السلطنة العثمانية وقد درجت عليها تسمية «رجل أوروبا المريض». وإذ أدرك عبد الحميد أن اسطنبول لم تعد تستطيع الاتكال على بريطانيا للحفاظ على وحدة السلطنة، لجاء إلى القمع الأهوج داخلياً وإلى التحالف خارجياً مع ألمانيا، القوة الإمبريالية الجديدة والمنافسة لبريطانيا وفرنسا.

عندما أُعيد مدحت باشا إلى الحكم عام ١٨٧٨ وعيّن والياً على سورية، انتعش القوميون العرب من جديد. على جدران بيروت، ظهرت خلال عاميْ ١٨٨١ و١٨٨٢ أولى الملصقات السرّية

الداعية إلى الثورة على الأتراك والاستقلال العربي. نُسِبت الملصقات إلى جمعية سرّية أسستها عام ١٨٧٦ شلّة من المثقفين المسيحيين معظمهم طلاب سابقون في «الكلية البروتسطانتية السورية». غير أن ولاية مدحت باشا لم تدم طويلاً. فقد اتهمته الحكومة المركزية بالسعي إلى اقتطاع الولايات العربية من السلطنة، فاعتقل ونفي إلى الطائف (في الجزيرة العربية) عام ١٨٨١ حيث أغتيل بعد ذلك بسنتين، الأرجح بناء على أوامر من السلطان عبد الحميد. أعلنت نهاية مدحت باشا تمام الطور الأول من الحركة القومية العربية. خلال عامي ١٨٨٢ و١٨٨٣ حلّت الجمعيات السرية العروبية وفرّ أعضاؤها، وبينهم صروف ونمر واليازجي، إلى مصر فيما فرض على العديد من الوجهاء الموالين لعبد القادر الإقامة الجبرية أو المنفى.

من أجل تدعيم سلطته وجبه المشاريع الأوروبية، أخذ عبد الحميد يدعو إلى الوحدة الإسلامية، وقد أصبح العرب والمسلمون أكثرية رعاياه. أسهمت الدعوة في إخماد التحركات الاستقلالية العربية إلى حين، إلا أنها أطلقت حملة جديدة من النضالات ضد الاستبداد الحميدي. كانت المطالب الرئيسية لتلك الحملة هي إعادة تفعيل الدستور، واللامركزية والمزيد من المشاركة للعرب في إدارة شؤون السلطنة، بل إن البعض جاوز تلك الحدود. تأسست في دمشق عام ١٩٠٢ خلية سرية تدعو إلى الحكم الدستوري الكامل وإلى خلع عبد الحميد. دفع القمع الحميدي أبناء الموجة الجديدة من الاستقلاليين العرب إلى نقل نشاطاتهم إلى خارج الولايات العربية. عام ١٩٠٦، أسست مجموعة من الطلاب العرب في اسطنبول «جمعية النهضة العربية» الداعية إلى الإصلاح وتوسيع المساهمة السياسية للعرب في حكم السلطنة. وفي باريس، تجمع

عدد من الوجهاء والتجار المسيحيين اللبنانيين في «الرابطة العثمانية» (١٩٠٨) فيما أنشأ الطلاب العرب المسلمون «الجمعية العربية الفتاة» عام ١٩١١ هدفها الترقّي بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحديثة، ومن أعضائها محمد رستم حيدر وغالب محمصاني من لبنان وعوني عبد الهادي من فلسطين وجميل مردم من سورية ورفيق التميمي من العراق. ردّاً على سياسة الأسلمة الرسمية، التي شددت على دور العرب في نشر الإسلام، طالب اللامركزيون بالحقوق المتساوية للعرب وبالاعتراف بالعربية لغة رسمية وطالبوا بتوحيد الولايات العربية في السلطنة. وفي القاهرة أسس رشيد رضا وحقي العظم وشبلي الشميل واسكندر عمّون وسواهم «الحزب العثماني للامركزية الإدارية» عام ١٩١٢.

أدّت حركة «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٩ وإعادة العمل بالدستور إلى إحياء التحركات القومية في الولايات العربية. في عام ١٩١٣ نقلت «العربية الفتاة» مكاتبها إلى بيروت. وأصدرت صحيفة «المفيد» التي حرّرها عبد الغني العريسي. أما أبرز الحركات المحلية من أجل الإصلاح واللامركزية فكانت حركة بيروت الإصلاحية عامي ١٩١٢ و١٩١٣. ففي أواخر ١٩١٢، اجتمع ٨٢ من وجهاء بيروت ومثقفيها في مبنى البلدية وانتخبوا «لجنة تحضيرية للإصلاح» من ٢٥ عضواً وطالبوا بالاعتراف الرسمي باللغة العربية، واللامركزية، وتوسيع صلاحيات مجلس الولاية، وخَفْض فترة الخدمة العسكرية. كذلك اقترحت اللجنة أن يتشكل مجلس الولاية من ٣٠ عضواً منتخباً، نصفهم من المسلمين ونصفهم من غير المسلمين (١٣ مسيحياً ويهوديين اثنين) وأن يحق له التصرّف بحصة أكبر من عائدات الخزينة — في الواقع طالبوا بالتصرف جميع عائدات الخزينة عدا عائدات الجمرك والبريد والبرق ورسوم

الإعفاء من الخدمة العسكرية. وذهب الإصلاحيون إلى حد التهديد بالانضمام إلى متصرفية جبل لبنان إذا لم تلبّ مطالبهم. لم تلقَ مطالب الحكم الذاتي البيروتية مصيراً أفضل من مطالب الحكم الذاتي الجبلية. في ٨ نيسان/أبريل ١٩١٣، أعلنت «لجنة الاتحاد والترقّي» مطالب «اللجنة التحضيرية» بمثابة الخيانة في حق الدولة العثمانية، فصرفت الوالي أدهم بيك لتعاطفه مع إصلاحيي المدينة وعيّنت حازم بيك الذي أعلن حلّ اللجنة الإصلاحية في يوم تعيينه ذاته. في اليوم التالي، صدرت جميع صحف بيروت مغمّسة بالأسود احتجاجاً على الإجراء. وبعد ثلاثة أيام، التأمت الجمعية العمومية للجنة، في قاعة الاجتماعات التابعة لـ «الكلية البروتسطانتية السورية» ودعت إلى الإضراب العام ووقّع ١٣٠٠ من سكان المدينة (معظمهم من التجار والملاك العقاريين والأطباء والمحامين والصحافيين) عريضة موجهة إلى الباب العالي تحتج على حلّ «اللجنة الإصلاحية» باعتبارها مخالفة للدستور. جاء الرد على شكل المزيد من القمع. أمرت الشرطة بفك الإضراب بالقوة واعتقل ستة من أعضاء «اللجنة» وإتهموا بالتحريض على الإضراب، وأقفلت صحيفتان قوميتان، «المفيد» التي يحررها العريسي و«الاتحاد العثماني» لصاحبها الشيخ أحمد طبارة. إلا أن السلطات ما لبثت أن أطلقت سراح المعتقلين، وعيّنت لجنة أقل عدداً (تضم عدداً أقل بكثير من المسيحيين) فخمدت الحركة.

كانت ذروة تحركات تلك الفترة «المؤتمر العربي الأول» المنعقد في باريس، ممثلاً مختلف التيارات القومية بين نُخَب الولايات العربية. بين ١٧ و٢٣ حزيران/يونيو ١٩١٣، وبرعاية «الحزب العثماني للامركزية الإدارية»، حضر المؤتمر مندوبون عن سورية

والعراق وفلسطين وبيروت وجبل لبنان إضافة إلى لجان الدعم في باريس والقاهرة والولايات المتحدة والمكسيك. ترأس الجلسات السوري عبد الحميد الزهراوي، فيما المندوبون يتناوبون على المطالبة بالإصلاح العثماني واللامركزية وباعتماد اللغة العربية في البرلمان العثماني والاعتراف بها لغة رسمية في الولايات العربية وبحق المجندين العرب في قضاء مدد خدمتهم العسكرية في ولاياتهم زمن السلم. وقد أيّد المؤتمر برنامج «اللجنة الإصلاحية» في بيروت ومطلب زيادة العائدات المالية لمتصرفية جبل لبنان. وعبّر عبد الغني العريسي عن المناخ الطاغي في المؤتمر إذ أكد أن العرب هم أبناء أمة ذات خصائص مميزة ومواطنون عثمانيون في آن معاً، فلهم التمتع بحقوق مشروعة في كلتا الصفتين. نشب خلاف بين المندوبين عندما طالب بعض المندوبين المسيحيين من جبل لبنان بالاستعانة بخبراء ومستشارين أجانب للمساعدة على تنفيذ الإصلاحات إذ رأى معظم المندوبين في هذا المطلب محاولة لاستدراج المساعدة الأوروبية ضد الحكم العثماني. جرت تسوية تلك النقطة الخلافية، إلا أنها أرهصت بانشقاق لاحق بين الاستقلاليين ودعاة الحماية.

بدت المفاوضات التي أجراها عضوا «جمعية الاتحاد والترقي» طلعت باشا وجمال باشا مع وفد من المؤتمر العربي أول الأمر واعدة جداً، إلا أنها انتهت إلى السماح بتعيين ستة وجهاء عرب إضافيين في «مجلس المبعوثان» العثماني. في نهاية الأمر، فإن تخلي «جمعية الاتحاد والترقي» عن سياسة عبد الحميد الداعية للوحدة الإسلامية، وممارستها الدكتاتورية العسكرية، واعتمادها سياسات التتريك، دفعت القوميين العرب والاستقلاليين اللبنانيين على حد

سواء للسعي من أجل انتزاع الاستقلال بالقوة، ولو بمساعدة من القوى الأوروبية.

ويلات الحرب العالمية الأولى

تركت الويلات التي حلّت بسكان بيروت وجبل لبنان خلال الحرب العالمية الأولى أثرها المباشر على التطورات السياسية اللاحقة. كان القمع العثماني ضد الحركة الاستقلالية في بيروت والجبل قاسياً بنوع خاص. تحت قبضة جمال باشا، الملقب بـ«السفاح»، حُكِم بالإعدام خلال عامي ١٩١٥ و١٩١٦ على ٣٣ ناشطاً قومياً لبنانياً وعربياً أمام المحكمة العرفية في غاليه بتهمة الخيانة العظمى، والارتباط بالحلفاء، وعُلقوا على المشانق في بيروت ودمشق.

مع إعلان الحرب، فرضت السلطات العثمانية «سفر برلك»، نظام التجنيد الإجباري الذي لا تزال ترود أشباحه المخيلة الشعبية إلى يومنا هذا. وإذا رَسْم الإعفاء ــ وقد حدّد بـ ٤٤ ليرة ذهبية للفرد ــ يضع الناس تحت رحمة المرابين. من جهة ثانية، وضعت السلطات العثمانية يدها على التجارة وصادرت القمح والماشية، ومارست المضاربة على العملة والمواد الغذائية وأصدرت عملة ورقية (فرِضت اعتباطاً على الناس باعتبارها معادِلة للعملة الذهبية) وأجبرت الناس على شراء سندات الحرب يدفعون ثمنها نقداً. والأهم من ذلك أن الحرب كشفت حدود الاكتفاء الذاتي في جبل لبنان، الذي كان يعتمد على التجارة الخارجية لنحو نصف عائداته ويلبّي حاجاته من الحبوب واللحوم باستيرادها من البقاع وسائر مناطق برّ الشام. فإذا نقص المواد الغذائية زمن الحرب ــ وقد ضاعف منها غزو الجراد في صيف ١٩١٥ ــ ومضاربة

المرابين والحكام جعلا من أراضي المتصرفية وبيروت الأكثر معاناة من المجاعة بين الولايات العثمانية.

ترك لنا الأب يمّين، الكاهن الماروني من شمال جبل لبنان، شهادة قاسية عن بيروت وجبل لبنان خلال سنوات الحرب يصف فيها، في تفاصيل مؤلمة، اجتياح الجراد وتفشّي الأوبئة ـ من حمى التايفوس وكوليرا وجَرَب ـ وانتشار البغاء والمجاعة. كان البشر يلتهمون لحوم الكلاب والجمال النافقة، وظهرت حالات من أكل لحوم البشر في بيروت وجبل لبنان وطرابلس وجبل عامل. وفي بيروت، كان ضحايا المجاعة المتكدسون في الطرقات تجمعهم عربات البلدية وتكبّهم في مقابر جماعية في حي الرمل في ظاهر البلد وبعضهم لا يزالون أحياء يرزقون.

واللافت أن الأب يمين يرفض اتباع التقليد الذي يلوم العمثانيين على كل ويلات بلاده. فهو يدين اللبنانيين الأغنياء الذين تجردوا من أي حس بالحنو والشفقة تجاه أبناء جلدتهم، ويصبّ جام غضبه على المرابين في بيروت الذين يقرضون المال مقابل فوائد باهظة حددت بين ٢٥ و٥٠ بالمئة في بداية الحرب وما لبثت أن ارتفعت إلى ٧٠ بالمئة وصولاً إلى ١٥٠ بالمئة عام ١٩١٦. وقد اعتمد «تجار الأرواح»، على ما يسميهم يمين، أخس الوسائل لسلب الناس أموالهم والممتلكات(١٣).

عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كان ١٠٠ ألف من سكان بيروت وجبل لبنان قد قضوا من المجاعة.

الهوامش

(١) Marwan Buheiry, "British Offficial Sources and the Economic History of Lebanon: 1835-1914", *in Lawrence I, Conrad (ed.) The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies by Marwan Buheiry* (Princeton: The Darwin Press, 1989) p. 492.

(٢) Jacques Tobie, *Intérets et impérialisme francais dans l'empire ottoman, 1815-1914* (Paris: Publications de la Sorbonne, 1977) p. 164.

(٣) يدعو البستاني إلى دور تجاري لسورية وساحلها يقوم على «الوصل بين الشرق والغرب» على اعتبار أن «مغناطيس المحصولات في هذا العصر ثروة الغرب وصناعته المتقنة». ويختم بفوائد هذا الدور الوسيط بقوله: «أصبحنا ونعْمَ الصباح كالبطن من الإنسان يعيش بتعب اليدين والرجلين وهو محمول مكرّم». راجع:
سليم البستاني، **الأعمال المجهولة**، تحرير ميشال جحا، لندن وبيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ص ١٨٣ ــ ١٨٦.

(٤) راجع: مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.

(٥) see: Leila Tarazi fawwaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Lebanon* (Cambridge, MA and London: Harvard University Press, 1982).

(٦) *L'indicateur Libano-Syrien, 1922* (Beyrouth: Société Syrienne de Publicité, 1922).

(٧) كانت «شركة بسترس أبناء عم» توزع المنتجات المصنعة وارد مانشستر منذ العام ١٨٥٠، فيما فرع آخر من الأسرة، «موسى بسترس وأبناء أخيه»، وكلاء شركات النقل الأوروبية (منها البريطانية) Liverpool Steamers. أما آل طراد، دائنو فخر الدين الثاني، فتخصصوا في الاعمال المصرفية. بدأ آل تويني عملهم في ظل الجزار. ووفد لطف الله تويني إلى بيروت بعد أن جمع ثروة كبيرة في صيدا من معاصر الزيت وصناعة الصابون والتجارة. وكان

جرجس تويني شريكاً لآل سرسق. وهؤلاء أغنى أسر بيروت قاطبة وأوفرها جاهاً. كان ديمتري سرسق دائنا للخديوي إسماعيل في مصر الذي منحه لقب باشا وسدّد ديونه على شكل أسهم في شركة قنال السويس. قدّر الدخل السنوي لنقولا سرسق بستين ألف جنيه استرليني وكان مساهماً كبيراً في شركة مرفأ بيروت وفي شركة سكة حديد دمشق حماه ومتفرعاتها.

(٨) Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban:* (Beyrouth, 1913).

(٩) أحمد فارس الشدياق، **الساق على الساق في ما هو الفارياق**، الطبعة الأولى، باريس ١٨٥٥، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦، ص ١٨٨ و١٩٤.

(١٠) الشدياق، **الساق على الساق**، ص ٥٩٤.

(١١) عادل الصلح، **سطور من الرسالة**، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٢٤ ــ ٢٥.

(١٢) الصلح، **المصدر ذاته**، ص ١٢٥.

(١٣) الخوري أنطون يمّين، **لبنان بعد الحرب، ١٩١٤ ـ ١٩١٩**، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩٢٦، ص ٢٢١ ــ ٢٢٤.

جدليات الاتصال والانفصال (١٩١٥ ـ ١٩٢٠)

«لبنان الصغير موت اقتصادي، الاتحاد مع سورية موت سياسي» (يوسف السودا)

لبنان في حدوده المعينة في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٥ لم يكن له وجود من قبل في التاريخ. إنه نتاج عملية التجزئة الكولونيالية الفرنسية ــ البريطانية للمشرق العربي. ولم يكن إنشاؤه يعني أية عودة إلى «حدوده الطبيعية والتاريخية»، كما يدّعي القوميون اللبنانيون، ولا كان «كياناً مصطنعاً» على عكس زعم القوميين العرب، إذ إنه لم يكن أقل أو أكثر اصطناعاً من أي من البلدان العربية المشرقية الأخرى (سورية، الأردن، فلسطين، العراق) التي أنشأتها عملية التجزئة. شأنه شأن سواه من تلك البلدان، فرضت حدود لبنان عليه فرضاً ضد إرادة أكثرية سكانه. وقد انحكمت نشأة لبنان الكبير بالدرجة الأولى بمصالح فرنسا في تجزئة سورية

والسيطرة عليها، في إطار تجزئة الولايات العربية في السلطنة العثمانية السابقة بين باريس ولندن. بالتأكيد طالب العديد من المسيحيين اللبنانيين بالتوسع الإقليمي لجبل لبنان وبالانفصال عن سائر أجزاء سورية، في ظل لون من الحماية أو الضمانة الفرنسيتين، إلا أن الحصيلة النهائية ــ لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي ــ لم تكن تتطابق مع برنامج أي حزب أو فريق سياسي لبناني.

لبنان في تجزئة المشرق العربي

كما بات معلوماً، قَسمت اتفاقية سايكس ــ بيكو للعام ١٩١٦ الولايات العربية في السلطنة العثمانية السابقة إلى منطقتين بريطانية وفرنسية معينتين على نحو تقريبي، تسيطر كل منهما على السواحل وتحتفظ بمناطق نفوذ في الداخل، باستثناء القدس التي جرى التوافق على اعتبارها منطقة مدوّلة. لم تكن مصلحة فرنسا في سورية جديدة مع أن بعثة مولّتها غرفتا تجارة ليون ومارسيليا أرسلت خلال الحرب للتأكد من جدوى استعمار المنطقة وقد توصلت البعثة إلى نتائج إيجابية. لكن ظل في المفهوم الفرنسي لسورية فكرة تقول إن فلسطين إنما هي سورية الجنوبية، فيما تتشدد بريطانيا في المطالبة بالأراضي المقدسة بما هي منطقة عازلة بين صحراء سيناء وسائر المشرق مهمتها الدفاع عن قناة السويس وطريق الهند. أما الاهتمام البريطاني في الولايات العثمانية الثلاث التي سوف يتشكل منها العراق فكان سببه اكتشاف النفط في حقولها والسيطرة على الخليج الذي أمسى منطقة نفوذ بريطانية أصلاً.

كان ثمة بالطبع فارق كبير بين تلك الأهداف الكولونيالية وبين

تبريراتها الرسمية. في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين طغى شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها ــ المبدأ الذي دعا إليه بحماسة مماثلة كلّ من وودرو ولسون الأميركي وفلاديمير لينين السوفياتي ــ كان لا بد لتبرير عمليات استعمار جديدة من استحضار سياسات الأقليات القديمة العهد، المرتكزة على الجماعات الإثنية أو الدينية. بررت فرنسا مطالبتها بسورية بضرورة حماية الأقليات المسيحية والدرزية والشيعية والعلوية فيها، فيما طالبت بريطانيا بفلسطين من أجل إنشاء «الوطن القومي» لليهود. ويشكل نص وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ مثالاً صارخاً على أثننة سكان المنطقة (تحويلهم إلى إثنيات). يفترض الوعد أن اليهود هم شعب وقومية، ما دام هدفه المعلن إنشاء «وطن قومي» لهم في فلسطين، فيما العرب، أكثرية سكان البلاد، جرى تعريفهم سلباً، بما هم الجماعات غير اليهودية، مختزَلين إلى جماعات دينية (مسلمة ومسيحية) يُعترف لهم بحقوق مدنية ودينية، لا بحقوق قومية أو سياسية.

بعد احتلال فرنسا لبنان وطرد ممثل الحكومة العربية في بيروت والجبل، صارت الأولوية لديها تأمين نيلها الانتداب على سورية الكبرى. غير أن خلف الثورة العربية المدعومة من بريطانيا، يلوح شبح تملّص بريطانيا من التزاماتها في سايكس ــ بيكو. ذلك أن أميراً عربياً، أوحت بريطانيا بثورته وقدمت لها الاستشارة وموّلتها وسلحتها يحكم دمشق، مركز الحكومة العربية، بصفته ملكاً على العرب. أخيراً، توافق الطرفان الاستعماريان على مراجعة سايكس ــ بيكو وتعديلها وفق التطورات الأخيرة: أسقطت فرنسا مطالبتها بفلسطين، وتخلّت لبريطانيا عن ولاية الموصل ــ وقد كانت معتبرة أصلاً جزءاً من سورية ــ في مقابل حصة في شركة النفط

الإنكليزية الإيرانية التي اكتشفت النفط في تلك المنطقة. في المقابل، اعترفت بريطانيا بسيطرة فرنسا على كل سورية، ولكن مع تشجيع بريطاني لها بأن تحاول التوصل إلى تسوية مع فيصل.

هكذا، انحكم مشروع فرنسا اللبناني بمحاولة التسوية تلك. لتأمين انتدابها على الأراضي التي سوف تصبح «لبنان الكبير»، اعتمدت فرنسا بالدرجة الأولى على الكنيسة المارونية ممثلة بالبطريرك الياس الحويك. غير أن الممثلين المنتخبين لجبل لبنان كانوا يشيرون في اتجاه مختلف. في نيسان/أبريل ١٩١٩، أعلن «مجلس الإدارة» من جانب واحد استقلال لبنان في ظل «نظام ديموقراطي» قائم على مبادئ «الحرية والمساواة والأخوة» وضامن لـ«حقوق الأقليات وحرية المعتقد». غير أن وفد «مجلس الإدارة» برئاسة داوود عمون، لدى مؤتمر السلم في باريس في الشهر التالي، تعرّض لضغوط قوية من قبل الموظفين الفرنسيين لكي تقتصر مطالبه على الحماية الفرنسية والتوسع الإقليمي.

خلال الشهور التي تلت، ظل مصير لبنان معلقاً بانتظار نتائج المفاوضات بين فرنسا والأمير فيصل. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩، قدّم كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، إلى البطريرك حويك وعداً غامضاً بضم «أقاليم البقاع» إلى جبل لبنان وكذلك «المرافىء المناسبة» في ظل «حكومة ذات استقلال ذاتي ووضع وطني مستقل». أسفرت المفاوضات بين كليمنصو وفيصل عن اتفاق سرّي تنشأ بموجبه دولة عربية في سورية برئاسة فيصل، وتكون عاصمتها دمشق فيما تكون حلب مكان إقامة المفوض السامي الفرنسي. في المقابل، وافق الأمير على اللجوء إلى المستشارين الفرنسيين المدنيين والعسكريين، وإلى المساعدة الفرنسية الاقتصادية

والثقافية والعسكرية، وعلى أن يعطي الشركات الفرنسية الأولوية في مشاريع البلد الاقتصادية. ومن جهة ثانية، اعترف فيصل بـ«استقلال لبنان وسلامة أراضيه في ظل الانتداب الفرنسي». ومع أن ترسيم حدود لبنان تُرك لمؤتمر السلام، فقد كان مفهوماً أن «لبنان» يعني جبل لبنان.

من أجل إقناع دمشق بأن البقاع قابل للتفاوض، احتفظت القوات الفرنسية بوجود متواضع على طريق بيروت ــ دمشق، فيما تركت سائر السهل لأنصار فيصل المسلحين. من بعلبك إلى مرجعيون ومن صور إلى طرابلس، كانت فرق الأنصار تلك تشن العمليات العسكرية على القوات الفرنسية. وكان جنوب لبنان قد انضم إلى القضية العربية في أواخر العام ١٩١٨ عندما استقبل ذيب الخوري، المبعوث الخاص للأمير فيصل. حمل الخوري تعيين فيصل لكامل الأسعد، زعيم الجنوب الشيعي، حاكماً عاماً على جبل عامل، ولرياض الصلح، ابن رضا الصلح، زعيم الجنوب السنّي، حاكماً على صيدا. عرف عن رياض، النائل شهادة حقوق من جامعة القديس يوسف ببيروت وجامعة اسطنبول، نشاطه منذ سن مبكرة في النضال القومي العربي ضد الحكم العثماني وقد حُكم عليه غيابياً بالسجن مدى الحياة. أما الثورة في الجنوب فكانت بقيادة أدهم خنجر وصادق حمزة، تُغِير مجموعاتهما المسلحة على القوات الفرنسية المرابطة في القرى المسيحية أو في جديدة مرجعيون وعين إبل. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٢٠، اجتمع نحو من ٦٠٠ وجيه وعالم وزعيم مجموعة مسلحة شيعيين من أنصار الثورة العربية في مؤتمر وادي الحجير وأعلنوا جبل عامل «منطقة مستقلة مرتبطة بالاتحاد السوري».

وفي ٧ آذار/مارس من العام ذاته، أعلن «المؤتمر العربي» المنعقد في دمشق استقلال سورية الناجز وبايع الأمير فيصل ملكاً عليها. وحظي لبنان في مقررات المؤتمر بوعد غامض يقضي «بمراعاة المطالب الوطنية للبنانيين بخصوص بلدهم في حدوده المعترف بها قبل الحرب العالمية الأولى على شرط أن يتحاشى لبنان أي تأثير أجنبي». غير أن فيصل، الذي تعرّض إلى نقد شديد من المعارضة القومية جراء مساوماته مع فرنسا وبريطانيا، ما لبث أن اختار التحكيم الدولي من قبل «لجنة الانتداب الدولية» التي أنشأها الحلفاء للبت بمصير سكان السلطنة العثمانية السابقة. قاطعت فرنسا وبريطانيا أعمال اللجنة فلم يصل منها إلى المنطقة في حزيران/يونيو ١٩١٩ سوى المندوبين الأميركيين، شارلز كراين، رجل الأعمال من شيكاغو ورئيس كلية أوبرلين، هنري كينغ. التقت لجنة كينغ ــ كراين، كما سمّيت لاحقاً، بوفود من ٣٦ مدينة و١٥٢٠ قرية وتلقّت لا أقل من ١٨٦٣ عريضة. ٨٠٪ من الذين أجابوا عن أسئلتها صوتوا لصالح سورية موحدة، و٧٤٪ أيدوا الاستقلال، و٦٠٪ اختاروا «مملكة دستورية ديموقراطية ولا مركزية». وإذا فرض انتداب أجنبي، اختار ٦٠٪ الولايات المتحدة الأميركية دولة منتدبة، وفقط ١٤٪، معظمهم موارنة لبنانيون، طالبوا بانتداب فرنسي. وعارض ٧٢٪ من المجموع الاستيطان الصهيوني وفصل فلسطين عن سائر المشرق العربي. في تقريرها إلى مؤتمر السلام في باريس، عام ١٩١٩، أوصت اللجنة بدولة موحدة لكل سورية الطبيعية يحكمها الأمير فيصل، على أن تُنتدب عليها دولة واحدة. كذلك شددت لجنة كينغ ــ كراين على أن المشروع الصهيوني القاضي بهجرة اليهود غير المقيّدة إلى فلسطين، وهدفه النهائي إنشاء دولة يهودية، يتطلبان «مراجعة جادة». وختم قائلاً «أي شيء

آخر سوف يكون بمثابة خيانة للشعب السوري». غير أن توصيات اللجنة وضعت على الرف، وبعد أسابيع معدودة، في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٢٠ مَنَح مؤتمر السلام في سان ريمي فرنسا الانتداب على سورية ولبنان، وبريطانيا على باقي أجزاء المشرق العربي.

في موازاة المفاوضات السورية ـــ الفرنسية، جرت محادثات بين الأمير فيصل من جهة والبطريرك حويك وأعضاء مجلس إدارة جبل لبنان من جهة أخرى. عارض الطرفان اللبنانيان إقدام المؤتمر العربي على إعلان استقلال سورية في آذار/مارس ١٩٢٠. لكن عندما اعترفت الحكومة العربية في دمشق بحق لبنان في التوسع الإقليمي والاستقلال، وافقت أكثرية أعضاء مجلس الإدارة على عقد اتفاق مع دمشق على الرغم من معارضة البطريرك الذي كان قد انحاز إلى فكرة الانتداب الفرنسي. في العاشر من حزيران/يونيو ١٩٢٠، أعلن بيان صادر عن مجلس الإدارة النقاط الأساسية الواردة سابقاً في إعلان الاستقلال، مضيفاً إليها رغبة لبنان «في أن يعيش بسلام مع جيرانه».

بعيد سقوط حكومة كليمنصو وتشكيل حكومة جديدة برئاسة ميللران، تملّصت فرنسا من تعهداتها تجاه فيصل. رغم ذلك، يوم العاشر من تموز/يوليو ١٩٢٠، تحرك ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة (البالغ عددهم ١٣ عضواً لكون مقعد كسروان الماروني شاغراً) نحو دمشق لتوقيع إعلان مشترك يستنكر فيه الطرفان الانتداب الفرنسي في مقابل اعتراف الأمير فيصل بالاستقلال اللبناني. غير أن الوفد اعترضته القوات الفرنسية في صوفر على طريق بيروت ـــ دمشق واعتقلت أعضاءه. كان الوفد، التي ترأسه سعد الله حويك، نائب رئيس المجلس وشقيق البطريرك حويك،

يضم أربعة مسيحيين (ثلاثة موارنة وواحد من الروم الأرثوذكس) وعضوين درزيين وعضواً شيعياً. أما مندوب الروم الكاثوليك الذي يمثل زحلة فقد تخلف عن المشاركة في الوفد لوعكة صحية، على ما أعلن. اتهم الجنرال غورو الوفد بأنه ينوي مرافقة فيصل إلى أوروبا، من خلال أحد المرافىء الفلسطينية. حيث سوف يزعم الوفد أنه يمثل لبنان ويعلن دمج لبنان بالمملكة السورية بقيادة فيصل. وبعد يومين من تلك الحادثة، في ١٢ تموز/يوليو أعلن غورو حل «مجلس إدارة جبل لبنان» وفي أيلول/سبتمبر من العام ذاته، ودين أعضاء المجلس الثمانية بالفساد وتلقّي الأموال من رجال فيصل ونفوا إلى كورسيكا.

يوم ١٤ تموز/يوليو، بعث غورو إلى الأمير فيصل إنذاراً مهلته أربعة أيام يأمره فيه بقبول الانتداب الفرنسي واعتماد العملة الفرنسية والإقرار بوجود عسكري فرنسي على خط سكة حديد رياق ــ حلب وخفض عديد الجيش العربي. يفيد شهود عيان في دمشق أن فيصل ابرق إلى غورو موافقاً على الشروط إلا أن الفرنسيين زعموا أن الجواب وصل بعد انقضاء مهلة الإنذار. مهما يكن، في ٢١ تموز/يوليو، عبرت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غوبيه، سهل البقاع، واحتلت رياق ثم اجتازت سلسلة جبال لبنان الشرقية. وفي ٢٤ تموز/يوليو تغلّبت القوات الفرنسية على الجيش العربي في ميسلون ــ يقوده وزير الدفاع يوسف العظمة، الذي قتل في معركة تواجه فيها سلاح الخيالة العربي مع المدرعات الفرنسية ــ وتقدم إلى دمشق. وفي عصر ٢٥ تموز/يوليو دخل غورو على رأس قواته عاصمة الثورة العربية. هكذا لعب لبنان دور رأس جسر لاحتلال سورية، تماماً مثلما خطط المخططون العسكريون الفرنسيون منذ ثلاثة عقود من الزمن. بعد سقوط الثورة العربية، فرّ فيصل من

سورية ليعلن ملكاً على العراق في ظل الانتداب البريطاني، بعد سنة من ذلك، ويعيّن اخوه عبد الله أميراً على شرقي الأردن. قسّم الفرنسيون سورية إلى أربع دويلات: «لبنان الكبير»، دولة حلب، دولة دمشق، ودولة العلويين. وأضيفت إليها دولة خامسة عام ١٩٢١ هي الدولة الدرزية.

في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، أعلن الجنرال غورو إنشاء «لبنان الكبير» في ظل الانتداب الفرنسي. وقد أضيفت إلى حدود «متصّرفية جبل لبنان» الأصلية المدنُ الساحلية (بيروت، صيدا، صور وطرابلس) وأربعة أقضية عثمانية سابقة، هي حاصبيا وراشيا وبعلبك وعكار. حدوده: النهر الكبير شمالاً، وفلسطين جنوباً، والمتوسط غرباً وقمم سلسلة جبال لبنان الشرقية شرقاً.

هكذا كان فرض الانتداب الفرنسي على لبنان تعبيراً عن انتصار كنيسة البطريرك الحويك على لبنان العلماني الاستقلالي الممثل بأخيه سعد الله، حسب العبارة اللامعة لأنجن آكرلي[1]. وفي ميسلون انهزم هذا اللبنان العلماني ــ الساعي إلى الاستقلال ــ جنباً إلى جنب مع جنود الجيش العربي.

جدل الاتصال والانفصال

رفض القسم الأكبر من سكان لبنان المسلمين الانتدابَ كما رفضوا «لبنان الكبير»، مختارين بدلاً منه دولة عربية مستقلة وإذا تعذّر ذلك، الوحدة مع سورية. فجابهوا إعلان لبنان الكبير بموجة من أعمال العنف ضد الفرنسيين في الساحل وجبل عامل والبقاع وجبل لبنان. في ٢٤ تموز/يوليو، تعرض جورج بيكو والأميرال مورنيه، قائد القوات البحرية الفرنسية في شرق المتوسط، لمحاولة

اغتيال في الشوف. وفي منطقة عاليه، أحرق منزل حبيب باشا السعد في رشميا ونهبت محتوياته. بين ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ و٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢١، هوجمت ثلاثون قرية مسيحية في جنوب لبنان، وفي أيار/مايو من ذلك العام، شن أهالي بنت جبيل هجوماً على قرية عين إبل المجاورة أسفر عن مقتل نحو خمسين من أبنائها، في ردّ فعل على اعتماد الضباط الفرنسيين على متعاونين مسيحيين في احتلالهم الجنوب. انقضت بضعة شهور قبل أن تستطيع قوة من ٣٦٠٠ جندي بقيادة الكولونيل نييجر من السيطرة على جنوب لبنان ولكن بعد اللجوء إلى الإعدامات والعقوبات الجمعية وسياسة «الأرض المحروقة». في بيروت، تعرّض أسعد خورشيد باشا، المدير السني للأمن العام، لمحاولة اغتيال أدّت إلى اعتقال سليم علي سلام وثلاثة آخرين من أبناء المدينة ونفيهم.

المعارضة في الملحقات

فيما أثار المعارضون المسيحيون للانتداب حق الأمم في تقرير مصيرها دعماً لمطالبتهم بالاستقلال، عبّر دعاة الاتصال من المسلمين عن معارضتهم الانتداب وتجزئة سورية بما هو نظام اقتصادي وسياسي وضريبي وإداري ظالم. تأكيداً، فنّد وجهاء بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبعلبك، في «مذكرة اعتراض سكان الأقاليم المضمومة» (١٩٢١) الذرائع التاريخية عن «لبنان الطبيعي»، مؤكدين أنه كيان لم يوجد في التاريخ من قبل. وسوف يكرر «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة» في اجتماعاته في الأعوام ١٩٢٨ و١٩٣٣ و١٩٣٦ النقد ذاته. غير أن سكان الملحقات عبّروا خصوصاً عن معارضتهم للمظالم الاقتصادية والإدارية والضريبية التي انطوى عليها ضمهم للكيان الجديد. فمع أن عدد

سكان الملحقات فاق عدد سكان جبل لبنان (٣٨٠,٠٠٠ في مقابل ٣٣٠,٠٠٠) وكانت مواردها المالية أوفر ــ إذ إن ٨٣٪ من العائدات الضريبية للدولة الجديدة كانت تجبى من الملحقات ــ كان ٨٠٪ من تلك العائدات ينفق على جبل لبنان. أما بالنسبة إلى الوظائف الإدارية، فمعظم موظفي إدارة «لبنان الكبير» كانوا من موظفي المتصرفية السابقة وقد حلّوا محل موظفي ولاية بيروت. أخيراً ليس آخراً، تكبدت المدن الساحلية (طرابلس، بيروت، صيدا، صور) خسائر فادحة إذ صرمت الصلة بين مرافئها وبين الداخل السوري. وهكذا ختم موقعو «المذكرة» قائلين إن «المصالح الاقتصادية للولاية [ولاية بيروت] ولكامل سورية توجب الإعادة الفورية للوحدة السورية». تجدر الملاحظة أن هذه الحجة الأخيرة تماهي بين المصالح الاقتصادية وبين الوحدة السياسية. والحال أن أول شرخ في الخطاب الوحدوي المسلم سوف يقوم تحديداً عند هذه النقطة، فيؤدي إلى الفصل بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية.

حقيقة الأمر أن عدداً لا يستهان به من المسيحيين غير المارونيين (من الروم الارثوذكس والكاثوليك) عبّروا عن رغبات مشابهة لتلك التي عبّر عنها المسلمون. فغالبية سكان زحلة مثلاً، الحاضرة ذات الأكثرية الكاثوليكية، صوتت إلى جانب الانضمام إلى سورية وضد الانتداب. ووقع ٥٠٠ من وجهائها عريضة بهذا المعنى سلّمت إلى لجنة كينغ ــ كراين.

بل إن مواقف الموارنة بعامة لا تحتمل التبسيط. ثمة مقدار كبير من الحقيقة في ما قاله الممثلون المسلمون للساحل والأقضية الأربعة في مذكرتهم، الآنفة الذكر، إذ أعلنوا أن البطريرك الياس حويك ــ

الذي فرضه الفرنسيون ناطقاً باسم «الأمة اللبنانية» باستثناء سكانها السنّة ــ لم يكن يمثل حتى أكثرية الموارنة. بدءاً، كانت أكثرية أعضاء «مجلس إدارة جبل لبنان»، الهيئة الوحيدة المنتخبة المعبّرة عن الرأي العام في أراضي المتصرفية في ذلك الوقت، بما فيها أعضاؤها الموارنة، قد عارضت الانتداب واختارت بدلاً منه الاستقلال للبنان والعلاقات الوثيقة مع سورية. ومع أن الرسم الدقيق لخريطة المواقف المارونية ليس بالأمر اليسير، نظراً لتعدد المشاريع السياسية والتبدّل الدائم في المواقف والموقع الذي كان يتبع، ولو جزئياً، تعرّجات وتقلبات الدبلوماسية الأوروبية، يمكن، مع ذلك، استبيان أربعة تيارات رئيسية بين الموارنة حول مسألة الاتصال والانفصال.

دعاة الاتحاد العربي. هؤلاء نخبة صغيرة أيدت المملكة العربية في دمشق والدولة العربية المستقلة الموحدة. تضم صفوفهم إسكندر عمّون، رئيس «الاتحاد اللبناني» (الذي استقال من منصبه وقبل أن يكون الممثل الشخصي للأمير فيصل في واشنطن) وعدداً من أعضاء أسر بيروت الأرستقراطية التجارية وبعض وجهاء الموارنة في جبل لبنان أمثال عزيز الهاشم، إدوار الدحداح، فريد الخازن، إميل خوري، إميل يزبك، وآخرين. وكان الوجه الكاثوليكي الوحيد بينهم هو أمين معلوف.

دعاة الاتحاد السوري. من أنصار وحدة «سورية الطبيعية» وأبرز الهيئات الممثلة لهم «اللجنة الشرقية» comité d'orient و«اللجنة المركزية السورية» comité central syrien. ضمت هذه الثانية التي يقودها جورج سمنة وشكري غانم (الشاعر والمسرحي بالفرنسية) عدداً من أبناء طائفتي الروم الكاثوليك والروم

الأرثوذكس. مركز اللجنتين باريس مع فروع في القاهرة ولندن ولجنة دعم في نيويورك، بين أعضائها جبران خليل جبران. دعا بعض مناصري هذا الاتجاه إلى «وطن قومي مسيحي» داخل الاتحاد السوري. غير أن الاتحاديين السوريين كانوا منقسمين بشأن الانتداب الفرنسي. فيما كان سمنه وغانم من أنصار الانتداب الفرنسي (وثمة ما يدعو للاعتقاد بأنهما كانا يتقاضيان المساعدات المالية من الحكومة الفرنسية) ظل الآخرون ملتزمين بالمطالبة بسورية موحدة مستقلة.

أنصار الحماية الفرنسية. ويدعو جناحهم الأكثر تطرفاً إلى ضم لبنان المسيحي إلى فرنسا. هذه هي حال فرانسوا تيّان، الذي يصف الموارنة بأنهم «فرنسيون منذ الأبد» والحلفاء التاريخيون لفرنسا في «كفاحها ضد الإسلام». بناء عليه، دعا تيّان إلى إمارة مسيحية تشكل مقاطعة من المقاطعات الفرنسية على غرار علاقة الجزائر بفرنسا. واقترح أن تكون اللغة الرسمية لتلك الإمارة هي اللغة الفرنسية. فيقع على سكانها الدروز إما أن يرتضوا وضعيتهم الأقلوية فيها (ويتعلموا اللغة الفرنسية) أو أن يغادروا[٢].

رأى دعاة الحماية هؤلاء إلى لبنان على أنه «ملجأ مسيحي» تميّزه «هويته الفرنسية» عن الهوية العربية والإسلامية، علماً أن كلتا الهويتين تنتمي إلى «آسيا البربرية». أما التيار الأكثر اعتدالاً بين أنصار الحماية، فكان يرى إلى الحماية الفرنسية على أنها الضمانة ضد غرق المسيحيين في العالم العربي/الإسلامي المحيط. فكان البطريرك حويك مثلاً يرى إلى «الاستقلال الذاتي» اللبناني على أنه استقلال عن سائر سورية من جهة وارتباط بفرنسا من جهة أخرى. وهو يتحدث في إحدى مذكراته إلى الخارجية الفرنسية عن

لبنان بما هو «الامتداد البعيد لفرنسا»[٣]. وكان إميل إده هو السياسي الأكثر تمثيلاً لأنصار الحماية. وشارل قرم الناطق الثقافي باسمهم.

دعاة الاستقلال اللبناني. استلهم هؤلاء كثيراً من تقاليد الوطنيين والإصلاحيين في «مجلس الإدارة». أبرز تنظيماتهم «الاتحاد اللبناني» الذي أسسه يوسف السودا في القاهرة. عرف عن الاتحاد اللبناني معارضته ضم جبل لبنان إلى السلطنة العثمانية منذ مطلع الحرب العالمية الأولى ومطالبته بحياد جبل لبنان واستقلاله «دون حماية أو ضم»[٤]. تصوّر أعضاء «الاتحاد» لبنان الكبير بما هو جمهورية مستقلة، ديموقراطية ومتعددة الانتماءات الطائفية حيث يتعايش المسيحيون مع المسلمين داخل لبنان وخارجه. وكانت محاججة دعاة الاستقلال اللبناني دفاعاً عن تأسيس لبنان الكبير اقتصادية بالدرجة الأولى: الحاجة إلى تزويد جبل لبنان بالمقدار اللازم من الاكتفاء الذاتي الغذائي وبميناء على المتوسط. من جهته، تصوّر أوغست أديب ضم البقاع إلى جبل لبنان بما هو مشروع استيطاني/استعماري. كتب يقول إنه في منطقة قليلة السكان، «أراضيها مهجورة، وسكانها عاجزون عن استثمارها بطريقة ناجعة»، سوف يزدهر السهل على أكمل وجه إذا ما وضع بأيدي «اللبنانيين»[٥]. مهما يكن من أمر، فإن دعاة اللبنانوية أمثال أديب والسودا وخير الله خير الله وبولس نجيم شددوا جميعاً على «استقلال لبنان الناجز في حدوده الطبيعية والتاريخية» بضمانة أو بغير ضمانة من القوى العظمى. غير أن السودا انفرد دون زملائه باتخاذه موقفاً واضحاً في عدائه للاستعمار. أدى واجب الاحترام اللازم لمكانة فرنسا «المعنوية» بين اللبنانيين، إلا أنه أردف قائلاً إن «الاستعمار الفرنسي في لبنان» سوف يفيد حفنة من «الرأسماليين

الاحتكاريين» فقط بين الفرنسيين و«أقلية من طالبي الوظيفة» بين اللبنانيين[٦]. إلى ذلك، دعا السودا إلى علاقات سورية ـ لبنانية وثيقة قائمة على «الاحترام المتبادل لاستقلال البلدين».

يمكن النظر إلى بولس نجيم على أنه رائد الفكرة اللبنانوية. كان من دعاة الحماية قبل هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب. إلا أنه عارض الانتداب الفرنسي فيما بعد داعياً إلى قيام «لبنان ديموقراطي، مُجدٍ اقتصادياً ومتعدد طوائفياً» وأهاب باللبنانيين أن يكونوا «بييدمونتيي سورية» (نسبة إلى دولة بييدمونت، رائدة الوحدة الإيطالية)، ما يفترض دوراً لبنانياً قيادياً في تحقيق وحدة سورية ينضم إليها لبنان[٧]. أما خير الله خير الله، وهو أيضاً من دعاة الحماية الأوائل، فسرعان ما انحاز إلى قيام «لبنان الكبير» يبنى بالتعاون مع المسلمين داعياً إلى التضامن دعماً لاستقلال سورية وسائر الأقطار العربية، بما هم «إخوة لنا في الجنس واللغة». من جهته، قدّم سليمان كنعان، عضو مجلس الإدارة الماروني عن جزين، حجتين ضد الانتداب. تقول الأولى بأن اللبنانيين حازوا القدرة على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم خلال نصف قرن من «المتصرفية»، فاستحقوا بذلك ممارسة تقرير المصير، وفق مبادىء الرئيس الأميركي ولسن. أما الحجة الثانية فهي أن حماية دولة أجنبية للمسيحيين سوف تكون مناهضة لمصالحهم. كتب كنعان في مذكرة إلى مؤتمر أميركي للسلام قائلاً:

«نريد أن نعيش بسلام مع جيراننا. لكننا لا نستطيع أن نأمل ذلك طالما توجد قوة أجنبية في سورية، فإن أكثرية المسلمين سوف يحمّلون الأقلية المسيحية المسؤولية عن وجودها. وهكذا فالذين يجيئون لحمايتنا لا يفعلون غير إثارة عداوة جيراننا علينا. إننا

بالتأكيد أوفر أمناً معهم، كما تبرهن تجربة الماضي، مما نحن في ظل الحماية الأوروبية... إن طموح فرنسا في إنشاء قاعدة بحرية في سورية، وإن توسّع تجارتها، يجب أن لا يتحققا على حساب شَعب كان دوماً معجباً بمُثُلها السياسية والاجتماعية، تلك المُثُل التي يجري الآن استخدامها مبرراً للاحتلال»(٨).

أنصار لبنان الكبير في ظل الانتداب. لا يكاد يوجد تيار مسيحي ذو شأن نادى بـ«لبنان الكبير» وبالانتداب الفرنسي في آن معاً. كان أنصار الانتداب في معظمهم من المنسحبين من مختلف التيارات التي أخذت تتكيّف مع الوضع القائم الجديد. من تيار الاتحاديين، جاء سمنة وغانم وبترو طراد وأيوب ثابت (سوف يخدم الأخيران بما هما رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية على التوالي) وحبيب باشا السعد، حاكم جبل لبنان في ظل الحكم الفيصلي، الذي انضم إلى الانتداب وعيّن رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٤. من معسكر الاستقلاليين، جاء أوغست أديب، الذي سوف يحتل منصب رئيس الوزراء. حتى بشارة الخوري وابن عمه (شقيق زوجته) ميشال شيحا بدآا حياتهما السياسية بين «أنصار الاتحاد اللبناني» الذي أسسه يوسف السنودا.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١، أعلن أنصار الانتداب تأسيس «حزب الترقي» تحت شعار «الحفاظ على استقلال لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي». إذ كانوا يتصوّرون استقلال لبنان على أنه استقلال عن سورية تضمنه فرنسا. ودعا برنامج الحزب إلى الدفاع عن التقاليد الوطنية، وحرية المعتقد الديني، وتعيين موظفي الحكومة على أساس الكفاءة والجدارة. والحزب، المكوّن من الموارنة والكاثوليك حصراً، هو أول تعبير عن تحالف وجهاء جبل لبنان مع

برجوازية بيروت التجارية المالية. مثّل الأولون إميل إده وبشارة الخوري، اللذين سوف تهيمن المنافسة بينهما على الحياة السياسية في لبنان على امتداد فترة الانتداب[٩].

«لبنان الكبير» و«الصغير» و«المتوسط»: الاقتصاد أم الاستقلال الذاتي؟

حصل أنصار «لبنان المستقل» بين المسيحيين على لبنان «أكبر» مما طالبوا به. فأطلق إنشاء «لبنان الكبير» في ظل الانتداب الفرنسي سلسلة من النقاشات والمراجعات استغرقت خمس عشرة سنة. في تلك المناقشات، كان لمسألة الاتصال والانفصال بُعدان اثنان. تضمّن البعد الأول مسألة الاتصال/الانفصال في علاقة «لبنان الكبير» بسورية. وتضمّن البعد الثاني مسألة اتصال/انفصال المسيحيين، والموارنة خصوصاً، في علاقاتهم بسكان المناطق ذات الأكثرية المسلمة الملحقة حديثاً بجبل لبنان. وهكذا كان الخطاب الماروني ممزّقاً بين الرغبة في دولة مسيحية وبين الحاجة إلى تأمين الحد الأدنى من الجدوى الاقتصادية والموارد الاقتصادية للكيان السياسي الجديد. كان ذلك خياراً فاجعاً بين «الملجأ المسيحي» وبين طرد أشباح ويلات الحرب العالمية الأولى. في قصيدة ساخرة عن هذا الموضوع يعلّق السياسي والشاعر شبل دمّوس:

«أبناء مارون هلاّ كان سعيكم إلا وبالاً عليكم غير ميمونِ
ظننتم كبر لبنان يشرّفكم فتهجرون مقام الذل والهَوْن
تالله ما قدركم إلا الصغير ففي تكبير لبنان تصغيرٌ لمارونِ!»[١٠]

عبّر جورج سمنة ببلاغة عن ذلك التناقض إذ رأى في انفصال

«لبنان الكبير» عن سائر سورية هزيمة ألحقها المسيحيون أنفسهم بأنفسهم. فالخيار واضح بالنسبة إليه: إما أن يكون اتحاد سوري يتقلّص فيه حجم لبنان إلى جبل لبنان، وإما أن يكون «لبنان الكبير» فيتخلّى عن «الملجأ المسيحي» من أجل أن يتعاون مع سائر أجزاء سورية. ولأن «لبنان الكبير» في صيغته آنذاك لم يكن يطابق أياً من الخيارين سالفي الذكر، هتف سمنة متسائلاً: «أي وطن قومي مسيحي» هو هذا حيث نصف سكانه من المسلمين؟»(١١).

انقسم الموظفون الفرنسيون هم أيضاً حول مسألة حجم «لبنان الكبير». طبعاً، قاربوا المسألة من زاوية مختلفة: ما هي أجدى وسيلة للسيطرة على كل سورية، وخصوصاً أكثريتها السنّية المتمردة؟ آثر غورو التقسيم إلى كيانات كبرى: «سوف يكون أسهل علينا إقامة التوازن بين ثلاثة أو أربع دول [سورية] ومجابهة واحدة منها بالأخرى إذا ما لزم الأمر»، كما كتب في مذكرة إلى رؤسائه(١٢). كان لغورو ما أراد في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠. هذا مع العلم أنه ضم طرابلس إلى «لبنان الكبير» ضد إرادة الحكومة الفرنسية فأنبه رئيس الوزراء ميللران على ذلك وأمره على اعتبار التدبير تجريبياً(١٣). من جهته، كان ده كي من أنصار تكاثر الدويلات ــ إلى حد العشر ــ من أجل ضمان إضعاف التيار السني الاستقلالي والحركة القومية العربية. فإنتقد ما سماه «هلوسات العَظَمة المسيحية» المطالِبة بـ«لبنان الكبير» وحذّر من ضم المناطق المسلمة من طرابلس والبقاع وعكار لأنها تحمل خطراً يهدد استقرار الدولة المسيحية المقبلة.

عام ١٩٢١، رأى اريستيد بريان أن فصل طرابلس عن «لبنان لكبير» سوف يؤمن لمسيحيي لبنان أكثرية عددية. وفي عام

١٩٢٦، أقرّ ده كي (وأيده في ذلك هنري ده جوفنيل) بأن خطأ قد ارتكب في إدارة «لبنان الأكبر مما يلزم» مقترحاً إعادة ضم طرابلس والمناطق المسلمة من البقاع وعكار إلى سورية. وقد افترض أن الحصيلة ــ التي هي «لبنان المتوسط» ــ سوف تخفض عدد السنّة، وهو إجراء لازم اللزوم لأنه ثبت، بعد ست سنوات من الانتداب، أن السنّة لا يعتبرون أنفسهم لبنانيين بل مسلمين، على ما قال ده كي. مهما يكن من أمر، فالمصالح الاقتصادية للانتداب ومصالح برجوازية بيروت حالت دون عودة مرفأ طرابلس إلى سورية. ذلك أن بقاء طرابلس داخل حدود «لبنان الكبير» يحدّ من خطر تهديدها مركز بيروت الاقتصادي الغالب. أما إذا أصبحت جزءاً من سورية، فتلوح إمكانية أن تصبح المرفأ الرئيسي لسورية على حساب مرفأ بيروت(١٤).

ترسيم الحدود الجنوبية

ترك القيّمون على إعلان «لبنان الكبير» أمر رسم حدوده الجنوبية عالقاً بانتظار تعيين الحدود بين فلسطين وسورية. حقيقة الأمر أن قلة من أنصار «لبنان الكبير» طالبت بضم جبل عامل إلى الكيان الجديد. بل أن أصواتاً مسيحية ارتفعت ضد ضم الجنوب، أبرزها الكنيسة المارونية وعدد من مشايخ آل الخازن(١٥).

كلفت لجنة عسكرية فرنسية ــ بريطانية مشتركة يرأسها الكولونيلان بوليه ونيوكومب التفاوض بصدد رسم حدود لبنان الجنوبية. عملت اللجنة من حزيران/ يونيو ١٩٢١ إلى شباط/فبراير ١٩٢٢. خلال المفاوضات طالب الوفد البريطاني بوضع حدود فلسطين الشمالية عند نهر الليطاني، وفاء لالتزام الحكومة البريطانية

بالعمل من أجل «إنشاء وطن قومي لليهود» في فلسطين. ففي مذكرتها إلى مؤتمر السلام بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩١٩، وضعت «المنظمة الصهيونية» الحدود الشمالية لـ«الوطن القومي لليهود» عند صيدا و«كوع» الليطاني عندما ينحرف النهر غرباً ليصبّ في البحر الأبيض المتوسط حيث يعرف باسم القاسمية. بناء على ذلك التصوّر، لا تضم فلسطين فقط مناطق صور وجبل عامل اللبنانية بل القسم الأكبر من هضبة الجولان وجبل الشيخ وحوران السورية. كان قصب السباق هو روافد نهر الأردن. أراد البريطانيون نهر الأردن وروافده داخل منطقة الانتداب الخاصة بهم. غير أن الغلبة كانت للفرنسيين المصممين على عدم التنازل بشأن الحدود أو مياه نهري الليطاني واليرموك. وهكذا وعلى الرغم من المعارضة الصهيونية، جرى تقسيم الجليل بين القوتين الانتدابيتين[١٦]. صادقت الحكومتان في ٧ آذار/مارس ١٩٢٣، على الاتفاق النهائي الذي يضع الحدود اللبنانية ـــ الفلسطينية ضمن مساحة آمنة جنوبي حوض الليطاني، فبقيت روافد الأردن داخل المنطقة الفرنسية، فيما جرى التخلي عن بحيرة الحولة لفلسطين، ووضع الحدود الغربية عند رأس الناقورة على البحر الأبيض المتوسط.

غير أن مسألة حجم لبنان وحدوده كانت بعيدة عن أن تجد لها حلاً.

الهوامش

(١) Akerli, *The Long Peace*, p. 474 .

(٢) Tyan, *France et Liban*, p. 84

(٣) Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon, p. 304.*

(٤) السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص ٧٢ ــ ٧٣.

(٥) أوغست أديب، **لبنان بعد الحرب**، القاهرة ١٩١٩، ص ١٠٩ ــ ١١٧.

(٦) السودا، **في سبيل الاستقلال**، ص ٢٠٤ ــ ٢٠٥.

(٧) Marwan Buheiry, *The Role of Beirut in the Political Economy of the French Mandate, 1919-1939, in Lebanon Papers (Oxford: Center for Lebanese Studies, 1986),p. 589.*

(٨) اكرلي، **السلام الطويل**، ١٨٢.

(٩) كان المكتب الإداري للحزب مكوناً من: جان دي فريج (لاتيني) رئيساً؛ نعوم باخوس، نائبا للرئيس؛ إميل إده، امين سر؛ إميل قشوع، مدير بنك سورية ولبنان، أميناً للصندوق؛ أعضاء: بشارة الخوري، شكري قرداحي، ألفرد نقاش، يوسف الجميّل (موارنة) سليم أصفر، ميشال شيحا، إميل عرب وألفونس زينة (روم كاثوليك).

(١٠) «النهار»، ١٩ آب ١٩٨٧.

(١١) Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon* (London and Sydney: Croom Helm, 1985), p. 113.

(١٢) **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية**، ٢٠ آب ١٩٢٠، المجلد ٣٢، ص ١٨٨ ــ ٩.

(١٣) Gérard Khouri, *La France et l'Orient Arabe: Naissance du Liban Moderne*, 1914-1920 (Paris: Armand Colin, 1993) p. 396.

(١٤) Zamir, *The Formation of Modern Lebanon*, pp. 75-7, 90.

(١٥) اعتمد معظم الداعين إلى توسيع حدود لبنان الخريطة التي وضعتها البعثة العسكرية الفرنسية خلال عامي ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ مرجعاً لرسم حدود لبنان. بناء على تلك الخريطة، وضِعَتْ حدود لبنان الجنوبية

جنوبي نهر الليطاني بمسافة قليلة حيث ينعطف النهر ليصبّ في البحر وتضم سهل الحولة لكنها لا تشمل صور أو جبل عامل. وحدهما يونس نجيم وأوغست اديب شملا المنطقتين الأخيرتين داخل حدود صيغتهما لـ«لبنان الكبير». وانفرد أوغست أديب بين دعاة لبنان الكبير في وضع حدود اللبنانية ـ الفلسطينية عند رأس الناقورة، وهي نقطة الحدود الحالية بين البلدين.

(١٦) Samir Kassir et Farouk Mardam Bey, *Itinéraires de Paris a Jérusalem: La France et le conflit israélo-arabe*, 2 vols. (Washington et Paris: Les livres de la Revue d'Etudes Palestiniennes, 1992, 1993) pp. 51-52.

الفصل السادس

من الانتداب إلى الاستقلال (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣)

«إن فصل لبنان الكبير عن الداخل السوري الطبيعي الذي ينتمي إليه لم يؤكد الهيمنة المالية والتجارية التي تمارسها بيروت على الجبل وحسب بل عزز أيضاً نمطاً من النشاط الاقتصادي يُخضِع الزراعةَ والصناعة لقطاعَي المال والتجارة» (رودجر اوين، «الاقتصاد السياسي للبنان الكبير»، مقالات في الأزمة في لبنان)

تصوّر أنصار الانتداب أن بلدهم سوف يحكمه حاكم لبناني وموظفون لبنانيون في ظل الحماية الفرنسية. لكن كل ما حصلوا عليه هو «نظام من الحكم المباشر» (إدمون ربّاط) فرضته عليهم فرنسا. تأكيداً لذلك، عام ١٩٢١، قال ده كي إن الانتداب يعني «جهداً تدريجياً من التربية المدنية والتحرر السياسي».

عيّن المفوض السامي غورو المايجور ترابو حاكماً على لبنان، يساعده مجلس تنفيذي من سبعة مديرين عامين (بينهم مديران مسلمان فقط) إلا أن السلطة الحقيقية في الإدارة بقيت في يد «المستشارين» الفرنسيين. وشكل غورو «مجلساً إدارياً» من ١٥ عضواً بينهم خمسة مسلمين فقط. غير أنه، إذ واجهته مقاطعة إسلامية شاملة، وسّع المجلس إلى ١٧ عضواً (٦ موارنة، ٣ أرثوذكس، ١ روم كاثوليك، ١ درزي، ٤ سنة، ٢ شيعة) كانوا في غالبيتهم من ملاك الأرض ووجهاء التجار. هكذا جرى تثبيت الحصص الطوائفية. عملياً، كان للمجلس صلاحيات استشارية وحسب، مثله كمثل سلفه «مجلس إدارة» المتصرفية. في ٩ آذار/ مارس ١٩٢٢ استبدل «المجلس الإداري» بـ«مجلس تمثيلي» يتوزع أعضاؤه بين منتخبين ومعينين، إلا أن قطاعات واسعة من المسلمين قاطعت الانتخابات. مهما يكن، مع الوقت بدأ المجلس الإدراي يجذب إليه مشاركة مسلمة متنامية، وقد تناوب على رئاسته حبيب باشا السعد ونعّوم لبكي وإميل إدة.

تستحق فترة حكم المفوض السامي موريس ساراي (١٩٢٤ ــ ١٩٢٦) وقفة قصيرة لأن الجنرال الماصوني والعلماني مثّل الاستثناء في السياسة الفرنسية تجاه لبنان. أراد ساراي تعيين حاكم لبناني، إلا أنه عارض إختيار إميل إده، مرشح البطريرك، وانتهى أخيراً إلى تعيين ده كايلا حاكماً مؤقتاً. من جهة ثانية، أطلق ساراي سلسلة من الإصلاحات الجريئة. وحّد النظام الضريبي، بحيث تقلص التفاوت في التكليف بين سكان الملحقات وسكان جبل لبنان، وفتح الوظائف الإدارية أمام المسلمين واقترح نظاماً تعليمياً علمانياً قاعدته التعليم الرسمي. كذلك قسّم لبنان إلى ١١ محافظة مختلطة ولم يتقيد بالمحاصصة الطائفية في النظام الانتخابي. هكذا

تشكل «مجلس تمثيلي» جديد يرأسه موسى نمور، وهو ماروني من زحلة تحول إلى الماصونية، وإنتخب ده كايلا حاكماً على لبنان. غير أن الخارجية الفرنسية رفضت معظم إصلاحات ساراي بضغط من الكنيسة المارونية. وأما سياسته الرامية إلى استرضاء المسلمين فقد غرقت في دماء القمع الذي مارسه ضد الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ــ ١٩٢٧.

تحت تأثير صدمة الثورة السورية وقرب التئام لجنة الانتدابات التابعة لـ«عصبة الأمم» اضطرت فرنسا إلى العمل على تزويد لبنان وسورية بدستور. عيّن المفوض السامي ده جوفنيل (١٩٢٦ ــ ١٩٢٩) لجنةَ صياغة برلمانية ضمت بترو طراد وعمر الداعوق وشبل دموس وميشال شيحا، سرعان ما قاطعها معظم الزعماء المسلمين، سنّة وشيعة. أقرّ «المجلس التمثيلي» الدستور في صيغتة النهائية، في ٢٣ أيار/مايو ١٩٢٦، مستبدلاً تسمية «لبنان الكبير» بـ«الجمهورية اللبنانية» ورسم العلمَ الفرنسي تتوسطه أرزة في شريطه الأبيض علماً للبلاد، واعتمد الفرنسية لغةً رسمية إلى جانب العربية. واللافت أن الدستور لم يحدّد حدود لبنان كأنما للإيحاء بأنها لا تزال قابلة للتعديل. كذلك سمى الدستور المجلس التمثيلي «مجلس النواب» ونص على إنشاء «مجلس شيوخ» لتمثيل الطوائف والمناطق.

دستور ١٩٢٦ نص هجين جرى تطعيم جسمه الجمهوري، الذي يشرّع للحقوق والحريات الفردية والمساواة القانونية والسياسية بين المواطنين، بمواد تتعلق بحقوق الطوائف وبالتمثيل الطائفي. وثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن ميشال شيحا هو من صاغ تلك الإضافات. تدعو المادة ٩٥ إلى التماس العدل في توزيع المناصب الحكومية والإدارية (ولكن ليس المقاعد البرلمانية) بين الطوائف المختلفة. وفي

المادة التاسعة، تتنازل الدولة، باسم الحرص على حرية المعتقد الديني المطلقة، عن حقوقها التشريعية والقضائية إلى الجماعات الطائفية في ما يتعلق بالأحوال الشخصية (زواج، طلاق، حضانة، إرث، إلخ.). وهذا نصّها:

«حرية المعتقد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

أما المادة ١٠ فتخالف معظم الدساتير الجمهورية التي تحمّل الدولة مسؤولية دعم التعليم الرسمي، فتحمّل الدولة اللبنانية مسؤولية دعم التعليم الديني الخاص على أن لا يتعارض مع «المعارف العمومية». والاهم أن الدستور شرّع للانتداب، مثبتاً السيطرة الفرنسية على شؤون الأمن والجيش والسياسة الخارجية. وإذ منح الدستور رئيس الجمهورية صلاحيات تنفيذية واسعة النطاق، يساعده مجلس وزراء يحق له صرف وزرائه، إلا أنه جعله غير مسؤول أمام أي شخص أو مؤسسة عدا مسؤوليته المباشرة أمام المفوض السامي الفرنسي.

في ٢٦ أيار/مايو ١٩٢٦ انتخب شارل دباس، الوجيه الأرثوذكسي، رئيساً للدولة لثلاث سنوات في جلسة مشتركة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ، عيّن ده جوفنيل أعضاءه الستة عشر. غير أن مجلس الشيوخ ألغي في العام التالي، وفي العام ١٩٢٩، جرى تمديد ولاية رئيس الدولة إلى ست سنوات. ومنذاك، صارت الانتخابات النيابية تجرى وفق المحاصصة الطائفية.

على صعيد آخر، استمر السجال حول الاتصال والانفصال دون هوادة. من جهة فرنسا، اكتشف بعض موظفي الانتداب أنهم قد أنشأوا «لبنان أكبر مما يجب» فيحتاج بالتالي إلى تصغير. وتوزّع اللبنانيون بين رياض الصلح الذي أعلن في تموز/يوليو ١٩٢٨ أن رئيس الوزراء الفرنسي أريستيد بْريان قد وعده بإعادة ضمّ لبنان إلى سورية[١] وإميل إده الداعي إلى تصغير لبنان. قدّم إده إلى الخارجية الفرنسية مذكرة يحاجج فيها أن لبنان كبيراً تعداد سكانه ٤٠٥,٠٠ مسلم و٤٢٥,٠٠٠ مسيحي لا يحتوي على أكثرية من القوة بحيث «تحمي البلاد». فاقترح أن تصير طرابلس «مدينة حرّة» تحت الإدارة الفرنسية ــ يُمنح سكانها المسيحيون الجنسية اللبنانية والمسلمون الجنسية السورية ــ ويمنح جنوب لبنان نظام الحكم الذاتي على غرار بلاد العلويين. أما سائر أجزاء لبنان، وقد تخلصت من ٥٥,٠٠٠ مسلم في طرابلس و١٤٠,٠٠٠ سني وشيعي إضافي في الجنوب ــ فيتشكل منها لبنان مختصَراً لكنه يتمتع بأكثرية مسيحية عددية «مضمونة» تصل إلى ٨٠ بالمئة، كذلك يظل لبنان يتمتع في سهل البقاع، ما يكفي من الأراضي الزراعية لدرء خطر المجاعة[٢].

إختار الفرنسيون حلاً مختلفاً لا يرتكز على القسمة المسيحية/المسلمة بل على تعريف اللبنانيين بما هم أقليات دينية، أي طوائف ومذاهب. فتأمنت الأسبقية المارونية في الحكم بما هي الطائفة الأكبر عدداً بين الطوائف حسب إحصاء العام ١٩٣٢، وهو آخر إحصاء سكاني أجري في لبنان[٣]. مهما يكن من أمر، فقد اختتم ذلك العام بتعليق الحياة الدستورية بمناسبة الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في أيار/مايو. في خطوة لم تكن متوقعة، قدّم زعيم طرابلس، الشيخ محمد الجسر ترشيحه لتثبيت حق المسلمين في

منصب رئيس الدولة. فإذا إميل إدة، الذي كان يخشى انتصار خصمه بشارة الخوري عليه، ينسحب لصالح الجسر، ما حدا بالمفوض السامي هنري بونسو (١٩٢٩ ــ ١٩٣٢) إلى رفض مثل هذه السابقة، فعلّق الدستور وحلّ مجلس النواب.

فينيقيا و«سويسرا الشرق»

عاملت فرنسا سورية ولبنان بما هما وحدة اقتصادية واحدة تسيطر عليهما مجموعتان من الشركات الفرنسية: «المصالح المشتركة» من جهة و«الشركات ذات الامتياز» من جهة ثانية تحتكران فيما بينهما الخدمات العامة والقطاعات الأساسية من الاقتصاد(٤).

منذ البداية، عبّرت تجزئة سورية عن رؤية دقيقة لدورها الاقتصادي. فكما لاحظ رودجر أوين، إذ كان فصل لبنان عن سائر سورية الشرط للعبه دور الوساطة الاقتصادية تجاه الداخل السوري(٥). شجعت سلطات الانتداب هذا الدور ذا الوجهة الخارجية. فعملت على توسيع مرفأ بيروت وتحديثه، وقد تكرس المرفأ الرئيسي للداخل السوري، وشرعت في بناء حوض ثانٍ. وإذا المدينة، وقد باتت لها مطار أيضاً، تتقدم لتصير مركزاً للمواصلات الدولية. بناء على تصميم حضري جديد، أعيد تمركز المدينة حول «ساحة النجمة»، المصممة على غزار سميّتها في العاصمة الفرنسية، وجرى تدشين مبنى مجلس النواب والحي التجاري الجديد فيها بمناسبة «المعرض الكولونيالي الفرنسي» عام ١٩٢١. أسهمت تلك المشاريع في تنمية قطاع ثالث تسيطر عليه برجوازية تجارية ــ مالية تزداد اندماجاً بالنظام الانتدابي. من جهة ثانية، أدى نمو التعليم، وهو سياسة أخرى من سياسات الانتداب، إلى خلق طبقة وسطى تزوّد المهن

الحرة والإدارة بالعنصر البشري.

في الزراعة، كان التصور الأول للسلطات الفرنسية هو التشجيع على نمو طبقة من المزارعين المتوسطين تشكل قاعدة اجتماعية للانتداب. غير أن الاعتبارات السياسية ما لبثت أن غلّبت استمالة ولاء سكان الملحقات بواسطة رعاية زعمائهم التقليديين من ملاك الأرض. في عكار والبقاع والجنوب، أخذ الموظفون الفرنسيون يدعمون ملاّك الأرض الكبار الذين صاروا المستفيد الرئيسي من المساعدات الحكومية ومشاريع التنمية الزراعية. والمفارقة في أمر الزراعة اللبنانية أن اقتصاد الحرير، أحد الأسباب الأصلية لاهتمام فرنسا بلبنان، بالكاد نجا من أزمته في العشرينيات إلى أن انهار في الثلاثينيات، ما دفع إلى موجة جديدة من الهجرة.

ها هو أمين الريحاني، المهاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية، يصف حال قرى جبل لبنان، مبيّناً الأثر المضاعف لانهيار اقتصاد الحرير والهجرة:

«هي الضيعات الضائعة. تحل محلها البطالة والكسل والقنوط. هي المعامل المقفلة تعزّيك بها والكنائس... والأديرة للرهبان والراهبات. هي الثروة الذاهبة تندبها الصحف... والأزياء الفرنجية... هي الكرامة الوطنية ترفل بالحرير النباتي وتأكل خبزها مغموساً بعَرَق أفريقيا!»(٦).

استُحضر لجبل لبنان دور جديد: السياحة والمنتجعات الصيفية. صدرت الفكرة عن «الفينيقيين الجدد» وهم رابطة للمثقفين المسيحيين ذوي الهوى الفرنسي، غالبيتهم موارنة، ومن أبناء برجوازية بيروت. حول «المجلة الفينيقية» التي أصدرها شارل قرم،

تجمع ميشال شيحا وألبير نقّاش وألفرد نقاش وفؤاد الخوري وجاك ثابت وسواهم ممن عملوا على إحياء فينيقيا هوية ثقافية بل قومية للتمايز عن العرب ونموذجاً لبناء اقتصاد خدمات ذي وجهة خارجية. وجاءت فكرة «لبنان سويسرا الشرق» لتكمل النموذج الفينيقي. كان الرحالة الفرنسيون، أمثال لامارتين وجيرار ده نيرفال، أول من صك العبارة للمقارنة بين المناظر الطبيعية لجبل لبنان وبلاد الألب الأوروبية، إلا أنه سرعان ما أضحت سويسرا نموذجاً متعدد الوظائف للتكنية على لبنان بما هو مصرف الشرق، أو فيدرالية الطوائف، أو البلد الذي يستخدم جماله الطبيعي لأغراض السياحة والمنتجعات الصيفية. وفيما كان الريحاني وأترابه يتحسرون على جراحات الهجرة والتمزق، إذا «الفينيقيون الجدد» يحيّون الهجرة بما هي رسالة دهرية لشعب بأكمله، تعبّر عن روح الحرية والمغامرة لديه، ويمجدون «البؤس المكابر» للفلاحين في جبل لبنان، وقد صوّروه موطناً للروح والإيمان الديني (شارل قرم).

مصالح المدينة، وجهاء الجبل

في عهد الانتداب، مارست بيروت سيطرة اقتصادية على جبل لبنان وسائر أنحاء «لبنان الكبير». لكن الجبل هو ما سيطر على المدينة فكرياً وسياسياً وإدارياً. وسرعان ما استبدل سياسيو وموظفو المدينة من الأرثوذكس والسنّة بسياسيين وموظفين من أبناء الطبقات الوسطى الجبلية الذين ارتبطوا بسرعة بمصالح المدينة التجارية ــ المالية.

غير أن الوافدين الجدد لم يكونوا موحّدين في ظل زعامة واحدة. غلب على القسم الأكبر من تاريخ الانتداب السياسي المنافسة بين

إميل إده وبشارة الخوري التي استغلّها المفوضون السامون المتعاقبون أيما استغلال. درس الرجلان القانون في الكلية اليسوعية ببيروت. إده ذو الهوى الفرنسي ابن ترجمان في القنصلية الفرنسية بدمشق يتحدّر من منطقة جبيل، في قلب الشمال المسيحي، وهو السياسي الأثير لدى البطريرك الحويك. أما الخوري، فوجيه من رشميا، في المناطق المختلطة من جنوبي الجبل، والده موظف إداري في المتصرفية. وهو صحافي وخطيب بليغ وضليع في الأدب والتاريخ العربيين.

في القاهرة التي اختارها الرجلان منفى اختيارياً خلال الحرب، كان الخوري قريباً من «الاتحاد اللبناني» الذي أسسه يوسف السوداء، فيما عمل إده، المعروف مذذاك بأنه رجل الفرنسيين، على تجنيد المتطوعين السوريين واللبنانيين للقتال إلى جانب القوات البريطانية الفرنسية المشتركة في «قوات الشرق». في نهاية الحرب، عاد إده إلى البلاد على متن بارجة حربية فرنسية وعيّن مستشاراً أول للمفوض السامي فيما عيّن الخوري أميناً عاماً لإدارة جبل لبنان ومستشاراً لدى الحاكم العسكري الفرنسي. استقال الخوري من منصبه بعد سنتين، لمعارضته تسمية حاكم فرنسي بديلاً من حاكم لبناني على «لبنان الكبير»، أما إده فواصل خدمته للانتداب. وكان الرجلان عضوين في المجلس الاستشاري منذ العام ١٩٢٢، وقد عيّن إده رئيساً للوزراء لفترة وجيزة عام ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ فيما احتل الخوري المنصب ثلاث مرات وظل الرجلان يتنافسان على رئاسة الجمهورية.

في ردّ فعل على تعليق الدستور عام ١٩٣٢، أسس الخوري «الكتلة الدستورية» الداعية إلى تفعيل الدستور فوراً وتوقيع اتفاق جديد مع

فرنسا. وكان جماعة الخوري متحلقين حول صحيفة «لوجور» اليومية التي أسسها ميشال شيحا عام ١٩٣٤، فيما «الأوريان» التي حررها غبريال خباز وجورج نقّاش هي لسان حال أنصار إده في «الكتلة الوطنية».

وما لبثت مواقف الكتلتين أن أخذتا في الافتراق. كان إده يرى لبنان بالدرجة الأولى بما هو وطن قومي مسيحي، مؤكدا على هويته المتوسطية، تمييزاً له إثنياً عن سائر سورية والعرب، ويتطلع إلى المسلمين بما هم تهديد للوطن القومي المسيحي ما يستوجب تحجيم لبنان الكبير جغرافياً وسكانياً درءاً لخطرهم. حتى أن إده، في ملاحظة استفزازية شهيرة، دعا المسلمين الذين يرفضون العيش في لبنان مسيحي أن يهاجروا إلى مكة المكرمة. إلى ذلك، كان إده متحمّساً للتعليم الخاص الديني، ينحاز انحيازاً بيّناً إلى المرسلين المسيحيين. خلال ترؤسه الوزارة عام ١٩٣٠ أثار فضيحة إذ أقدم على إلغاء ١١١ مدرسة رسمية يقع معظمها في المناطق ذات الأكثرية المسلمة. في المقابل، رأى الخوري إلى لبنان على أنه بلد مستقل ينبني بالتعاون مع سكانه المسلمين ولا بدّ له من علاقات وثيقة مع سورية وسائر الأقطار العربية. أما حقوق المسيحيين، فبدلاً من تأمينها بواسطة القوات الأجنبية، يتضمّنها الدستور الذي يكفل الأسبقية السياسية للمسيحيين من خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة لمنصب رئيس الجمهورية.

إلى هذا، كان الرجلان مختلفين من حيث الموقع الاجتماعي والمصالح. ارتبط إده بأسر الأرستقراطية التجارية المتداعية في حيّ السراسقة وتزوج من آل سرسق. وقد تولى في مكتب المحاماة خاصته تمثيل تلك الأسر إضافة إلى تمثيله المفوضية السامية الفرنسية

وكبريات الشركات الفرنسية. أما الخوري، فمن خلال زواجه من لور شيحا، وزواج أخيه فؤاد من إمرأة من آل حداد، الوريثة الثرية لأكبر شركة لاستيراد الاسمنت ومواد البناء، فقد كان مندمجاً في البرجوازية المالية التجارية الصاعدة في ظل الانتداب. ومن بين موكلي مكتبه للمحاماة، كنت تلقى «مؤسسات درويش حداد» ومصنع الاسمنت في شكا (الذي أنشئ عام ١٩٢٩) وكلاهما بإدارة أخيه فؤاد، و«بنك مصر وسورية ولبنان» الذي أسسه مدحت باشا وطلعت حرب، وهو أول مصرف تأسس في لبنان برأس مال بريطاني وعربي عام ١٩٢٩ أيضاً. والأهم من ذلك أن الخوري وحزب «الكتلة الدستورية» كان في تصرفهما موارد بنك فرعون وشيحا، الذي يملكه ميشال شيحا وابن خالته هنري فرعون، المساهم الكبير مع المصالح الفرنسية في إدارة «شركة مرفأ بيروت» والناشط في المضاربة العقارية. سياسياً، كان فرعون نائباً عن البقاع وراعياً لـ«الجبهة العمالية» وهو اتحاد نقابي معاد للشيوعية. أما ميشال شيحا (١٨٩١ ــ ١٩٥٤) فمدير المصرف العائلي وواحد من قلة من اللبنانيين احتلت مقعداً في مجالس إدارة الشركات الفرنسية ذات الامتياز في سورية ولبنان، ومن بينهما «بنك سورية ولبنان»، إضافة إلى كونه رئيساً لبورصة بيروت ونائباً لرئيس غرفة تجارة بيروت. عيّن شيحا نائباً عن الأقليات في بيروت ولعب دوراً كبيراً في صوغ الدستور اللبناني عام ١٩٢٦.

وعبّر التنافس بين الخوري وإده عن نفسه أيضاً من خلال أبرز شخصيتين من مثقفي ذاك الزمان: ميشال شيحا وشارل قرم. الأخير رسول الدعوة إلى لبنان المسيحي، يرى المسلمين خصوم دين وتاريخ يفتقدون الولاء للكيان اللبناني. شدد قرم على أهمية اللغة الفرنسية على اعتبارها لغة المسيحيين اللبنانيين، وكان معروفاً

بكرهه اللغة العربية بما هي «لغة آسيوية» فرضت على المسيحيين اللبنانيين بواسطة «المجازر والرعب». يقول في مطولته «الجبل الملهَم» (١٩٣٤):

«المسيح جعلني أحبّ محمدا وموسى
... أنْ تحبّ عدوّك، خصوصاً أنه مارس عليك الأذيّة،
يعني أن تنتصر على الشرّ...»

وعنده أن المماهاة كاملة بين لبنان والمسيحيين:

«أخي المُسلم، إفهم صراحتي:
أنا اللبناني الحقيقي، الأصيل والمتفاني»

والمسيحية، في عرف قرم، هي الوريث التاريخي لفينيقيا، استكملت بلورة هوية ثقافية لبنانية متمايزة عن هوية سائر العالم العربي. لم يكن شيحا أقل حماسة للفينيقيوية من قرم، إلا أنه يقصرها على المجال الاقتصادي، رافضا اعتبارها علامة على الهوية اللبنانية. اللبنانيون، عند شيحا، «منوّع متوسطي»، أي خليط متعدد المصادر؛ ذلك أن لبنان وجد قبل فينيقيا وسكانه مجرد لبنانيين. ويقوم بنيان شيحا الفكري على تعريف مزدوج للبنان بما هو «شعب من التجار» و«بلد الأقليات الدينية المتشاركة». وسوف يعرف ميشال شيحا بالدرجة الأولى على أنه مثقف البرجوازية التجارية المالية.

مصاعب اقتصادية وتحركات اجتماعية

الثلاثينيات من القرن العشرين هي حقبة التحولات والاضطرابات

العظمى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان الواقع تحت الانتداب الفرنسي.

في البداية، أخذ مرفأ بيروت يتراجع أمام مرفأ حيفا الفلسطيني، الذي طوّرته السلطات الانتدابية البريطانية بوتيرة أسرع، وقد أفاد أيضاً من نمو القطاع الاقتصادي اليهودي. وسّعت السلطات البريطانية ميناء حيفا وحدّثته بحيث بلغت مساحة الرصيف الرئيسي فيه ٣٥ هكتاراً، مقارنةً برصيف ميناء بيروت الذي لم يكن يتعدّى الـ٢٣ هكتارا. لسنوات، ظلّ رجال الأعمال اللبنانيون يضغطون على الفرنسيين من أجل توسيع مرافق ميناء بيروت وإنشاء منطقة حرّة فيه وتحديث خط سكة حديد بيروت ــ دمشق. ويتذمرون من ارتفاع الرسوم الجمركية على المستوردات (وكانت أعلى بنسبة ١٠ إلى ٣٠ بالمئة من المعدّلات الفلسطينية) ما سمح للتجار والصناعيين الفلسطينيين بمنافسة البضائع اللبنانية في الأسواق العربية بل داخل لبنان ذاته. إلى ذلك، تحوّلت فلسطين إلى صلة الوصل الجوية بين أوروبا والشرق الأقصى. أخيراً، بحلول العام ١٩٣٤، كان مرفأ حيفا قد تفوّق على مرفأ بيروت على الرغم من توسيع هذا الأخير وإنشاء منطقة حرة فيه.

من جهة أخرى، أخذت امتيازات الانتداب الاقتصادية تنفّر قطاعات متوسعة من المجتمع اللبناني. فأخذت المصالح البرجوازية المحلية تتكتل ضد الاحتكار الذي تمارسه الشركات الفرنسية ذات الامتياز، وضد الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها ومنحها الحق في تصدير أرباحها إلى فرنسا. من جهة ثانية، ارتفعت أصوات تطالب بالرقابة السورية اللبنانية على «المصالح المشتركة». وفي عام ١٩٣١، نظّم سواقو السيارات العمومية إضراباً عاماً ضد منافسة الترامواي،

وما لبث الإضراب أن اندمج مع حركة احتجاج لأهالي بيروت وطرابلس على أسعار الكهرباء المرتفعة فأطلق حركة مقاطعة واسعة لخدمات «شركة الجرّ والتنوير»، الشركة الفرنسية ذات الامتياز التي كانت تدير خطوط الترامواي وتوزع الكهرباء في آن معاً. نجح التحرك بعد صمود خلال أشهر عدة وفرض على الشركة خفض أسعارها بنسبة ٤٩ بالمئة.

من الناحية الاجتماعية، أدّت أزمة الكساد الاقتصادي العالمية الكبرى عام ١٩٢٩ إلى المزيد من خفض مستوى المعيشة العام في البلاد. فشهدت السنوات اللاحقة عدداً من الإضرابات العمالية ضد البطالة وغلاء المعيشة، تطالب كلها بزيادات للأجور وبتحسين شروط العمل.

ولم تكن حال سائر أنحاء البلاد بأحسن من حال العاصمة. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤ منحت سلطات الانتداب احتكاراً لزراعة التبغ وتسويقه وتصنيع السجائر (وهو ثاني موارد الدخل عند اللبنانيين) إلى شركة فرنسية ذات امتياز، عرفت باسم «الريجي»، يملكها المصرف الكولونيالي الفرنسي، «كريدي فونسييه دالجيري أي دو تونيزي». على الفور، تداعى المزارعون إلى إضراب في مركزي زراعة التبغ الرئيسيين في البلاد، جبيل والبترون الشماليتين، بأكثريتهما المسيحية المارونية، وجبل عامل الجنوبية ذات الأكثرية الشيعية. واللافت أن البطريرك الماروني أنطون عريضة قاد حركة الاحتجاج، يدعمه عدد من السياسيين الموارنة. أدى خلاف البطريرك مع سلطات الانتداب حول هذا الموضوع إلى خرق استثنائي في العلاقات السورية ــ اللبنانية عندما بوشرت المفاوضات بين بكركي و«الكتلة الوطنية» السورية الداعية إلى الاستقلال، في

نهاية العام ١٩٣٥. وفي شباط/فبراير ١٩٣٦، طالب البطريرك عريضة صراحة باستقلال لبنان وسيادته داعياً في الآن ذاته إلى تمتين العلاقات اللبنانية مع «الشقيقة سورية» في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وكان البطريرك قد دعا اللبنانيين إلى مساعدة ضحايا تظاهرات الاستقلال في المدن السورية التي قمعت بشراسة من جانب السلطات الفرنسية. خلال تلك الفترة، وجّه البطريرك عريضة عدة رسائل ومذكرات إلى السلطات الفرنسية ذكّر فيها بأن وعود الاستقلال التي أغدقها كليمنصو على سلفه، البطريرك الحويّك، قد أفضت إلى احتلال كولونيالي. وطفق يعدد تجاوزات سلطات الانتداب: إخضاع قوى الأمن اللبنانية للمفوض السامي الفرنسي، سيطرة ما يسمى «المستشارين» الفرنسيين على الإدارة، التدخل الدائم لسلطات الانتداب في أعمال المحاكم المختلطة (التي تنظر في النزاعات القضائية بين اللبنانيين والفرنسيين)، الخرق المستمر للحريات العامة (من تعليق صدور الصحف وإخضاع تأسيس الأحزاب للإجازة المسبقة، إلخ.)، ارتفاع الضرائب (من ٣٣٠,٠٠٠ غرش قبل ١٩١٤ إلى ١٠ ملايين غرش في ظل الانتداب عندما لم تتعدى الزيادة السكانية الخمسين بالمئة) وأخيراً ليس آخراً، السيطرة الاحتكارية للشركات ذات الامتياز على الاقتصاد. في الختام، انتقد البطريرك السياسات «قصيرة النظر» التي ترى في الصداقة بين اللبنانيين والسوريين عملاً عدائياً ضد فرنسا[٧].

في شباط/فبراير ١٩٣٥، اندلعت موجة جديدة من الإضرابات ضد شركتي «الجر والتنوير» و«سكة الحديد دمشق ــ حلب وتمديداتها» اتهمت الشركتين بتحميل عجزهما المالي للبنانيين والسوريين فيما توزعان الأرباح على المساهمين بنسبة ٥ ــ ٦ بالمئة

على قيمة السهم. في لبنان، ولكن في المدن السورية خصوصاً، تحولت الإضرابات إلى تظاهرات احتجاج سياسية كان لها الأثر الحاسم في فرض المفاوضات من أجل الاستقلال للبلدين.

١٩٣٦: عام الأزمات كلها

شكل العام ١٩٣٦ نقطة انعطاف في تاريخ لبنان بأكثر من معنى. أدّت عدة أحداث وأزمات إلى إحياء الجدل حول الاتصال والانفصال. ولكن مع تصاعد التوتر الطائفي السياسي، أفضتْ التطورات الاجتماعية والإقليمية إلى اصطفاف جديد للقوى وإلى تبلور تيار متعدّد الانتماءات الطائفية يطمح إلى الاستقلال عن فرنسا.

شكلت احداث سورية ولبنان في ذلك العام جزءاً من دورة متجددة من النضال الوطني الاستقلالي على الصعيد الإقليمي. في مصر، فرضت الحركة الوطنية التوقيع على معاهدة بريطانية ــ مصرية في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٣٦ اعترفت بموجبها بريطانيا باستقلال مصر لكنها احتفظت بإدارة سياسة البلد الخارجية وشرّعت لاستمرار القوات البريطانية في منطقة قنال السويس لعشرين سنة أخرى. أما فلسطين فكانت مسرحاً لثورتها الكبرى على الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية استمرت إلى حين اندلاع الحرب العالمية الثانية. أعلن إضراب عام من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو، جرى تعليقه بناء على طلب الحكام العرب، أعقبه كفاح مسلح مديد اضطر بريطانيا إلى تجميد نحو ٣٠,٠٠٠ من قواتها، وشكل أكبر تحدٍّ للاستعمار البريطاني في تاريخه قبل الحرب العالمية الثانية[٨]. في سورية، أدت التظاهرات المعادية للانتداب إلى إجبار المفوض السامي

الفرنسي، الكونت ده مارتل، على أن يعد في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٣٦ بإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد وعقد معاهدة تعترف فيها بلاده باستقلال سورية وتدعم دخولها «عصبة الأمم».

في لبنان، بدأ العام بانتخاب إميل إده رئيساً للجمهورية بفارق صوت واحد على خصمه بشارة الخوري. جرياً على السابقة السورية، وجه سبعة نواب من «الكتلة الدستورية» مذكرة إلى ده مارتل في الثاني من آذار/مارس يطالبون فيها بمعاملة لبنان على قدم المساواة مع سورية وبإعادة الحياة الدستورية ودعم دخول لبنان «عصبة الأمم». بعد أسابيع، أكد فيينو، المدير العام لـ«الكي دورسيه» تعهدات ده مارتل للبنانيين. لكن فيما وعِدتْ سورية بالاستقلال، كان على لبنان الاكتفاء بمجرد «معاهدة صداقة» و«استقلال داخلي».. وتظل فرنسا مسيطرة على شؤون الدفاع والسياسة الخارجية.

أثار قرب توقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية نوعين من الهواجس في لبنان. خشي دعاة الحماية من أن لبنان، إذ يستقل عن فرنسا، سوف يدمج بسورية، فيما خشي الاتحاديون المسلمون أن يكرّس استقلال لبنان حدود الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ ويقضي بذلك على أي أمل بالوحدة مع سورية.

في الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٣٦، انعقد «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة» لإعادة تأكيد مطالب «الاتصال»، إلا أنه عانى من انشقاق التيار المعتدل الذي يمثله رياض الصلح وابنا عمه كاظم وتقي الدين. ومع أن الصلح كان معارضاً قوياً للانتداب على سورية ولبنان فقد أخذ يبتعد عن الاتحاديين المسلمين منذ «مؤتمر الساحل» المنعقد عام ١٩٢٨ مفتتحاً حواراً مع القوى المسيحية،

داعياً إلى تحالف عابر للطوائف ضد الانتداب. ونشط الصلح، خلال عامي ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ مع المطران مبارك، مطران بيروت الماروني، في الإضراب ضد «شركة الجرّ والتنوير». وانتقل الصلح، الذي شاطر آل الأسعد زعامة الجنوب، للسكن في بيروت طامحاً في زعامة مسلمي العاصمة على حساب زعيمهم التقليدي سليم علي سلام. وكان في الآن ذاته خصماً لمفتي طرابلس، عبد الحميد كرامي، معلناً (عام ١٩٣٤) دعمه لبقاء طرابلس داخل حدود لبنان. وفي العام ١٩٣٥، لعب الصلح دور الوساطة بين البطريرك عريضة والحركة الوطنية السورية. ثم ما لبث أن أسس، مع ابني عمه كاظم وتقي الدين، «حزب الاستقلال الجمهوري» الذي ترأسه عزيز الهاشم، الوجيه الماروني من العاقورة في جرود جبيل، حزباً يمثل شرائح الطبقات الوسطى المهنية ويناضل من أجل استقلال سورية ولبنان ووحدتهما الاقتصادية. وكانت تلك المرة الأولى التي يجري فيها التمييز بين المصالح الاقتصادية لسكان الساحل والأقضية الأربعة وبين مطلب الوحدة السياسية مع سورية.

لم يحضر رياض الصلح «مؤتمر الساحل» عام ١٩٣٦ إذ كان منفياً في منطقة «الجزيرة» السورية لدوره في الإضرابات الوطنية في العام الذي سبق. وعند الإفراج عنه، غادر إلى فرنسا مباشرة للانضمام إلى الوفد السوري الذي يفاوض لمعاهدة الاستقلال. في تلك الأثناء، كتب كاظم الصلح في كراس صدر بعد أيام معدودة من انتهاء أعمال المؤتمر، يتهم فيه أكثرية مندوبي المؤتمر بتجاهل الوقائع الجديدة في البلاد. وحاجج أنه في بداية الانتداب كانت النزعة اللبنانوية تعادل المسيحية والنزعة الاتحادية تعادل الإسلامية. أما في اللحظة الآنية، فالمسيحيون مستأؤون أيما استياء من فرنسا يدركون أن عدداً كبيراً من العوامل الاقتصادية تجعل حياتهم اليومية كما

مصائرهم وثيقة الارتباط بمصائر أبناء سورية[٩]. وأول تلك العوامل الرغبة السورية ـــ اللبنانية في السيطرة على «المصالح المشتركة» بما هو منطقة جامعة بين الوطنيتين. حيال تلك الوقائع الجديدة، باتت مسألة «الاتصال» ثانوية إذ ماذا ينفع الوحدويين السوريين إذا ما «أعيدت» «الملحقات» إلى سورية فيما يتحول لبنان الصغير إلى قاعدة استعمارية تهدد سورية ذاتها؟[١٠]. في المقابل، اقترح الصلح تأييد انبثاق وطنية لبنانية جديدة تتجاوز معضلة الاتصال والانفصال لصالح رؤية أوسع لانتماء لبنان القومي العربي لا تملي بالضرورة الاندماج بين الأقطار العربية.

معاهدة استقلال ولا استقلال

في هذا المناخ من التحولات أفتتحت مفاوضات الاستقلال في باريس. كان الوفد اللبناني برئاسة رئيس الجمهورية إميل إده وضم رئيس الوزراء خير الدين الأحدب، وهو وجيه طرابلسي وأحد أوائل الشخصيات السنّية التي تعاونت مع الانتداب، إضافة إلى بشارة الخوري بصفته زعيم المعارضة. من أجل تطمين المسيحيين، بعث فيينو برسالة إلى الرئيس إده في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٣٦ يؤكد فيها على ضمانات فرنسا لاستقلال لبنان في حدود الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠. غير أن هذا التطمين أدى إلى تأجيج معارضة المسلمين فانعقد في صيدا مؤتمر كرر المطالبة بالوحدة ثم سار المندوبون في تظاهرة أطلق عليها الدرك النيران فأوقعوا أحد المتظاهرين قتيلاً[١١].

في هذا الإطار، أخذت مسألة التمثيل الطائفي منحى جديداً. أصرّ المفاوضان المسلمان في وفد باريس، نجيب عسيران عن الشيعة

وخير الدين الأحدب عن السنّة، على أن تلتزم فرنسا بالدفاع عن مصالح «الأقليات» الطائفية في لبنان المستقلّ. ذلك أن المسلمين المؤمنين بلبنان مستقل غير موحد مع سورية كانوا متأكدين من أن ذلك الكيان سوف يكون بداهة تحت السيطرة المسيحية والمارونية تحديداً. قبل ذلك بشهور، طالب البطريرك عريضة بحجز منصب رئيس الجمهورية لمسيحي ماروني. وهكذا فيما المفاوضون المسيحيون يبحثون عن ضمانات فرنسية تجاه سورية وتجاه المسلمين اللبنانيين، كان المفاوضان المسلمان يتطلعان إلى ضمانات فرنسية تجاه المسيحيين.

يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس إده، وسكرتير الدولة أيوب ثابت والمفوض السامي ده مارتل على «معاهدة صداقة وتحالف» بين فرنسا ولبنان ما لبث مجلس النواب اللبناني أن صادق عليها بعد أيام أربعة. بموجب المعاهدة، اعترفت فرنسا بلبنان دولة مستقلة وتعهدت بالمساعدة على دخوله «عصبة الأمم». في المقابل، تعهد لبنان بضمان رؤوس الأموال والمصالح الفرنسية واستمرار المعادلة بين عملتي البلدين، والتحالف مع فرنسا في حال الحرب. كذلك تعهدت فرنسا بتقديم المساعدة العسكرية للبنان إذا ما تعرّض لاعتداء من طرف ثالث. ومع أن المعاهدة أقرّت أن يكون للبنان جيشه المستقل فقد منحت فرنسا الحق في الاحتفاظ بوجود عسكري لـ«قوات الشرق» التابعة لها (جوية وبحرية) والإفادة من تسهيلات في النقل والاتصالات. من جهتها، نصت المعاهدة على أن تقدم فرنسا المساعدة العسكرية الفنية والاستشارة العسكرية للجيش اللبناني. وقد ألقى الرئيس إده بكل ثقله من أجل أن تنصّ المعاهدة على بقاء القوات الفرنسية خلال مهلة غير محددة في لبنان، إلا أنه لم يحصل إلا على تعهد بمهلة ٢٥ سنة

قابلة للتجديد لمهلة مماثلة إذا لم يعترض أي من الطرفين.

أسهمت المعاهدة الفرنسية ــ السورية، الموقعة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، من ثلاث نواح أساسية في حل أبرز أوجه المشكلات المذكورة أعلاه.

أولاً، أسقط الوفد الرسمي السوري مطالبته بضم لبنان في مقابل موافقة فرنسا على دمج منطقتي الحكم الذاتي الدرزية والعلوية في الجمهورية السورية (فيما كان لواء الإسكندرون قد منح لتركيا). وعلى الرغم من ذلك، أصرّ الرئيس السوري هاشم الأتاسي ورئيس وزرائه جميل مردم في بيانٍ لهما عقب توقيع المعاهدة على الاتحاد الفيدرالي بين البلدين.

ثانياً، من حيث الاستقلال والسيادة، حصل لبنان على أكثر من «الاستقلال الداخلي» الذي كان موعوداً به.

ثالثاً، لم يتضمن متن المعاهدة «مسألة الأقليات» إلا أنه أحالها إلى تبادل للرسائل بين مارتل وإده ثبّتت في الملحقات. في الرسالة رقم ٦، يعد رئيس الجمهورية اللبنانية بضمان الحقوق المدنية والسياسية المتساوية لكافة «مكونات» (طوائف) البلد وبتأمين التمثيل العادل لها في المناصب الحكومية. وفي الرسالة رقم ٦ مكرر، يبلغ رئيس الجمهورية المفوض السامي أنه سوف يطبق الإصلاح الإداري نحو المزيد من اللامركزية الإدارية ومنح مجالس البلديات والمحافظات صوتاً استشارياً عند بحث حصصهم من نفقات الخزينة. وبعد أسابيع قليلة من ذلك، أصدر المفوض السامي قراراً يقضي بتحويل طرابلس ومينائها إلى قضاء مستقل. ولكن لم ينفذ أي إجراء آخر في مجال اللامركزية أو زيادة صلاحيات المجالس البلدية أو إنشاء

مجالس المحافظات[١٢].

على الرغم من ذلك، لم ترضِ معاهدةُ الاستقلال العديدين، وخصوصاً ما تعلق منها بمرابطة قوات فرنسية على الأراضي اللبنانية. بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦ عرفت طرابلس وصيدا وصور والنبطية وبنت جبيل موجات من التظاهرات والإضرابات. وخلال زيارته المرفأ الشمالي، ووجه الرئيس إدّه بمتظاهرين يرفعون العلم السوري ويهتفون تأييداً للوحدة مع سورية. وقد جرح لا أقل من عشرين من المتظاهرين عندما أطلقت الشرطة النار عليهم واعتقل عبد الحميد كرامي. أضربت المدينة احتجاجاً ولم تنته الأزمة إلا بعد أن تدخلت «الكتلة الوطنية» السورية لدى زعماء المدينة واستحصلت من الحكومة على الإفراج عن كرامي. في بيروت، عبّرت الصدامات الدامية بين حي البسطة الشعبي المسلم السنّي وحي الجمّيزة المسيحي الماروني عن تصاعد التوتر الطائفي بين الجماعتين وتنامي نفوذ الأحزاب الفاشستية الأوروبية.

أول تلك الأحزاب هو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه أنطون سعادة عام ١٩٣٢ داعياً إلى الوحدة السورية التامة لتضم لبنان وسورية والأردن وفلسطين وقبرص وشمال العراق. من حيث العقيدة، كان الحزب حزباً علمانياً معادياً للشيوعية ولليهود ذا نزعة تشاركية في الاقتصاد. أعقبه «حزب الوحدة اللبنانية»، أو «ذوو القمصان البيض» بزعامة توفيق عوّاد، الذي تأسس برعاية البطريرك عريضة في رد فعل على مقررات «مؤتمر الساحل»، متهّماً أعضاءه بأنهم «انفصاليون». في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦ أسس الصيدلي وحَكَم مباريات كرة القدم بيار الجميّل «حزب الكتائب اللبنانية» الذي تأثر بانضباطية الشبيبة الهتلرية خلال مشاركته في

الألعاب الأولمبية في ميونيخ في العام ذاته. يؤكد الحزب على أن لبنان هو الوطن النهائي لأبنائه في حدود ١٩٢٠ ويدعو إلى قومية لبنانية متمايزة عن العرب فيما يناضل من أجل استقلال لبنان. وفي الشهر ذاته الذي تأسس فيه حزب الكتائب أسس عدنان الحكيم «حزب النجادة»، الذي ضم شريحة من الاستقلاليين المسلمين. دعا الحزب إلى الوحدة العربية التامة (المتميزة عن الوحدة الإسلامية) لكنه لم يصرّ على الوحدة السورية ـ اللبنانية. وفي العام ١٩٣٧، أسس رجل الأعمال ومؤسس «الكلية العاملية» رشيد بيضون، منظمة شبه عسكرية للشيعة هي «الطلائع».

لا ريب في أن السجال حول الهوية اتخذ أشكالاً جديدة وشمل فئات اجتماعية جديدة، معظمها شعبي ومديني. بل إن السجال بات أكثر شحناً بالإيديولوجيا قياساً إلى السجال المبسّط السابق بين دعاة الحماية المسيحيين ودعاة الوحدة المسلمين. الآن اصطدمت روايتان عن هوية البلد: اللبنانوية والعروبية. وبينهما منوع ثالث هو القومية السورية التي ينادي بها الحزب السوري القومي الاجتماعي، ممثلاً جماعات من المسيحيين غير الموارنة ومن مسلمي الأطراف. والأهم من ذلك، أن الرهانات قد تغيّرت: لم يعد السجال عن الهوية يحدد قياساً إلى العالم الخارجي (اتصال/ انفصال) بل أخذ يتمفصل في علاقات القوى داخل لبنان ذاته.

والطريف في الأمر، أنه فيما كانت القواعد الحزبية تنزع نحو التطرّف والتباعد، كان الوجهاء يقتربون واحدهم من الآخر أكثر فأكثر. فالمعارضة، بقيادة بشارة الخوري، فسّرت المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية على أنها تعهد فرنسي بإنهاء الانتداب باتجاه الحكم الذاتي للبنان بل الاستقلال. أما الضمانات للمسيحيين فمدوّنة في

النص الدستوري وفي النظام الانتخابي، وهي تتجسد في التحالفات العابرة للطوائف وفي العلاقات مع زعماء سورية وسائر الأقطار العربية، «الشركاء في النضال ضد الاستعمار ومن أجل الحرية والاستقلال»، حسب تعبير بشارة الخوري[١٣]. جاءت الانتخابات النيابية عام ١٩٣٧ بعدد كبير من «الدستوريين» إلى البرلمان وقد أسهم بنك «فرعون ــ شيحا» بصرف أموال طائلة تحقيقاً لتلك النتيجة. عُيّن بشارة الخوري رئيساً للوزراء ومارس البنك، الممثل لسلطة المال في العاصمة، نفوذاً لا يستهان به على سياسات الحكومة الاقتصادية والمالية إضافة إلى إفادته الكبيرة من وساطات وتدخلات الوزراء.

إلى التأييد الكبير الذي كان يحظى به في أوساط رجال الأعمال، كان الخوري متفوقاً على إده من خلال تحالفاته العابرة للطوائف. ففي مقابل العلاقات الصعبة للأخير مع المسلمين، كانت «الكتلة الدستورية» بقيادة الخوري تضم عدداً من الوجهاء المسلمين في الأطراف: محمد عبد الرزاق في عكار، مجيد أرسلان في عاليه والشوف، صبري حماده في البقاع وعادل عسيران في الجنوب.

وقد شهدت تلك الفترة أيضاً ولادة قوة ثالثة ديموقراطية، إصلاحية ومتعددة الانتماءات الطائفية تعكس نضالات الثلاثينيات الاجتماعية والمضادة للاحتكارات. هذه الفئة متكتلة حول «المؤتمر الوطني والديموقراطي» الذي انعقد في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ بمبادرة من الحزب الشيوعي اللبناني. ضم المؤتمرون أفراداً من المهن الحرة والاقتصاديين والنقابيين إلى التجار والوجهاء المعارضين للزعماء التقليديين. أدانت مقررات المؤتمر تدخل موظفي الانتداب في عمل الوزارات، واستنكرت الفساد الإداري ودعم

سلطات الانتداب للشركات ذات الامتياز. وطالب المؤتمرون بموزانة موحدة للدولة ولـ«المصالح المشتركة». سياسياً، أدانت المقررات مجلس النواب بصفته «مجلساً للوجهاء وكبار ملاك الأرض» حيث دزينة من النواب جاهزة للبيع والشراء داعية إلى حل المجلس وانتخاب مجلس جديد من ٤٤ نائباً بالاقتراع الشعبي المباشر. أما سائر الإصلاحات المقترحة فكانت انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ومنع الجمع بين النيابة والوزارة. وبعد أن لاحظ المؤتمر أن ٨٠ بالمئة من العائدات الضريبية تتأتى من الضرائب غير المباشرة، وهو نظام مخالف لمصالح الفقراء والطبقات الوسطى، دعا إلى اعتماد ضريبة دخل مباشرة وتصاعدية وإخضاع الإرث للضريبة[١٤].

أدى اندلاع الحرب عام ١٩٣٩ إلى تعليق أزمات تلك السنة الدرامية. امتنعت الجمعية الوطنية الفرنسية عن المصادقة على معاهدتي الاستقلال الموقعتين مع سورية ولبنان. وفي لبنان، علّق المفوض السامي الدستور وحل مجلس النواب. ومع أن إده ظل رئيساً للجمهورية، إلا أن السلطة الفعلية عادت إلى يد المفوضين السامين الفرنسيين. وفي عام ١٩٤١، عزل إده من منصبه عندما عيّن الجنرال دنتز، ممثل إدارة فيشي، ألفرد نقاش للحلول محله على رأس الدولة.

نحو الاستقلال

مثلما أنضجت الحرب العالمية الأولى الشروط التي آلت إلى نشوء لبنان الكبير في ظل الانتداب الفرنسي، نضجت شروط استقلال لبنان عن فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية في إطار التنافس

البريطاني ــ الفرنسي على مصائر شعوب المشرق العربي.

عام ١٩٤٠ انهارت فرنسا تحت وطأة الاحتلال الالماني. وفي عام ١٩٤١ هاجمت القوات البريطانية والفرنسية سورية ولبنان من ثلاث جهات وطردت الإدارة الموالية لحكومة فيشي. وكان الجنرال ديغول شديد التوجس من نية بريطانيا طرد فرنسا من المنطقة. في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، رداً على المزاودات البريطانية، أعلن كاترو، مندوب فرنسا الحرة العام في سورية ولبنان، اعتراف فرنسا باستقلال البلدين ودعا حكومتيهما إلى توقيع معاهدة جديدة مع فرنسا لإنهاء الانتداب. لم يأتِ الإعلان بأي نفع. رفض الاستقلاليون السوريون واللبنانيون فكرة المعاهدة الجديدة طالما معاهدة موقعة أصلاً، فردّ الفرنسيون زاعمين أن الاستقلال لا يمكن أن يتحقق قبل أن تحرّر الأممُ المتحدة فرنسا من التزامات انتدابها على البلدين. مهما يكن من أمر، ثبّت كاترو ألفرد نقاش رئيساً للدولة لكنه ظل يتصرّف بما هو المفوض السامي المطلق السلطات والصلاحيات. على الفور، اعترفت بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا ومصر السعودية العربية والعراق باستقلال البلدين. وتداعى الاستقلاليون اللبنانيون من مختلف المشارب ــ الكتلة الدستورية، رياض الصلح وأصدقاؤه، وبكركي وسواهم ــ إلى مؤتمر وطني برعاية البطريرك عريضة أعلنوا فيه معارضتهم الاستقلال الناقص، داعين إلى انتخابات جديدة وإلى تسليم السلطة كاملة إلى اللبنانيين، بما في ذلك حقهم في انتخاب رئيس للجمهورية خاص بهم. تأكد رفض السلطات الفرنسية خلال زيارة الجنرال ديغول إلى دمشق وبيروت في آب/أغسطس ١٩٤٢، عندما أعلن أن ظروف الحرب لا تسمح بممارسة الاستقلال الكامل.

عيّنت بريطانيا الجنرال إدوارد سبيرز رئيساً لبعثتها في سورية ولبنان مركزه بيروت. كانت بريطانيا هي الطرف المهيمن على منطقة الشرق الأدنى، كما كانت تسمّى آنذاك، تقودها بما هي مسرح عمليات عسكرية موحد ووحدة اقتصادية متكاملة لدعم المجهود الحربي. وكانت القاهرة مركز القيادة حيث «مركز تموين الشرق الأوسط»، الجهاز المسؤول عن خطوط الاتصالات والتموين للحلفاء والذي يسيّر الإنتاج الزراعي والصناعي.

أسهم عاملان اقتصاديان في دفع الأوليغارشية المالية ـ التجارية، التي نشأت وترعرعت في ظل الانتداب، إلى اختيار الاستقلال. أولهما مصلحتها المشتركة في خصخصة «المصالح المشتركة» والشركات ذات الامتياز والسيطرة عليها[١٥]. وثانيها، رغبة الأوليغارشية في أن تتحرر من قيود منطقة الفرنك الفرنسي الضعيفة والضيّقة مغنَاً[١٦]. إلى هذا، كانت تلك الأوليغارشية قد راكمت أرباحاً طائلة خلال الحرب وعقدت صلات عدة بالأسواق الأنكلو ـ أميركية وبالدول العربية المنتجة للنفط. وقد تحوّلت بيروت، منذ ذلك الوقت الباكر، إلى مركز اتصال بين أوروبا من جهة والخليج والسعودية من جهة أخرى، حيث القسم الأكبر من الذهب الذي يشتريه الملوك والأمراء والمشايخ يمر عبر مرفئها، وقد بدأت طلائع الودائع الخليجية تصل إلى مصارفها.

غير أن القاهرة هي التي شكلت مركز التفاوض على استقلال لبنان. في ١٢ حزيران/يونيو، التقى فيها بدعوة من رئيس وزرائها مصطفى نحاس باشا، بشارة الخوري والزعيم السوري جميل مردم واتفقا على عودة البلاد إلى الحكم الدستوري وعلى تحقيق الاستقلال الناجز للبلدين، رافضين منح فرنسا أي امتيازات بعد

الاستقلال. كذلك اتفق الزعيمان على تسلّم «المصالح المشتركة». هكذا اعترف الاستقلاليون السوريون ببشارة الخوري ممثلاً لأكثرية اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين. وخلال تلك الزيارة أيضاً، انعقد التحالف بين بشارة الخوري ورياض الصلح وصيغ «الميثاق الوطني» الشهير، الذي قايض الحماية الفرنسية للمسيحيين بالأسبقية المسيحية السياسية كما يكفلها الدستور على أن يسقط المسيحيون المطالبة بالحماية الأجنبية فيما يتخلى المسلمون عن فكرة الوحدة مع سورية في مقابل شراكتهم في تسيير شؤون البلاد. وكان الصلح، مثله كمثل القوميين العرب في ذاك الزمان، قد تقرّب من بريطانيا فيما بدا أن «الحلفاء» سائرون نحو إحراز النصر. وخلال زيارة أخرى للقاهرة، في أيار/ مايو ١٩٤٣، وقّع الخوري، وقد عومل بما هو رئيس الجمهورية المقبل للبنان، معاهدة اقتصادية مع مصر والعراق وسورية والأردن. ولم يكتفِ بذلك بل صرّح بأنه على استعداد لتوقيع اتفاق يتشكل بموجبه اتحاد فيدرالي بين لبنان وسورية، إلا أن مركز قيادة «الحزب الدستوري» في بيروت سارع إلى نفي الخبر.

حقيقة الأمر أن الخوري لم يكن الخيار البريطاني البديهي منذ البداية، مع أن النحاس باشا تبنى ترشيحه. لم يكن سبيرز متحمساً جداً للخوري مع أنه كان يكنّ عداء مستحكماً لإميل إده، الذي كان ينعته بأنه «عميل فرنسي». أمِل سبيرز في دفع كميل شمعون إلى الواجهة. وحتى تموز/يوليو ١٩٤٣ كان رجالات الإنكليز في المنطقة ما زالوا يمتحنون المرشحين اللبنانيين للرئاسة. ففي ذاك الشهر، التقى نوري السعيد كلاً من شمعون والخوري واقتنع رئيس الوزراء العراقي بالثاني أكثر من اقتناعه بالأول. إذ لا شك في أن تأييد الخوري لاتحاد فيدرالي بين سورية ولبنان قد حرّك وتراً

حساساً عند صاحب مشروع سورية الكبرى.

مهما يكن من امر، لم يحقق لبنان استقلاله من دون صدامات وعنف. لم يُعَدْ تفعيل الدستور إلا في أواخر العام ١٩٤٣، وبعد ضغط من سبيرز الذي أصرّ على تنظيم انتخابات وطنية وهو لا يخفي تأييده لاستقلال البلدين[١٧]. وعندما وافق الفرنسيون أخيراً على إجراء الانتخابات، عيّنوا أيوب ثابت، السياسي البروتسطانتي المقرّب من إدّه، لرئاسة حكومة انتقالية. قرر ثابت أن تكون نسبة التمثيل في البرلمان ٣٢ مسيحياً مقابل ٢٢ مسلماً ومَنْح المغتربين حق التصويت (ويقُدّر عددهم بـ ١٦٠ ألفاً، معظمهم من المسيحيين) . رفض السياسيون المسلمون القرارين فما كان من ثابت إلا أن قدّم استقالته، فاستبدل بالمحامي الأرثوذكسي بترو طراد. بعد تدخل من النحاس باشا، أقِر قانون انتخاب في صيف ١٩٤٣ أسقط منه حق المغتربين في الاقتراع وثبث توزيع المقاعد النيابية الـ٥٥، ٣٠ للمسيحيين و٢٥ للمسلمين. وسوف تعتمد قاعدة ٥/٦ قاعدة للمحاصصة المسيحية ــ الإسلامية إلى العام ١٩٩٠ عندما استبدلها اتفاق الطائف بالمناصفة.

أسفرت نتائج الانتخابات النيابية في أيلول/سبتمبر ١٩٤٣ عن انتصار واضح للدستوريين. انتخب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية يوم ٢١ منه وسارع إلى تكليف رياض الصلح بتأليف الوزارة الاستقلالية الأولى. وفي تشرين الأول/أكتبوبر، وصل إلى بيروت وفد سوري رفيع المستوى برئاسة رئيس الوزراء جميل مردم الذي اتفق مع نظيره اللبناني على ثلاث نقاط حيوية: **أولاً**، تعترف سورية باستقلال وسيادة البلدين وتدافع عنهما؛ **ثانياً**، يلتزم لبنان بأن أراضيه لن تستخدم قاعدة أو ممراً لأي قوة أجنبية تهدد

استقلال سورية أو أمنها؛ **ثالثاً**، التعاون الوثيق بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. على أثر ذلك، طالب لبنان «اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة» بنقل السلطات و«المصالح المشتركة» إلى السلطات اللبنانية. جاء الجواب سلبياً، إذ أعلنت فرنسا أنه ما دام لبنان لا يزال تحت الانتداب، لن يتم إنهاء الانتداب من دون التوقيع على معاهدة جديدة. والحال أن الجنرال ديغول كان يريد معاهدة جديدة تضمن لفرنسا موقعاً متميزاً في لبنان وسورية في المجالات الثقافية والاقتصادية والعسكرية. فأجاب لبنان أن «اللجنة الوطنية لفرنسا الحرّة» لا تملك الوضع القانوني ولا الشرعية لعقد معاهدات، وأن لبنان لن يمنح موقعاً متميزاً لأية دولة أجنبية.

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، التأم مجلس النواب وأقرّ عدداً من التعديلات الدستورية أُلغيت بموجبها المادة التي تقول إن سلطات الانتداب الفرنسي هي المصدر الأوحد للسلطة السياسية وللتشريع، وأعيد الاعتبار للغة العربية بما هي اللغة الرسمية للبلاد واعتمد تصميم جديد للعلم اللبناني. هكذا فُرِض استقلال لبنان على فرنسا بما هو أمر واقع. في اليوم التالي، صادق الرئيس الخوري على التعديلات. رد المندوب الفرنسي العام هيللو بأن التعديلات الدستورية لاغية لأنها اتخذت من طرف واحد دون استشارة السلطات الفرنسية. وفي فجر يوم ١١ تشرين الأول/نوفمبر اعتقلت السلطات الفرنسية بشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي والوزراء سليم تقلا وكميل شمعون وأودعوا قلعة راشيا في البقاع الجنوبي. وعيّن هيللو إميل إده، الذي إمتنع عن التصويت على التعديلات الدستورية، رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء. لكن إده عجز عن تأليف وزارة بعد أن قاطعه معظم أفراد الطبقة السياسية. وما أن انتشرت أنباء الاعتقالات حتى انطلقت ردود فعل شعبية

عنيفة. أعلن إضراب وطني عام شمل البلاد كلها، والرسميون الذين كانوا لا يزالون طليقين شكلوا حكومة مؤقته برئاسة حبيب أبي شهلا، رئيس مجلس النواب، ومجيد أرسلان وزير الدفاع، واطلقوا النداء للمقاومة الوطنية. وفي بيروت، شكل حزبا الكتائب والنجادة قيادة موحدة لخوض المعركة المشتركة واجتاح المتظاهرون مبنى البرلمان مطالبين بإطلاق سراح القادة المعتقلين. فرض هيللو منع التجول وأرسل القوات الفرنسية والسنيغالية لقمع التظاهرات، وهو ما أوقع ١٨ قتيلاً و٦٦ جريحاً.

تتالت الضغوط من قادة مصر والعربية السعودية والعراق على رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ليتدخل لدى الجنرال ديغول، فما لبث هذا الأخير أن أوفد الجنرال كاترو لمعالجة الأزمة. وفي يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وجّه سبيرز بإسم حكومته إنذاراً إلى «فرنسا الحرة» مطالباً بإطلاق سراح الخوري ورفاقه وإلا سوف تضطر القوات البريطانية إلى تحريرهم بذاتها. في يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل ساعات معدودات على إنتهاء الإنذار، أمر كاترو باطلاق سراح الخوري والصلح ورفاقهما، وأزاح هيللو عن الخدمة، وأعلن انتهاء الانتداب الفرنسي على لبنان[١٨].

هكذا كان الاستقلال اللبناني إلى حد كبير نتاج تفاهم بين بريطانيا ومصر. لعبت الأولى الدور الحاسم في إنهاء الانتداب واختيار الثنائي الحاكم. ولدى تفسيره لماذا قبلت الأوليغارشية ذات الهوى الفرنسي بالاستقلال، أسرّ ميشال شيحا لصديقه شارل حلو بأن لبنان لم يكن يستطيع البقاء متجراً فرنسياً في منطقة يسيطر عليها الإنكليز. أما مصر، وهي الدولة العربية الأولى التي اعترفت باستقلال لبنان، فكانت الضمانة العربية لذاك الاستقلال، خصوصاً

تجاه سورية. وجدير بالذكر أنه بعد شهرين من الأزمة اللبنانية، أصدر البرلمان السوري قانوناً يعدّل فيه الدستور ويلغي كل المواد المتعلقة بالانتداب الفرنسي.

هكذا افتتح دور بريطانيا ومصر تقليداً يقضي بإعادة إنتاج الكيان اللبناني دورياً بواسطة تسوية بين قوة إقليمية وقوة دولية.

الهوامش

(١) البطريرك أنطون عريضة، **لبنان وفرنسا**، تحرير مسعود ضاهر، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧، ص ٢٢.

(٢) Michel Van Leew, "Un cas particulier de nationalisme: Emile Eddé", *Cahiers du GREMAMO*, no. 7 (1990), pp. 9-10, 18-19.

(٣) يفيد إحصاء العام ١٩٣٢، بأن المسيحيين يتمتعون بأكثرية ضئيلة إذ يبلغ عددهم ٤٠٢,٠٠٠ مقابل ٣٨٣,٠٠٠ للمسلمين. أما توزيع السكان بحسب الطوائف فهو كالآتي: الموارنة: ٢٢٦,٠٠٠ (٢٨٪)؛ الروم الأرثوذكس: ٧٦,٠٠٠ (١٠٪)؛ الروم الكاثوليك: ٤٦,٠٠٠ (٦٪) مسيحيون من طوائف أخرى: ٥٣,٥٠٠ (٧٪)؛ السنة: ١٧٦,٠٠٠ (٢٢٪)؛ الشيعة: ١٥٤,٠٠٠ (٢٠٪) الدروز: ٥٣,٠٠٠ (٧٪).

(٤) «المصالح المشتركة» في سورية ولبنان هي: الإدارة العامة للجمارك؛ شركة سكة حديد دمشق وحماه ومتفرعاتهما DHP؛ شركة الجرّ والتنوير في بيروت؛ شركة مياه بيروت. أما أبرز الشركات ذات الامتياز فهي: Banque de Syrie et du Liban; Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie; Banque Francaise de Syrie; Crédit Foncier de Syrie; Compagnie du Port, des quais et entrepots de Beyrouth; Société des Grands Hotels du Levant; Compagnie Générale du Levant; la Régie co-intéressée des tabacs et des tombacs; Radio Orient.

(٥) Roger Owen, "The Political Economy of the Greater Lebanon, 1920-1970", in Roger Owen (ed.) *Essays on the Crisis in Lebanon* (London: Ithaca Press, 1976), p. 24.

(٦) أمين الريحاني، **قلب لبنان**، بيروت، دار الريحاني، ٨٠

(٧) عريضة، **لبنان وفرنسا**، ص ٦٣.

(٨) في أيار ١٩٣٦، فيما الثورة الفلسطينية الكبرى في أوجها، وجّه إميل إده رسالة إلى «المعرض الشرقي» في تل أبيب يستعيد فيه الصداقة بين البلدين، «الحانيين دوما واحدهما على الآخر» حسب

ذلك، قاطع المعرض أكثرية رجال الأعمال اللبنانيين. في المقابل، أعلن بشارة الخوري تأييده للثورة الفلسطينية وانتقد لامبالاة الحكومة اللبنانية تجاهها.

(٩) كاظم الصلح، **مسألة الاتصال والانفصال في لبنان**، بيروت، آذار/مارس ١٩٣٦.

(١٠) **المصدر ذاته.**

(١١) مهما يكن الأمر، لم يقتصر دعاة الاستقلال المسيحيين على مواقف بشارة الخوري وحزبه الدستوري. فجبران تويني، مؤسس جريدة «النهار» ومحررها، أولى الأولوية للاستقلال على تفعيل الدستور وأصرّ على إنشاء جيش لبناني مستقل. والأهم أن تويني طالب بفتح مفاوضات مباشرة بين سورية ولبنان لعقد اتفاقية تعيّن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما وتنشىء إدارة موحدة لـ«المصالح المشتركة». في الاتجاه ذاته، دعت «الجبهة الوطنية» التي أسسها يوسف السودا وأمين تقي الدين إلى عقد اتفاقية مع فرنسا على أساس السيادة اللبنانية وإلى توثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع سورية.

(١٢) جدير بالذكر أن المادة ١٤ من المرسوم رقم ٦٠ L.R. لنعام ١٩٣٦، تقضي بإنشاء جماعات حق عام لا تخضع للأحوال الشخصية الدينية. أي ما يسمى الآن بقانون مدني للأحوال الشخصية. إلا أن المادة لم تطبّق إلى كتابة هذه السطور.

(١٣) Nicolas Ziadeh, *Syria and Lebanon* (London: Ernst Benn, 1957), p. 195.

(١٤) **تقرير ومقررات المؤتمر الوطني الديموقراطي في لبنان**، بيروت، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٣٩.

(١٥) لم يكن مفاجئاً أن تؤيد صحيفة «الوجور» المحافظة التي يحررها ميشال شيحا إضرابات النقل عامي ١٩٣١ و١٩٣٥ ضد «شركة الجرّ والتنوير». فأسرة كتانة، وهي واحدة من الأسر الممولة للصحيفة، وكيلة لشركة أميركية للشاحنات ومالكة لشركة نقل بري كبيرة تشمل كل مناطق الشرق الأوسط، بما فيها إيران. ولم يكن آل كتانة يخفون اهتمامهم بخصخصة النقل وشراء «شركة سكة حديد دمشق حماه ومتفرعاتها».

(١٦) عديدة القيود المالية والتجارية التي فرضتها فرنسا فترة الحرب العالمية الثانية. منها: الإذن المسبق من «إدارة الرقابة الانتدابية» لأي تحويل لرأس المال خارج منطقتي الفرنك الفرنسي والجنيه الإنكليزي؛ فرض سعر رسمي لتحويل العملة؛ إلزامية الاستحصال على إجازات تصدير واستيراد؛ وغيرها. وقد شجعت هذه القيود الصارمة على نمو سوق سوداء كبيرة استحوذت على ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة من المستوردات المموَّلة بالعملة الصعبة للسنوات ١٩٤٤ ـ ١٩٣٦. وكانت تلك السوق ذاتها تتعاطى تحويلات المغتربين وتداول العملات الناجمة عن الترانزيت وإعادة التصدير التي تدخل إلى البلاد سرّاً. وكانت تلك العملات يوفرها صيرفيون غير مجازين لمستوردين يبحثون عن عملات صعبة لعدم تمكنهم من الاستحصال عليها من خلال «مكتب القطع». راجع:
Samir Makdesi, "Post-War Lebanese Foreign Trade", unpublished M.A. thesis (American University of Beirut, June 1955); Carolyn Gates, *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy* (Oxford and New York: Centre for Lebanese Studies and I.B. Tauris, 1989).

(١٧) *General Spears Papers*, Oxford, Middle East Centre, St. Antony's College, Box III/2.

(١٨) دفع إده ثمناً باهظاً لقبوله أن يكون واجهة للانتداب وهو يلفظ آخر أنفاسه. صوّت مجلس النواب على حرمانه مقعده النيابي وما لبث أن انسحب من العمل السياسي وتوفي عام ١٩٤٩.

الفصل السابع

جمهورية التجّار
(١٩٤٣ ـ ١٩٥٢)

ـ «enrichissez-vous أثروا!» (ميشال شيحا)

ـ «الرخاء، النقد، المال، الأسعار، البنايات والسيارات، المطار، مصبّات البترول، المصارف، الصناعة، التجارة، الفنادق، علب الليل...

«مادة، مادة، كلها مادة، تبهر العين، تملأ الجيب، تشبع الجسد.

«اما الروح، أين الروح في كل هذه المظاهر؟

«الاستقلال، سيّدي، كلمةٌ جَوفاء مُظلِمة إذا لم تُنِر حروفَها أشعةٌ من الروح!» (يوسف السودا)

نصّان تأسيسيان

انطلقت الجمهورية اللبنانية المستقلة بواسطة وثيقتين تأسيسيتين: **الأولى**، دستور رسمي و**الثانية**، تفاهمٌ شفوي بين بشارة الخوري

ورياض الصلح عرف باسم «الميثاق الوطني»، يكمن أثره المكتوب الوحيد في البيان الوزاري الذي تلاه الصلح أمام مجلس النواب يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣.

يقوم الدستور ذاته على فصام أساسي. إنه يؤكد المساواة السياسية والقانونية والمدنية لجميع اللبنانيين بما هم مواطنون، بقدر ما يؤسس للامساواتهم السياسية والقانونية والمدنية بما هم رعايا («أهلون» حسب النص الدستوري) ينتمون إلى جماعات دينية متراتبة تتوازع حصصاً متفاوتة من السلطة السياسية والوظيفة العامة. بهذا المعنى، لم يغيّر دستور العام ١٩٤٣ أي شيء في المواد ٩ و١٠ و٩٥ من الدستور الأصلي للعام ١٩٢٦[١].

على الرغم من ذلك، فإن التعددية الطوائفية بالكاد حجبت الأسبقية السياسية المارونية، المتمثلة بالصلاحيات الاستثنائية التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية، وقد ثبّت العرف أنه يجب أن يكون مارونياً. إنها صلاحيات «حاكم فردي» أو «ملك جمهوري» حسب تعبير القاضي أنطوان خير[٢]، فيما لاحظ الخبير الدستوري ادمون ربّاط أن رئيس الدولة يجسّد في شخصه كل حياة الدولة[٣]. إنه رئيس الجهاز التنفيذي بلا منازع، يعيّن الوزراء ويختار من بينهم رئيساً، ويحق له حلّ مجلس الوزراء أو عزل الوزراء فردياً. ولا تقتصر صلاحيات الرئيس التشريعية على المبادرة بإرسال مشاريع قوانين إلى مجلس النواب، بل هو يملك أيضاً حق نقض القوانين التي يقرّها المجلس. ومع أن رئيس الجمهورية هو نفسه منتخب من البرلمان، فإن الدستور يخوّله حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة. والأهم من ذلك أن رئيساً للدولة يملك مثل تلك السلطات والصلاحيات الواسعة لم يكن مسؤولاً عن أعماله

خلال الوظيفة، اللهم إلاّ في حال خرق الدستور أو ارتكاب الخيانة العظمى (المادة ٦٠).

من جهة ثانية، كان «الميثاق الوطني» بمثابة تكملة وتصحيح للدستور في قضايا أساسية تتعلق بهوية البلد، وعلاقاته العربية والدولية، ومشاركة المسلمين في بنية السلطة. وقد تضمن لذلك أربعة مبادىء أساسية.

أولاً، أكد «الميثاق» صيغة المشاركة في السلطة بين الطوائف، وهي الصيغة التي تنص عليها أصلاً المادة ٩٥ من الدستور، وثبّت قاعدة ٦/٥ لصالح المسيحيين في التمثيل السياسي والإداري وكرّس التوازع الطوائفي للمناصب الأولى في الدولة، أي رئيس الجمهورية الماروني ورئيس مجلس النواب الشيعي ورئيس الوزراء السنّي.

ثانياً، عقد «الميثاق» تسوية حول هوية البلد. ففيما يكتفي الدستور بتعريف لبنان بما هو دولة مستقلة ذات وحدة تامة وسيادة كاملة، يعرّف «الميثاق» لبنان بما هو «ذو وجه عربي» يأخذ من كل ما هو إيجابي ومفيد في الحضارة الغربية. هكذا حلّ «الوجه العربي» محل مطلب أكثرية المسلمين بتثبيت عروبة لبنان، على اعتباره ببساطة بلداً عربياً، بل هو جزء من الأمة العربية، كما في سائر الدساتير العربية. وإذا العلاقات الثقافية بالغرب يُراد منها إرضاء المسيحيين وتشكيل بديل من المطالبة بالحماية الغربية.

ثالثاً، دعا مبدأ أساسي في السياسة الخارجية إلى أن «لا يكون لبنان للاستعمار ممراً ولا مستقراً». وقد اعتمد هذا المبدأ لتبديد المخاوف السورية من الاعتداء على الداخل السوري انطلاقاً من الساحل اللبناني، في وقت لا تزال ذكرى زحف قوات الجنرال غورو من

الأراضي اللبنانية لإسقاط الحكومة العربية في دمشق عام ١٩٢٠ حاضرة في الأذهان.

رابعاً، في نغمة تختلف بعض الشيء عن الدستور، يفترض «الميثاق»، كما عبّر عنه البيان الوزاري لرياض الصلح، أن الحكم في لبنان شراكة بين «جناحي البلد» المسلم والمسيحي، أو هو يدعو، في أقل تقدير، إلى دور أكبر للمسلمين في السلطة واتخاذ القرارات والوظائف الحكومية. وفي هذا الصدد، كان اعتماد الحصص الطوائفية في الإدارة، في ذلك الزمان، بمثابة ضمانات لصالح المسلمين للتعديل من الأسبقية المسيحية، والمارونية خصوصاً، في الوظيفة العامة، غذّاها الانتداب وعززت منها الامتيازات التي راكمها الموارنة تاريخياً في حقلي التعليم والثقافة.

وهكذا، يمكن النظر إلى «الميثاق الوطني» على أنه حمل ضمانات سياسية للمسيحيين في مقابل وعود سياسية واجتماعة وثقافية للمسلمين. أما سبب عدم إدخال أحكامه في صلب النص الدستوري فعائد ولا شك إلى رفض محض تلك الأحكام السلطة الدستورية، وقوة القانون، وهو دليل إضافي على التفاوت الذي كان لا يزال قائماً في العلاقات بين ممثلي الجماعتين.

يستحيل الاستخفاف بأهمية ما ترتب من آثار على انطلاقة لبنان المستقل بناء على وثيقتين تأسيسيتين بدلاً من وثيقة واحدة. فالقسم الأوفر من تاريخ لبنان اللاحق ومن نزاعاته سوف يتمفصل على طرائق قراءة النصين وتفسيرهما وإقامة الأولوية والتراتب بينهما. بل يمكن القول إن تاريخ تطبيق تسوية العام ١٩٤٣ هو تاريخ النزاع بين الدستور وبين العرف (المتجسد في «الميثاق»).

الإبحار في بحر هائج

حفلت سنواتَ الاستقلال الأولى بالمشكلات والتحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي. حَوّم فوق الاستقلال الوليد شبَحُ المشروعين التوحيديين الهاشميين للوحدة السورية، مشروع «سورية الكبرى» ومشروع «الهلال الخصيب»، يعمل لهما رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وعبد الله، ملك الأردن. ومن أجل إغراء المسيحيين بالانضمام إلى مشروعه، اقترح الملك عبد الله حكماً ذاتياً لجبل لبنان داخل الوحدة السورية.

حقيقة الأمر أن مساهمة بشارة الخوري وفريقه في السياسة الخارجية اللبنانية تمثّلت في مقدرته على الإبحار بحذر وسط تجاذب التكتلات والمعسكرات العربية المتصارعة في زمنه. بادئ ذي بدء، أسهم ضغط المشاريع الهاشمية لضم سورية إلى العراق أو الأردن، في التخفيف من مطامع السياسيين السوريين في لبنان. ومن جهته، اختار لبنان الرسمي مشروع إنشاء جامعة للدول العربية لتفادي المشاريع الوحدوية الهاشمية، ما عنى الانحياز إلى المعسكر المعادي للهاشميين بقيادة مصر، صاحبة مشروع الجامعة العربية، والعربية السعودية. فصار إخلاص لبنان لـ«التزاماته العربية» داخل جامعة الدول العربية المبدأ الأس لسياسته العربية.

لكن أي سياسة تعتمد داخل الجامعة العربية؟ جاء الجواب على شاكلة مناورة حذقة لمستشاري الرئيس، فرعون وشيحا اللذين شارا على الخوري دعوة عبد الحميد كرامي إلى ترؤس الحكومة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٥. بررا الاقتراح بأنه يساعد على دمج طرابلس في الحياة السياسية الوطنية. كان ثمة ما هو أكثر من ذلك. في ظل حكومة رياض الصلح، أسهم لبنان في تأسيس جامعة الدولة العربية

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٤ وشارك في صوغ ميثاقها المعروف بـ«بروتوكول الاسكندرية». خلال تلك الدورة، أخذ المندوب السوري المبادرة لاقتراح بند خاص في البرتوكول يقضي باحترام استقلال لبنان وسيادته في ظل حدوده الحالية. كان المتوقع توقيع البروتوكول في دورة الجامعة في العام ١٩٤٥، واتخاذ قرار بصدد مشروع اتحاد فيدرالي للدول الأعضاء تقدمت به مصر. وقد خشي بشارة الخوري ومستشاراه أن يلزِم رياض الصلح لبنان بمثل هذا المشروع الاتحادي.

حقيقة الأمر، أن عبد الحميد كرامي، الوحدوي السوري، كان يفتقر إلى رؤية رياض الصلح القومية العربية الشاملة كما إلى علاقاته العربية، فأسلس القياد في السياسة الخارجية لهنري فرعون، وقد عينّ وزيراً للخارجية، فألقى هذا بكل ثقله من أجل تحويل «الجامعة» من بنية اتحادية إلى مؤسسة للحفاظ على الكيانات العربية القائمة[٤]. اعترض فرعون على مبدأ التحكيم الإلزامي لـ«جامعة الدول العربية» في المنازعات بين الدول الأعضاء ورفض اتخاذ القرارات في مجلس «الجامعة» بالأكثرية، مشترطاً الإجماع لأي قرار ذي صفة تنفيذية يتخذه المجلس.

معركة الجلاء

مع أن سورية ولبنان أصبحتا دولتين مستقلتين، إلا أن مشاكلهما المشتركة مع فرنسا لم تنته. فما أن تحررت هذه الأخيرة، حتى عادت الحكومة الفرنسية إلى فكرة المعاهدات الثنائية تمُنح فرنسا بموجبها موقع الدولة الأكثر رعاية، تماماً مثلما طالب به الجنرال ديغول سابقاً، مع فارق أنه بات آنذاك رئيساً للجمهورية

الفرنسية[٥]. غير أن لبنان تلقّى دعماً غير متوقع إذ اعترفت به الولايات المتحدة دولة مستقلة بالكامل في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، رافضة مناشدة فرنسية بتأجيل الاعتراف إلى حين البتّ بأمر توقيع المعاهدة. ولحق الاتحاد السوفياتي بالولايات المتحدة في اليوم التالي.

أضفى دعم القوتين العظميين المزيد من القوة للبنانيين والسوريين في الأزمة التي تفاقمت مع فرنسا في أيار/مايو ١٩٤٥. وفي تلك المناسبة، قادت سورية المجابهة فيما لعب لبنان الدور الثاني. بعد أن وضعت الحرب أوزارها في أوروبا، أرسلت فرنسا تعزيزات عسكرية إلى سورية ولبنان، معظمها من الجنود السنيغاليين. على الفور، خرجت تظاهرات إلى شوارع دمشق وبيروت تندد بالإجراء، فيما سائر المدن السورية تعلن الإضراب العام. ووقعت أثناءها اشتباكات عنيفة بين الأهالي والقوات الفرنسية. رد الفرنسيون بقصف دمشق من الجوّ يومي ٢٩ و٣٠ أيار/مايو. كان هذا أكثر مما تحمّل البريطانيون. في اليوم التالي، أمرت قوات بريطانية القوات الفرنسية بالعودة إلى معسكراتها وتولت الأمن والنظام. وفي الأمم المتحدة، جرى التوصل إلى تسوية بوساطة أميركية، يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥، قضت بجلاء القوات الفرنسية (والبريطانية) عن سورية ولبنان. ومع حلول ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، كانت كافة القوات الأجنبية قد أجليت عن سورية ولبنان.

فلسطين ١٩٤٨: مصائب قوم...

ساهم لبنان مساهمة رمزية في الحرب العربية ــ الإسرائيلية عام ١٩٤٨. عيّن لجيشه مهمة الانتقال من رأس الناقورة على الساحل

باتجاه عكا وحيفا. أما الجيش السوري، وقد دعي لتعزيز الجبهة اللبنانية، فقد عيّنت له مهمة التقدم من بنت جبيل باتجاه صفد. وكان غرض التقدم السوري ــ اللبناني المشترك الوصول إلى قرية المالكية في الجليل الأوسط، في الطريق إلى حيفا. هذا وقد أسهم متطوعو «جيش الإنقاذ» بقيادة فوزي القاوقجي، مساهمة نشطة في الحملة ووصلت قواتهم إلى المالكية. غير أن هجوماً مضاداً نظمته القوات الصهيونية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ استعاد المالكية واحتل شريطاً من ١٤ قرية داخل الحدود اللبنانية.

تحاشى لبنان أن يكون أول بلد عربي يوقع معاهدة الهدنة مع إسرائيل، فانتظر إلى حين توقيع المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية في رودس قبل مباشرة المفاوضات اللبنانية ــ الإسرائيلية في الناقورة في الأول من آذار/مارس ١٩٤٩. وفي ٢٣ من الشهر ذاته، وقِّعت المعاهدة، وتعهدت إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الجنوب اللبناني.

كان للنكبة الفلسطينية ولنشوء دولة إسرائيل آثار بالغة الأهمية وإن تكن متناقضة بالنسبة للبنان. اقتصادياً، كان قطاع الخدمات المستفيد الأكبر من المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. أخذت بيروت دور حيفا بما هي مرفأ الداخل العربي ومركز الاتصالات بين أوروبا وآسيا وبعض أجزاء أفريقيا[٦]. في المقابل، تلقت الصناعة اللبنانية ضربة قوية، بإقفال السوق الفلسطينية في وجهها، إذ كانت قيمة مصدراتها إلى فلسطين تفوق مصدراتها إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مجتمعة. كذلك انهارت اقتصاديات المناطق اللبنانية المجاورة لفلسطين، التي تصدّر منتجاتها إلى السوق الفلسطينية (جلود مدابغ مشغرة، فخار راشيا، صناعة الأحذية في

بنت جبيل، إلخ.) نجم عن الانهيار أول موجة هجرة كثيفة لأبناء الجنوب والبقاع باتجاه بيروت وعبر البحار (أفريقيا والولايات المتحدة خصوصاً).

نزح إلى لبنان عدد كبير من أبناء الطبقتين الثرية والمتوسطة من الفلسطينيين حاملين من رؤوس الأموال ما لا يقل عن ٥٠ مليون ليرة فلسطينية. لكن نزح في مقابلهم نحو ١٢٠,٠٠٠ فلسطيني من أبناء الجليل، رأت فيهم الحكومة اللبنانية عبئاً اقتصادياً لا قبل للبلد في تحمّله. فقامت بجملة محاولات للإلقاء بهم عبر الحدود إلى سورية، في العبدة شمالاً والمصنع شرقاً. ردّتهم السلطات السورية، وما لبث اللاجئون الفلسطينيون أن استقروا، بناء على طلب أوساط رجال الأعمال، في مخيمات قريبة من بساتين الحمضيات على الساحل ومن ضواحي بيروت الصناعية.

من الناحية السياسية، أضفى إنشاء دولة إسرائيل وسياساتها التوسعية - بعداً جديداً كلياً على قضية الأمن في لبنان سوف تكون له ارتدادات عديدة فيما بعد.

انقلاب الحزب السوري القومي الاجتماعي

من بين ارتدادات النكبة الفلسطينية الانقلاب السوري الذي نفذه حسني الزعيم ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي بزعامة أنطون سعادة في لبنان.

يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٤٩، استولى رئيس أركان الجيش السوري حسني الزعيم، على السلطة في دمشق في انقلاب عسكري كان لوكالة الاستخبارات الأميركية («السي آي إي») اليد الطولى

فيه[٧]. تبريراً لانقلابه حمّل الزعيم القيادة المدنية السورية مسؤولية الهزيمة العسكرية في فلسطين. تضافرت عند الزعماء اللبنانيين كل الأسباب للشك في الزعيم وهو الذين أطاح حلفاءهم في الكتلة الوطنية وأعرب مطلع عهده عن تعاطف مع مشاريع الوحدة الهاشمية. إلى ذلك، وقع انقلاب الزعيم بعيد حل الوحدة النقدية بين البلدين وفي وقت ساد فيه قلق عظيم على مستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما. انقضى شهر بأكمله قبل أن يعترف لبنان الرسمي بالعهد الجديد في دمشق، ما أثار حفيظة الزعيم. وكان رياض الصلح مستهدفاً بنوع خاص لاتهامه بالتآمر مع القادة السوريين المنفيين للإطاحة بالعهد الجديد.

أثار انقلاب الزعيم حماسة أحزاب المعارضة اللبنانية وخصوصاً الحزب السوري القومي الاجتماعي. بعيد الاستقلال، خفف سعادة من رفضه للكيان اللبناني معلناً أنه يقبل به لاعتبارات سياسية ودينية لكن ليس لاعتبارات «قومية». غير أن النكبة الفلسطينية أعادت وضع الحزب على طريق المعارضة الجذرية. كتب سعادة أن الهزيمة العربية عام ١٩٤٨ برهان على إفلاس القومية العربية. واتهم الحكومة اللبنانية، ورياض الصلح خصوصاً، بالمسؤولية عن تلك الهزيمة. أنباء عن اتصالات بين سعادة والزعيم زادت الأسباب التي دفعت الحكومة للتوجس من سعادة ومن حزبه. يوم ٩ حزيران/يونيو ١٩٤٩ وقع اشتباك بين مناصري الحزب السوري القومي ومناصري حزب الكتائب اللبنانية في حي الجمّيزة الشعبي أحَرقت خلاله البناية التي تؤوي جريدة الحزب، «الجيل الجديد». اتخذت السلطات من ذلك الاشتباك مبرراً لحملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء الحزب ومناصريه وإذا الإعلان عن اكتشاف مخابيء أسلحة يعزّز اتهام الحزب بأنه يخطط لإسقاط الحكومة بالعنف. فرّ

أنطون سعادة إلى دمشق حيث مُنح فوراً اللجوء السياسي ومن دمشق أعلن «الثورة الشعبية» يوم الأول من تموز/يوليو ١٩٤٩، حاولت خلالها فرق من مسلحي الحزب الاستيلاء على مراكز حكومية في البقاع والتحرك نحو الشوف وضواحي بيروت، إلا أنها أحبطت سريعاً بواسطة قوى الجيش، فانهارت الثورة في غضون ٧٢ ساعة، مخلفة عدداً من القتلى والجرحى وحملة مطاردة واعتقالات واسعة ضد أعضاء الحزب.

في تلك الأثناء، كانت الوساطة السعودية تساعد على رأب الصدع بين دمشق وبيروت فيما الدكتاتور السوري المتقلّب ينقل البندقية من كتف إلى كتف ويسقط تحالفاته الهاشمية. تبادل المسؤولون السوريون واللبنانيون الزيارات الرسمية. فزار رياض الصلح حسني الزعيم في دمشق، وفي ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٤٩ استقبل الخوري والصلح الزعيم السوري في شتورة حيث أعلنا موافقة الحكومة اللبنانية على توقيع اتفاق للوحدة الاقتصادية الكاملة مع سورية. وإذا الضغط السعودي والمصري، إضافة إلى قرض من السعودية بقيمة ٦ ملايين دولار، يسهمان في قرار الزعيم التخلي عن سعادة، فسلّمه يوم ٦ تموز في دمشق إلى ضابطي أمن لبنانيين. مثل سعادة أمام محاكمة عسكرية صورية اتهمته بالتآمر لقلب الحكومة اللبنانية و«التعاون مع إسرائيل» وأصدرت بحقه حكماً بالإعدام نفذ رمياً بالرصاص فجر يوم ٨ تموز/يوليو.

الكونسورسيوم

بفضل السلطات التنفيذية والتشريعية الاستثنائية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، تحول موقع الرئاسة إلى ركيزة أساسية من ركائز

المصالح الاقتصادية المسيطرة. وقد بات هذا التقليد، الذي بدأ في ظل العهد الاستقلالي الأول، سمة مميزة من سمات الاقتصاد السياسي في لبنان.

تضم الأوليغارشية التجارية المالية التي استولت على السلطة الاقتصادية في البلاد مع العهد الاستقلالي نحو ثلاثين أسرة تتحلّق حول نواة صلبة هي «الكونسورسيوم» المتكوّن من شقيقي الرئيس وأبنائه ونحو دزينة من الأسر الحليفة[٨]. إن درجة السيطرة الاحتكارية التي مارستها تلك الأسر على اقتصاد البلاد مبهر، خصوصاً إذا ما قورن بالادعاءات الليبرالية لـ«جمهورية التجار». من حيث التوزع الطوائفي، ضمت أسر الأوليغارشية ٢٤ أسرة مسيحية (٩ موارنة و٧ روم كاثوليك و٤، أسر أرثوذكسية وأسرة واحدة لكل من اللاتين والبروتستانت والأرمن) مقابل ست أسر مسلمة (٤ سنية وواحدة شيعية وواحدة درزية). وكانت الأسر المسيحية تمارس المصاهرة للحفاظ على ثروات وممتلكات الأسرة في داخلها أو لزيادتها أو تكريساً للشراكات التجارية. ففي جيل واحد ارتبطت عشر من أسر الأوليغارشية بعلاقات مصاهرة فيما بينها وهم آل فرعون، شيحا، حداد، دي فريج، كتانة، عريضة، بسترس، عسيلي وضومط. راكمت أسر الأوليغارشية ثرواتها من مصادر ثلاثة: **أولاً**، من اقتصاد الحرير والتجارة الاستيرادية زمن المتصرفية؛ **ثانياً**، من أرباح الحرب (بين ١٩٤٠ و١٩٤٤، أنفقت القوات الحليفة ٧٦ مليون جنيه استرليني في سورية ولبنان)[٩] **وثالثاً**، من أموال الهجرة في أفريقيا والأميركيتين والبلدان العربية النفطية، العراق والسعودية خصوصاً.

احتل أعضاء الكونسورسيوم مواقع سيطرة في كل قطاعات البلد

الاقتصادية. امتلكوا في القطاع المالي دزينة من المصارف المحلية أو ذات رأس المال المختلط، أبرزها «بنك سورية ولبنان» صاحب امتياز إصدار العملة وإدارة مالية الدولة والمسيطر على حركة التسليف والمبادلات التجارية مع فرنسا[١٠]. أكبر شركة تأمين، «الاتحاد الوطني»، هي شراكة بين عدد من أعضاء الكونسورسيوم ورأس المال الفرنسي. ومعظم أعضاء الكونسورسيوم هم من مستوردي المنتجات الغربية المصنّعة يسيطرون على الحصة الأكبر من السوق المحلي للمواد الغذائية، والأسلحة والذخائر، والمعدات والآلات الزراعية والصناعية، ومواد البناء، والمشروبات، والمنتجات الصيدلانية والطبية، والقرطاسيات والأخشاب والقهوة والسيارات وقطع الغيار والعديد غيرها. ومن بين الخمسين وكالة التي تمثل الشركات الأميركية، كان النصف في يد أسرة واحدة، آل كتانة، والباقي موزّع بين آل فتال وصحناوي وفرعون. وكانت أسر الكونسورسيوم رائدة في ميدان السياحة، تملك أكبر وأفخم الفنادق في بيروت (السان جورج والبريستول) وفي مراكز الاصطياف في بحمدون وصوفر إلى مراكز التزلج على الثلج في فاريا والأرز. في قطاع الخدمات، كان الكونسورسيوم، بالشراكة مع رأس المال الفرنسي، يسيطر على الشركات ذوات الامتياز وشركات الخدمات العامة: شركة مرفأ بيروت، شركات المياه والكهرباء (في بيروت وقاديشا ونهر البارد) وشركة حصر التبغ والتنباك (الريجي) وغيرها. كذلك كان الكونسورسيوم يسيطر على أكبر شركات مقاولة في البلد («لا ريجي دي ترافو») وواحدة من أكبرها في الشرق الأوسط (شركة «كات» لإميل بستاني). وامتلك أعضاء الكونسورسيوم شركتي الطيران «آر ليبان» (الخطوط الجوية اللبنانية) و«ميدل إيست آرلاينز» (طيران الشرق الأوسط) وأكبر شركة للنقل البري، وأكبر مصانع

لإنتاج الكهرباء والاسمنت والنسيج والبيرة وأعواد الكبريت والمعلبات الزراعية والزيت النباتي والدهان والزجاج، إلخ. وزاوجت بعض تلك الأسر بين تصنيع المواد محلياً واستيرادها من الخارج، كما في حالتي الاسمنت ومواد البناء. أخيراً كانت جميع الأسر المذكورة من كبار الملاك العقاريين في المدينة والأرياف(١١).

وقد قدّرت ثروات خمس عشرة أسرة من تلك الأسر بـ ٢٤٥ مليون ليرة لبنانية، ما يعادل تسعة أضعاف خزينة الدولة للعام ١٩٤٩ وأكثر من ٤٠ في المئة من الدخل الأهلي للعام ١٩٤٨. وكان قسط وفير من تلك الثروات موظفاً خارج لبنان.

خلال تلك الفترة، انتخب ١٣ من أبناء الأوليغارشية نواباً في البرلمان اللبناني، واحتل خمسة المناصب الوزارية وعيّن واحدهم رئيساً للوزراء. وفرض معظم نواب الأوليغارشية على مناطقهم من فوق، خصوصاً في البقاع والجنوب، حيث لعبوا دور مموّلي اللوائح الانتخابية لـ«الإقطاع السياسي». الياس طرابلسي، مثلاً، التاجر الثري من دير القمر، هو مموّل لائحة أحمد الأسعد في الجنوب ويخوض الانتخابات من ضمنها. وبيار فرعون، ابن عم هنري فرعون، ونقولا سالم، ينتخبون نواباً عن جزين. وخلال فترة، كان هنري فرعون ذاته، الزعيم السياسي لمنطقة زحلة ولقسم من البقاع، حيث يملك قريبه موسى دي فريج مزرعة حديثة ومقعداً نيابياً. وأخذ أبناء أسرة سرسق، وهو مالك عقاري كبير في منطقة عمّيق، يشغل منصباً نيابياً في البقاع هو أيضاً. والصناعي بطرس الخوري يموّل الزعماء الشماليين قبل أن يخوض الانتخابات بذاته. وهكذا في عهد بشارة الخوري، كان ٣٦ نائباً (٢٦ منهم من المسيحيين) يملكون أكبر ٢٣٠ شركة في البلاد أو هم أصحاب حصص راجحة فيها(١٢).

ومهما يكن من أمر، صاغ ميشال شيحا نموذجاً مثيراً للعلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية في لبنان. دعا إلى ممارسة رجال الأعمال السلطة الاقتصادية من خلال رأس السلطة التنفيذية، حيث رئيس الجمهورية هو مركز تحلّق الأوليغارشية التجارية المالية وشريكها الذي يخدم مصالحها الاقتصادية ويدافع عنها. كذلك الأمر، فالجهاز الإداري موجود لغرض تسريع معاملات رجال الأعمال والمبادلات. من هنا اهتمام شيحا في فاعلية الإدارة، ما دفعه إلى أن يرفض الحصص الطوائفية في الإدارة.

أما البرلمان، الذي يعرّفه شيحا على أنه «مجمع الوجهاء» أو «مجلس الطوائف»، فمخصص للزعماء من ملاك الأراضي يمثلون طوائف البلد المختلفة. ودوره الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، هو تحقيق «السلم الطوائفي». مهما يكن، فإن دور البرلمان بما هو مؤسسة فض نزاعات، أكثر منه سلطة تشريعية، كان يخدم مصالح «الاقتصاد الحر» على أكمل وجه لأنه يعني حداً أدنى من التشريع وموازنات «خفيفة»، بما يفترضه ذلك من ضرائب ورسوم جمركية شبه معدومة.

لم يجر التقيّد بنموذج شيحا حرفياً. سريعاً ما تنازلت الأوليغارشية عن الإدارة إلى الزعماء السياسيين الذين ما لبثوا أن ملأوها بأزلامهم والمحاسيب فصارت الخدمة العامة وسيلة لاستيعاب قسم من فائض العمالة الذي لم يستطع قطاع الخدمات استيعابه، والتوظيف في الإدارة آلية لإعادة إنتاج نفوذ الزعماء السياسيين.

الدور الاقتصادي الوسيط

تكوّن نظام لبنان الاقتصادي في العهد الاستقلالي الأول بناء على

مزيج من فرض مصالح الأوليغارشية التجارية ـــ المالية ومن التكيّف مع التطورات العربية والدولية، خصوصاً مع نمو الاقتصاديات النفطية في العراق والخليج والعربية السعودية. وهي تطورات اشتملت أيضاً على فوائد المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل على لبنان وعلى انفصام الوحدة الاقتصادية السورية ـــ اللبنانية.

إذ تحررت من قيود منطقة الفرنك الفرنسي ومن الوحدة الاقتصادية مع سورية، أسست الأوليغارشية التجارية ـــ المالية اللبنانية نفسها بما هي وسيط بين الأسواق الغربية والداخل العربي. تقلصت المبادلات مع منطقة الفرنك الفرنسي لصالح المنطقة الأنكلوسكسونية والدول العربية (العراق، الأردن، العربية السعودية وإمارات الخليج)[١٣]. والأهم هو اندماج لبنان المتسارع في الاقتصاديات النفطية العربية. بعيد الحرب العالمية الثانية، أصبحت بيروت أحد المراكز الأساسية لتجارة الذهب العالمية، يمرّ عبرها ٣٠ في المئة من ذهب العالم في طريقه نحو الخليج حيث الملوك والأمراء والمشايخ يستبدلون البترودولارات بالمعدن الثمين. ومن جهة أخرى، منذ العام ١٩٣٤ صارت طرابلس مصب نفط شركة نفط العراق (الآي بي سي) ومركزاً لمصفاتها على المتوسط. وفي العام ١٩٤٩، وقعت الحكومة اللبنانية اتفاقاً مع شركة «تابلاين»، التابعة لمجموعة «آرامكو» الأميركية، لبناء مصبّ ومصفاة للنفط السعودي في الزهراني جنوب صيدا، كما ورد سابقاً، وكذلك وقّعت عقداً آخر مع شركة «ستاندارد أويل» الأميركية لبناء مصفاة ثانية في طرابلس.

تطورت بيروت بسرعة بشكل متسارع بما هي مركز للاتصالات الدولية. مطارها الحديث، الذي يشكل صلة الوصل الدولية مع السعودية والخليج، تسيطر عليه شركتا نقل جوي محليتان. «الخطوط

الجوية اللبنانية»، حيث تنعقد الشراكة بين المصالح الفرنسية، المالكة لـ ٣٠ في المئة من الاسهم، وبين «مجموعة بيشون»، التي تضم حسين العويني، أنطوان صحناوي، ميشال خطار وجورج كرم، وتفيد من صلات العويني الوثيقة مع الملك السعودي عبد العزيز آل سعود. أما «طيران الشرق الأوسط»، التي يملكها صائب سلام وإخوته، بالشراكة مع شركة «بان أميركان» الأميركية، فقد احتكرت خطَ بيروت ــ الكويت لفترة من الزمن مستفيدة من علاقات سلام الوثيقة بأمراء الدويلة الخليجية. دليلاً على النمو لقطاع النقل، قفز عدد موظفي الميدل إيست من ٦٠ موظفاً عام ١٩٤٦ إلى ٩٠٠ موظف بعد ذلك بعقد واحد، وسجّلت الشركة أرباحاً بمليون و٩٠٠ ألف ليرة لبنانية عام ١٩٥١.

غير أن الاندماج بالاقتصاديات النفطية العربية أدخل المصالح الانكلوسكسونية إلى قلب الاقتصاد اللبناني وسريعاً ما نشبت منافسة حادة بينها وبين المصالح الفرنسية.

واقع الأمر، أن استقلال لبنان السياسي عن فرنسا لم يعرقل إعادة بناء علاقات من النمط النيو كولونيالي بين الحاضرة الاستعمارية السابقة والبلد المستقل حديثاً. بل بالعكس، سيطر بنك سورية ولبنان، برئاسة مديره الفرنسي هنري بيسون، على مجمل الاقتصاد اللبناني، مستنزفاً القسط الأوفر من أرباح الحرب، التي تراكمت محلياً، وناقلاً إياها إلى فرنسا. بصفته مصرف الإصدار ومستودع خزينة الدولة، تحكّم بنك سورية ولبنان بتسليف المصارف المحلية لمشاريع الإعمار الكبرى. وفي غضون ذلك، أخذت المصارف الفرنسية تستملك المصارف اللبنانية فاستولى «الكريدي ليونيه» على بنك ج. طراد وشركاه، و«بنك اندوشين» على بنك صبّاغ. وفي

ظل إدارة بيسون لمالية البلد، سلّم «بنك اندوشين» مهمة شراء الذهب لتغطية العملة اللبنانية.

من جهة أخرى، كانت «مجموعة سيرياك» (شركة الدراسات والتنفيذات الصناعية والزراعية والتجارية) التي أنشأها بيسون توفر عقود عمل لشركات المقاولة الفرنسية إلى كونها تتحكم بالمبادلات الاقتصادية والمالية بين سورية ولبنان من جهة وبين فرنسا من جهة ثانية. وكان حميد فرنجية هو محامي الشركة وفي مجلس إدارتها يجلس فؤاد الخوري، شقيق الرئيس، جنباً إلى جنب مع ممثلين عن «المصرف الوطني للتجارة الدولية» الفرنسي BNCI و«البنك الفرنسي للتجارة الخارجية» BFCE والكريدي ليونيه CL. ومن جهة أخرى، كانت شركة التأمين المحلية، «الاتحاد الوطني»، التي يملكها أعضاء في الكونسورسيوم أمثال يوسف سالم وجان فتال وألفرد كتانة وحسين عويني، تمثل كبريات شركات التأمين الفرنسية «لونيون ناسيونال»، تحتكر عقود التأمين للشركات ذوات الامتياز من أمثال شركة المرفأ و«ريجي دي ترافو» وآر ليبان وغيرها.

تعززت المصالح النيو كولونيالية الفرنسية بوجود ممثلين محليين لها في قلب السلطة السياسية، وهو ما أمن لها الامتيازات والإعفاءات الضريبية. وبحسب خصوم الرئيس الخوري ، كان «بنك سورية ولبنان» وتوابعه والشركات الفرنسية ذوات الامتيازات تصدر سنوياً إلى فرنسا أرباحاً معفاة من الضرائب لا تقل قيمتها عن ٥٠ مليون ليرة لبنانية.

إخضاع الصناعة

شهدت الصناعة اللبنانية توسعاً ملحوظاً فترة الحرب العالمية الثانية.

إلا أن نموها أعيق بفضل التحول المتزايد للاقتصاد إلى القطاع الثالث فيما الأوليغارشية التجارية ـ المالية تستخدم موقع السيطرة في السلطة السياسية لإخضاع المصالح الصناعية لمنطقها وحاجاتها. فإذا الصناعيون، وقد عجزوا عن السيطرة على السوق المحلية التي أغرقها المستوردون بالسلع المستوردة، أو عن إيجاد مكان معقول لهم فيها، يضطرون إلى الإنتاج لغرض التصدير وتوزيع مصدراتهم في الأسواق العربية والأفريقية.

مهما يكن من أمر، لم يفرض الدور الاقتصادي الوسيط نفسه من دون مغالبة. نعيم أميوني، مساعد المدير العام في وزارة الاقتصاد الوطني، من هؤلاء الذين سعوا الي تقديم نظرة بديلة. في محاضرة له في الدجونيور كولدج (الجامعة اللبنانية الأميركية حالياً) في تموز/ يوليو ١٩٤٦، عرّف عن نفسه بأنه من أنصار تنمية القطاعات الإنتاجية، والمزيد من الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية والتنويع الأكبر في المصدرات. ذكّر أميوني مستمعيه بأن «التجارة هي محرّك الاقتصاد وليست هي كل الاقتصاد»، معرباً عن قلقه من النمو المتسارع في عدد التجار والوسطاء والسماسرة، ومن تحوّل رأس المال من ملكية الأرض إلى التجارة والمال، ومن الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية والكمالية. أما عن السياحة، فلاحظ أن موارد البلد الرئيسية هي زراعية وصناعية وليست سياحية. وأشار إلى أن فرعين صناعيين هما الغزل والدباغة ينتجان من المداخيل مقدار ضعفين ونصف ما ينتجه القطاع السياحي برمته (١٠ ملايين ليرة لبنانية في مقابل ٤ ملايين ليرة للعام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥). وكأنما في ردّ مباشر على أطروحة ميشال شيحا القائلة أن اللبناني يرفض الاستعباد للعمل الصناعي، توقع أميوني أن السياحة سوف تحوّل اللبنانيين إلى «طبقة من الخدم».

توقف أميوني مطولاً أمام الفرص الضائعة على الزراعة اللبنانية، التي كانت تنتج من الحمضيات ما يعادل الإنتاج الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى، وإذا بها تنتج عشر مرات أقل في نهاية الحرب، مشدداً على النتائج السلبية لتكاثر عدد الوسطاء والسماسرة على أسعار المنتجات الزراعية، ما يرفعها بمعدل ١٠٠ إلى ١٥٠ في المئة.

لم يستخفّ أميوني بالآثار الإيجابية للتسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية ولا بأهمية دور لبنان معبراً (المطار، المناطق الحرة، المصفاة وأنبوب النفط) إلا أنه حذّر من التفاؤل الغالب حول هذا الأمر. فطرابلس، وقد كانت مرفأً مزدهراً في الفترات السابقة، أمضت سنوات تنتظر النفط العراقي فيما أهلها يعانون معدلات مرتفعة من البطالة. ولما وصل النفط أخيراً، انهارت الأحلام. ذلك أن مصنع غزل للقطن واحداً في طرابلس يشغّل من العمال أربعة أضعاف ما تشغّله مصفاة «الآي. بي. سي»[١٤].

انفصام الوحدة الاقتصادية السورية ـ اللبنانية

إذا كان إنشاء لبنان الكبير قد حقق الانفصال السياسي للبنان عن سورية، فإن استقلال البلد عام ١٩٤٣، في ظل سيطرة المستوردين والوسطاء، أدى تدريجيا إلى الانفصال الاقتصادي عن «الشقيقة». فجأة تبخّر حلم الإستقلاليين المسلمين والمسيحيين في لبنان مستقل سياسياً لكنه يقيم اوثق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع سورية. والسخرية في الأمر أن الاستعمار الفرنسي قد وحد سورية ولبنان اقتصادياً، فيما نجح الزعماء الوطنيون في البلدين في فصم عرى تلك الوحدة!

عام ١٩٥٠، كان فصل عملتَي البلدين ووحدتهما الجمركية وقسمة «المصالح المشتركة» قد بات نهائياً. تضافر على ذلك عوامل سياسية واقتصادية. من الجهة اللبنانية، كانت الهواجس المارونية ترى في الوحدة الاقتصادية خطوة حتمية تقود إلى الوحدة السياسية. شبّه جورج نقّاش الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسورية بالاجتياح النازي الالماني للنمسا[١٥]. فما أسهل من أن تندمج تلك الهواجس مع غرائز «الاقتصاد الحر» لدى المستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية. وقد فاقم من عوامل النزاع التنافس غير المتكافىء بين نظامين اقتصاديين وبين مصالح البرجوازيتين المهيمنتين على السلطة في البلدين. فالبرجوازية اللبنانية مشدودة إلى توزيع العمل بين البلدين كما كان زمن الحقبة الكولونيالية تلعب فيه بيروت دور مرفأ الداخل السوري تصدّر منتجاته الزراعية (من قطن وقمح وحبوب) وتستورد له حاجاته من المنتجات الصناعية والاستهلاكية. وعلى الرغم من أن قطاعاً صناعياً نشطاً نشأ خلال الحرب العالمية الثانية في كلا البلدين، وسعى إلى الدفاع عن نفسه في وجه المزاحمة الأجنبية، إلا أن الصناعة اللبنانية أخضعت لمنطق التجارة الاستيرادية وطردت تدريجياً من السوق المحلية لتسعى في الأسواق الخارجية، كما أسلفنا. من جهة أخرى، فالشريحتان الصناعية والتجارية من البرجوازية السورية، تحالفتا لتنفيذ سياسة حمائية دفاعاً عن سوقهما المحلية ضد المزاحمة غير المتكافئة التي تمارسها برجوازية لبنانية ذات وجهة خارجية أغنى من حيث رأس المال والعلاقات بالأسواق العالمية.

دارت المفاوضات بين البلدين، بعيد الحرب العالمية الثانية، حول مسائل ثلاث حاسمة: استيراد لبنان القمح من سورية، الوحدة النقدية والجمركية بين البلدين، والمبادلات التجارية بينهما.

أولاً، كان مبرر وجود «لبنان الكبير» اقتصادياً هو تزويد سكانه بمقدار من الاكتفاء الذاتي الغذائي. إلا أنه بعد عقود على قيامه، لم يصل البلد إلى إنتاج أكثر من ثلث احتياجاته من الحبوب، وهي النسبة ذاتها التي كانت سائدة زمن «المتصرفية» عندما ارتفعت المطالبة بضم سهل البقاع وعكار إلى جبل لبنان على أمل تحقيق مقادير أكبر من الاكتفاء الذاتي. فكان لبنان يستورد من سورية الثلثين الباقيين من احتياجاته من المواد الغذائية. طالبت سورية بأن يدفع لبنان ثمن مستورداته بالنقد الأجنبي من أجل موازنة الفارق في أسعار الصرف بين الليرة السورية والليرة اللبنانية. فيما أصرّ اللبنانيون على الدفع بالليرة اللبنانية مشترطين لاستمرار شراء الحبوب من سورية أن تفتح سورية حدودها للسلع المستوردة عن طريق لبنان.

ثانياً، دار النزاع حول الوحدة الجمركية مدار نقطتين: توزيع العائدات بين البلدين وإدارة «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة». هنا كررت سورية مطالبتها بتوزيع أعدل للعائدات إذ كانت تحصل على ٥١ في المئة منها فقط، لعدد سكان يفوق عدد سكان لبنان بخمسة أضعاف، كذلك طالب الفريق السوري بإدارة مشتركة للمجلس الأعلى للجمارك الذي كان يدار حتى ذلك الحين بواسطة مدير لبناني فقط. تمسك اللبنانيون بالحصة الأكبر من العائدات الجمركية على اعتبار أن اللبنانيين يستوردون أكثر مما يستورده السوريون. (بل ذهب صحافيون لبنانيون إلى حدّ المطالبة بأن تصل حصة لبنان إلى ٧٠ في المئة من العائدات). وحتى عندما توافق البلدان على الاحتكام إلى إحصائيات الاستيراد، اختلفا على تفسيرها. وعلى الرغم من أن اتفاقاً وقّع يوم ١٠ تموز/ يوليو ١٩٤٧، عدّلت بموجبه نسب توزيع العائدات لصالح سورية

وتقرر بموجبه أن يكون مديران لبناني وسوري للمجلس الأعلى، إلا أن لبنان امتنع عن تنفيذ بنوده.

شهد عام ١٩٤٨ انفكاك الوحدة النقدية السورية ــ اللبنانية. لتفادي خفض قيمة عملته، أقدم لبنان على تجديد اتفاقه النقدي مع فرنسا الذي يربط الليرة اللبنانية بالفرنك الفرنسي. أما سورية، التي لم تكن تخشى خفض قيمة عملتها لأن ميزانها التجاري متوازن تقريباً، فآثرت الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي ومن الوصاية النقدية الفرنسية كلياً. أدى هذا التباين في سلوك البلدين بسورية إلى تعليق الوحدة النقدية والجمركية بين البلدين، وإلغاء الاعتماد المتبادل بين العملتين وفرض نظام الإجازة المسبقة على كل المستوردات السورية عبر لبنان. لم يفد انفكاك الوحدة النقدية أياً من البلدين في نهاية الأمر. إضطر الطرف اللبناني إلى خفض قيمة الليرة اللبنانية، في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، على أثر خفض الجنيه الاسترليني (إذ كان الفرنك الفرنسي لا يزال مضموناً من قبل الجنيه الاسترليني). ومن جهة ثانية، بسبب انفكاك الوحدة النقدية، انتقل إلى لبنان ٥٠٠ ــ ٧٠٠ رجل أعمال سوري حاملين معهم شركاتهم ورؤوس أموالهم(١٦).

توصل الطرفان إلى تسوية في تموز/يوليو ١٩٤٩ وافقت سورية بموجبها على السماح بعدد من المستوردات المختارة عبر لبنان، في مقابل تخلي لبنان عن استهلاك بعض الكماليات وإقراره بمبدأ حماية الزراعة والصناعة. إلا أن الاتفاق أملته اعتبارات سياسية عقب النكبة الفلسطينية. لم يتفق البلدان على لائحة السلع المستوردة. وما كان من الصحافي السوري نجيب الريس إلا أن وجّه أصبع الاتهام إلى الكونسورسيوم ملقياً كل اللوم على «حزب

المستوردين» الذي ترتبط أسره ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية. وأثار الرئيس سؤالاً وجيهاً: هل عائدات تجارة الترانزيت أهم من السوق السورية، بالأربعة ملايين من المستهلكين فيها؟ بدا أن المستوردين اعتقدوا أنْ بلى: عائدات الترانزيت أهم من سوق تضم أربعة ملايين مستهلك. فرفضوا أية مساومة على حرية التجارة كأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة للأوليغارشية وحكومتها. ولسان حالهم يردد صيحة «نستورد أو نموت!» التي أطلقها الخبير الاقتصادي غبريال منسّى.

لم تلح في الأفق أي إمكانية للتسوية. وفي يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، انعقد في دمشق مؤتمر اقتصادي قرر مندوبوه تحقيق «الاستقلال الاقتصادي [لسورية] عن لبنان» فيما كان ميشال شيحا يصرّ على أن استقلال لبنان لن يضمن إلا بالاستقلال الاقتصادي[١٧]. وكان شيحا يتحدث بالطبع عن الاستقلال عن سورية!

السقوط

على الرغم من رصيده الاقتصادي الإيجابي والنمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهده، لم يمنع عهد بشارة الخوري نمو معارضة عنيفة ضده، كرد فعل على انتخابات أيار/مايو ١٩٤٧، التي كان يؤمل أن تمنح رئيس الجمهورية أكثرية من ثلثي أصوات المجلس النيابي ليستطيع تعديل الدستور وتجديد ولايته. كان مجلس العام ١٩٤٧ كما وصفه عن حق الصحافي الساخر اسكندر رياشي «مجلس الـ ١٥ رأسمالي والـ ٤٠ من أذنابهم». لكن أسهمت عدة عوامل إضافية في نشوء المعارضة: الهزيمة العربية في فلسطين،

ممارسات الانتفاع والفساد والفضائح المالية لدى زمرة الرئيس، التدخلات السياسية لأخيه سليم (الملقب بالسلطان سليم) وغياب شريكه وظهيره السنّي رياض الصلح الذي اغتيل عام ١٩٥١ على يد مجموعة من الحزب السوري القومي الاجتماعي خلال زيارة له إلى عمّان.

يضاف إلى هذه العوامل نمو التعارض الوطني مع السياسات النيوكولونيالية الفرنسية. عبّر عنه وزيران تصدّيا لبيسون و«أمبراطوريته». وقف كمال جنبلاط، بصفته وزير الاقتصاد، ضد محاولات مجموعة بيسون احتكار تصدير الحمضيات. فيما فيليب تقلا، وزير المال، أعاد النظر في امتياز «بنك سورية ولبنان» وأسهم في خلع بيسون الذي اتهمه المساهمون البريطانيون في «بنك سورية ولبنان» (حيث يملك البنك العثماني في لندن ٢٥٪ من الأسهم) بإدراة البنك بطريقة دكتاتورية وباستخدام أموال البنك لصالحه الخاص. وقد شن تقلا أيضاً حملة لفرض الضريبة على الشركات ذوات الامتياز أسوة بالشركات اللبنانية. وكشف أن «شركة الجر والتنوير» في بيروت تشتري الكهرباء من «الشركة اللبنانية لكهرباء نهر إبراهيم» بـ٤٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية سنوياً تدفع عنها ١٢٥,٠٠٠ ليرة على شكل رسوم قبل أن تبيعها إلى المستهلكين اللبنانيين بضعف سعر الكلفة أي بـ ٨٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية علماً أن أرباح الشركة معفاة من الضرائب. طالبت المعارضة بتأميم «شركة الجرّ والتنوير»، وأسهب النقاد في احتساب أرباحها الفاحشة، وخدماتها العاطلة، وأكلاف إنتاجها الباهظة، وانعدام التخطيط من قبلها لاحتياجات لبنان القادمة من الطاقة الكهربائية. وكانت شركة أميركية قد عرضت إنتاج الطاقة الكهربائية من مياه نهر الليطاني وبيعها بثلاثة غروش للكيلوات الواحد، أي بثلاث مرات أقل من

السعر الذي تبيعه شركة كهرباء نهر إبراهيم. غير أن «شركة الجر والتنوير» نسفت المشروع من أساسه، يدعمها محاميها الذي لم يكن غير الشيخ خليل الخوري، ابن رئيس الجمهورية. في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، أقر البرلمان ـ بناء على اقتراح من كمال جنبلاط وكميل شمعون ـ إعادة النظر في الاتفاقات المعقودة مع شركات المرفأ وسكة الحديد والجرّ والتنوير، وإلغاء كل الامتيازات التي منحت للشركات الأجنبية في زمن السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي. وعندما قررت الحكومة إخضاع شركة الجر والتنوير للضريبة، على أثر إضراب عام ومقاطعة لخدمات الشركة في خريف العام ١٩٥٢، وعدت الشركة بالخضوع للضريبة ابتداء من العام ١٩٥٣. إلا أن الحكومة اللبنانية في عهد شمعون أممت الشركة عام ١٩٥٤ وعوّضت عليها، قبل أن تدفع الشركة قرشاً من حيث الضرائب والرسوم الجمركية.

أسهمت التداعيات المحلية للحرب الكورية عام ١٩٥١ في مزيد من التعقيد في الأزمة الاجتماعية. ففيما حققت الأوليغارشية الأرباح الطائلة جراء المضاربة على العملات والسلع، عانى باقي السكان ارتفاعاً شاهقاً في مستويات المعيشة وفي البطالة. عام ١٩٥١، بلغ عدد العاطلين من العمل ٥٧,٠٠٠ نسمة في بلد لا يزيد عدد سكانه على مليون و٢٥٠ ألف نسمة[١٨]. هكذا واجهت حكومة سامي الصلح، التي تألفت في شباط/فبراير ١٩٥٢، موجة من الإضرابات العمالية والشعبية واسعة النطاق تطالب بخفض أسعار اللحم والخبز وإلغاء احتكار الشركات ذوات الامتياز. شملت الإضرابات عمال الصناعة وموظفي البريد والمقاولين والمعلمين وسائقي السيارات الأجرة والصحافيين والمحامين. كان الأخيرون يحتجّون على نظام الأحوال الشخصية الطوائفي وعلى ازدواجية

التشريع والمحاكم، مطالبين بقانون مدني موحد للأحوال الشخصية.

مطلع ١٩٥٠ انعقد تحالف لقوى وشخصيات المعارضة بقيادة كمال جنبلاط وكميل شمعون وريمون وبيار إده إضافة إلى أحزاب الكتائب والنجادة والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي، تشكلت بموجبه «الجبهة الوطنية الاشتراكية» التي أقرّت يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٥٢، برنامجاً طموحاً من السياسات الديموقراطية والمعادية للاحتكار يستلهم أفكار كمال جنبلاط وبرنامج الحزب التقدمي الاشراكي: حماية استقلال القضاء، الدفاع عن حرية الصحافة والأحزاب السياسية، إلغاء ألقاب الفخامة، تحقيق الضمان الاجتماعي والضمان ضد البطالة للعمال والفلاحين والمثقفين وتحويل «الشركات الاستغلالية» إلى تعاونيات يكون فيها أسهم للمستخدمين. وفي آب/أغسطس من ذلك العام، أذيع البرنامج الذي وقعه جنبلاط وشمعون وأنور الخطيب وغسان تويني وعبد الله الحاج وإميل بستاني، خلال مهرجان شعبي نظمته الجبهة الوطنية الاشتراكية في دير القمر. في خطابه أصرّ جنبلاط على إلغاء الحصص الطوائفية في الانتخابات النيابية ودعا رئيس الجمهورية إلى تطبيق تلك الإصلاحات أو الاستقالة. وفي ذلك المهرجان، طالب جنبلاط بقانون «من أين لك هذا؟» لمحاسبة رؤساء الجمهورية على سلوكهم المالي خلال ولايتهم.

في الدورة البرلمانية الجديدة يوم ٩ أيلول/سبتمبر، فجّر رئيس الوزراء سامي الصلح قنبلته السياسية. أعلن أن سلطة خفية تقود الجمهورية وتعرقل أي إصلاح. وتحدث عن رجال يمسكون بالسلطة دون أن يكونوا مسؤولين أمام أحد ويتدخلون في كل شؤون الدولة، في إشارة واضحة إلى شقيق الرئيس ومستشاريه الذين اتهمهم الصلح

باستغلال النفوذ والتدخل في عمل القضاء وبالفضائح المالية[١٩]. وواصل الصلح متهماً الذين هرّبوا أموالهم إلى الخارج بإفقار الشعب واضطهاده. وختم بتحميل جماعة الرئيس المسؤولية وإن غير المباشرة عن اغتيال ابن عمه رياض ثم قدم استقالة حكومته[٢٠]. في اليوم التالي، رد عليه ميشال شيحا في افتتاحيته في «لوجور» بمقدار لا بأس به من الكلبية: «يجوز أن السلطة والمسؤولية منفصلتان في حين يجب الجمع بينهما. قد يكون ذلك خطأ ولكن هكذا تجري الأمور»[٢١].

مهما يكن فقد دقّت ساعة عهد بشارة الخوري، على الرغم من أن الرئيس كان لا يزال يستطيع الاعتماد على أغلبية برلمانية. كلّف الخوري صائب سلام بتشكيل حكومة من ثلاثة وزراء. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر أعلنت المعارضة إضراباً سياسياً عاماً إلى أن يستقيل الخوري. رفض الرئيس الانصياع ورفض مذكرة برلمانية رفعها عدد من النواب تطالبه بالاستقالة. اعتذر صائب سلام عن تشكيل الحكومة فحاول الخوري لعب آخر ورقة له باستدعاء قائد الجيش، الجنرال فؤاد شهاب، ومطالبته بفض الإضراب بالقوة. أعلن شهاب قبوله تكليف الجيش حفظ الأمن والنظام لكنه رفض استخدام القوة ضد الشعب. فما كان من الخوري إلا أن أعلن استقالته ظهر يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢.

لعب عامل خارجي دوراً لا يستهان به في سقوط بشارة الخوري تعلّق بمسألة انضمام لبنان إلى الأحلاف العسكرية الغربية. في هذا الموضوع، كان ضامنا الاستقلال اللبناني ــ بريطانيا ومصر ــ على طرفي نقيض. مطلع ١٩٥٠، أطلقت بريطانيا والولايات المتحدة لأميركية (ومعهما فرنسا وتركيا) الدعوة إلى حلف عسكري ضد

الاتحاد السوفياتي والشيوعية باسم «معاهدة الدفاع المشترك عن المتوسط» ووجّهت الدعوة إلى البلدان العربية المتوسطة الثلاثة ـ مصر وسورية ولبنان ـ للانضمام إليه. رفضت مصر الدعوة مشترطة أولاً جلاء القواعد العسكرية البريطانية عن الأراضي المصرية. وردّت بدعوة أقطار جامعة الدول العربية إلى توقيع «معاهدة الدفاع العربي المشترك». وقّعت الدول المعنية على المعاهدة يوم ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠ وطالبت الدول الأوروبية تزويدها بالسلاح لتعزيز دفاعاتها في وجه إسرائيل. كان «البيان الثلاثي» الذي أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في أيار/مايو ١٩٥١ بمثابة جواب على المعاهدة العربية، أكد على أولوية الدفاع عن المنطقة في وجه الشيوعية، وانتقد سباق التسلّح العربي ـ الإسرائيلي معلناً تثبيت حدود الشرق الأوسط وتكريس خطوط هدنة العام ١٩٤٩. في جوابها المشترك على البيان الثلاثي، أعربت دول الجامعة العربية، في حزيران/يونيو ١٩٥١، معارضتها اللجوء إلى العنف لحل مشكلات المنطقة أو تعديل خطوط الهدنة. لكنها أصرّت على الطابع الدفاعي للتسلّح العربي، رافضة الضغوط الرامية إلى فرض الأمر الواقع أو المفاوضات مع إسرائيل مكررة مطالبتها تنفيذ مقررات الأمم المتحدة بصدد حق العودة للاجئين الفلسطينيين والتعويض عن ممتلكاتهم. وختمت الدول العربية بيانها بإعلان تمسكها بسيادة بلدانها واستقلالها(٣٢).

وقف لبنان الرسمي إلى جانب مصر، فانضم إلى «معاهدة الدفاع المشترك» ووقع البيان المشترك. وكان بشارة الخوري ورياض الصلح قد رفضا منذ مطلع العام ١٩٥٠ عرضاً بريطانياً بانضمام لبنان إلى «الدفاع المشترك عن المتوسط» واتفقا على أن لبنان سوف يكون آخر دولة عربية تنضم إلى حلف عسكري أجنبي. في أحسن

الأحوال، كان الرجلان مستعدين لتوقيع اتفاق دفاع ثنائي مع أي دولة غربية على حدة، لكن ليس حلفاً عسكرياً مشتركاً. في مواجهة تنامي الضغوط البريطانية، دعا الخوري إلى خلوة لنحو ٤٠ من وجهاء الحزب الدستوري دعموه في موقفه. وكان الصوت المعارض الوحيد هو صوت هنري فرعون الذي عبّر أيضاً عن رأي نسيبه ميشال شيحا، أبرز دعاة الانضمام إلى الحلف العسكري الغربي. وكان شيحا عارض الخوري معارضة شديدة حول هذا الموضوع بحيث وصلت العلاقات بين الرئيس وصهره حد القطيعة.

مهما يكن من أمر، انفجرت الخلافات داخل الحزب الدستوري بين دعاة الحماية الأجنبية ودعاة الحياد عندما قرر زعيما التيارين الترشح لخلافة الخوري، كميل شمعون المعروف بولائه الغربي وحميد فرنجية المعروف بمواقفه الحيادية. غير أن فرنجية ما لبث أن انسحب من المعركة بعدما أعلن أحمد الأسعد أن كتلته الجنوبية المكونة من ١١ نائباً، سوف تصوّت لخصمه[٢٣]. وهكذا ففي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ انتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية اللبنانية. كان قد وعد بضم لبنان إلى الأحلاف الغربية وسوف يبرّ بوعده.

الهوامش

(١) على الرغم من أن الدستور اللبناني لا يذكر أن للدولة ديناً رسمياً، فإن المادة ٩ منه تؤمّن حضور الألوهة في الحياة السياسية والمدنية اللبنانية إذ تقول:
«حرية الاعتقاد مطلقة. والدولة، بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على ألا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

(٢) Nawwaf salam, *Mythes et politiques au liban (Beyrout: Editions FMA, 1987), p.69.*

(٣) Edmond Rabbath, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel: Essai de synthese (Beyrouth: Publications de l'Université Libanaise, 1973) p.173.*

(٤) تكرّس تحالف فرعون وكرامي بتأسيسهما «حزب الحرية» عام ١٩٤٤.

(٥) نُقِل سبيرز من لبنان وسورية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ لاعتباره شديد العداء للفرنسيين، وأرسِل كميل شمعون سفيرا إلى بريطانيا نزولاً عند ضغط فرنسي.

(٦) ارتفعت حركة السلع في المرفأ من ٣٠١,٥٠٠ طن عام ١٩٤٦ إلى ٤٠٠,٠٥١عام ١٩٥٠ و٨٨٧,٠٠٠ عام ١٩٥٥. وفي العام ١٩٥٥، تضاعف حجم تجارة الترانزيت التي تمر عبر مرفأ بيروت ٢٧ ضعفاً قياساً إلى بداية الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ (من ٢١,٠٠٠ طن عام ١٩٤٧ إلى ٥٧٤ عام ١٩٥٥).

(٧) بناء على شهادة ويلبور إيفلاند، عميل الـ«سي. آي. إي» السابق في الشرق الاوسط، كان مايلز كوبلاند، مدير محطة الـ«سي. آي. إي» في الشرق الأوسط، وستيفان ميد، مساعد الملحق العسكري في السفارة الأميركية في دمشق، مسؤولين عن تنظيم انقلاب حسني الزعيم من أجل دفع سورية إلى توقيع الاتفاق مع شركة «تابلاين»،

الشركة الأميركية التي بنت وأدارت خط أنبوب النفط الذي ينقل النفط السعودي إلى المتوسط. وكان البرلمان السوري قد وجد رسوم عبور الأنبوب عبر الأراضي السورية متدنية فرفض التصديق على الاتفاق الموقع بين الحكومة والشركة. راجع مقابلة أيرين غندزير مع إيفلاند في:

Irene Gendzier, *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945 - 1958*(New York: Columbia University Press,· 1997), p.98 and Douglas Little, "Cold War and Covert Action: The US and Syria, 1945-1958", *Middle East Journal*, vol. 44, no. 1 (Winter 1990) p.55.

حكم حسني الزعيم مدة ١٣٧ يوماً وقع خلالها اتفاق «تابلاين» واتفاق الهدنة مع إسرائيل، قبل إطاحته بواسطة انقلاب عسكري نظمه الكولونيل حناوي في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٩.

(٨) جمعت المعلومات عن الكونسورسيوم من عدد متنوع من المراجع، المكتوبة منها والشفوية، منها تقريران لوزارة الخارجية الأميركية:

Lane to Department of State: *Memorandum on an interview with the Prime Minister of Lebanon prepared by the Commercial attache*, no, 1048, secret, Beirut, 17 December 1945; *The Political Control Exercised by the Commercial Class in Lebanon*, despatch no. 372, 21 January 1952 by Harold B. Minor.

(٩) Michael Johnson, *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840-1985* (London: Ithaca Press, 1986) p.4.

(١٠) بين تلك المصارف «بنك مصر سورية ولبنان»، البنك العربي، بنك طراد-كريدي ليونيه، Banque d'Indochine، بنك فرعون-شيحا، البنك الأهلي، Banque Commerciale Italia.

(١١) عندما تحول قسم كبير من الشركات العائلية إلى شركات مساهمة في الستينيات والسبعينيات، ظلت العائلات المنتمية إلى الكونسورسيوم مهيمنة على القطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

(١٢) راجع:
Michael Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernisation in Lebanon* (New York: Random House, 1968).

(١٣) خلال الأعوام ١٩٥١ ـ ١٩٥٣، كان نصف واردات لبنان يرد من منطقة الدولار و٢٢٪ من منطقة الجنيه الإسترليني وفقط ١١٪ من منطقة الفرنك الفرنسي، و١٧٪ من سورية. وكان ٣٧٪ من الصادرات يذهب الى منطقة الجنيه الإسترليني و٣٤٪ إلى منطقة الدولار و٢١٪ إلى سورية وفقط ٨٪ إلى فرنسا. أما عائدات تجارة الترانزيت (بما فيها النفط) فقد فاقت قيمة المستوردات والمصدرات وعمليات إعادة التصدير. جبرائيل منسى، **في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم فيها لبنان المغترب**، بيروت، ١٩٥٠، ص ٤٠ و٥٦.

(١٤) "Transmitting a Survey of the Economic Problems of Lebanon, address delivered by Naim Amiouné, assistant director of the Lebanese Ministry of National Economy", at American Junior College, *FSOUSA*, no. 1258, Beirut, 3 July 1646.

(١٥) *L'Orient*, 18 mars 1950.

(١٦) Mlle Durand, "La rupture de l'union syro-libanaise" in *Mélanges Proche Orientaux d'Economie politique* (Beyrouth: Faculté de Droit, Université St. Joseph, 1965) pp.203-358.

(١٧) Michel Chiha, *Propos d'économie libanaise* (Beyrouth: Editions du Trident, 1965) pp. 126, 136,162.

(١٨) Ziadeh, *Syria and Lebanon*.

(١٩) نموذج من الفساد في عهد بشارة الخوري هو فضيحة بناء مطار بيروت الدولي. ترد تفاصيل الفضيحة في تقرير للملحق التجاري في السفارة الأميركية في بيروت الذي عوّل على معلومات زوّده بها بالدرجة الأولى المهندس غبريال المرّ، النائب والوزير. وزير الأشغال العامة آنذاك هو الزعيم الجنوبي أحمد الأسعد، والمقاولون الرئيسيون هم آل كتانة. إجمع اربعة أفرقاء من الخبراء الأميركيين على أن كلفة المشروع لا ينبغي أن تتجاوز ٢٤ مليون ليرة لبنانية. في عام ١٩٥٢، كان المشروع قد كلف الخزينة اللبنانية ٤٥ مليون

ليرة ولم يكن قد أنجز بعد. وقدّر إنفاق الدولة على استملاكات الأراضي بـ ٥,٥٠٠,٠٠٠ ليرة عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٥٢ كانت تعويضات الاستملاك قد بلغت ١٣ مليوناً ولم تنته بعد. جدير بالذكر أن أحد كبار المنتفعين من تلك الاستملاكات هو صائب سلام مالك منطقة الغدير التي بني عليها المطار. أما أكلاف الحفر ونقل الرمول فقد قدّرت بـ ١١٠ غروش للمتر المكعّب إلا أن العقد الذي أبرم مع شركة «ريجي دي ترافو Régie des Travaux» التي يملكها ميشال ضومط وألفرد كتانة وآل صباغ وجميعهم من «رجال الرئيس» فقد حددها بـ ١٧٠ غرشاً. من جهة أخرى، حُصر عقد الاسمنت بمعمل الترابة في شكا الذي يملكه فؤاد خوري، شقيق الرئيس وعضو اللجنة الحكومية التي أشرفت على أعمال بناء المطار. وقد باع معمل شكا الاسمنتِ لأشغال المطار بسعر أعلى من سعر استيراد الاسمنت من الولايات المتحدة بما في ذلك أكلاف النقل والرسوم الجمركية!

"The Political Control Exercised by the Commercial Class in Lebanon", FSOUSA, despatch no. 372, 21 January, by Harold B. Minor.

(٢٠) Ziadeh, *Syria and Lebanon*, pp. 118-19.

(٢١) Michel Chiha, *Politique Intérieure*, (Beyrouth: Editions du Trident, 1957), p.234.

(٢٢) عشية جلاء القوات الفرنسية عام ١٩٤٥، اتصل شارل مالك، الناطق بإسم البعثة اللبنانية في واشنطن، بوزارة الخارجية لتأمين تعهدات أميركية سياسية وعسكرية تجاه لبنان. وحاجج قائلاً إن لبنان الذي سوف «ينفصل» قريباً عن فرنسا لن يستطيع العيش دون حضور زعيمة «العالم الحر» فيه أو دعمها له. وعاد مالك إلى وزارة الخارجية لاقتراح معاهدة عسكرية بين لبنان والولايات المتحدة في مناسبتين عام ١٩٤٧ و١٩٤٩. وفي زيارته الأخيرة، أضاف الى خججه السابقة حاجة لبنان لحماية اميركية لدرء خطر دولة إسرائيل. وفي أيار/مايو من العام ذاته، اقترح رجل الأعمال فرنسيس كتانة على وزارة الخارجية الأميركية إنشاء قاعدة عسكرية في لبنان مقابل هبة بخمسة ملايين دولار هي المبلغ الذي يقدّر أن

يخسره الاقتصاد اللبناني بسبب القطيعة الاقتصادية المتوقعة مع سورية. وجدير بالذكر أن مالك وكتانة عبّرا عن رأي ميشال شيحا بأن القوة الجديدة في العالم التي يجب أن تحمي لبنان هي الولايات المتحدة لا بريطانيا أو فرنسا. وشارل مالك من الذين كان يرعاهم شيحا وهو الذي عينه أصلاً في منصبه بواشنطن. أما فرنسيس كتانة فهو ابن شقيقة ميشال شيحا، ويرعى في الولايات المتحدة توظيفات أموال خالته لور شيحا، شقيقة ميشال وزوجة الرئيس بشارة الخوري (التي كانت تقدّر آنذاك بخمسة ملايين دولار!).

وفيما مالك يطارد موظفي الخارجية في واشنطن، دون كبير طائل، كان رياض الصلح يمضي معظم عام ١٩٤٨ -١٩٤٩ بين فرنسا وإنكلترا ساعياً لإقناع قادة البلدين بتوقيع اتفاقيات ثنائية للدفاع عن لبنان بديلاً عن انضمام الأخير إلى الأحلاف العسكرية الغربية. ولم يلق الصلح لذلك آذاناً صاغية هو أيضاً.

الفصل الثامن

عهد شمعون: السلطوية والانحياز الغربي (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)

«تكمن أهمية لبنان نسبة للولايات المتحدة الأميركية في خطوط ومراكز الاتصال التي يستطيع تأمينها من أجل تنمية دفاعات متقدمة في منطقة الشرق الأوسط. فلبنان يملك واحداً من أفضل المرافىء وشبكات الطرقات على الساحل الشرقي للمتوسط إضافة إلى قواعد جوية ذات إمكانات واعدة. فضلاً عن أن معظم الأنابيب التي تنقل النفط من الخليج الفارسي والعراق تنتهي في مرافئ لبنان على المتوسط» (تقرير اللجنة المشتركة لرؤساء أركان الجيش الأميركي عن برامج المساعدات العسكرية للشرق الأوسط، ٣ شباط/فبراير ١٩٥٧)

خلال ولاية كميل شمعون، شهد لبنان فترة من الازدهار الاقتصادي أفادت من جملة من ظروف إقليمية مشجعة: طفرة في

اقتصاديات النفط في الخليج والعربية السعودية؛ الآثار الاقتصادية لإنشاء دولة إسرائيل؛ تدفق رؤوس الأموال العربية على المصارف اللبنانية هرباً من موجة التأميمات الأولى في سورية والعراق ومصر. لأول مرة فاضت زيادة الدخل الأهلي عن نسبة الزيادة السكانية، وسجلت معدلات نمو قياسية في قطاعات البناء والمال والسياحة، كما في عدد وكالات الشركات الأجنبية المسجلة في لبنان. وإذا عائدات تجارة الترانزيت مع الأردن والعراق والعربية السعودية تفوق تعويض الخسائر الناجمة عن انفصال الوحدة النقدية والجمركية مع سورية. والفضل الذي لا ينكر لعهد كميل شمعون هو أنه وفّر الإطار القانوني لتلك التطورات بإصداره قانون إنشاء الشركات المغفلة والمساهمة عام ١٩٥٤ وقانون السرية المصرفية عام ١٩٥٦ وغيرهما.

ومع ذلك فالازدهار اللبناني زاد الفوارق الاجتماعية والمناطقية وفاقم التوتر بينها، فيما استوعبت القطاعات المالية والتجارية فوائد ذلك الازدهار وقد تركزت معظمها في العاصمة وما جاورها من جبل لبنان. سريعاً أحاطت بشمعون أسر الكونسورسيوم ذاته التي كانت متحلقة حول بشارة الخوري، وقد اتسعت لاستقبال رجال الرئيس الجديد وأثرياء جدد وافدين من بلدان الاغتراب.

وكانت الخطوة السياسة الأولى التي اتخذها الرئيس الجديد هي القطيعة مع شريكه السابق في الجبهة الوطنية الاشتراكية، كمال جنبلاط. وثمة ما يدلّ على أن ممثلي المصالح النفطية الأميركية طالبوه رسمياً أن لا يعرض على جنبلاط أي منصب وزاري لأنهم يشكّون في أنه من أنصار تأميم النفط[1]. وعلى الرغم من ذلك، استمر شمعون في الحديث عن برنامج المعارضة. وعد في خطاب

القسم يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، بمحاربة الفساد مشدّداً على تواضع المنصب الرئاسي وتقشفه متعهداً بإلغاء الامتيازات والشكليات المنوطة به، بما فيها الأموال السرية الموضوعة بتصرف الرئيس. وكان شمعون قد التزم أيضاً في برنامج الجبهة الوطنية الاشتراكية بحياد لبنان في النزاعات الدولية، وإصلاح الإدارة، وإنشاء مجلس دولة للبت في دستورية التشريعات والتجاوزات على السلطة. والمدهش هو المدى الذي ذهب إليه شمعون في نقض كل التزام من هذه الالتزامات.

سلطوية الرئيس

دفع شمعون ممارسته للسلطة إلى حدود الحكم الفردي، متكلاً على تفسير حرفي للنص الدستوري على حساب نص «الميثاق الوطني» وروحه.

لم يكتفِ بإضفاء الأبّهة والاحتفالية على مقام الرئاسة، بل أرسى تقليدين أسهما إلى حد كبير في مركزة السلطة بين يديه. أولاً، اختار رؤساء وزراء ضعيفي الصفة التمثيلية، يعتمدون على تقديمات الرئيس والامتيازات التي يقدمها لهم، أكثر من اعتمادهم على تمثيلهم مصالح طائفتهم وتطلعاتها. ثانياً، مارس الرئيس الحكم في علاقة مباشرة بالمديرين العامين للوزارات الرئيسية (الخارجية، الدفاع، المالية، العدل والأمن العام، ومعظم هؤلاء من الموارنة)، متجاوزاً سلطة الوزراء المعنيين.

وقد اكتملت سلطة الرئيس الفردية على السلطة التنفيذية بإخضاعه السلطة التشريعية. اختار الوحدة الانتخابية الصغرى لكنه خفض عدد النواب. بناء على قانون الانتخاب الجديد، الصادر في تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، قسّم لبنان إلى ٣٣ دائرة انتخابية (بديلاً من الدوائر التسع في القانون السابق) وتقلّص عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤. برّر الرئيس إجراءه الأخير برغبته في تغليب النوعية على الكمية[٢]. نظرياً، يفترض بتصغير الدائرة الانتخابية أن يسهم في كسر احتكار الزعماء التقليديين لمجلس النواب، إلا أنه ضمن عملياً للرئيس أكثرية نيابية أكيدة في السلطة التشريعية وعزز من الطابع الطائفي للدائرة الانتخابية. بناء على التشريع الجديد، أعطيت المرأة حق الانتخاب والترشّح لأول مرة، في تتويج لنضال الحركة النسائية اللبنانية الطويل من أجل حقوقها القانونية والسياسية. هكذا حققت نتائج الانتخابات لشمعون معظم ما أراده منها. دخل مجلس النواب ٢٢ وجهاً جديداً وأضعف رؤساء اللوائح الرئيسيين فيما سقط البعض الآخر.

بلغت تسلّطية شمعون درجة أدّت بكاتب افتتاحيات «الأوريان»، الصحافية المسيحية ذات الهوى الفرنسي، إلى أن يكتب: «أمسى رئيس الدولة السلطة التشريعية كلها والسلطة التنفيذية كلها. ويتأكد ذلك إلى درجة أنه حين يغيب، تغيب كل فعاليات الدولة معه»[٣]. هكذا، سوف يستقوي الرئيس الجديد بالدعم الخارجي وبتواطؤ الأوليغارشية والتعبئة المارونية، ما أدى به إلى تأزيم العلاقات الطائفية كما لم يفعل زعيم سياسي آخر من قبل. وهذا في وضع انجذب فيه «الشارع» المسلم بكثافة إلى خطاب الحركة الناصرية القومي المعادي للاستعمار.

الانحياز إلى المعسكر الغربي

لا ريب في أن صعود جمال عبد الناصر في مصر زاد من اهتمام

الإدارة الأميركية بلبنان وقد رأت في القومية العربية عدواً وفي سياسة عدم الانحياز انحيازاً إلى المعسكر السوفياتي. رداً على ذلك، أرست واشنطن استراتيجيتها على محاور ثلاثة: جذب العربية السعودية بعيداً عن عبد الناصر؛ تحويل العراق إلى منافس لمصر؛ دعم السلطات اللبنانية. وقد حدّد ناظر الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس إسرائيل ونفط الخليج والعربية السعودية ولبنان على أنها «المواقع الأميركية» التي يتعيّن الدفاع عنها ضد تيار القومية العربية الصاعد[٤]. اقتصادياً، كانت الولايات المتحدة مهتمّة بلبنان بما هو مصبّ للنفط ومركز تتكاثر فيه وكالات الشركات الأجنبية للمنطقة كلها. استراتيجياً، جذب لبنان الاهتمام الأميركي لبنيته التحتية من قواعد عسكرية ومرافىء وشبكات طرقات وتسهيلات أخرى يمكن أن تخدم كرأس جسر في حال التدخل العسكري في المنطقة. عام ١٩٥٣، تسلّمت الحكومة اللبنانية أسلحة ومساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة قيمتها ستة ملايين دولار، وبحلول العام ١٩٥٤ كان كميل شمعون قد أجاز للطيران الحربي الأميركي أن يستخدم الأجواء اللبنانية لطلعات استكشافية. وبعد سنة من ذلك، وقّعت الولايات المتحدة اتفاقية تجارية تعطي فيها لبنان صفة الدولة الأكثر رعاية.

كان «حلف بغداد»، الذي أعلن عام ١٩٥٥، بين عراق فيصل ونوري السعيد وباكستان وتركيا وإيران هو أفضل ما استطاعت القوى الغربية فرضه على المنطقة.

لم ينضم لبنان رسمياً إلى الحلف المعادي للشيوعية، إلا أن شمعون لم يترك مجالاً للشك في أنه مؤيد له بلا تحفظ. حتى أن الملك سعود اتهم الرئيس اللبناني بممارسة الضغط على صديقه حسين،

ملك الأردن، للانضمام إلى «حلف بغداد». والحال أن ما منع هذا الأخير من الانضمام إلى الحلف الغربي هو التحركات القومية العربية التي عصفت بالأردن، وطاولت الجيش، وفرضت على الملك تعيين السياسي الوطني سليمان النابلسي رئيساً لحكومة مؤيدة لعبد الناصر. من جهة أخرى، رفض شمعون الانضمام إلى «حلف الدفاع العربي» الذي وقعته مصر والعربية السعودية وسورية في آذار/مارس ١٩٥٥ جواباً على «حلف بغداد».

أثار إعلان «حلف بغداد» موجة من التظاهرات الطالبية والشعبية العنيفة شملت لبنان من أقصاه إلى أقصاه، من طرابلس إلى بنت جبيل. في العاصمة، فتحت الشرطة النار على المتظاهرين عند بوابة الجامعة الأميركية وأردت الطالب حسّان أبو اسماعيل، عضو الحزب الاشتراكي الذي يرأسه كمال جنبلاط وجرحت عدداً من المتظاهرين. حينها، استقال حميد فرنجية، وزير الخارجية، لعجزه عن التكيّف مع سياسة رئيس الجمهورية، ففي أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، وعد فرنجية جمال عبد الناصر باسم حكومته بأن يعارض لبنان الأحلاف العسكرية الغربية.

هكذا قوّض شمعون السياسة الخارجية العربية الحيادية التي مارسها سلفه بشاره الخوري. وسريعاً ما وضعه موقفه من «حلف بغداد» في تناقض مع عبد الناصر في الوقت الذي سمّم فيه علاقاته بسورية. خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦، أيّد لبنان الرسمي مصر لكن بتحفظ، إذ انتقد الطريقة «المتسرعة» التي تمّ بها تأميم شركة قناة السويس. في رد فعل على العدوان الثلاثي ضد مصر، دعا شمعون إلى قمة للحكام العرب تعقد في بيروت، في مناورة غرضها المزايدة على المعارضة المحلية. وفي الانتظار، شدّ الرحال في

زيارة رسمية إلى شاه إيران. وعندما انعقدت القمة العربية أخيراً، كان القتال في منطقة القناة قد توقف فحاول شمعون حرف النقاشات عن اتخاذ إجراءات ضد فرنسا وبريطانيا باتجاه الاكتفاء بمطالبة إسرائيل الانسحاب من الأراضي المصرية. مهما يكن من أمر، لما اتخذت القمة قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، رفض لبنان الرسمي تنفيذ القرار. أدت تلك الخطوة إلى القطيعة النهائية بين شمعون وبين رئيس وزرائه عبد الله اليافي ووزير الدولة صائب سلام، فاستقال الرجلان من الحكم وانضما إلى المعارضة. رد شمعون بتأليف حكومة خماسية برئاسة سامي الصلح أوكلت فيها حقيبة الدفاع إلى قائد الجيش، الجنرال فؤاد شهاب، الذي طلب منه الرئيس إعلان حالة الطوارىء. لكن الأكثر إثارة للاستفزاز كان تعيين شارل مالك وزيراً للخارجية، وهو ذو المواقف المعروفة تأييداً للسياسات الأميركية. وفي نيسان/أبريل من ذلك العام، غادر شمعون، يرافقه سامي الصلح، في زيارة رسمية إلى أنقرة. شدّد البيان المشترك الصادر عن المحادثات على التطابق في وجهات النظر في المواقف السياسية بين البلدين في وقت كانت تركيا تهدد فيه سورية وتحشد القوات على حدودها.

في ١٦ آذار/مارس ١٩٥٧، ربط شمعون لبنان رسمياً بـ«مبدأ أيزنهاور» من خلال بيان مشترك للحكومتين صوّت المجلس النيابي بالموافقة عليه في الرابع من نيسان/أبريل. وفي أيار/مايو من ذلك العام، نظّم شمعون انتخابات وطنية «اشترتها له» «السي. آي. إي»، حسب تعبير وِلبور كراين إيفلاند الذي كتب يقول:

«طوال فترة الانتخابات، كنت أنتقل بانتظام إلى القصر الجمهوري وبحوزتي حقيبة طافحة بالليرات اللبنانية، ثم أعود إلى السفارة

متأخراً في المساء ومعي حقيبة توأم نها أحملها إلى مكتب مالية «السي. آي. إي» عند هارفي أرمادا ليملأها لي من جديد. بعد قليل صارت سيارة «الديزوتو» الذهبية خاصتي مشهداً مألوفاً خارج القصر فاقترحت على شمعون أن يستخدم وسيطاً بيننا ومكاناً للقاء بعيداً عن القصر. وعندما ألح الرئيس أنه يستطيع أن يتعاطى مع عملية التسلّم والتسليم بذاته، استسلمت للافتراض بأن أياً كان في لبنان يهتم بمتابعة ما يجري، لن يجد صعوبة في تخمين طبيعة مهمتي»(٥).

مع أن عدد المقاعد في تلك الدورة الانتخابية زيد من ٤٤ إلى ٦٦، إلا أن شخصيات مسلمة رئيسية، أمثال صائب سلام وكمال جنبلاط وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد وآخرين، خسرت مقاعدها النيابية وحلّ محلها مرشحون موالون لشمعون. وفي ٣٠ أيار/مايو، أطلقت الشرطة النار على تظاهرة احتجاج على نتائج الانتخابات، ما أدى إلى مقتل عدة متظاهرين.

لم تكتف سياسات شمعون في تنفير النخب المسلمة و«الشارع» المسلم، بل قسمت صفوف المسيحيين. فإلى المعارضة المسلمة النامية ضده، نشأت «قوة ثالثة» ذات أكثرية مسيحية تطالب بحياد لبنان في النزاعات العربية ومن أعضائها هنري فرعون ويوسف سالم وشارل حلو وجورج نقاش . من جهته، أعلن ريمون إده، الذي خلف أباه على رأس «الكتلة الوطنية»، معارضته العلنية لتجديد ولاية شمعون. والأهم من هذا هو معارضة البطريرك المعوشي المهتمّ باتخاذ المواقف الواضحة من المستجدات في لبنان والمنطقة. فقد ألح على الحكومة أن ترفض «حلف بغداد» وعبّر عن مواقف جريئة وشفافة في العلاقات المسيحية ــ المسلمة. أسرّ إلى

السفير الأميركي ماك كلنتوك أن الوقت قد حان لكي يواجه المسيحيون وقائع الحياة: إنهم أقلية في لبنان وأقلية صغيرة جداً في العالم العربي، مع أنهم ما زالوا يسيطرون على أفضل المناصب ويتغرغرون بوهم أنهم الأكثرية. ومضى قائلاً إن السبيل الوحيد للحفاظ على وجود المسيحيين هو أن يعتادوا على حقيقة أنهم باتوا أقلية وأول خطوة في هذا الاتجاه هي أن يضعوا «دون لأي» أكبر عدد ممكن من الوظائف الإدارية في لبنان بتصرّف المسلمين(٦).

بلغ الفساد أيام شمعون أحجاماً كبيرة: كان سماسرة الرئيس يفرضون كمية من الأسهم في الشركات المساهمة تقدّم على سبيل «الهدية» للرئيس وبطانته لقاء منحها رخص التأسيس(٧). كذلك اتهم الرئيس بأنه حوّل إلى حسابه الخاص أموالاً من تبرعات المغتربين لضحايا الزلزال الذي ضرب مناطق لبنانية عام ١٩٥٦. وجاءت استقالة رجل الأعمال إميل بستاني من وزارة التعمير دعماً لذلك الاتهام.

في الأول من شباط/فبراير ١٩٥٨، أعلنت مصر وسورية الوحدة بينهما وقيام الجمهورية العربية المتحدة. احتفل اللبنانيون بالحدث في تظاهرات فرح في بيروت ومدن الساحل. وعندما زار جمال عبد الناصر دمشق، زحف عشرات الألوف من اللبنانيين إلى العاصمة السورية بقيادة صائب سلام وكمال جنبلاط وعبد الله اليافي وصبري حمادة وفؤاد عمون ورشيد كرامي ومعروف سعد وسواهم.

«ثورة» الـ ١٩٥٨

بدأت الأزمة السياسية التي تطورت إلى ثورة مسلحة في آذار/

مارس ١٩٥٨ عندما رفض كميل شمعون نفي شائعات تقول إنه يعتزم تجديد ولايته.

لم تعارض الإدارة الأميركية فكرة التجديد في المبدأ، إلا أن السفارة في بيروت عبّرت عن خشيتها من أن يؤدي الانقسام المسيحي حول هذا الموضوع إلى تعريض الهيمنة السياسية المسيحية على البلاد للخطر. بعث محللوها بتحليلات وافية إلى واشنطن تشرح التذمر السياسي والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية، وتتحدث عن الامتيازات المسيحية ووضع المسلمين بما هم مواطنون من الدرجة الثانية. كذلك أفادت تقارير السفارة أن العديد من زعماء المعارضة لا يخفي عواطفه الإيجابية تجاه لولايات المتحدة الأميركية. مع ذلك، قررت الإدارة الأميركية دعم شمعون في حال اتخاذه قرار التجديد، على الرغم من معرفتها بالفساد المستشري في عهده وخروقه العديدة لـ«الميثاق الوطني»، وحاجة البلاد إلى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

في ٢٧ آذار/مارس ١٩٥٨، اجتمعت ٥٨ شخصية من المعارضة ومن «القوة الثالثة»، نصفهم من المسيحيين، وانتخبوا لجنة إدارية من ثلاثة أشخاص: هنري فرعون رئيساً وعبد الله اليافي نائباً للرئيس وكمال جنبلاط أميناً للسر. وأعلن المجتمعون معارضتهم ولاية ثانية للرئيس واتهموا شمعون بإثارة المخاوف على أمن بالبلاد خدمة لأغراضه الشخصية. ورأوا أن شمعون يسعى لفرض التماهي بين الوطنية اللبنانية وبين الولاء لشخصه. وقد كتب جورج نقاش بهذا الخصوص يقول: «ثمة عقيدة سياسية جديدة تعرض على اللبنانيين خلال الشهور الثمانية الأخيرة: إن لم تكن شمعونياً، فهذا يعني أنك خائن أو سوري ــ بلشفي»[٨].

بنهاية شهر نيسان/أبريل، كان المراقبون يتحدثون عن لبنان بما هو برميل بارود على أهبة الانفجار. جاءته الشرارة يوم ٧ أيار/ مايو عند اغتيال الصحافي ذي الميول اليسارية نسيب المتني، صاحب اليومية المعارِضة، «التلغراف»، ورئيس تحريرها المعروف بانتقاداته الحادة لسياسة شمعون الخارجية وللفساد في عهده. في اليوم التالي، دعت المعارضة إلى الإضراب العام وفي يوم التشييع انطلقت تظاهرات عارمة في عكار والمنية والشوف والبقاع وصيدا، عبّرت عن الغضب والاستنكار تجاه الأحلاف العسكرية الأجنبية وطالبت باستقالة شمعون. في طرابلس، اشتبك أنصار رشيد كرامي مع الجيش وفي بيروت الغربية ظهرت المتاريس في الشوارع.

بعد شهرين من القتال، كانت المعارضة تسيطر على ثلاثة أرباع البلاد. التزم الجيش، بقيادة فؤاد شهاب، سياسة يمكن تسميتها بسياسة «الحياد الفعال»، تحاول احتواء الثورة بدلاً من سحقها. علماً أن هذه، في كل حال، مهمة مستحيلة نظراً لاتساع الرقعة التي يسيطر عليها الثوار ولضعف تجهيزات الجيش وطبيعة تركيبته الطائفية[٩]. ومهما يكن من أمر، قاوم شهاب أوامر شمعون باقتحام معاقل الثوار في أحياء البسطة والمصيطبة والطريق الجديدة، إلا أنه نجح في تثبيت الجبهة في طرابلس وصدّ الهجوم الذي شنه أنصار كمال جنبلاط على محورين: محاولة السيطرة على طريق بيروت ــ دمشق (عند بلدة صوفر) ومحاولة احتلال مطار بيروت. دارت معارك ضارية عند هذا المحور الأخير، في بلدة شملان خصوصاً، حيث ساندت الجيش عناصر مسلحة من الحزب السوري القومي الاجتماعي وأنصار حليف شمعون الدرزي، مجيد إرسلان.

عند اندلاع المعارك، طالب شارل مالك رسمياً الولايات المتحدة

بالتدخل العسكري في لبنان. بعد مضي شهر على الطلب، كان البيت الأبيض لا يزال يرفض الزج بقواته في لبنان. في برقية إلى السفارة في بيروت، شرح وزير الخارجية دالاس الموقف قائلاً إن التدخل العسكري من شأنه تأزيم «النزاعات الطائفية» بل إنه قد يؤدي إلى «التقسيم أو إلى اقتطاع أراض من البلد»[١٠]. من جهة ثانية، أعرب الأميركيون عن اعتقادهم أن الجيش اللبناني يملك ما يكفي من القدرات لمتطلبات حفظ الأمن الداخلي، خصوصاً أنه تلقى أخيراً شحنات سلاح أميركي حديثة وذخائر. ومهما يكن، كانت خطط التدخل العسكري المحتمل في لبنان جاهزة في أدراج البنتاغون منذ خريف ١٩٤٧، تحت عنوان «عملية الوطواط الأزرق». إلا أنها خطة أعدَّتْ في إطار إقليمي أوسع كما سوف يتبين لنا عما قليل[١١].

«عملية الوطواط الازرق»

في الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨ سقطت الملكية في العراق في انقلاب نفذته وحدات من الجيش بقيادة «الضباط الأحرار» فيما جماهير بغداد تنزل إلى الشوارع وتمارس عنفاً غير مسبوق ضد شخصيات العهد السابق ورموزه. تشكل الاتصالات التي جرت حينها بين واشنطن ولندن مادة لقراءة مثيرة. عندما اتصل أيزنهاور برئيس الوزراء البريطاني وأعلمه أن الأميركيين سوف يضعون الخطة موضع التنفيذ، نشأ سوء تفاهم طريف بين الرجلين. فيما الرئيس الأميركي يفكر في لبنان، كان هارولد ماكميلان، الذي استولى عليه هاجس أن «النفط في خطر»، يرى أن الانقلاب العراقي «منازلة حاسمة» وأن التدخل العسكري في لبنان إن هو إلا خطوة في عملية عسكرية أوسع يجب أن تصل إلى الخليج بعد اجتياحها

سورية والعراق. لم يكن ما يدعو للعجب في الموقف العدواني من النظام السوري، إذ المعروف أن البريطانيين والأميركيين يسعون إلى إطاحته منذ ١٩٥٧. غير أن الوثائق الرسمية البريطانية التي فتحت للعلن أخيراً تكشف أن رئيس الوزراء ماكميلان والرئيس أيزنهاور صادقا في ذلك العام على خطة مشتركة وضعها جهازاً الـ«سي. آي. إي» والـ «م. آي. ١٦» (المخابرات العسكرية البريطانية) لافتعال اشتباكات حدودية وارتكاب أعمال تخريب في الأقطار المجاورة تكون بمثابة ذرائع يستخدمها جيران سورية (لبنان والأردن والعراق وتركيا) تبريراً لاجتياح البلد وإطاحة نظامه الذي يقوده تحالف من الناصريين والبعثيين والشيوعيين. تسهيلاً لتنفيذ تلك الخطة، تداول المعنيون بإثارة الانتفاضات الداخلية في سورية ذاتها وتقررت التصفية الجسدية لأبرز شخصيات النظام: عبد الحميد السراج، رئيس المخابرات العسكرية، وعفيف البزري، رئيس الأركان، وخالد بكداش، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري-والنائب في البرلمان[١٢]. لم توافق أي دولة مجاورة لسورية على الخطة الانكلو ــ الأميركية باستثناء تركيا. في العام التالي، تحرك البعثيون والناصريون ضد حلفائهما الشيوعيين وأخذوا يضغطون على عبد الناصر للقبول بوحدة اندماجية بين سورية ومصر وإلا تقع سورية في يد الشيوعيين.

المهم أن الرئيس الأميركي أبلغ رئيس الوزراء البريطاني أن الكونغرس يفرض عليه قيوداً لا تسمح بعملية عسكرية واسعة النطاق كالتي يقترحها ماكميلان، وتوافق الرجلان على تدخل عسكري أميركي في لبنان وبريطاني في الأردن لحماية النظامين المشرقيين المتبقيين من الأنظمة الموالية للغرب. في يوم ١٤ آذار/ مارس ذاته، كرر شمعون طلب التدخل العسكري خلال ٤٨

ساعة «وإلا نظام عربي آخر موال للغرب سوف يسقط بدوره خلال ٢٤ ساعة»[١٣].

عصر الخامس عشر من تموز/يوليو فيما المظليون البريطانيون يهبطون في مطار عمّان، كانت طلائع وحدات «المارينز» الأميركية تنزل إلى شاطىء خلدة جنوبي بيروت وتباشر دباباته تطويق المدينة ومدافعها مصوّبة إلى بيروت الغربية. وفي الأيام الأربعة التالية، لحق بهم ١٥,٠٠٠ جندي أميركي آخر، يدعمهم ٤٠,٠٠٠ جندي محمولين على ٧٠ بارجة حربية تابعة للأسطول السادس الأميركي في أول عملية من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية.

ظن شمعون أن الإنزال دعم استراتيجي له لتحقيق الانتصار على خصومه، فزاد الضغط على قائد الجيش لاحتلال معاقل الثوار و«تنظيف بيروت». غير أن شهاب كان مشغولاً بالتعبير عن هواجسه تجاه دخول جيش أجنبي عاصمة بلاده، وإن يكن جيشاً صديقاً. في اليوم التالي، وصل إلى بيروت روبرت مورفي، نائب وزير الخارجية والمبعوث الشخصي للرئيس الأميركي، مكلفاً بتحقيق تسوية سلمية للأزمة «بأي ثمن». وفق أعرق تقاليد «دبلوماسية المدفع»، بعث مورفي برسالة إلى صائب سلام مفادها أن الطاقة النارية الموضوعة بتصرّفه تستطيع إبادة حيّ البسطة في ثوان. ومن جهة ثانية، أبلغ الجنرال شهاب في لقائهما الأول، على سبيل الودّ، أن حاملة الطائرات «ساراتوغا» الراسية قبالة شاطىء بيروت مسلحة بالرؤوس النووية. لم يقتض الأمر أكثر من هذا للتوصل إلى اتفاق قضى بأن تدخل القوات الأميركية بيروت بمواكبة دوريات من الجيش اللبناني. أما المطار فقد احتلته قوات «المارينز» فبات بمأمن من هجمات أنصار جنبلاط. هكذا جرى

الاحتواء العملي للثورة فبات باستطاعة الموفد الأميركي أن يبحث في التسوية السياسية.

اتضح لشمعون إذذاك أن الأسطول السادس جاء إلى بيروت لفرض خليفة له لا لمناصرته ضد خصومه. لم يكن اختيار فؤاد شهاب مفاجئاً إذ تضافرت عوامل عدة على تزكيته. فقد ورد اسمه أصلاً خلال المفاوضات الأميركية مع عبد الناصر. ثم إنه يلبّي الشرط الذي وضعه أيزنهاور إذ طالب برئيس عسكري. وهكذا في ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٨ التأم البرلمان اللبناني وانتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية بأكثرية ٤٨ صوتاً. تغيّب عن الجلسة عشرة من النواب الموالين لشمعون. وصوّت سبعة نواب لريمون إده، الذي قدم ترشيحه لتسجيل معارضته انتخاب عسكري للرئاسة الأولى.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر غادر شمعون الرئاسة في نهاية ولايته وأدى شهاب القسم الدستوري التقليدي أمام مجلس النواب وتسلّم منصبه. كلّف الرئيس الجديد رشيد كرامي، قائد الثورة في طرابلس، تشكيل حكومة جديدة. ولما أعلن كرامي حكومة من ثمانية وزراء اعتبرت فوراً شديدة الانحياز للمعارضة. وما زاد في الطين بلّة أن رئيس الحكومة كان قد أعلن أن حكومته تنوي «جني ثمار الثورة». شهد اليوم ذاته اختطاف فؤاد حداد، رئيس تحرير اليومية الكتائبية «العمل»، المعروف بتهجماته اللاذعة على الرئيس عبد الناصر. في اليوم التالي، شهدت المناطق ذات الغالبية المسيحية إضراباً عاماً تلبية لدعوة من حزب الكتائب. واندلعت على مدى ثلاثة أسابيع سلسلة من أعمال العنف عرفت بـ«الثورة المضادة» تميزت بالصدامات الطائفية المسلحة والخطف على الهوية وسواها في بيروت والجبل خصوصاً. لم يستتب الأمن إلا بعد تأليف وزارة

رباعية متوازنة من كرامي وحسين العويني عن المسلمين وبيار الجميّل وبيار إده عن المسيحيين. وانعقدت المصالحة تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب».

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨ كان آخر جندي أميركي قد غادر الأراضي اللبنانية.

الهوامش

(١) لفترة شمعون والتدخل العسكري الأميركي، يراجع كتاب:
Irene Gendzier, *Notes From the Minefield*, (New York: Columbia University Press, 1997).

(٢) Camille Chamoun, *Crise au Moyen Orient* (Paris: Gallimard, 1963), p. 248.

(٣) *L'Orient*, 17 juin 1956.
كما ورد في كتابه:
Michael Hudson, *The Precarious Republic.*
حيث يتحدث هدسون نفسه عن نزعات شمعون «الدكتاتورية».

(٤) Irene Gendzier, "The Declassified Lebanon, 1948-1958: Elements of Continuity and Conrast in US Policy Toward Lebanon, in Halim Barakat (ed.) *Toward a Viable Lebanon* (London and Sydney: Croom Helm, 1988) pp. 178-209.

(٥) كشف العميل الرئيسي لـ«السي. آي. إي» في بيروت أيضاً أن وكالته دفعت ٢٥,٠٠٠ دولار لمساعدة شارل مالك على انتزاع مقعد نيابي في الكورة. ونقدت كميل شمعون شخصياً مبلغاً مماثلاً من أجل أن «يقنع» خصم مالك بالتنازل له. راجع:
W.C. Eveland, *Ropes of Sand: Americas Failure in the Middle East* (London and New York: W.W.Norton, 1980), pp. 252, 266.

(٦) Gendzier, *Notes From the Minefield*, p. 237.

(٧) من الأمثلة الصارخة على ذلك قضية معمل السكّر في البقاع ومعمل الاسمنت في شكا الذي منحت رخصة إنشائه إلى أسرة ضومط بشراكة مع رأس المال الألماني. وآل ضومط هم أصهرة ميشال شيحا وشقيقته لور، زوجة بشارة الخوري. يتهم كمال جنبلاط كميل شمعون بأنه تلقى ١٦٤٠ سهماً من أسهم الشركة قيمتها الصافية مليون ليرة لبنانية «ثمناً» لمنح رخصة معمل شكا الثاني. وكان جنبلاط قد تقدّم بطلب رخصة لإنشاء معمل للاسمنت في سبلين بإقليم الخرّوب إلا أن بشارة الخوري جمّد الرخصة لسنوات

حفاظاً على الاحتكار الذي كان يتمتع به معمل الاسمنت في شكا الذي يملكه أخوه فؤاد الخوري وآل حداد. وفي عهد شمعون، وجد جنبلاط نفسه محروماً من جديد من رخصة لتأسيس معمله في سبلين. والسخرية في الأمر أن محامي جنبلاط في قضية معمل سبلين خلال عهد بشارة الخوري لم يكن غير كميل شمعون ذاته! راجع مقابلة جنبلاط عن هذا الموضوع في «المحرر»، ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣.

(٨) Georges Naccache, "A lheure de Mme. Afaf", *L'Orient*, 17 janvier 1958.

(٩) كانت طاقات الثوار العسكرية، التي قدّرت بـ ١٤ ألف مقاتل، تفوق طاقات الجيش. انظر:

Adel Freiha, *L'armée et l'Etat au Liban*, 1945-1980, (Paris: Librairei génèrale de droit et de jurisprudence, 1980).

(١٠) Gendzier, *Notes from the Minefield*, p. 203.

(١١) تلقى شمعون دعم وحدات عسكرية أردنية وعراقية كانت متمركزة في مطار بيروت.

(١٢) Gendzier, *Notes from the Minefield*, pp. 297-99 ; Ben Fenton, "Macmilan Backed Syria Assassination Plot: Documents show White House and No. 10 conspired over oil-fuelled invasion plan", *The Guardian*, 27 September 2003.

(١٣) إن توقيع شمعون على «مبدأ أيزنهاور» لم يسعفه كثيراً، ذاك أن المبدأ يتعهد بالتدخل العسكري الأميركي إذا تعرّض البلد لاعتداء من «بلد يقع تحت هيمنة الشيوعية الدولية». فكانت الذريعة الرسمية لإنزال «المارينز» هي «حماية المواطنين الأميركيين» في لبنان ومجابهة «الاعتداء غير المباشر للجمهورية العربية المتحدة على استقلال لبنان» (كذا).

الفصل التاسع

الشهابية وبناء الدولة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)

«الدولة اللبنانية مجرد عذر من الأعذار. يوجد منها ما يكفي فقط لتحويل البلد إلى جنّة ضريبية»
(فيليب سيمونو، لو موند، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨)

عهد الإصلاح الشهابي

طغت شخصية فؤاد شهاب ومشروعه السياسي والاجتماعي خلال عقد كامل من حياة لبنان وعلى مدى ولايتين رئاسيتين. وكان الرجل قد استخرج دروساً ثمينة من خبرته قائداً للجيش ومن تجربة ثورة العام ١٩٥٨. لصلته الوثيقة بضباط الصف والجنود،

الوافدين في معظمهم من الأطراف، أدرك شهاب الآثار الاجتماعية والسياسية للتفاوت بين المناطق، ما فسّر له السهولة التي بها تمرّد سكان تلك المناطق، ومعظمهم من المسلمين، على الدولة وسلطاتها الشرعية.

ثم إنه لا عجب أن يفتتح شهاب عهده بلقاء مع الرئيس عبد الناصر، على الحدود اللبنانية–السورية، فقد قرر اعتماد سياسة الحياد في النزاعات العربية، بالمقارنة مع عداء شمعون السافر لعبد الناصر والتحاقه بالأحلاف الغربية. كأنما لليّ العصا في الاتجاه المقابل، أردف شهاب سياسته الحيادية تلك بالتعاون الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة، بما في ذلك في الملف الأمني. وسريعاً ما صار عبد الحميد غالب، سفير الجمهورية العربية لدى لبنان، يتمتّع بنفوذ لا يستهان به في السياسة اللبنانية.

أفاد شهاب من انفراج نسبي في العلاقات العربية–العربية ليصبّ اهتمامه على المهمة الرئيسية، مهمة «بناء دولة الاستقلال»، على افتراض أن استقلال الدولة قد تحقق عام ١٩٤٣. كرّس أول سنتين من عهده لتحقيق الانفراج في العلاقات الداخلية ومناشدة اللبنانيين أن يعيدوا بناء وحدتهم الوطنية، والإصرار على المساواة بين اللبنانيين. أما المرحلة التالية من عهده فأنبأ عنها خطاب شهير له عشية عيد الاستقلال في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠ دعا فيه إلى «الإصلاح الاجتماعي الشامل» و«بناء المجتمع الجديد». لتحقيق ذلك، حثّ الرئيس الذين أفادوا من الازدهار على الاهتمام باللبنانيين المحرومين، مطالباً البعض أن يضحّي والبعض الآخر أن يتحلّى بالصبر، من منظار في الوطنية توحيدي ومساواتي، إذ لا تمييز ولا امتيازات في الانتماء إلى لبنان، حسب تعبيره.

الحدث السياسي الأبرز الذي شهدته تلك الفترة أسهم في تعزيز الحكم الشهابي، إلا أنه أورثه أيضاً عواقب وخيمة. عشية رأس السنة، ليلة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١/الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، عرف لبنان أول محاولة انقلاب عسكري في تاريخه كدولة مستقلة عندما أقدمت وحدات من الجيش بقيادة ضباط من الحزب السوري القومي الاجتماعي، مدعومة بميليشيا الحزب، على احتلال وزارة الدفاع ومساكن الضباط وخطف عدد من كبار ضباط الجيش. أحبطت المحاولة بتدخل القوات الموالية للرئيس شهاب واعتقل الضباط الانقلابيون. في السياسة الداخلية، مثّلت محاولة الانقلاب رد فعل على الطريقة التي اختتمت بها ثورة ١٩٥٨. شعر الحزب القومي الذي أقصي عن التسوية أن الأزمة اختتمت على انتصار لا يستحقه معارضو شمعون، فكانت محاولة الانقلاب أيضاً لقطع الطريق على تمادي النفوذ الناصري في لبنان. إقليمياً، تحوم شبهات كثيرة على أن انقلاب الحزب القومي، المعروف بعدائه للناصرية والشيوعية، حصل بتشجيع، بل حتى بتمويل، من السلطات البريطانية والأردنية الراغبة في تشكيل اتحاد للدول المعادية لعبد الناصر يضم سورية والأردن ولبنان والعراق(١).

أدى الانقلاب الفاشل إلى التفاف أوساط واسعة من الجمهور حول شهاب، تغذيها الخوافات المسيحية من مشروع سورية الكبرى والعداء المسلم لشمعون (حليف الحزب القومي). وهو تقاطع لم يتأخر العهد في استغلاله. اعتقلت السلطات نحو ١٢ ألفاً من المشتبه فيهم وقدمت ٣٠٠ منهم إلى المحاكمة فيما صار التعذيب ممارسة مألوفة في مراكز الاعتقال والسجون. حقيقة الأمر أن انقلاب الحزب القومي وفّر للأجهزة الأمنية الشهابية فرصة ذهبية كي تزيد من تدخلها في السياسة اللبنانية. حوّل ضباط «المكتب

الثاني» -الاستخبارات العسكرية ـ أنفسهم إلى شبكة محسوبية واسعة النطاق وأخذوا يتدخلون في النقابات ويجنّدون القبضايات في الأحياء ويسيطرون على توزيع رخص حمل السلاح ويستغلّون حالة الطوارىء في المناطق الحدودية (الجنوب والبقاع) لفرض سيطرة مكينة على الحياة اللبنانية.

تميّز المشروع الشهابي على الصعيد السياسي بثلاث مميّزات مترابطة: العمل على تزويد البلد بطاقم بديل عن الزعامات التقليدية، باستيعاب الأفرقاء المتقاتلين في أحداث ١٩٥٨؛ واستخدام الجيش والأجهزة الأمنية والتكنقراط قاعدة للحكم؛ ونقْل مركز السلطة من الجهاز التشريعي إلى الجهاز التنفيذي. صدر قانون انتخاب جديد أعاد تبنّي الدائرة الصغرى لكنه زاد عدد النواب، فضرب شهاب بذلك عصفورين بحجر واحد: ساعد على عودة الوجهاء الذين أقصاهم شمعون عن المجلس في انتخابات العام ١٩٥٧ من جهة، لكنه شجّع، من جهة أخرى، على صعود وجهاء جدد تدعمهم الأجهزة الأمنية. هكذا تأمنت أكثرية نيابية متماسكة مَنحتْ سلطات استثنائية لوزارات رشيد كرامي الطويلة الأمد لكي تحكم بواسطة المراسيم الاشتراعية دون الحاجة إلى التصويت في مجلس النواب.

على الصعيد الإداري، أنشأ شهاب بنية إدارية موازية للإدارة التقليدية عن طريق تأسيس مجموعة من «المصالح المستقلة» والمجالس والمشاريع. أدى ذلك غرضين، **الأول**، بناء قطاع عام دون التصريح بذلك، **والثاني**، إبعاد الإدارة عن تسلّط «الإقطاع السياسي». هكذا تضخم جهاز الدولة بنسبة ضعفين من خلال توظيف لا أقل من عشرة آلاف موظف جديد، يخضعون

لامتحانات «مجلس الخدمة المدنية» وتراقبهم «هيئة التفتيش المركزي»، وهو ما أضعف دور النواب في توظيف محسوبيهم وحدّ من الفساد وشجع التوظيف على قاعدة الكفاءة والاختصاص. إلى ذلك جرى تعديل التركيب الطوائفي في الإدارة لصالح المسلمين، والشيعة خصوصاً. في عهد شمعون كان الموارنة يشغلون نصف الوظائف الإدارية فيما هم لا يشكلون أكثر من ٢٩ بالمئة من السكان. أما في نهاية عهد شهاب، فصارت حصتهم من الوظائف الإدارية لا تتجاوز الثلث[٢].

اكتفى شهاب بتلك الإجراءات دون وضع الطائفية السياسية موضع تساؤل بذاتها. اقتصرت مقاربته الدستورية على تثبيت التوازن الطوائفي بدلاً من العمل على إلغاء الطائفية. بعبارة أخرى، أراد تصحيح إخفاقات النظام الطوائفي بأن يحقنه بشحنة من العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

اقتصادياً، كشف تطور الاقتصاد اللبناني الحاجة الماسّة إلى اعادة تنظيمه وفق مقادير من العقلنة والرقابة فرضها عاملان. **الأول** هو النمو العشوائي للاقتصاد، وقطاعه المصرفي خصوصاً، خلال فترة الازدهار في عهد شمعون. **والثاني** هو التغيّر الذي طرأ على قاعدة الاقتصاد ذاتها، إذ تحوّل من اقتصاد تغلب عليه القطاعات الإنتاجية إلى اقتصاد باتت تهيمن عليه الفعاليات الخدماتية. في العام ١٩٣٩ كان قطاع الانتاج يوفر ٥٠ في المئة من الدخل الأهلي، ومع حلول الستينيات صار لا يوفر أكثر من الربع.

بدت المهمة الرئيسية في هذا المجال ضرورة تنظيم القطاع المالي، بما هو القطاع الاقتصادي الرائد. فعندما انتهى امتياز «بنك سورية ولبنان» عام ١٩٦٤، أعلن عن تأسيس «مصرف لبنان» بما هو

المصرف المركزي الذي منح وفق «قانون النقد والتسليف»، الصادر في العام السابق، حق إصدار العملة اللبنانية، وتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية والإشراف بشكل عام على الأداء المالي والاقتصادي في البلد. لهذا الغرض، فرض المصرف المركزي على المصارف الخاصة نسبة ودائع محددة في خزائنه تخدم التحكم في معدلات الفوائد وتكون بمثابة الاحتياطي لمساعدة المصارف التي تعاني صعوبات في السيولة. واجه القانون والمصرف المركزي معارضة شديدة من برجوازية الاقتصاد الحر على الرغم من أن شهاب عيّن فيليب تقلا حاكماً على «مصرف لبنان» وهو مساهم في أحد أهم المصارف المحلية وسياسي ليبرالي مخضرم خارج من صفوف الحزب الدستوري.

في المقابل، تعرّضت علاقات العمل لتنظيم صارم في «قانون العقود الجماعية» الذي أدخل الدولة وسيطاً بين أرباب الأعمال والعمال وحدد شكليات الإضراب والتحكيم في منازعات العمل. غير أن الإصلاح الاجتماعي الرئيسي المنسوب إلى فؤاد شهاب هو إنشاء «صندوق الضمان الاجتماعي» المستلهَم إلى حد كبير من النموذج الفرنسي. بواسطة هذه الإجراءات، جرى ضبط النزاعات الاجتماعية والتحكم بالنقابات العمالية من خلال الأجهزة الأمنية، فلم يشهد عهد شهاب أي إضراب عمالي أو بالكاد[٣].

كذلك لعبت الدولة دوراً نشطاً في التنمية المناطقية وفي تعديل التوزيع الاجتماعي لنتائج النمو الاقتصادي. وقد أنفقت أموالاً كثيرة على إنشاء بنية تحتية وتوحيد السوق الداخلي من خلال توسيع شبكة المواصلات وجرّ المياه والكهرباء إلى المناطق والقرى النائية. بنيت المستشفيات في المناطق الريفية والمستوصفات في

القرى. وجرى تنفيذ مشروعين للتنمية الريفية. الأول هو بناء سدّ على نهر الليطاني لري مساحات واسعة من أراضي البقاع والجنوب. (لكن هذا القسم الجنوبي من المشروع لم ينفذ بسبب معارضة آل الأسعد). أما الثاني فكان «المشروع الأخضر» لاستصلاح الأراضي. على هذه اتهمت المعارضة شهاب بتبديد إحتياطي الخزينة.

ومن الإصلاحات الشهابية الأثيرة تنمية التعليم الرسمي. عام ١٩٥٩، أضيفت كلية للحقوق إلى الجامعة اللبنانية، وهو ما كسر الاحتكار الذي كانت تتمتع به جامعة القديس يوسف اليسوعية في تعليم الحقوق. هكذا بدأ النمو المتسارع للجامعة اللبنانية المجانية الرسمية حيث التعليم باللغة العربية. أضف إلى هذا أن أبناء الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة، وقد أغراهم الارتقاء الاجتماعي بواسطة التعليم، أخذوا يرسلون أولادهم إلى الجامعات الأوروبية، مستفيدين من قوة صرف الليرة اللبنانية. اما آخرون فقد أفادوا من المنح المجانية للدراسة في جامعات الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان أوروبا الشرقية.

على الرغم من هذه الاصلاحات، تألبت ثلاث مصالح ضد شهاب. **أولاها**، القسم الأكبر من الأوليغارشية، بجناحيها المسيحي والمسلم، التي رفضت أي انتقاص لريوعها أو الأرباح، ولو من أجل تأمين مصالحها المتوسطة والبعيدة المدى. والفئة **الثانية**، هي زعماء «الإقطاع السياسي» المتضررون من منافسة الوجهاء الجدد الذين استنبتتهم الأجهزة الأمنية الشهابية ومن تلقيص نفوذهم على الإدارة. وأما الفئة **الثالثة** فتمثلت في نزعة الاستقلال المارونية التي إستنفرها التدخل المتزايد للدولة في المجتمع وما بدا لها أنه انحياز الدولة لصالح المسلمين. باختصار، جمع بين تلك القوى الثلاث

نفور مشترك في المشروع الشهابي مما سماه وضاح شرارة «مدّ جذور الدولة إلى قلب المجتمع وتأسيس السيطرة السياسية على حصون المجتمع المدني ومتاريسه»(٤).

في طليعة الحملة الإديولوجية ضد الشهابية وقف غسان تويني، صاحب «النهار» الذي حوّل يوميته إلى منبر نافذ للمعارضة الليبرالية الموالية للغرب ضد الناصرية والاشتراكية. في غياب حزب سياسي للبرجوازية، لعبت «النهار» دور «المثقف الجمعي» لتلك الطبقة، تشدّ إليها قطاعات واسعة من أبناء المهن الحرّة والإنتلجنسيا.

ترأس المعارضة السياسية الثلاثي ريمون إده وكميل شمعون وصائب سلام، وقد حرم الأخير من رئاسة الوزارة لصالح منافسه الشمالي، رشيد كرامي، ونفر، مثله مثل الكثيرين من أبناء البرجوازية السنّية، من تأميمات عبد الناصر عام ١٩٦١، فانحاز إلى العربية السعودية. وجدير بالملاحظة أن المعارضة نجحت في ربط الليبرالية السياسية بالليبرالية الاقتصادية دون أن تتخلى عن استغلال المخاوف المسيحية ضد الناصرية. لكنها ركزّت هجماتها على «المكتب الثاني» بالدرجة الأولى. في جلسة برلمانية عاصفة، يوم ٢٣ حزيران/يوليو ١٩٦٣، وقف ريمون إده معترضاً على تهميش المجلس وفتح النار على النواب الذين تخلوا عن حقوقهم التشريعية لصالح الجهاز التنفيذي. ثم اتهم نائب جبيل «المكتب الثاني» باستغلال محاولة الحزب القومي الانقلابية لبسط السيطرة البوليسية على البلاد. ومع أن مسؤولياته تقتصر على حماية الأمن الخارجي للنظام والبلاد، إلا أنه أخذ يتدخل في الحياة السياسية الداخلية، وفي الإدارة والانتخابات التشريعية والبلدية ويوزع رخص السلاح ويمارس

الاعتقالات الكيفية. وأدان إده أيضاً «الرقابة الذاتية» التي فرضتها نقابة الصحافة على الصحف والتي يمارسها ضباط من «المكتب الثاني». أخيراً، وجّه إده أصبع الاتهام إلى حزب الكتائب لكونه يدعم كل العهود لينقلب عليها فيما بعد. وعلّق على دعوة حزب الكتائب إلى إلغاء الضريبة على الدخل فأبدى استغرابه أن يفكر الكتائبيون بإلغاء الضريبة الوحيدة التي اعتمدتها الدول المتقدمة في العالم لبلوغ مقدار من المساواة بين الأغنياء والفقراء، في الوقت الذي باتت فيه الاشتراكية على الأعتاب!

من جهة ثانية، انجذبت إلى الشهابية قوى اجتماعية تجمع بينها المصلحة في بناء الدولة: شريحة من البرجوازية تكافح ضد احتكار «الكونسورسيوم» أو تسعى إلى الاعتراف السياسي بها أو إلى احتلال موقع لها داخل النظام؛ وشرائح من الطبقات الوسطى التي حققت مقداراً من الارتقاء الاجتماعي من خلال رأس المال العربي الموظف في لبنان أو من خلال الهجرة؛ وقطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة بما فيها أعداد لا يستهان بها من المثقفين والعديد من الموظفين؛ والجمهور المسلم عموماً.

نجحت الشهابية في أن ترسي قاعدتها السياسية المباشرة على الجمع بين خصمي ثورة ١٩٥٨، حزب الكتائب برئاسة بيار الجميل والحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة كمال جنبلاط. سعى الأخير إلى ربط طائفته الصغيرة والمهمشة بالجمهور السني العريض المؤيد لعبد الناصر، والمحروم من القيادة منذ تخلي صائب سلام عن دوره فيه. ومع أن جنبلاط انضم متأخراً إلى المعسكر الناصري ـ بعد أن تحفظ على غياب الديموقراطية في النظام المصري الجديد- إلا أنه ما لبث أن رأى في الناصرية تزكية لأفكاره الاشتراكية النزعة وفي

عبد الناصر حليفاً خارجياً قوياً وواسع النفوذ دولياً. أما علاقة الكتائب بالشهابية فأكثر إشكالاً. جذبت الحزب إلى الشهابية عوامل عدة. أولاً، كرّسه وجوده في الحكومة قوة سياسية مسيحية، ما سمح له بتقديم خدمات إلى عدد متزايد من أنصاره والمحسوبين عليه. ثانياً، تلقّى الحزب دفعاً قوياً جراء القمع الذي انهال على الحزب السوري القومي الاجتماعي، خصمه التقليدي في جبل لبنان. ثالثاً، تناغمت الشهابية مع الدور التقليدي لحزب الكتائب الذي يرى إلى ذاته بما هو قوة احتياط دائمة للدولة والجيش. في المقابل، نفر الكتائبيون من نزعة شهاب الدولتية ومن النفوذ المتزايد لعبد الناصر في لبنان، وكلاهما يجافي الاستقلالية المارونية وعقيدة الحزب التي تجمع اللبنانوية إلى الإيمان بالاقتصاد الحر والعداء للقومية العربية والشيوعية. مهما يكن من أمر، تمسك جنبلاط والجميل بمواقعهما السياسية المستجدة وعملا على تعديل موازين القوى لصالحهما ضد الزعامات التقليدية كلٌّ في طائفته.

أعطت انتخابات العام ١٩٦٤ أكثرية نيابية كبيرة للشهابيين أسهم في إيصالها إلى الندوة البرلمانية المال الذي أنفقه بسخاء ممولو الشهابية ــ من مغتربين حديثي النعمة وتجار أسلحة ومقاولين– كما أسهمت فيها سياسة الضغط والإكراه التي انتهجتها جماعات «المكتب الثاني». بعد أسابيع، وقّع ٧٩ من النواب الموالين على عريضة تدعو إلى التجديد لفؤاد شهاب. اندلعت حينها أزمة حادة إذ هددت المعارضة المسيحية، بقيادة شمعون وإده، بـ «١٩٥٨ معكوسة»، بمعنى أنه كما ثار المسلمون آنذاك عندما سعى المسيحيون للتجديد لكميل شمعون، سوف يثور المسيحيون هذه المرة إذا سعى المسلمون للتجديد لفؤاد شهاب. انحلّت الأزمة يوم ١٧ آب/أغسطس حين أعلن فؤاد شهاب عزوفه عن تجديد

ولايته. فوقع التوافق على شارل حلو مرشح تسوية وانتخب بأكثرية ٩٢ صوتاً خلا أصوات كتلة نواب حزب الكتائب إذ قرر بيار الجميل أن يترشح لتمييز نفسه وحزبه عن أنصار الشهابية وخصومها.

ازدواجية عهد حلو وتناقضاته

كان شارل حلو أول رئيس جمهورية لا يتمتع بقاعدة شعبية مناطقية أو طوائفية. عمل هذا المحامي والصحافي، والابن الروحي لميشال شيحا، رئيساً لتحرير «لوجور» قبل أن يصير أول سفير للبنان في حاضرة الفاتيكان. سياسياً، ساهم حلو في تأسيس حزب الكتائب وهو بعد عضو في الحزب الدستوري. وقد ساعدت انتماءاته المتعددة تلك في اختياره مرشح تسوية لرئاسة الدولة. إلا أن حلو سريعاً ما وجد نفسه حيال نمطين من الانقسام السياسي: **الأول**، هو الانقسام بين الشهابيين (جماعة «النهج») وخصومهم في «الحلف» الثلاثي؛ **والثاني** هو الانقسام النامي بين ركيزتي العهد الشهابي الأول، حزب الكتائب وحزب كمال جنبلاط التقدمي الاشتراكي. وقد اتسم عهده بميسم الازدواجية وما تفرّع عنها من نزاعات اجتماعية وسياسية.

استبعد شارل حلو رشيد كرامي عن رئاسة الحكومة الأولى في عهده. إلا أن الشهابيين ظلوا يمثلون الأكثرية في البرلمان، متحصّنين بقوة في الأجهزة الأمنية والإدارة. إلى ذلك، كان الياس سركيس، اليد اليمنى للرئيس السابق، يشغل منصب الأمين العام لرئاسة الجمهورية، وغابي لحود، رئيس «المكتب الثاني» وقائد «جهاز الامن المشترك» ـ الذي أخضع الأجهزة الأمنية كلها للمكتب الثاني ـ

يحضران الاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات المهمة، بما فيها قرارات تعيين الوزراء.

على الصعيد الإقليمي، تزامن عهد شارل حلو مع احتدام «الحرب الباردة» بين عبد الناصر وخصومه المحافظين الموالين للغرب بقيادة العربية السعودية[٥]. لكن فيما نجح الرئيس المصري في مداراة حياد لبنان الهش، استخدم السعوديون سلاح الاقتصاد والمال للضغط من أجل أن ينحاز لبنان نهائياً إلى المعسكر المحافظ، وصولاً إلى حد التهديد بإلغاء اتفاقية التجارة بين البلدين التي تعطي لبنان امتياز الدولة الأكثر رعاية. وهو تصعيد خطير إذا علمنا أن ٤٠ في المئة من صادرات لبنان موجهة إلى المملكة النفطية.

أما المسألة المحتدمة الثانية فمسألة تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن والجهود العربية لمجابهتها. وقد ارتأى الجنرال علي علي عامر، القائد العام المصري لـ«القيادة العربية الموحدة» أن ينقل وحدات من القوات العربية الموضوعة تحت إمرته، ومعظمها مصرية، إلى لبنان، لتعزيز ذلك القطاع من «الجبهة الشمالية». اعترض وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا بحجة أن وجود قوات عربية سوف يعطي إسرائيل ذريعة للاعتداء على بلده. لكن سريعاً ما توصل الرئيسان عبد الناصر وحلو إلى تسوية أجّلت نشر القوات واعترفت بحق لبنان في عرض أي قرار يتخذه «مجلس الدفاع العربي» لمصادقة مسبقة من مجلس النواب اللبناني. مهما يكن من أمر، فلأول مرة منذ توقيعه على اتفاقية الهدنة، وجد لبنان نفسه في مواجهة التزاماته تجاه النزاع العربي ــ الإسرائيلي، ما سوف يعرّض سياسته التقليدية، المتكئة على مبدأ «قوة لبنان في ضعفه»، لامتحان خطير خلال السنوات التالية.

الحركات الاجتماعية في المعمعة السياسية

في السياسة الاقتصادية، سعى شارل حلو إلى تطمين الأوليغارشية المناهضة لأي تدخل للدولة في شؤون الاقتصاد. اعترف بأن سياسات الاقتصاد الحر شرط ضروري لكنه ليس كافياً لانتهاج سياسة اقتصادية مجدية. عليه، خلص إلى أمرين: يجب أن يقتصر دور الدولة على توفير البنية التحتية لنمو قطاع الخدمات؛ لكن يبقى رجل الأعمال اللبناني أنشط وأكفأ إدارياً من حكومته[٦]. دعماً لرؤيته، استحصل حلو على مصادقة البرلمان يوم ٢٢ تشرين الثاني، على خطة تنمية طموحة، وإن تكن نسخة مخففة عن مشاريع التخطيط والتنمية الشهابية، بلغت ميزانيتها ٢٧٢ مليون ليرة لبنانية وتضمنت بناء مساكن شعبية ومستوصفات ومستشفيات ومدارس ومعاهد مهنية وحرم موحد للجامعة اللبنانية[٧]. شهدت الخيارات الاقتصادية صعوداً وهبوطاً على امتداد عهد شارل حلو. إلا أن الأكثر إلحاحاً منها على المدى القصير كانت المشكلات العالقة من الإصلاحات الشهابية، وتجدّد التحركات الاجتماعية التي كانت مجمدة في عهد الرئيس السابق.

اندلعت سلسلة غير متقطعة من الإضرابات والحركات المطلبية طوال الفترة الممتدة بين مطلع عهد حلو وحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. في خريف ١٩٦٤، دفع الضغط الذي مارسه مستخدمو قطاع النفط والنقل العام وشركة الكهرباء والمصرف المركزي إلى تهديد الاتحاد العمالي العام بإعلان الإضراب العام إن لم تلبّ المطالب العمالية في زيادة الأجور ورفع الحد الأدنى للأجر. ردّ البرلمان بطريقة سوف تصبح مألوفة: اقرّ زيادة ٨ في المئة على أجور العمال والمستخدمين وزيادة ٢٠ في المئة على معاشات النواب!!

حصل ذلك خلال «حكومة أصحاب الملايين»، برئاسة حسين العويني[٨] التي لبّت طلب الإدارة الأميركية باستصدار مشروع قانون لضمان الاستثمارات الأجنبية في لبنان، يخوّل حكومات أوروبا والولايات المتحدة الأميركية أن تمثّل مواطنيها في تحصيل الديون المستحقة لهم في لبنان وفي تسوية النزاعات القضائية مع لبنانيين. لم يمرّ المشروع إذ أحبطت إقراره حملة أطلقتها الأحزاب اليسارية والقومية بقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب.

لم تنفع زيادة الأجور في وقف الحركة المطلبية، بل مضت متصاعدة وازدادت اتساعاً. عارضت الحركة النقابية «قانون العقود الجماعية» الصادر عام ١٩٦٤، الذي يفرض التحكيم الإلزامي لمدة ١٥ يوماً في نزاعات العمل ويحدّ من حق الإضراب. لكن النزاع الأهم دار حول «القانون الوطني للضمان الاجتماعي» الصادر أواخر العهد الشهابي في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ الذي عمل أرباب العمل على تخريبه عندما دخل حيّز التنفيذ في نيسان/أبريل ١٩٦٥، فشنوا حملة صرف واسعة للعمال والمستخدمين لتفادي دفع اشتراكات الضمان عنهم. ومع أن موظفي القطاع العام أعلنوا إضراباً في صيف ١٩٦٦ وفرضوا زيادة أجور بنسبة ٦,٨ في المئة وزيادة الحد الأدنى للأجر من ١٤٥ إلى ١٧٥ ليرة لبنانية، إلا أن الطبقة العاملة كانت تدور في حلقة مفرغة: ما تكسبه في الخدمات الاجتماعية لا تلبث أن تفقده في مجال استقرار العمل وديمومته، إذ ظلّت المادة ٥٠ من قانون العمل، التي تجيز الصرف الكيفي، مسلطة فوق الرؤوس.

في القطاع التعليمي، أضرب أساتذة المدارس الرسمية الابتدائية

مطالبين بزيادات أجور ورفع تعويض غلاء المعيشة إلا أنهم أجبروا على العودة إلى مدارسهم عندما هددت الحكومة باعتبارهم جميعاً مستقيلين. كذلك أضرب طلاب الحقوق في الجامعتين اللبنانية والعربية مطالبين بالاعتراف بشهاداتهم وحقهم في ممارسة المهنة. بلغ اتساع رقعة النضالات المطلبية والاجتماعية وجدّيتها درجة أوجبت تعريفاً جديداً للوحدة الوطنية تبرّع به رئيس الحكومة عبد الله اليافي إذ قال إنها من الآن فصاعداً هي «وحدة جميع الطبقات الاجتماعية المكوّنة للشعب اللبناني».

إلا أن القضية التي غلبت بالدرجة الأولى على تلك الفترة هي قضية الإنتاج الزراعي. في الأرياف، شن الفلاحون والمزارعون تحركات واسعة ضد الاحتكار في الصناعات الزراعية والاستغلال الذي تمارسه الشبكة التجارية ـ المالية على المنتجين الصغار والمتوسطين. وفي الجنوب، امتنع مزارعو التبغ عن تسليم محاصيلهم إلى إدارة حصر التبغ والتنباك «الريجي» إلا بعد الاتفاق على شروط تسعير أفضل[٩]. وفي البقاع، رفع الألوف من مزارعي الشمندر السكري مطالب مشابهة في نزاع مع مصنع السكر، الاحتكار الصناعي لإنتاج تلك المادة والمشتري الأوحد لمنتوجهم. من جهتهم، عبّر مزارعو الخضار عن غضبهم على تحكّم الوسطاء والسماسرة الذين يضاعفون أسعار منتجاتهم ثلاثة أضعاف عندما يبيعونها للمستهلكين. وفي جبل لبنان، حيث ٦٠ في المئة من مزارعيه يزرعون التفاح ويعانون من ارتفاع كلفة الإنتاج (بما في ذلك أكلاف التبريد والنقل والتوزيع) ومن تحكم الوسطاء بالأسعار، بادرت النقابات الزراعية في المتن والشوف وعاليه ولبنان الشمالي بالدعوة إلى سلسلة تحركات في شباط/فبراير ١٩٦٥ تتوّج بإعلان الإضراب الشامل.

تضامناً مع حركة المزارعين، التي لم تنجح في إثارة اهتمام المسؤولين، دعت أحزاب اليسار (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب) إلى مهرجان شعبي كبير دعماً لنضال مزارعي الأشجار المثمرة، انعقد في آب/أغسطس من ذلك العام في قرية بتخنيه، بقضاء عاليه، حيث تلا كمال جنبلاط لائحة بمطالب المزارعين، طاولت صميم المسألة الزراعية: الاحتكار التجاري[١٠]. لم تتأخر ردة فعل حزب الكتائب كثيراً. في بيان صحافي يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٦٥، اتهم بيار الجميل منظمي مهرجان بتخنيه بتنفيذ أوامر الخارج والعمل على تخريب الاقتصاد الذي يعوق ازدهارُه تحقيقَ أفكار جنبلاط الاشتراكية. وإنضم خصم جنبلاط الدرزي التقليدي، مجيد أرسلان، إلى الجميل لتنظيم مهرجان مضاد، أزاح فيه الخطباء القضية الزراعية جانباً، وتباروا في تلاوة أفعال الإيمان بفضائل نظام الاقتصاد الحر وفي الهجوم على «الاشتراكية الهدّامة» وقد أحلّوا محلّها «الاشتراكية على الطريقة اللبنانية».

كبش المحرقة وشبح كارل ماركس

في خريف ١٩٦٥، أثارت الرهبانيات المارونية قضية حيّ الصفيح في منطقة الكرنتينا، المبني على «أملاك الغير» في الضاحية الشرقية من بيروت. وسرعان ما تلقفت «الرابطة المارونية» الموضوع داعية إلى «مؤتمر وطني» ارتفعت فيه الأصوات متهمة الدولة بـ«بيع لبنان». صدرت عن المؤتمر مقررات صارمة تطالب بتحريم بيع العقارات إلى «الأجانب». يصعب إقامة الصلة بين الموضوعين: ذلك أن الذين كانوا يشترون العقارات هم أغنياء الخليج والعربية السعودية فيما سكان حيّ الكرنتينا لبنانيون فقراء في معظمهم مع

أقلية من السوريين والأكراد غير المجنسين. في كل حال، فتحت الحملة مسألة أوسع هي مسألة وجود «الأجانب» في لبنان، وخصوصاً السوريين والفلسطينيين وارتفعت أصوات تندد بالتجنيس الواسع لـ«الغرباء»[١١]. في انزلاقات متتالية، أقيمت الصلة بين «الفقراء» و«الغرباء». وسريعاً ما عثر القائمين على الحملة على كبش المحرقة. إنهم «البؤساء» الذين وصفهم الأب النائب سمعان الدويهي، في خطبة له في البرلمان، بأنهم مصدر للعفن ولانتشار الأوبئة من بؤر العدوى الرابضة على قلب العاصمة. وتصاعدت الحملة وصولاً إلى الإدغام بين كل أنواع الغرباء واتهامهم بأنهم «يسرقون اللقمة من فم اللبنانيين»، سيان أكانوا «البؤساء» من سكان أحياء الصفيح التي تزنّر العاصمة أم أولئك الذين اتهمهم النائب الدويهي بسرقة «أسرارنا المصرفية» وبيعها لأول زبون بغَرض الربح[١٢].

لم يكن التلميح الأخير عصياً على الإدراك. فقد استهدف «بنك إنترا»، كبير المصارف اللبنانية، الذي أسّسه ويديره يوسف بيدس، الفلسطيني المسيحي الذي سوف يأتي خبره وخبر مصرفه بعد قليل. استصدر بيار الجميل، بصفته وزيراً للداخلية، موافقة مجلس الوزراء على قانون، أرسل بصفة الاستعجال إلى البرلمان، يمنع بيع الأراضي والعقارات من غير اللبنانيين. وبمناسبة التعليق على قانون الإيجارات الجديد، فتحت «العمل» النار على «الدخلاء» حارفة الأنظار عن ارتفاع الإيجارات وعن وجود آلاف الشقق الفارغة في بيروت وحدها، لتشن حملة على الخيَم وبيوت الصفيح ومخيمات اللاجئين!

هكذا «تغربت» مشكلات البلد: جرى تحميل مسؤولية الفقر

والأزمات الاجتماعية إلى الغرباء... الفقراء، وتصوير المشكلات الاجتماعية بما هي مؤامرة «أجنبية» تستهدف زعزعة الازدهار! تحت عنوان «ماركس على الأبواب» حذّر كاتب افتتاحيات «العمل» من أن سورية آخذة في التحول إلى «كوبا الشرق الأوسط» وأن «الشيوعية الدولية» هي التي تحرّك الخيوط في القاهرة كما في دمشق أو بغداد. ومن أجل صدّ هذا الهجوم الشيوعي الخطر، الزاحف من حدود ميسلون ووادي الحرير، أعلنت اليومية الكتائبية «المقاومة الوطنية» داعية إلى أن تعبّأ لها «كل طاقات الأمة الحيّة»(١٣).

«ماركس داخل الحدود»، أجاب جبران حايك، في افتتاحية المسائية «لسان الحال»، وماركس داخل الحدود يتجسد في الفقر في «بعض المناطق اللبنانية» والتفاوت الكبير بين أغنياء وفقراء وفي البطالة والتشرّد يضاعف منها جميعها فشل الحكومة وإهمالها وقصر النظر. وختم حايك بمناشدة المسؤولين تدارك تلك المشكلات بأكبر قدر من الوضوح وإلا فإن ماركس الداخل سوف يغتال الديموقراطية بالتعاون مع «ماركس السوري»(١٤).

إفلاس بنك انترا

فيما الصحافة البرجوازية تطارد أشباح كارل ماركس، ضربت النازلة قلب الاقتصاد اللبناني. في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، أعلن توقف «بنك إنترا» عن الدفع، ما أغرق الاقتصاد في واحدة من أخطر أزماته منذ الاستقلال مرهصاً ببدء نضوب الازدهار الذي تمتع به البلد على امتداد العقدين السابقين.

اللبنانية، مكانته الدولية لجذبه حصة كبيرة من رؤوس الأموال العربية إلى لبنان ولاستثماراته في العالم العربي وأفريقيا بالشراكة مع أثرياء المغتربين اللبنانيين بحيث بلغت ودائعه ٣٨٪ من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية. وإمتلكت «مجموعة إنترا» عدداً من أكبر شركات البلد وأهمها موقعاً: شركة المرفأ، طيران الشرق الأوسط، راديو أوريان، وثماني شركات للتنمية العقارية، بما فيها «الشركة العقارية اللبنانية» مالكة «فندق فينيسيا» الفخم، إلى شركات أخرى في الخدمات والسياحة (كازينو لبنان، الذي يحتكر ألعاب القمار في البلد) والصناعة. وكان «بنك إنترا» يموّل مشاريع البنية التحتية الحكومية وعدداً من صفقاتها التجارية الكبرى ومنها صفقات استيراد القمح. في الخارج، تملكت «مجموعة إنترا» عقارات في فرنسا (بما في ذلك عقارات في منطقة الـ«شان إيليزيه» وأكثرية أسهم حوض بناء السفن «لا سيوتا») وعدداً من المصارف الصغيرة في سويسرا. غير أن مصرف يوسف بيدس كان يفاخر أكثر ما يفاخر بارتفاع عدد مودعيه الصغار الذين بلغوا ١٩,٠٠٠ مودع. وهؤلاء هم أكبر ضحايا إفلاس المصرف.

أنذر إفلاس «بنك إنترا» بتقلّص الدور الوسيط الذي يلعبه القطاع المالي اللبناني لصالح علاقات مباشرة تتوثق بين القطبين اللذين كان يتوسط بينهما: دول الخليج النفطية من جهة والمراكز المالية الغربية من جهة أخرى. ولم يكن سرّاً أن الأوساط المالية الغربية رفعت الفوائد على الودائع من أجل تشجيع الدول النفطية على الإيداع والاستثمار في عواصمها، ولم تتوان عن اللجوء إلى الضغوط السياسية تحقيقاً لهذا الغرض. غير أن توقف المصرف نجم عن سبب أعمق هو التناقض بين الطابع القصير الأجل الغالب على ودائعه وبين استثماراته طويلة الأجل، خصوصاً في القطاع العقاري.

ولا شك في أن الأزمة نجمت أيضاً عن الطابع المغامر والمضارِب لتلك الشريحة من البرجوازية المرتبطة بالشهابية التي جسّدها يوسف بيدس. فقد أفاد «بنك إنترا» أيما إفادة من دعم رجال «المكتب الثاني» وتسهيلاته، وقدّم لهم خدمات شتى منها تمويل اللوائح الشهابية في الانتخابات ودفع المكافآت النقدية على شكل قروض لا تسدد وتوظيف المحسوبين على السياسيين الشهابيين وتوزيع الرشى من مختلف أنواعها.

مهما يكن من أمر، كانت موجودات المصرف، عند توقفه عن الدفع، تفوق ديونه، وتشير الأبحاث المعاصرة إلى أن البنك قد «أغرق» بقرار إتخذته الحكومة اللبنانية بعدم «تعويمه» نزولاً عند ضغوط مارستها الأوليغارشية المرتبطة برأس المال الغربي وبعض الدول الغربية. حتى أن يوسف بيدس، الذي كان في أوروبا عندما إنفجرت أزمة مصرفه، تحدث عن نفسه بصفته ممثلاً لـ«برجوازية وطنية» تآمر وكلاء المصالح الغربية على تدمير مصالحها[١٥].

من أول تداعيات أزمة بنك إنترا إعلان إفلاس عدد من المصارف المحلية وفرار رؤوس الأموال، إذ سُحب من المصارف اللبنانية ما بين ١٨ و٣٥ مليون ليرة لبنانية بين ٣٠ أيلول/سبتمبر و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، وأعيد توظيفها في الخارج.

أصابت حالة من الذعر الطبقة الحاكمة اللبنانية بشرائحها كافة وأخذت تتقاذف التهم عن المسؤولية في إفلاس البنك. أعلن كميل شمعون نهاية لبنان بما هو «سويسرا الشرق» وأدان سياسة بنك إنترا «المغامرة» مفتتحاً حملة تلبيس الشهابيين المسؤولية عن الأزمة. لكن صدرت مقاربات أكثر حماسةً سعت إلى رفع المعنويات عن حال

الاقتصاد وتصفية الحسابات مع النزعة الدولتية في الشهابية في آن معاً.

تلك حالة جريدة «النهار» وكاتب افتتاحياتها ميشال أبو جودة، الذي تلخص رد فعله الأول على الأزمة بالدعوة إلى تزويد لبنان بـ«دولة رأسمالية» على غرار دول أوروبا وأميركا[١٦]. وعندما أعاد الرئيس حلو تكليف رشيد كرامي تأليف حكومة جديدة من التكنقراط، حيّا أبو جودة كرامي ممثلا لـ«اليمين الذكي» وحمّله مسؤولية بناء «الاقتصاد الحر الذكي»[١٧]. إلا أن الفضائح المالية التي تكشّفت عنها أزمة إنترا ـ واعتقال عدد من كبار مساهمي المصرف والسياسيين الشهابيين ـ صدّع صفوف الطبقة الحاكمة إلى حد أنسى أبا جودة كل مشاريع الإصلاح فأطلق صرخته مناشداً «المئة عائلة التي تحكم البلد» أن تكفّ عن خيانة بعضها بعض وأن تحافظ على وحدتها[١٨].

«المعجزة، هل نصنعها؟» هو موضوع افتتاحية مهيبة لغسان تويني في العدد السنوي من «النهار» للعام ١٩٦٧ شنّ فيها الهجوم على تدخل الدولة في الاقتصاد مؤكداً أن المعجزة في لبنان كانت وسوف تبقى هي إنجاز اللبناني الفرد:

«ومن نحن البشر لنلاعب الأعجوبة، فنعبث بالقدر؟

والحق، الحق أن ثمة أعجوبة.

ليست أعجوبة الاستمرار في كل شيء

بل أعجوبة اللبناني الأقوى من حكومته، والأفهم منها، والأشد صبراً، وأطول باعاً وأوفر حيلة وأبعد نظراً!

أعجوبة اللبناني الذي بالكاد يحتاج إلى الحكم، ويكاد الحكم

يسربله ويعطّل فاعليته»(١٩).

ومضى تويني في تكرار الثوابت الأكثر تعبيراً عن إديولوجيا الطبقة الحاكمة اللبنانية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. أنكر وجود ثروات كبيرة في لبنان بذريعة أن اللبنانيين يستثمرون أموالاً ليست ملكاً لهم (كأن استثمار أموال الغير لا يراكم ثروات!). ومع ذلك، اعترف صاحب «النهار» بأن «حرباً طبقية» مؤقتة عصفت بلبنان أخيراً. غير أنها حرب طبقية من نوع خاص. لا يكمن خطرها في ما تكشفت عنه من فروقات اجتماعية ـ فالفروقات الاجتماعية بالكاد موجودة في لبنان ـ بل يكمن الخطر في آثار التسابق على «تسلّق سلّم الثروة» الذي تمارسه طبقات المجتمع اللبناني كافة بواسطة الاستدانة والإنفاق فوق إمكاناتها. ومكمن الخطر في ذلك التسابق أنه «يلغي الفوارق بين غني وفقير». لهذا، يستطرد تويني محملاً كافة طبقات المجتمع اللبناني مسؤولية المسار الانتحاري الذي اتخذته العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الآونة الأخيرة، حيث الطبقات العاملة، «غنية أكانت أم فقيرة» [كذا] تجهد لافتعال كره النظام فيما الطبقات الغنية «حقيقة أكانت ثرواتها أم مظهرية» [كذا] ـ يحكمها الخوف، ما يدعوها إلى تهريب أموالها أو الامتناع عن استثمارها.

بناء على هذه الأسباب مجتمعة، نفى تويني الأساس التاريخي لوجود يمين أو يسار في لبنان داعياً إلى إرساء مستقبل لبنان على قاعدة «الشراكة في الثروة» لا على تعميم الفقر والعوز. أما الدولة، فيقتصر دورها على توفير الإطار القانوني الملائم للازدهار (على افتراض أن الازدهار معطى طبيعي في لبنان!) وتحويل الميزانية والسياسة الضريبية إلى وسائط للتنمية والعدل. فذلك هو الشرط

لتوفير الثقة بين الأفراد والدولة. وختم تويني بالدعوة لأن يكون العام ١٩٦٧ عام تحقيق «الشراكة في الازدهار بين المال والعمل»، شراكة هي المعجزة التي يحققها البشر أنفسهم.

على صعيد آخر، وفّرت أزمة إنترا مناسبة جديدة للجناح المسلم من الاوليغارشية ومن طبقتها السياسية ليكرر مطالبته بحصة أكبر في السلطة والقرار السياسيين. كتبت علياء الصلح، ابنة رياض الصلح، في «النهار» مذكّرة بأن امتيازات المسيحيين الاقتصادية والاجتماعية كانت مصدر أزمات البلد كلها. أما صائب سلام فاستعاد موضوع المناصفة في تمثيل المسلمين والمسيحيين (بديلاً من نسبة ٦/٥) داعياً إلى انعقاد «جمعية تأسيسية» لاعادة النظر في ميثاق ١٩٤٣.

إذ تسيّست الأزمة الاقتصادية الاجتماعية انقلبت إلى تصفية حسابات بين أجنحة البرجوازية والطبقة الحاكمة. قليلة هي الأصوات التي تساءلت عن مسؤولية النظام ورجالاته في تلك الأزمة. كل ما في الأمر هو تكاثر مشاريع الإصلاح. إلا أن المشروع الوحيد الذي لفت الانتباه هو مشروع الإصلاح الإداري الذي تقرر تنفيذه قبل وقوع أزمة إنترا. لكنه ما لبث أن غرق في المشاحنات بين أجنحة الطبقة الحاكمة، وانتهى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦ بصرف عدد محدود من كبار الموظفين.

وبدلاً من أن يكون عام ١٩٦٧ «عام الشراكة في الثروة» بين الأغنياء والفقراء، صار عام التأزم المتزايد في الشراكة بين أفرقاء الطبقة الحاكمة، فيما لبنان الرسمي يواجه مضاعفات حرب «الأيام الستة» في حزيران من ذلك العام.

منظمة التحرير الفلسطينية والأمن والانقسامات

زجّت حرب حزيران ١٩٦٧ لبنان في النزاع العربي ـ الإسرائيلي كما لم يحصل من قبل، وهو الذي يحاول التملّص من مسؤولياته في ذلك النزاع منذ زمن طويل. تجسّد الأمر في دخول الفدائيين الفلسطينيين الأراضي اللبنانية وتمركزهم المتسارع في الجنوب، حيث أخذوا يشنّون الهجمات عبر الحدود على أهداف إسرائيلية، مطلقين بذلك سياسة رد إسرائيلية سرعان ما تصاعدت وتحوّلت إلى «ضربات استباقية» وتحوّل الجنوب والمخيمات معها إلى ساحة قتال لسنوات قادمة.

أنشأ الفدائيون قواعدهم الأولى في منطقة العرقوب على الحدود مع سورية، وهي المنطقة التي عمّدها الصحافيون الغربيون والعسكريون الإسرائيليون باسم «فتح لاند». لقي الفدائيون أول الأمر ترحيباً واضحاً من قسم كبير من اللبنانيين المصدومين بالهزيمة العربية في حرب الأيام الستة، وقد اكتفى الجيش اللبناني خلالها بحراسة السفارات الغربية ومراكز شركات النفط البريطانية والأميركية من غضب الجمهور البيروتي. وأخذ شبان لبنانيون ينضمّون إلى صفوف الفدائيين. وعندما استشهد أولهم، خليل الجمل، تحوّل تشييعه في بيروت إلى تظاهرة عارمة ومؤثرة دعماً للعمل الفدائي. في الجنوب، اكتسب الوجود الفلسطيني المسلّح وظيفة داخلية إذ وجد فيه قسم لا يستهان به من الأهالي ملاذاً ضد قوتين معاديتين: زعامة آل الأسعد التقليدية من جهة والقبضة الحديدية التي تمارسها الأجهزة الشهابية، من جهة ثانية.

في البداية، تواطأت الحكومة، برئاسة عبد الله اليافي، مع دخول الفدائيين الأراضي اللبنانية وتمركزهم في الجنوب. إلا أنها سرعان ما

وقعت بين مطرقة الضربات الإسرائيلية وسندان الضغوط السورية التي اتخذت شكل إقفال الحدود السورية ـ اللبنانية وفرض القيود على التبادل التجاري. في الأول من آذار/مارس ١٩٦٨ وقعت السلسلة الأولى من الصدامات بين الجيش والفدائيين.

من جهة أخرى، كان من تداعيات هزيمة جمال عبد الناصر في الحرب أن رجحت موازين القوى ببطء ولكن بتؤدة كفة المعسكر المحافظ بقيادة العربية السعودية. انعكس ذلك على لبنان بتكوّن «الحلف الثلاثي» الذي ضم شمعون وإده والجميّل رافعين راية العداء لـ«الناصرية والشيوعية والصهيونية». في نيسان/أبريل ١٩٦٩، سجّل «الحلف» نصراً كبيراً في الانتخابات النيابية التي نتج منها برلمان توزعت مقاعده مناصفة بينه وبين «النهج». أسهمت عوامل داخلية عدة في ذلك الانتصار، أبرزها الحملة على «الغرباء» وردود الفعل السلبية الأولى على الوجود الفلسطيني المسلّح والعداء المتزايد لدى أوساط واسعة من الجمهور المسيحي ضد «الأجهزة» الشهابية. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، في محاولة منه لاستغلال تلك التحولات، قدّم شارل حلو استقالته للضغط على «النهجيين» وجماعة «الأجهزة». ثم عاد عن الاستقالة بعدما حظي بتأييد «الحلف» ففرض عبد الله اليافي رئيساً لحكومة رباعية خالية من أي وزير محسوب على «النهج»، تضم سياسيين مسلمين «معتدلين» هما اليافي نفسه وحسين العويني ووزيرين من «الحلف» هما ريمون إده وبيار الجميل.

لم يدم انحياز شارل حلو إلى صف «الحلف» طويلاً. خرّبته الأزمة الأولى التي أثارها وجود المقاومة الفلسطينية. يوم ٢٨ كانون لأول/ديسمبر ١٩٦٨، نزلت وحدات كوماندوس إسرائيلية في

مطار بيروت ودمّرت ١٣ طائرة من طائرات الأسطول الجوي التابع لشركة طيران الشرق الأوسط في ردّ فعل على خطف طائرة «العال» إلى أثينا التي تبنّتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش. وقع عبد الله اليافي بين غضب الجمهور على الدولة لعجزها عن الدفاع عن مطارها وبين اتهامات «الحلف» له بمحاباة الوجود العسكري الفلسطيني، فقدّم استقالته. فاضطر حلو إلى تكليف رشيد كرامي، زعيم الكتلة الشهابية، بتأليف حكومة وسلّم الجيش الأمن الداخلي. كل ما استطاعه كرامي هو الطلب إلى البرلمان أن يعترف بحق الفلسطينيين في الكفاح المسلّح. لكن لم يكن الجميع مستعدّاً للقبول بذلك الحل. يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٦٩، أطلق الجيش النار على تظاهرة حاشدة تأييداً للمقاومة الفلسطينية في صيدا وبيروت فأوقع عدداً من القتلى والجرحى. قدّم كرامي استقالته تحت وطأة ردود الفعل العنيفة على سلوك الجيش، خصوصاً في مدينته طرابلس. فأعاد حلو تكليفه بتأليف حكومة جديدة وإعلان حالة الطوارىء إلا أن البلد غرق في أزمة وزارية وسياسية سوف تستمر ٢١٥ يوماً.

-

في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، وبعد سلسلة جديدة من المجابهات مع المقاومة، شن الجيش هجوماً أخيراً على أمل السيطرة على الموقف. فردّت سورية بإغلاق حدودها مع لبنان وفرض عدد من العقوبات الاقتصادية الصارمة. انفرجت الأزمة مؤقتاً عندما التقى ياسر عرفات، الذي سوف ينتخب عما قليل رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقائد الجيش اللبناني إميل بستاني برعاية الرئيس جمال عبد الناصر ووقّعا اتفاقاً عُرِف بـ «اتفاق القاهرة» يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩. على الفور عقد مجلس النواب جلسة مغلقة وأقر الاتفاق الذي ظلّت بنوده سرية. وحده ريمون إده

وكتلته البرلمانية رفضوا المصادقة على الاتفاق على اعتباره ينتقص من السيادة اللبنانية. اعترف الاتفاق بحق الفدائيين المسلّحين في التواجد والحركة على الأراضي اللبانية وخصوصاً في منطقة العرقوب، ومَنَح المخيمات، وقد عاشت طويلاً تحت قبضة الأجهزة الأمنية اللبنانية، لوناً من الإدارة الذاتية وأنشأ «الهيئة العليا للاجئين الفلسطينيين»، برئاسة المناضل الفلسطيني المخضرم شفيق الحوت، لتكون بمثابة سفارة لفلسطين في لبنان.

بعد فتح الحدود السورية ـ اللبنانية، تمكن رشيد كرامي من تأليف حكومة وحدة وطنية يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شغل فيها كمال جنبلاط وزارة الداخلية المكلّف بتطبيق «اتفاق القاهرة». غير أن الأزمة كانت قد أتمت القطيعة بين «الشارع» المسلم و«الأجهزة» الشهابية ووفّرت الأساس لانعقاد التحالف بين الأحزاب اليسارية والقومية وبين منظمة التحرير الفلسطينية.

حقيقة الأمر أن كلاً من الجميل وجنبلاط، وقد تناوبا على شغل منصب وزير الداخلية، تناوبا أيضاً على تقديم كل منهما سياسته الأمنية إلى طبقة حاكمة منقسمة على ذاتها وإلى برجوازية مترددة، فيما كان كل منهما يعمل لوضع حد نهائي لسلطان «الأجهزة» الأمنية. اقترح جنبلاط فصل الأجهزة الأمنية عن الجيش (وهو إجراء يطاول مباشرة سلطة غابي لحود، رئيس «جهاز الامن المشترك»)، والغاء المناطق العسكرية في الجنوب كما في منطقة الهرمل، وهي الأعذار التي استخدمتها «الأجهزة» لبسط نفوذها في تينك المنطقتين، وإعادة تنظيم الوجود الفلسطيني على أساس «اتفاق القاهرة». في برنامجه هذا، كان جنبلاط ـ الذي اتهم «المكتب الثاني» بالسعي إلى تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان ـ يقدّم

نفسه وسيطاً بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مقابل تحقيق إصلاحات تعزز من حصة المسلمين في السلطة السياسية. «الأمن في مقابل الإصلاح». هكذا كان شعار جنبلاط. أما بيار الجميل فقد رد على ذلك بشعار «الأمن من أجل الأمن» إذ طالب بأن يعلن لبنان برمّته منطقة عسكرية وأعاد التذكير بحاجة البلاد إلى «مستبدّ عادل» يحكمها[٢٠].

في أيلول ١٩٧٠، انتخب سليمان فرنجية، عضو كتلة الوسط مع كامل الأسعد وصائب سلام، والمدعوم من «الحلف»، رئيساً للجمهورية ضد خصمه الياس سركيس، مرشح «النهج». ويعود فوزه بفارق صوت واحد إلى قرار اتخذه كمال جنبلاط في اللحظة الأخيرة بالتصويت إلى جانب معارضي «المكتب الثاني». وجدير بالذكر أن آخر خطوة أقدم عليها جنبلاط بصفته وزيراً للداخلية كانت الترخيص لعدد من الأحزاب اليسارية والقومية: الحزب الشيوعي اللبناني، حركة القوميين العرب، الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق.

في نهاية عهد حلو، كانت البرجوازية قد نجحت في الخروج من صدمة إفلاس بنك إنترا وتجاوزت الانقسامات السياسية بين «حلف» و«نهج»، لتعيد بناء قدر من التفاهم داخل صفوفها حول السياسات الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد. أسقطت المعارضة دعوتها إلى إلغاء المصرف المركزي و«مجلس الخدمة المدنية» في مقابل تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أما بالنسبة للضمان الاجتماعي، فقد انتقلت الخلافات حوله إلى نزاعات بين أرباب العمل والعمال. على الرغم من ذلك، وقعت انقسامات جديدة هددت الوحدة المستعادة في المجالين الاقتصادي

والاجتماعي. إنها ردود الفعل المتناقضة على الأزمة الاجتماعية وعلى الوجود الفلسطيني المسلح التي أطاحت بأسس الشهابية ذاتها إذ قسمت قاعدتها الاجتماعية المتمثلة بمكونيها «الشعبويين»، بيار الجميل وحزب الكتائب من جهة وكمال جنبلاط وحلفائه في الأحزاب القومية واليسارية من جهة أخرى. لكن الأحزاب كانت الأكثر تمثيلاً لشرائح من الطبقات الوسطى والبرجوزية الصغيرة، التي تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام اللبناني.

هكذا سوف يصير الجميل وجنبلاط، ومن يمثلان، الخصمين اللذين سوف يتواجهان في الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

بيروت عاصمة الثقافة العربية

لا يمكن الحديث عن لبنان في الستينيات ومطلع السبعينيات دون الحديث عن النهضة الثقافية متعددة الاوجه التي أنتجها وأطلقها في العالم العربي. ففيما بشّر الغليان الاجتماعي والسياسي بأسوأ العواقب، يضيء الفوران الثقافي الخصيب صفحة مشرقة في تاريخ الثقافة العربية سطّرتها بيروت بما هي «عاصمة الثقافة العربية» في الفن والأدب والمسرح والتأليف والنشر والترجمة والصحافة. وما من شك في أن تلك النهضة الثقافية الثانية التي أنتجتها بيروت قد أفادت من عاملين أساسيين. الأول هو نمو البنية التحتية للثقافة التي أرسيت منذ منتصف القرن التاسع عشر ومهّدت للنهضة الأولى، بما فيها الطفرة التعليمية الجامعية حيث كسرت الجامعة اللبنانية احتكار الجامعات الأجنبية الخاصة (اليسوعية والأميركية حينها) وأتاحت لأبناء فئات شعبية فرصة تحصيل التعليم العالي. لم توسّع الجامعة اللبنانية شريحة المثقفين عدداً ونوعية وتخصصاً وحسب،

بل زوّدت لبنان بجيل جديد من مثقفيه وصحافييه وشعرائه والروائيين (فضلاً عن السياسيين!). أما العامل **الثاني** فهو الصلة الوثيقة بين تنامي دور لبنان الاقتصادي الوسيط، ومحوره بيروت، وبين دور العاصمة اللبنانية في الوساطة الثقافية. فلا يمكن تصوّر ذلك الدور الثقافي بمعزل عن الطلب العربي والخارجي عليه.

بيروت مركز الصحافة العربية توزع صحفها من المحيط إلى الخليج. من أراد خبراً أو رأياً أو موقفاً يصل إلى أوسع عدد من القراء العرب، عليه أن يضمن نشره في جريدة أو مجلة صادرة في بيروت. يخدم ذلك تعددٌ صحافي أفاد من حريات وتسامح أكثر مما أفاد من تشريعات ومؤسسات ديموقراطية راسخة. قد تخرقه نزوة رئيس أو حماقة رئيس وزراء أو تسلّط جهاز أمني، فلا يخلو الأمر من رقابة ومنع فضلاً عن اعتقال صحافيين، يتراوحون يميناً ويساراً من غسان تويني إلى جورج حاوي. وهذا قبل أن تدشّن أنظمة القمع المختلفة معاقبة الصحافيين على آرائهم والمواقف بالقتل. فلم تكن كلفة ذلك الدور وتلك الحرية بالقليلة إذ بالدم تعمدت من نسيب المتني وكامل مروّة إلى سمير قصير وجبران تويني مروراً بغسان كنفاني وسليم اللوزي ورياض طه وسواهم. ألم يكن فرج الله الحلو، الذي ذوّبت جثته في الحوامض في سجن دمشقي أيام الوحدة المصرية ـ السورية، كاتباً وصحافياً هو أيضاً؟

غير أن العامل البارز الذي غذّى نمو القطاع الإعلامي وأتاح تعدده وضمن تطوره هو تدفق الأموال العربية (والأجنبية) على الصحف والصحافيين من ممالك وإمارات نفطية محافظة أو من أنظمة عسكرية شعبوية، كلٌ يريد صوتاً له ومنبر تعبئة في الحرب الباردة بين المعسكرين العربيين أو بين المعسكرين العالميين. إذ يخبو نجم

جريدة «الحياة» إثر جريمة اغتيال صاحبها كامل مروّة، تتبوأ «النهار» المركز الأول منبراً مناهضاً للناصرية والشهابية، والشيوعية بطبيعة الحال. تنافسها «المحرر» الناصرية لهشام أبو ظهر، وإلى حد ما «الأنوار» الصادرة عن دار «الصياد» للصحفي المخضرم سعيد فريحة، هذا قبل أن ينتقل هذا الدور إلى «السفير» التي أصدرها طلال سلمان عام ١٩٧٤ محمولة بزخم نضالات فترة السبعينيات زوّدها به جيل جديد من الصحافيين القوميين واليساريين. إلى جانب هذه اشتهرت «الجريدة» التي لم تعمّر طويلاً، بزاوية «مختصر مفيد» لمنشئها رشدي المعلوف، و«الكفاح» وملحقها الأسبوعي «الأحد» لرياض طه. وإلى الصباحيات، مسائية جبران حايك «لسان الحال»، وفي الصحافة الحزبية: «العمل» الكتائبية و«النداء» الشيوعية و«البناء» السورية القومية الاجتماعية و«الراية» لحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي لدمشق، وغيرها. «الأوريان» و«لوجور» عميدتا الصحف الصادرة بالفرنسية منذ فترة الانتداب. لكنهما لا تلبثان أن تندمجا في جريدة واحدة بما يضع حداً للمنافسة السياسية والمهنية بينهما. تسعى «الصفا» الأحدث عهداً للمنافسة دون طائل. أما «الدايلي ستار» الإنكليزية الصادرة عن «دار الحياة» فتسهم في كسر احتكار الفرنسية للصحافة باللغات الأجنبية.

وفي الأسبوعيات، إلى جانب «الصياد» الرائدة التي أسسها سعيد فريحة أيام الانتداب، كانت «الدبور» لصاحبها يوسف مكرزل، أولى المجلات الكاريكاتورية الساخرة، وصدرت مجلات أحدث عهداً وعدة: «الحوادث» لسليم اللوزي و«الوطن العربي» لوليد أبو ظهر و«المستقبل» لنبيل خوري و«الأحد» لرياض طه و«الأسبوع العربي» لياسر هوّاري. وفي اللغات الأجنبية «ماغازين»، و«ماندي مورننغ»، وفي الحزبيات «الأخبار» الشيوعية و«الحرية» لحركة

القوميين العرب ثم ليساره، إلى أن حررها فريق منظمة العمل الشيوعي، منبراً لتيار اليسار الجديد النامي في المنطقة فترة ما بعد حزيران ١٩٦٧.

يكفي ذكر أسماء المجلات الثقافية والأدبية والسياسية الفكرية الصادرة في تلك الفترة للتأكد من النفوذ الذي مارسته على أجيال من الكتاب والأدباء والمثقفين عموماً وهي تفتح صفحاتها لهم في الآن ذاته: «الأديب» لألبير أديب و«الآداب» يصدرها الروائي والناشر سهيل إدريس، «الطريق» التي أسسها أنطون تابت وتحولت إلى المنبر الفكري المميز للحركة الشيوعية العربية المنفتح على سائر التيارات اليسارية والتقدمية والقومية في المنطقة، والدورية السياسية الفكرية «دراسات عربية» الصادرة عن «دار الطليعة». إلى هذا تضاف المجلات الثقافية مثل «مجلة شعر» ليوسف الخال و«حوار» التي أصدرها الشاعر توفيق صايغ. هذا قبل أن يستقرّ محمود درويش في بيروت ويطلق «الكرمل».

ولا يجوز مغادرة المجال الإعلامي قبل تسجيل الدور الذي لعبه الصحافيون وفنيو الإعلام المصريون في إطلاق تلك النهضة الصحافية قبل أن تستقل الصحافة اللبنانية من حيث الإخراج والتبويب و«النفس» إذا جاز التعبير. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الملحقات والملفات أو الصفحات التي أخذت الصحف تُخصصها للثقافة وما رافق ذلك من نشوء فئة مميزة من الصحافيين الثقافيين بمن فيهم النقاد الفنيون.

تذّكر بيروت دار النشر للعالم العربي بـ«دار الآداب»، و«دار الطليعة» الاكثر تعبيراً عن مناخ ما بعد ١٩٦٧، حيث جمع بشير الداعوق التزامه في حزب البعث إلى انفتاح على إنتاج اليسار

الجديد العربي والعالمي تأليفاً أو ترجمة. لعقود من الزمن تولت دور النشر البيروتية إصدار الكتب المدرسية لمدارس العالم العربي من الجزائر إلى اليمن ومن سورية إلى الخليج والجزيرة. وهذه مهمة شملت أيضاً نشر الموسوعات والقواميس وروائع التراث العربي في الفلسفة والعلوم والشعر والنثر والدين. وهنا تذكر «دار صادر» و«دار العلم للملايين» و«المكتبة الشرقية» وغيرها.

وبيروت دار النشر للعالم العربي هي أيضاً مركز الترجمة للعالم العربي تصدر المئات من روائع الفكر والعلوم والآداب العالمية من مختلف اللغات. وفي بيروت نشأت ونشطت أولى مراكز الأبحاث الفلسطينية «مركز الأبحاث الفلسطينية» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ودوريته «شؤون فلسطينية» التي تولى رئاسة تحريرها لفترة الشاعر محمود درويش وأمانة التحرير الروائي الياس خوري، و«مؤسسة الدراسات الفلسطينية» التي يشرف عليها وليد الخالدي، تشقان الطريق لمقاربات جديدة وجذرية في النظر إلى إسرائيل والصهيونية والقضية الفلسطينية. وقد عبّرت الدولة الصهيونية عن مدى انزعاجها بإرهاصات الفكر الفلسطيني الخلاق والعلمي بحملة الطرود الملغومة التي أرسلت إلى «مركز الأبحاث»، تركت جروحها الآثار على مديرها الدكتور أنيس صايغ، وبنهب محتوياته خلال احتلالها بيروت عام ١٩٨٢. وفي بيروت أيضاً أسس الأكاديمي الفلسطيني عبد الوهاب كيالي «المؤسسة العربية للدراسات والنشر» ودفع أيضاً ثمن حرية الرأي صريع كاتم الصوت.

ولعل أبرز حدث ثقافي خلال تلك الفترة هو مهرجانات بعلبك الدولية التي تأسست على عهد كميل شمعون. ففي تموز/يوليو

يتدفقون إلى مدينة الشمس لمشاهدة أشهر نجوم الفن العالمي في الموسيقى الكلاسيكية والأوبرا والغناء والباليه والفنون الشعبية يؤدون أدوارهم على المدرّج الروماني في الحضرة المهيبة للأعمدة الستة الشهيرة أو في بهاء معبد باخوس. هناك رقصت الباليرينا مارغو فونتين في «بحيرة البجع» عام ١٩٦١ وبعدها الروسي رودولف نورييف وغنّت إلا فيستجيرالد وجون باييز، وعزف ريشتر على البيانو، وقاد فون كارايان جوقته السمفونية وقدمت المسرحيات المتنوعة من كلاسيكيات شكسبيير إلى الأعمال الأحدث ليونسكو وجان كوكتو وأراغون وجورج شحادة وغيرهم. وهناك تسلطنت أم كلثوم على المتعبّدين لصوتها، بعد تقديم ظريف وولهان لنجيب حنكش. لكن مهرجانات بعلبك هي أيضاً وخصوصاً المكان الذي سطع فيه نجم صاحبة الصوت الحرير، فيروز، وتجلّت عبقرية الأخوين عاصي ومنصور رحباني في المسرح الغنائي وفي تطوير الموسيقي والأغنية العربيتين. وفي مجال إحياء وتطوير الغناء والرقص الشعبي، شاهد رواد مهرجانات بعلبك أيضاً أدواراً ومسرحيات واسكتشات ولوحات راقصة لوديع الصافي ونصري شمس الدين وزكي ناصيف ووديعة جرار وفرقة «الأنوار» وآخرين.

في الأدب، لم تكن مجلة «شعر» التي أصدرها الشاعر يوسف الخال مجرد مجلة بل ورشة للتجديد والحداثة الشعريين، يلتقي في «خميسها» الأول من كل شهر في أحد فنادق شارع الحمرا شعراء من روّاد النهضة الشعرية الحديثة: أدونيس، محمد الماغوط، شوقي أبو شقرا، أنسي الحاج، فؤاد رفقة، عصام محفوظ وغيرهم من الشعراء الجدد. وكما في الشعر كذلك في الرواية، لم يكن أحد يحسب حينها حساب «هوية» المبدعين بين لبناني وسوري وفلسطيني وعراقي ومصري وما سوى ذلك: يوسف حبشي الأشقر

وغادة السمّان وفؤاد كنعان وتوفيق يوسف عوّاد و غسان كنفاني وسهيل ادريس وليلى بعلبكي وإنعام الجندي وأملي نصر الله وغيرهم. وإلى بيروت انتقل نزار قباني يغنى المدينة الأنثى ويبكي زوجته التي قضت تحت أنقاض مبنى السفارة العراقية بعد حادثة تفجير لها ليست مغفلة التوقيع. وأين في غير بيروت يتسع المدى الثقافي لأولى مبادرات الأدب النسوي الجريء المتمرد مع ليلي بعلبكي في «أنا أحيا»؟

وشهد المسرح نهضة مسرحية متنوعة ونقدية تتراوح مدارسها من الكلاسيكية إلى التجريبية والواقعية مروراً بالمسرح البريشتي والروسي، والمسرح النقدي والفكاهي والساخر. هنا تسجل أسماء منير أبو دبس وجلال خوري وريمون جبارة وأنطوان ملتقى ويعقوب شدراوي وبرج فزليان وروجيه عساف في الإخراج (وبعضهم في التمثيل)، وعصام محفوظ في الأدب المسرحي.

نتحدث عن دور لبيروت، لكن قسماً كبيراً من هذه الفعاليات كانت مركزة في رأس بيروت، الجزء الكزموبوليتي من المدينة في محيط الجامعة الأميركية وفي شارع الحمرا الذي استقبل أولى مراكز الشركات الأجنبية وزوّد الزوار والمقيمين الأجانب بالشقق المفروشة والفنادق الحديثة فضلا عن كونه السوق التجاري للمنتجات الغربية، والملبوسات خصوصاً. إلى هذا، فشارع الحمرا أبرز مركز لـ«ثقافة المقاهي» التي أرهصت بها بيروت في تلك الفترة. فإذا استثنينا مطعم «الحاج دواود» المركوز على أعمدة خشبية فوق ماء البحر، قرب ميناء الخشب، وقد أهتدى إليه المثقفون متأخرين، و«لا باليت» المنزوية قرب ساحة البرج يرتادها رسامون وفنانون وطلاب من محيط الأكاديمية اللبنانية، أو مقهى سينما الروكسي الذي لم يألفه المثقفون كثيراً، عليك أن تنتقل إلى

رأس بيروت مباشرة لممارسة طقوس جلسات المقاهي البيروتية. في «مطعم فيصل» قبالة الجامعة الأميركية، تنعقد حلقات يرتادها متأدبون ومتسيّسون ومتفكّرون من طلاب الجامعة الأميركية وأساتذتها وصحافيون وسياسيون يجتمعون على تشريح انقلاب فاشل أو على تحليل آخر خطاب لجمال عبد الناصر في حلقات غالباً ما يتوسطها الأستاذ منح الصلح. وعلى بعد امتار يقع مقهى «الأنكل سام» الأقرب منالاً إلى جمهور الطلاب يتذوقون فيه طلائع الـ«دجانك فود» مثل الكلوب ساندويتش والهمبرغر. وعند زاوية شارع عبد العزيز مقهى ومطعم «شيخ آند كوزان» حيث يتسامر جمع من المثقفين منهم علي الجندي وعاصم الجندي وليلى بعلبكي وخليل حاوي ولور غريّب وتوفيق صايغ وأمين الحافظ وليلى عسيران وغيرهم. غير أن ملك مقاهي الحمرا هو «الهورس شو» عند زاوية شارع الحمرا ملتقى الصحافيين والمراسلين الأجانب واللاجئين السياسيين من كل أصقاع العالم العربي، بل والعالم! ومن فنون ارتياد المقاهي البيروتية أن تستكمل الدورة والسهرة بالانتقال إلى مقاهي الروشة حيث تنعقد حلقات جديدة برواد جدد إلى أن يبزغ وجه الفجر.

وكما في نهضة القرن التاسع عشر، قامت تلك النهضة المتجددة على جدل المدينة والريف. لكن لم تقتصر الأرياف تلك المرة على الأرياف اللبنانية بل اتخذت الأرياف المعنى المجازي للمدى العربي كله الذي توافد أبناؤه إلى المدينة، بأل التعريف، إلى «بيروت من تعب وذهب واندلس وشام» التي هي أحياناً «شرق الغرب وصورته وسلعته»، كما في قصيدة محمود درويش الرائعة عنها في البلد الذي شعبه «لا يحبّ الظل». لبّت بيروت حاجة لا تعوض عن نقصان عربي عبّر عنه إدوارد سعيد بلا تحفظ: «تكمن عبقرية

بيروت في أنها استجابت فوراً لحاجاتنا نحن العرب في عالم عربي قد صار قمعياً وباهتاً وسخيفاً إلى درجة لا تطاق. لسنوات، كنتَ تستطيع في بيروت أن تتقد مثل بريق جوهرة، حتى أن الرذيلة فيها والمباذل كان لها ألقٌ لن تجده في أي مكان آخر». (**بعد السماء الاخيرة**، ١٩٦٨).

هكذا كانت بيروت بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ الملجأ وحافز الإبداع لكوكبة من المثقفين العرب. فيها اكتشف ياسين الحافظ قيمة الوقت واحترام المرأة وأنتج أذكى وأعمق الصفحات في الفكر السياسي العربي يغور فيها إلى «عمارة المجتمع العربي» الريعية المفوّتة، ليطرح ضرورة نسفها من الأساسات. وفي بيروت لم يستقرّ صادق جلال العظم إلا بعد أن أنجز مشروع نقد ذاتي للخرافات السياسية والأعطاب البنيوية التي أدت إلى هزيمة ١٩٦٧، فاضحاً الشخصية الفهلوية متوّجاً كل ذلك بكتابه «نقد الفكر الديني» الذي أثار عاصفة من الجدل والهجوم على صاحبه وصلت إلى حد تحليل دمه في بعض خطب الجوامع. وإلى بيروت دلف بصمت عبد الرحمن منيف، مهندس النفط السعودي الذي غادر دوراً قيادياً في حزب البعث العربي الاشتراكي واستقر في المدينة قبل أن تطرده الحرب منها، مصمماً على التعبير عن تجربته وتجربة جيله بواسطة الرواية لا غير.

وحين تتحول بيروت إلى «هانوي العرب»، يفد إليها، مع السياسيين والمنفيين والمناضلين والمقاتلين، المئات من المثقفين العرب بشتى ألوانهم ومشاربهم هرباً من جور الأنظمة وتضامناً مع الثورة الفلسطينية يتقدمهم شاعر العراق الكبير سعدي يوسف. لهؤلاء الذين شكلوا ما يشبه «الفيلق العربي» تشبيهاً بالفيلق الأممي من

المتطوعين من أنحاء العالم كلها الذي حارب مع الثورة الإسبانية عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، كانت بيروت كما كانت للجيل الذي سبقهم، الملجأ ولعثمة الحداثة واكتشاف الفرد والمواطنة ومساحات الحرية وآفاق الحلم، قبل أن تصير بيروت «خيمتهم الأخيرة» و«نجمتهم الأخيرة» إذ دهتمها الحرب.

الهوامش

(١) Hudson, *The Precarious Republic*, p. 174

(٢) Kamal Salibi, "Lebanon under Fuad Chehab, 1958-1964", *Middle East Studies*, vol. 2, no. 3 (April 1966) p. 210.

(٣) الاستثناءان الوحيدان هما إضراب عمال النسيج في صيف ١٩٦٣ الذي إنكسر عندما هددت الإدارة العمال والمستخدمين بالصرف، وإضراب ١٦٠٠ عامل ومستخدم في إدارة البريد والبرق والهاتف عام ١٩٦٤ حين احتل الجيش المباني والتجهيزات وأمّن الخدمات إلى أن اضطر العمال والمستخدمون إلى العودة للعمل.

(٤) وضاح شرارة، **السلم الأهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤–١٩٦٧**، في جزءين، بيروت، معهد الانماء العربي، ١٩٨٠، ص ١٩.

(٥) راجع:

Malcôlm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1968-1970* (London: Oxford University Press, 1971).

(٦) Hudson, *The Precarious Republic*, p. 328.

(٧) لم ينجز أي جزء من مشروع الإسكان الشعبي، أما الحرم الموحد للجامعة اللبنانية فقد أنجز في خريف العام ٢٠٠٥!

(٨) ضمت الحكومة، إضافة إلى العويني ذاته، رجل الأعمال علي عرب، وهو مغترب ثري من إفريقيا، وانطوان صحناوي، أحد أعمدة الكونسورسيوم، ونجيب صالحة، شريك حسين العويني منذ أيام السعودية وأحد كبار المساهمين في بنك انترا.

(٩) في عام ١٩٦٥، كانت ٨٠٠ قرية لبنانية تزرع الدخان في الجنوب وجبيل والبترون. وبلغ عدد المزارعين في ذلك القطاع نحواً من ٣٠ ألف مزارع. إلى هذا، كانت إدارة الحصر–الريجي تشغل ٦٠٠ موظف وثلاثة آلاف عامل ومستخدم، وتهيمن على مقدرات ١٥ ألف بائع سجائر بالتجزئة.

(١٠) من بين المطالب التي أعلنها جنبلاط خفض تعرفة الكهرباء ورسوم التبريد؛ استيراد الدولة المباشر للأسمدة ومبيدات الحشرات لكسر الاحتكار في هذا المجال؛ العمل على تحقيق السوق العربية

المشتركة، على اعتبار أن لبنان هو أول المستفيدين منها؛ وتنمية تبادل المنتجات الزراعية بين لبنان والبلدان الاشتراكية، وأخيراً، الترخيص لإنشاء اتحاد عام للمزارعين اللبنانيين.

(١١) تمت موجه التجنيس الكبرى للفلسطينيين في عهد شمعون وأفاد منها بالدرجة الأولى الفلسطينيون المسيحيون.

(١٢) شرارة، **السلم الأهليّ**، هامش الصفحتين، ٧٤٠ و٧٤١.

(١٣) «العمل»، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ميسلون ووادي الحرير هما موقعان على مقربة من الحدود السورية مع لبنان.

(١٤) «لسان الحال»، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦.

(١٥) يتحدث مقال في مجلة «تايم» الأميركية (تاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦) بعنوان «هكذا كسروا البنك» عن «مؤامرة» بريطانية وفرنسية منعت تعويم بنك إنترا. أرادت بريطانيا الانتقام من بيدس لأنه رفض شراء طائرات Aircraft VC 15 لأسطول «طيران الشرق الأوسط». فضغطت الحكومة البريطانية على الكويت لنقل أموال من انترا إلى بريطانيا بحجة تدعيم الجنيه الاسترليني. من جهتها، كانت حكومة فرنسا التي تملك ١٥٪ من أسهم «طيران الشرق الأوسط» تطمح في امتلاك الحصة الأكبر. ويعزو كاتب المقال عداء بريطانيا وفرنسا لبيدس إلى عواطفه الموالية للولايات المتحدة الأميركية. ويروي أن بيدس طلب قرضاً من المصرف المركزي فرفض طلبه. ثم استدعت حكومة عبد الله اليافي نجيب صالحة، نائب رئيس إنترا، وسألته ما اذا كان مستعداً لضمان موازنة المصرف، فإستمهل للتدقيق في الأمر، ولما عاد بالجواب الإيجابي، منعه الشرطي عند باب قاعة مجلس الوزراء من الدخول، فرفعت جلسة مجلس الوزراء من غير اتخاذ قرار بدعم المصرف، وفي اليوم التالي توقفَ بنك إنترا عن الدفع.

(١٦) «النهار»، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦

(١٧) «النهار»، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.

(١٨) «النهار»، ٢٩ كانون الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

(١٩) «النهار»، العدد السنوي الخاص، ١٩٦٦.

(٢٠) «لوموند» الفرنسية، ١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩.

الفصل العاشر

من الأزمة الاجتماعية إلى الحرب الأهلية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥)

«إذا كانت المسألة مسألة «اقتصاد حر» يقمع فيه القوي الضعيف ويستغلّه، وإذا كانت القضية قضية بحبوحة تتمتع بها أقلية رأسمالية صغيرة والمجتمع البرجوازي، وإذا كانت «المعجزة اللبنانية» سوف تظل تعبّر عن نفسها بواسطة الكيف ما كان والتقريب وانعدام البصيرة والمداخيل غير المنظورة والعائدات غير الخاضعة للضريبة، وإذا كانت القضية أخيراً هي قضية لبنان الذي تستأثر به القلة ذات الامتيازات، فإن الأمن الإيجابي للأكثرية سوف تتهدده أفدح المخاطر وتواجهه كارثة لن يقوم منها لبنان»

(غريغوار حداد، مطران بيروت للروم الكاثوليك، ١٩٧٥)

افتتحت أزمة بنك إنترا نهجاً اقتصادياً سوف يأخذ كل مداه في السبعينيات، هو رفع المصارف في أوروبا والولايات المتحدة نسبة

الفوائد على الودائع فيها والضغوط الكبيرة التي مارستها حكومات البلدان الغربية على أمراء وملوك ومشايخ الخليج والعربية السعودية لإيداع وتوظيف أموالهم في العواصم الغربية. هكذا صار لبنان «محطة تحويل» للبترودولارات نحو الأقنية والشبكات الغربية أكثر منه مركز إيداع لها أو مجال توظيف. نجم عن ذلك المزيد من إخضاع الاقتصاد اللبناني لرأس المال الأجنبي وتضخيم بنيته الاحتكارية وتدعيم هيمنة المجمّع التجاري ـ المالي عليه.

«اقتصاد حر» واحتكاري

بحلول العام ١٩٦٩، كانت المصارف غير اللبنانية قد سيطرت على ٤٠٪ من إجمالي الودائع المصرفية في لبنان. وبعد خمس سنوات من ذلك، تضاعفت النسبة. وفي العام ١٩٧٠، كان ثلث شركات لبنان المساهمة و٢٠٪ من الشركات المغفلة ذات رأس المال المختلط قد أضحت فروعاً لشركات أجنبية(١).

جدير بالملاحظة أن هذه التبعية الخارجية للمصارف اللبنانية تركت آثاراً سلبية على تطور البلد الاقتصادي. فعلى الرغم من أن المصارف العاملة في لبنان كانت تملك كتلة نقدية ضخمة تزيد على ٦ مليارات دولار أميركي، إلا أنها بالكاد كانت تساهم في نمو القطاعات الإنتاجية. اقتصرت عملياتها المالية على المضاربة في العملات الأجنبية والتوظيف في سندات الدولة في أوروبا والولايات المتحدة (بلغت قيمتها ملياري ليرة لبنانية عام ١٩٧٠) وعلى التسليف القصير المدى (٦٠٪ من إجمالي التسليفات المصرفية عام ١٩٧١) أو القروض الدولية البعيدة المدى تقدمها المصارف اللبنانية إلى أمثال شركة «رينو» الفرنسية للسيارات أو

الحكومة الهندية، حتى أن المصارف اللبنانية كانت تقرض البنك الدولي.

لم تخفف تلك التطورات من الطابع الاحتكاري لسيطرة الأوليغارشية التجارية ـ المالية على فروع الاقتصاد اللبناني كله بل أسهمت في تعزيزها. في التجارة، يبيّن مسح أجري عام ١٩٧٣ أن ٤١ أسرة، من أصل ٨٠٠ هي مجموع الأسر المساهمة في الشركات المساهمة، تسيطر على أكثرية الأسهم في ١٠٣ من تلك الشركات العاملة في التجارة والخدمات، أي على ثلث المجموع وعلى ما يوازي ٧٠٪ من عملياتها المالية[٢]. وخمس أسر من الـ ٤١ أسرة تحتكر نصف تجارة الاستيراد والتصدير[٣] وخمسة وكلاء للشركات الأوروبية والأميركية يستأثرون بـ ٢٢٪ من المستوردات من تلك البلدان فيما ٢٠ تاجراً يحتكرون ٨٥٪ من إجمالي مستوردات المواد الغذائية، علماً أن أربعاً من تلك الأسر تنتمي إلى «كونسورسيوم» الاستقلال. إلى هذا، كان الاحتكار التجاري مكرّساً قانونياً في المرسوم رقم ١٣٤ الصادر في آب/أغسطس ١٩٦٧، الذي يحمي الوكلاء الحصريين للشركات الأجنبية.

أما في القطاع المالي، فالشركات القابضة العائدة لـ٥٧ أسرة ـ والتي تمثل ٣٢٪ من مجموع رأس مال المصارف ـ تسيطر على ٧٥٪ من الودائع في المصارف اللبنانية وعلى ٧٢٪ من رأس مال الشركات الصناعية المساهمة، وعلى ٥٢٪ من رؤوس أموال الشركات المساهمة في التجارة والزراعة والخدمات، و٦٤٪ من رأس مال شركات التأمين، و٦٤٪ من رأس مال شركات النقل، و٩٢٪ من رأس مال الشركات المالية المساهمة و٣٧٪ من رأس مال الشركات العقارية[٤].

وساطة مالية تبعية

خلال السنوات اللاحقة على أزمة إنترا شهد لبنان طفرة صناعية، ارتفعت بموجبها حصة الصناعة من الدخل الأهلي من ١٠.٤٪ إلى ١٨٪ وحجم الاستثمارات من ٩٨٧ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٦ إلى ١,٢٣٤,٠ مليوناً عام ١٩٧٠. ارتبط هذا التوسع ارتباطاً وثيقاً بتوظيفات رؤوس الأموال الغربية، فكان أن تحكّم فيه بالتالي المنطق ذاته الذي جعل من لبنان محطة تحويل للبترودولارات إلى العواصم الغربية. وهكذا سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة مباشرة على الصناعات الموجودة أو أنشأت الصناعات التحويلية لمنتجاتها في لبنان لخفض أكلاف تصديرها إلى الأسواق النفطية العربية. والطريف في الأمر، أن أكثرية الشركات الصناعية الأجنبية عملت بقروض من المصارف اللبنانية. هذا من جهة. من جهة ثانية، اعتمد النمو الصناعي اعتماداً كبيراً على الاستخدام المكثف للأيدي العاملة. فخلال عشر سنوات بين ١٩٦٥ و١٩٧٥، تضاعف عدد العمال الصناعيين تقريباً من ٦٥,٠٠٠ إلى ١٢٠,٠٠٠. وكان لهذه الطفرة الصناعية أربعة آثار رئيسية.

أولاً، لما كانت المستوردات تسيطر على نصف السوق الداخلي، أخذ رأس المال الأجنبي ينافس الصناعة المحلية على النصف المتبقي وعلى الأسواق العربية، حيث الصادرات الصناعية اللبنانية إلى الأسواق العربية تبلغ ٨٠٪ من إجمالي الصادرات، يذهب نصفها إلى العربية السعودية.

ثانياً، تفاقمت التبعية الخارجية للقطاع الصناعي بنمو مستورداته من المواد الأولية وارتفاع مدفوعاته من براءات الاختراع والرخص والرسوم.

ثالثاً، تنامت الصادرات بوتيرة أبطأ من نمو المستوردات، ما أدى إلى قفز العجز في الميزان التجاري إلى مليار ونصف المليار ليرة لبنانية، أي ما يزيد على حجم الصادرات بأربعة أضعاف.

رابعاً، أدى النمو الصناعي إلى تمركز مزدوج: في حجم المنشآت الصناعية، حيث صارت ٥٠٪ منها تشغّل أكثر من ١٨٧ عاملاً، كما في حصة المنشآت الصناعية من الإنتاج، حيث ٢٠٪ من مجموع المنشآت تنتج نصف إجمالي الإنتاج الصناعي عام ١٩٧٣[٥].

أزمة الزراعة

العلَم البارز في الوضع الزراعي خلال هذه الفترة هو اجتياح الشبكة التجارية ــ المالية القطاع الزراعي، إذ سيطرت على المنتجين المباشرين بواسطة التسليف والأسعار ومبيع المبيدات والأدوية والأسمدة والآلات والأدوات الزراعية، وأيضاً من خلال التبريد والتعليب وأخيراً، ليس آخراً، التوزيع. لم يختلف التمركز هنا عنه في القطاعات الأخرى. كان ٢٥ سمساراً، هم أيضاً مالكو أكبر البرادات، يتحكمون بثلثي سوق التفاح؛ و٢٠ سمساراً يسيطرون على ٨١٪ من سوق الحمضيات، بينهم ثلاثة فقط يسيطرون على ثلث السوق؛ فيما شركتان فقط تحتكران استيراد المبيدات والأدوية والأسمدة[٦].

بحلول السبعينيات اختفت «الشراكة» الزراعية تقريباً (أي أشكال المزارعة القائمة على تأجير الأرض مقابل حصة من المحصول). لكن على الرغم من نمو عدد كبير نسبياً من المزارع الرأسمالية التي تستخدم العمال الزراعيين، ظل القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي

يتم في وحدات عائلية صغيرة نسبياً تلجأ لجوءاً متزايداً إلى العمال الزراعيين السوريين. بين هذين القطبين، نشأ نمطان من أشكال الإنتاج الهجينة. الأول، وهو السائد في البقاع، يمكن تسميته «المزارعة الرأسمالية»، حيث تنعقد شراكة بين عدد من المزارعين المالكين لقطع أرض صغيرة من جهة وبين مقاول رأسمالي، من جهة ثانية. يوفر هذا الأخير القروض والحبوب والمبيدات والأسمدة والأدوية والآلات والمضخات في مقابل حصة من المحصول. أما الشكل الثاني، فهو الذي يربط الألوف من المزارعين والفلاحين بالصناعة الزراعية الاحتكارية. تلك هي حال مئات العائلات من مزارعي وفلاحي الشمندر السكّري في البقاع، الذين ينتجون لصالح مصنع سكّر واحد في عنجر، مثلما هي حال ٤٥,٠٠٠ مزارع تبغ في الجنوب ذي الغلبة الشيعية كما في قضاءي جبيل والبترون المسيحيين، الذين ينتجون لصالح «إدارة حصر التبغ والتنباك ـ الريجي».

مهما يكن من أمر، سلك تحكم الشبكة التجارية ـ المالية بالزراعة المسار ذاته الذي سلكه تحكمها بالصناعة، طالما أن أجزاء كبيرة من المستوردين يسيطرون على القسم الأكبر من السوق المحلية للمنتجات الزراعية (حيث الإنتاج المحلي لا يلبّي أكثر من ١٥٪ من حجم استهلاك المواد الغذائية) ما دفع الإنتاج الزراعي هنا أيضاً للبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاته. وشكّلت صادراته من الفواكه والدجاج ثلثي إجمالي الصادرات الصناعية[٧].

وإذا الديون واستغلال التجار والمرابون والمصارف وأصحاب الآلات وموزعي الأسمدة والأدوية الزراعية تتضافر جميعها على إجبار صغار المزارعين والفلاحين على مغادرة الأرياف إلى المدن والمغتربات بوتيرة

متسارعة. في نهاية الخمسينيات كان نصف سكان لبنان يعيشون على الزراعة، بحلول العام ١٩٧٥ لم يكن منهم إلا ٢٠٪ يعملون في ذلك القطاع. هكذا خسرت الزراعة لا أقل من ١٠٠ ألف من العاملين فيها في أقل من عقدين من الزمن(٨).

النتائج الاجتماعية

الحراك السكاني والاجتماعي

منذ ارتباطه بالسوق الدولية، اتسم لبنان بحراك سكاني حيث الهجرة الريفية والاغتراب تتوليان إعادة الإنتاج الموسّعة لتراتبه الاجتماعي. والهجرة في لبنان هي العملية التي بها يخفي المجتمع اللبناني معدلات البطالة المرتفعة فيه ويتخلّص من الفائض الاجتماعي. خلال سنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠، كانت الهجرة بمعدل ٨,٥٦٦ مهاجر في السنة وبلغت ١٠,٠٠٠ مهاجر في الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤. وتشهد البيانات عن حصة عائدات المغتربين من الدخل الأهلي على هذا النمو الدرامي، إذ ارتفعت من ٥,٣٨٪ عام ١٩٥١ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٤. وفي الوقت الذي كان لبنان يصدّر فيه الأيدي اللبنانية العاملة، أخذ يستورد العمالة غير اللبنانية لتحلول محال الذين غادروا أو الذين يرفضون ممارسة العمل اليدوي. عشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، بات العمال السوريون يشكلون أكثرية العمال الزراعيين ونسبة عالية من عمال البناء.

ارتقى العديد من المغتربين العائدين إلى مصاف الطبقة الوسطى أو انضموا إلى صفوف البرجوازية، مدغمين في الحالين القطاعات المهيمنة على الاقتصاد إذ وظفوا أموالهم بالدرجة الأولى في التجارة والمال والعقارات. وإذا الارتقاء الاجتماعي الذي حصل عليه هؤلاء

من خلال العمل في الخارج يصبّ مباشرة في السياسة، ذلك أنه من خلال الموقع السياسي بالدرجة الأولى كان يأمل المرتقون اجتماعياً في نيل الاعتراف و«الشرف» الاجتماعيين. هكذا صار لبنان المعاصر بلداً يشكل حديثو النعمة من أصحاب المداخيل الكبيرة أو المتوسطة الشرائح الأكبر من طبقاته الوسطى والعليا. وهكذا توطنت جدلية الثروة/الشرف الاجتماعي في قلب العلاقات الاجتماعية وأخذت تنظّم العلاقة بين الحيّزين السياسي والاجتماعي.

ارتفاع أكلاف المعيشة

تضافر الانكشاف المتزايد للاقتصاد وغياب أي رقابة على الأسعار للحد من الاحتكار وجشع التجار على رفع كلفة المعيشة بنسبة الضعفين بين ١٩٦٧ و١٩٧٥[٩]. فيما جرى تصنيف بيروت على أنها واحدة من أغلى مدن العالم .

في سنة واحدة، ١٩٧٢ - ١٩٧٣، ارتفع سعر السلع المستوردة بنسة ١٠ إلى ١٥٪ على الرغم من أن الليرة اللبنانية سجلت ارتفاعاً ملحوظاً على الدولار والجنيه الاسترليني. والتفسير الوحيد لذلك هو رفع الأسعار الاعتباطي من قبل المستوردين والوسطاء، كما كتب مروان إسكندر، الخبير الاقتصادي الليبرالي المحافظ. واستطرد موضحاً أن سعر اللحم المستورد في السوق يزيد عن ثمانية أو عشرة أضعاف سعره واصلاً مرفأ بيروت، وأن سعر الخضروات المستوردة من لبنان في اسواق العربية السعودية أدنى بنسبة ٤٠٪ مما هو عليه في الأسواق اللبنانية! يمكن قول الكلام ذاته عن ارتفاع أسعار الأدوية والاستشفاء التي يتحكم بها

الاحتكار والبنية ذات الوجهة الخارجية للخدمات الصحية المكرسة أكثر فأكثر لتلبية طلبات أغنياء الجزيرة والخليج.

أدت المضاربة العقارية، الشكل الأبرز للاستثمار الذي تمارسه الاوليغارشية التجارية ـ المالية وأثرياء الخليج والمغتربون، إلى رفع سعر الأراضي والعقارات وفرضت بناء المساكن الفخمة. في «غابة الحجارة» التي صارتها بيروت، ابتلعت الإيجارات ٤٠٪ من دخل الأسرة، فيما مشاريع البناء الشعبي والرخيص، التي وعدت الحكومات المتعاقبة بها ذوي الدخل المحدود خلال عقود من الزمن، لم ينفذ أي مشروع منها. عشية الحرب الأهلية وصل عدد الشقق الفارغة في بيروت وحدها إلى حوالي ٤٠ ألف شقة فخمة فارغة فيما موجات متعاقبة من الوافدين من الأرياف تتكدس في بيوت من الصفيح أو تبني على أملاك الغير في الضواحي.

الطبقات والفروقات المناطقية والطوائفية

يمكن وصف بنية لبنان الاجتماعية عشية حرب عام ١٩٧٥ على أنها بنية من الامتيازات والفروقات الصغيرة المتولدة عن المحسوبية والنظام الطائفي تشتغل داخل بنية من الامتيازات والفروقات الطبقية الكبرى.

لم تكن أكثرية اللبنانيين تحصل على أكثر من ١٢ ـ ١٥٪ من الدخل الأهلي[١٠]. وأعلن المطران غريغوار حداد أن ٧٩٪ منهم لا يحصلون على الدخل الذي يسمح بتلبية الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية وقد قدّره بـ ١٠,٤٨٠ ليرة لبنانية بالشهر[١١]. في تلك الأثناء، كان ٧٢٪ من العمال لا يتقاضون أكثر من ٥٦١ ليرة لبنانية بالشهر[١٢] فيما الحد الأدنى للأجر ارتفع من ٢٠٥ إلى

٣١٠ ليرات بين ١٩٧٠ و١٩٧٥.

على الرغم من الإصلاحات الشهابية الطموحة، ظلت الفوارق كبيرة بين المركز والأطراف. قُدّر الدخل الفردي السنوي في بيروت بـ٨٠٣ دولارات أميركية وفي الجنوب بـ١٥١ دولاراً. واستأثرت بيروت والجبل المجاور بـ٦٤٪ من مؤسسات التعليم الابتدائي والتكميلي و٧٣٪ من مؤسسات التعليم الثانوي وكل مؤسسات التعليم الجامعي، وبـ ٦٥٪ من الأطباء، فيما لا يتجاوز عدد سكانها ٢٧٪ من سكان لبنان. في المقابل، كان ٥,٥ من الأطباء يعملون في الجنوب لـ١٨٪ من السكان و٣٪ فقط في البقاع حيث يعيش ١٣٪ من اللبنانيين[١٣].

حزام الفقر حول بيروت

أحاطت الهجرة الريفية بيروت بحزام من الفقر يمتد من الكرنتينا في الشرق إلى الرمل العالي والليلكي في الغرب، يقع بينهما عدد من القرى التي تحولت سريعاً إلى الضواحي يسكنها الفقراء والعمال في الجديدة وسن الفيل والمدوّر وبرج حمود والنبعة والدكوانة في الشرق على ضفاف نهر بيروت، والغبيري وعين الرمانة والشياح وحارة حريك وبرج البراجنة والمريجة وحيّ السلّم وصولاً إلى مطار بيروت وصحراء الشويفات. ويخترق الحزام عدداً من المخيمات الفلسطينية في تل الزعتر شرقاً وصبرا وشاتيلا وبرج البراجنة غرباً. يعيش ٤٠٠,٠٠٠ من إجمالي سكان بيروت، الذين بلغوا المليون، في تلك الضواحي المكتظّة التي نمت كالفطر خلال عقدين من الزمن، يحتشد فيها مهاجرون ريفيون وفدوا بسبب انهيار الزراعة التقليدية، والقطيعة بين اقتصاد جبل عامل والبقاع

الجنوبي والجليل الأعلى الفلسطيني بعد قيام دولة إسرائيل، والنزوح الجنوبي الكثيف هرباً من الحرب الإسرائيلية المستمرة على المخيمات الفلسطينية والقرى الجنوبية.

زوّد حزام الفقر المناطق الصناعية، من المكلس شرقاً والشويفات غرباً، باليد العاملة الريفية الرخيصة، إلا أنه كان أيضاً مسكن جمهور من العاملين في الحرف والمانيفاتورة والتجارة الصغيرة والباعة والكسبة والعاطلين من العمل. من الناحية الطائفية، كان سكان الحزام مختلطين. سكان حارة حريك والمريجة في الغرب مسيحيون في أكثريتهم، أما الضاحية الشرقية فيسكنها لا أقل من ربع مليون من شيعة الجنوب والبقاع وفدوا إلى برج حمود، ذات الأكثرية الأرمنية، والنبعة وإلى الدكوانة المتاخمة لمخيم تل الزعتر الفلسطيني. غير أن مسار التمدين الأكثر لفتاً للنظر هو مسار تمدين الشيعة. في سنوات الاستقلال الأولى، كانت الجماعة الشيعية ريفية في غالبيتها العظمى، فإذا أكثر من ثلاثة أرباع الشيعة باتوا من سكان المدن بحلول السبعينيات.

لم تكن ضواحي بيروت شبيهة بضواحي ريو دي جانيرو البائسة (الفافيللاس). لكن الاكتظاظ السكاني وبؤس الشروط الصحية وندرة مياه الشفة والكهرباء المسروقة كانت متفارقة على نحو صارخ قياساً مع الأحياء والمناطق والضواحي الميسورة التي تجاورها في بيروت والجبل القريب. فلم يكن غريباً أن تصير ضواحي حزام الفقر بؤراً للأحزاب الشعبوية من اليمين واليسار. زوّد جوارُ المخيمات الفلسطينية اليسارَ بالأمل في التغيير، لكنه ــ الجوار ذاته ــ أعطى اليمين كبش المحرقة الذي كان يبحث عنه.

التمايزات الطوائفية

في السبعينيات، كان عالم الأعمال لا يزال تحت سيطرة المسيحيين. في نهاية الخمسينيات، احتسب يوسف صايغ، في عمله الرائد عن رجال الأعمال اللبنانيين، نسب توزع ملكيات المنشآت الاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين على النحو الآتي: ١٠/٢ في الصناعة و١١/٢ في قطاع المال و١٦/٢ في الخدمات[١٤]. في دراسة لاحقة عام ١٩٧٣ أبان بطرس لبكي أن تلك المعدلات قد تعدّلت على نحو ملحوظ وإن تكن ظلت متفاوتة: ٧٥,٥٪ للمسيحيين مقابل ٢٤,٥٪ للمسلمين في المؤسسات التجارية (العائلية منها والشركات المساهمة)؛ ٦٧,٥٪ مقابل ٣٢,٤٪ في المؤسسات الصناعية؛ و٧١٪ مقابل ٢٩٪ في المصارف[١٥]. وعكساً، كان ٧٥٪ من عمال الصناعة من المسلمين، والشيعة خصوصا، و٢٥٪ فقط من المسيحيين، على الرغم من أن نسبة الأجراء المسيحيين ترتفع ارتفاعاً كبيراً في قطاع الخدمات. وقد لعبت العلاقات القرابية والمناطقية دوراً هاماً في التوظيف وتوزيع العمل وفي الحفاظ على موازين القوى لصالح أرباب الأعمال داخل المنشآت والمؤسسات.

الوحدة والتمايز في الطبقات الوسطى

كان تضخم الطبقات الوسطى من أبرز مميزات بنية لبنان الاجتماعية في فترة ما قبل الحرب الأهلية. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الهجرة ونمو التعليم وانتفاخ الجهاز الإداري والارتفاع اللافت في أعداد العاملين في المهن الحرة حتى أن بعض التقديرات في العام ١٩٧٣ أفادت أن الطبقات الوسطى تؤلف ٦٧٪ من إجمالي عدد السكان[١٦].

في أوساط الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة كانت الامتيازات الطوائفية والمناطقية تترجَم فعلاً إلى منافع وامتيازات اقتصادية واجتماعية. والمجالان الأثيران للتمايز الطوائفي والمناطقي هما الإدارة والنظام التعليمي. لم يحل اعتماد لبنان نظام «الاقتصاد الحر» الصارم دون نشوء ونمو جهاز إداري متضخم يضم نحواً من ١٠٠ ألف موظف بمن فيهم أفراد الجيش والقوى الأمنية. والحال أن نمو التعليم وما رافقه من مساواة نسبية في فرص تحصيل العلم بين الطوائف زادا من حدّة المنافسة بين المتخرجين على أعداد محدودة من المراكز في إدارات الدولة ومن التساؤلات عن جدوى الحصص الطوائفية لدى أعداد متزايدة من المواطنين. فاتخذت المسألة التعليمية بالتالي حجماً متضخماً وأفضت إلى نزاعات سياسية مباشرة. من جهة أخرى، كان النظام التعليمي يؤدي دوره في الحراك الاجتماعي إذ إشتغل على تحويل أبناء البرجوازية الصغيرة التقليدية من المزارعين والباعة والحرفيين والمعلمين في القرى، إلى برجوازية صغيرة حديثة من موظفي القطاع العام ومستخدمي القطاع الخاص ومعلمي المدارس الرسمية أو المهن الحرة. غير أن الهجمة العشوائية على التعليم، وضيق أسواق العمل، وغلبة الفعاليات الخدماتية على الاقتصاد، ما لبثت أن وسّعت الهوّة بين النظام الاقتصادي ونظام تعليمي بات يعدّ «التلامذة لكل شيء ولِلا شيء» ويصدّر قسماً كبيراً من متخرجيه إلى الأسواق الخارجية[١٧].

زادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العامة من حدّة التمايزات الطبقية والطوائفية والمناطقية ومن «المصافي» في القطاع التعليمي وقد تمثّلت في أشكال مختلفة:

ـ التمييز في فرص الوصول إلى التعليم العالي حيث ٨٪ فقط من

تلامذة المرحلة الابتدائية يصلون إلى الثانوية و٦,٠٪ منهم يقدّمون امتحانات البكالوريا ما يتيح لهم دخول الجامعات؛

- العلامة اللاغية (أقل من ٥/٢٠ في اللغة الفرنسية) في امتحانات المرحلتين التكميلية والثانوية التي تعمل لصالح أبناء العائلات الثرية والمسيحية وطلاب المدارس الخاصة عموماً الذين يتلقّون تعليماً جيداً بالفرنسية أو يتحدثونها في البيت؛

ـ المصافي المناطقية التي تتمثل في تركز المؤسسات التعليمية في بيروت والجبل المجاور وفي المناطق ذات الأكثرية المسيحية؛

ـ أخيراً ليس آخراً، الفروقات الضخمة بين التعليم الخاص والتعليمَ الرسمي لصالح الأول طبعاً.

انعكست تلك التمايزات والفروقات في الوصول المتفاوت إلى المراكز العليا في إدارات الدولة وفي مؤسسات القطاع الخاص كما في فروقات بيّنة في المداخيل. فموظف المصرف من متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت يبدأ العمل بمعاش شهري قدره ألفا ليرة لبنانية، فيما متخرج مماثل من جامعة القديس يوسف اليسوعية يحصل على ١,٥٠٠ ل.ل. ومتخرج الجامعة اللبنانية على ٦٠٠ ل.ل. فقط[١٨].

وهكذا فيما التعليم الرسمي في الجامعة اللبنانية يدمج شباناً وشابات يلتقون في مكان واحد لأول مرة في حياتهم ـ مسيحيين من أقضية الأطراف: جبيل والبترون وعكار والشمال ومسلمين، قسم كبير منهم من شيعة الجنوب والبقاع ـ فإنه لا يلبث أن يفرّق بينهم في مسائل مثل أولوية التعليم الخاص أو الرسمي واللغة

الأجنبية مقابل العربية. وما النضالات والنزاعات الطويلة التي خيضت لتأسيس الجامعة اللبنانية وتطويرها والاعتراف بشهاداتها إلا تعبير من تعبيرات تلك الانقسامات.

مهما يكن من أمر، توحدت الطبقات الوسطى «موضوعياً» على الأقل من خلال خضوعها المشترك لآثار الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الشاملة. أخذ مراسل «لوموند» الفرنسية يتحدث عن «الموت البطيء للبرجوازية الصغيرة». وعبّر الخبير الاقتصادي مروان اسكندر عن خيبات أمل الطبقات الوسطى ورغبتها في التغيير واستعدادها لمبادلة «حريتها الزائفة» بأي نظام سياسي شريطة أن يضرب الاحتكار ويقوّض أساساته. ومضى يقول إن أي نظام يحمل مقداراً مما لكلمة «نظام» من معنى هو خير من النظام السائد بامتيازاته الاعتباطية وعماه الكامل[١٩].

الحركات الاجتماعية

عشية الحرب الأهلية، كانت كل قطاعات الشعب اللبناني تتحرك لوضع النظام القائم موضع تساؤل ومقاومة الأزمة ومجابهة سياسات الأوليغارشية التجارية ـ المالية، معبّرة بطريقة أو بأخرى عن رغبة عميقة في التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

من أديرة الشمال إلى مزارع الجنوب

اطلقت الأزمة الزراعية موجة من النضالات جمعت المطالبة بالأرض لمن يفلحها إلى مقاومة تغلغل الرأسمالية المتزايد داخل العلاقات الزراعية. عام ١٩٧٠، نظم «شركاء» الأديرة المارونية في تنورين وميفوق (جرود البترون وجبيل) إضرابات وتظاهرات

واعتصامات مطالبين بحصة أكبر من المحصول وبتوزيع أراضي الكنيسة على الفلاحين. في ميفوق تدخل الجيش ضد الفلاحين. وبعد سنة من ذلك، نشبت نزاعات حول ملكية الأرض بين فلاحي حانين في الجنوب وكامل الأسعد، مالك أراضي القرية ورئيس مجلس النواب. واعتقل ٢٣ فلاحاً بتهمة العنف. وشهدت قرية القنطرة، المملوكة من آل عسيران، نزاعا مشابهاً في العام ذاته.

غير أن الحركة الفلاحية الأهم هي انتفاضة فلاحي سهل عكار التي بدأت عام ١٩٦٨ على خلفية من شروط «الشراكة» الجائرة ومن هجمة المقاولين الرأسماليين على الاستثمار في أراضي السهل. من أجل تمويل نمط حياتهم الجديد في المدن، أخذ بكوات عكار يفرضون نمطاً من الاستغلال شبه إقطاعي على فلاحيهم بما فيه من احتقارات (كالهدايا الإلزامية والخدمة المجانية لنساء الفلاحين في بيوت البكوات وما شابه) هذا عندما لم يبيعوا أراضيهم أو يؤجروها إلى المقاولين الرأسماليين. هكذا تقهقر وضع «الشركاء» من فلاحين إلى مصاف العمال الزراعيين فضلاً عن طردهم من أراضيهم والمساكن (ومعظمها ملكٌ للبكوات). في وجه هذين الضغطين، انتفض الفلاحون بالسلاح، بدعم من منظمة «الصاعقة» الفلسطينية الناشئة حديثاً بقرار من حزب البعث الحاكم في سورية بقيادة صلاح جديد. بعد سقوط جديد عام ١٩٧٠، واصلت أحزاب اليسار اللبناني قيادة الحركة.

في الجنوب، تحولت «الريجي» إلى مزرعة خاصة للزعماء التقليديين الذين حشوها بالأزلام والمحاسيب وتحكموا برخص الزراعة يوزعونها على أنصارهم الذين يؤجرونها بدورهم إلى المزارعين. و«الريجي»، وقد جرى تمديد امتيازها إلى العام ١٩٧٣، تملك أيضاً الحق

الحصري بتصدير التبغ اللبناني واستيراد السجائر الأجنبية وتصنيع السجائر المحلية.

لعقد من الزمن ظلت مشكلات زراعة التبغ تتراكم وتتمفصل حول المطالب الآتية:

- إنهاء المضاربة على رخص الزراعة بسحبها من الذين لا يمارسون الزراعة؛

- تحديد سقف الرخصة بـ ٢٥ دونماً للشخص الواحد (كان ٧١٪ من الفلاحين يزرعون أقل من خمسة دونمات، رغم وجود رخص لزراعة ٤٠٠ دونم!)؛

- زيادة أسعار شراء «الريجي» لأوراق التبغ من المزارعين؛

- تأميم شركة «الريجي»، وهو مطلب سار في الاتجاه المعاكس تماماً لوزير الوصاية على الشركة، الكتائبي جوزيف شادر، الذي كان يعمل على تأجير «الريجي» لشركة «فيليب موريس» وهي من كبريات شركات السجائر الأميركية.

بعد ست سنوات من انتظار رد على مطالبهم، قامت تظاهرة شارك فيها آلاف مزارعي التبغ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ باحتلال مباني إدارة «الريجي» في النبطية مطالبين بزيادة قدرها ٢٠٪ على سعر منتجاتهم. في اليوم التالي، أطلق الجيش النار على المتظاهرين فأردى مزارعين. بعد أيام، سار ٢٠ ألفاً في شوارع بيروت متضامنين مع مزارعي التبغ.

إلى هذا، أخذ الفلاحون والمزارعون والعمال الزراعيون ينظمون

الحركة في صفوفهم بوتيرة سريعة في نقابات واتحادات. في نيسان/أبريل ١٩٧٣ نشأ اتحاد لمزارعي التبغ. وقبله بشهر، انعقد مؤتمر «الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين» الذي ضم مندوبين عن ١٦٣ قرية من كلّ أنحاء البلاد. وفي أيار/مايو من العام نفسه شن المؤتمر الأول لفلاحي ومزارعي البقاع حملة على ارتفاع أسعار الأدوية والأسمدة الزراعية (التي تشكل ٢٠ ـ ٣٠٪ من أكلاف الانتاج) وطالب بقانون جديد لإيجار الأراضي وهاجم شبكة الوسطاء والسماسرة التي تسهم في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية وبانضمام العمال الزراعيين إلى صندق الضمان الاجتماعي.

وحدة نقابية وقواعد نضالية

جمعت النضالات من أجل تطبيق الضمان الاجتماعي العمال والمستخدمين حول برنامج مشترك، تقوده حركة نقابية موحدة لأول مرة منذ الاستقلال في «الاتحاد العام لعمال لبنان» يحظى داخله الاتحاد اليساري، «الاتحاد الوطني للنقابات العمالية»، والنقابيون الإصلاحيون، بنفوذ متزايد. وقد نجح الاتحاد العمالي العام في أن يكتّل شرائح واسعة من العاملين وذوي الدخل المحدود في المدن والأرياف حول برنامج يستوعب مطالب العمال الزراعيين من جهة ويعبىء ذوي الدخل المحدود وجميع المتضررين من ارتفاع أكلاف المعيشة من جهة أخرى[٢٠].

هدد الاتحاد العمالي العام بإضراب مفتوح في شباط/فبراير ١٩٧٠ فأجبر السلطات على تفعيل الفرع الصحي من الضمان الاجتماعي الذي يفترض أن يفيد منه نحو ٢٥٠ ألف عامل ومستخدم. غير أن الهجوم المضاد الذي شنّه أرباب العمل ألزم الحكومة على أن

تودع أموال الضمان الاجتماعي في المصارف الخاصة بفائدة منخفضة تراوح بين ٣ و٤٪ فيما الفائدة المتداولة تراوح بين ٨ و١٠٪. والأخطر من ذلك هو حملة الصرف الواسعة النطاق التي شنّها ارباب العمل ضد قدامى العمال والمستخدمين ـ أي الذين قضوا في الخدمة أكثر من سنتين فيفيدون حكماً من تقديمات الضمان ـ لعدم دفع اشتراكات الضمان عنهم. أثارت حملة الصرف التعسفي تلك مسألة استقرار العمل والحق في التنظيم والنشاط النقابيين، فتوجهت الأنظار إلى ضرورة تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل.

بناء عليه، عاد الاتحاد العمالي إلى التهديد بإضراب عام جديد في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧١ مطالباً بوقف حملة الصرف الكيفي وزيادة الأجور بنسبة ٢٢٪ وخفض الإيجارات بنسبة ٢٥٪ واستيراد الدولة المباشر للأدوية والمواد الغذائية الرئيسية وسن التشريع الخاص بالعمال الزراعيين في مهلة لا تتجاوز الستة أشهر. أجّلت قيادة الاتحاد تنفيذ الإضراب بعد أن وافقت الحكومة على زيادة الأجور بنسبة ٥٪ وعندما حزم الاتحاد العمالي أمره وأعلن إضرابه أخيراً في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٣، أضاف إلى مطالبه الآنفة الذكر، مطالب الحد من الأرباح التجارية والتشجيع على إنشاء التعاونيات. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتجرأ فيها الحركة النقابية على المسّ بالسلطة المستترة وشبه المقدسة للأوليغارشية التجارية ــ المالية. جاء جواب الحكومة تقليدياً: أقرّت زيادة جديدة على الأجور بنسبة ٥٪ أيضاً (في حين أبان مؤشر كلفة المعيشة أن ارتفاع كلفة المعيشة لا يقل عن ١٢٪) ورفعت الحد الأدنى للأجر إلى ٢٢٥ ل.ل. والتعويض العائلي إلى ٧٠ ل.ل. وجرى التوصل إلى تسوية بشأن المادة ٥٠ تقضي بوضع قيود على فصل النقابيين من العمل. لكن لم يجرِ تلبية أي من المطالب الأخرى.

على صعيد آخر، كانت سلسلة متواصلة من الإضرابات والتحركات القاعدية تهز العالم الصناعي منذ العام ١٩٦٨. ذلك أن التصنيع المتسارع واستخدامه العمال اليدويين الشباب ذوي الأصول الريفية الذين يجري تحويلهم إلى عمال صناعيين بسرعة ووحشية قد رفع من وعيهم الطبقي واستعداداتهم النضالية. شملت مطالبهم كل أوجه الحياة العمالية: تطبيق قانون العمل بالنسبة لدوام العمل من ٨ ساعات، التعويض العائلي، إجازات المرض والأمومة، الحق في التنظيم النقابي والاعتراف باللجان العمالية في المعامل، وقف الصرف الكيفي، شمول العمال الزراعيين في الضمان، بما في ذلك فرعه النقابي، وتحسين شروط العمل في المعامل ذاتها، بما في ذلك شروط السلامة والتعويض عن حوادث العمل ووقف التحرش الجنسي الذي تتعرض له العاملات.

ومن ابرز التحركات العمالية القاعدية إضراب عمال معامل غندور للحلويات البالغ عددعم ١,٢٠٠ عامل وعاملة في معمل الشياح وهم أكبر كتلة من عمال الصناعة غير منضوية في نقابة. أعلن العمال إضرابهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ مطالبين بزيادة الأجور والمساواة في الأجر بين العاملات والعمل والاعتراف بلجنة المعمل وفي الحق في التنظيم النقابي. وأثناء تظاهرة لهم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عند باب المعمل، أطلقت الشرطة النار عليهم فسقط يوسف العطار، عضو «اللجان العمالية» المرتبطة بمنظمة العمل الشيوعي، وفاطمة الخواجه، عضوة الحزب الشيوعي اللبناني وجرح ١٤ آخرون. نظم الاتحاد العمالي العام يوم إضراب عام لاستنكار العنف الرسمي والتضامن مع عمال غندور فيما عمّت موجة من الغضب أنحاء البلاد. أما حكومة صائب سلام، التي رفضت التحقيق في ظروف إطلاق الشرطة النار على تظاهرة

سلمية، فقد أصرّت على استحصال الأحزاب اليسارية والقومية على إذن مسبق من وزارة الداخلية لتظاهرة الاحتجاج التي كانوا يعدّون لها. حصلت التظاهرة وانتهت إلى تجمع عارم في ساحة البرلمان خطب فيه كمال جنبلاط فيما المتظاهرون يهتفون «٩٩ لص و١٧ حرامي!» (على عدد نواب المجلس وأعضاء الحكومة). وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أعلن أصحاب معمل غندور إقفال معملهم وصرف جميع العمال ثم أعادوا فتحه بعد أسبوع وأعيد توظيف العمال باستثناء ١٠٠ عاملة وعامل اعتبروا قادة الإضراب والمحرضين عليه. ومع أن اليسار نظم تظاهرة جديدة يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر إلا أن حصيلة معركة غندور لم تخلف غير المرارة والغضب. علّق الملحق العمالي في السفارة الأميركية على الحدث قائلاً إن التظاهرة والإضراب العام كانا بمثابة «نجاح متواضع» لصالح اليسار، الذي نجح في الانتقال إلى الهجوم وربح «الحرب الدعاوية». إلا أنه خلص إلى القول أن لا اليسار ولا الحركة النقابية حقق أي إنجاز ملموس للعمال في نهاية المطاف[٢١].

بالفعل، كانت الحركة النقابية تدور في حلقة مفرغة: عند كل زيادة على الأجور، التي يدفعها أرباب العمل الصناعيون والدولة بنوع خاص، يعمد التجار إلى حصاد الفائض النقدي في السوق برفع أسعار بضائعهم. وهكذا فالحصيلة الشحيحة لسنوات من النضال النقابي غير المثمر، دفعت بالاحتجاج الشعبي إلى الشارع. فعندما أعلن الاتحاد العمالي العام تأجيل إضراب عام كان قد هدد باللجوء إليه، اندلعت موجة من الاضرابات المعملية غير المرخصة والتظاهرات الشعبية العنيفة في أنحاء البلاد كلها، في بيروت وصيدا وصور وبنت جبيل في الجنوب وفي البقاع وطرابلس (حيث

أحرق المتظاهرون مكاتب «اتحاد نقابات الشمال» الموالي للحكومة، كذلك المناطق ذات الغالبية المسيحية في جونية وجبيل وحمانا، فضلاً عن المناطق المختلطة في الشوف وعاليه والشويفات والجيّه. في اليوم التالي أعلن إضراب غير مرخص نظمته «اللجان العمالية» المرتبطة بمنظمة العمل الشيوعي أقفل معامل منطقة المكلّس ــ تل الزعتر الصناعية بعمالها العشرة آلاف الذين أقدموا على قطع طريق بيروت ــ بيت مري خلال ساعات. علّق رينيه عاجوري، محرر «الصفا» اليومية الصادرة بالفرنسية قائلاً: «لا يمكن الاكتفاء باختزال هذا الإضراب غير المرخص بمطالبه فقط... إنه يضع موضع تساؤل القادة السياسيين في المجتمع اللبناني والأهم من ذلك أنه يضع موضع تساؤل قادته النقابيين»[٢٢].

الطلاب ضد «مجتمع التجار»

«إنها ثورة ضد مجتمعنا التجاري»، بهذه الكلمات وصف إدوار صعب، مراسل «لوموند» في بيروت، الحركة الطالبية اللبنانية[٢٣]. بالفعل، تعدّت التحركات الطالبية حدود الحركة المطلبية لتضع المجتمع اللبناني والعربي موضع التساؤل الجذري من منظار أخلاقي وثقافي شديد التأثر بهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبانطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلّحة وتداعيات أيار/مايو ١٩٦٨ الطلابي والشبابي في فرنسا والعالم.

بدأت التحركات بإضراب طويل نظّمه تلامذة الثانوي في آذار/مارس ١٩٦٧ مطالبين بخفض الأقساط وإلغاء العلامة اللاغية على اللغة الأجنبية وتوحيد الكتاب المدرسي. في مدينة صور أطلق الدرك النار على تظاهرة للتلامذة فأردوا الطالب إدوار غنيمة قتيلاً.

أما أيام حزيران/يونيو ١٩٦٧ والأسابيع التي تلتها، فقد شهدت نشاطاً طالبياً محموماً يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - العربي، أدى إلى الإغلاق الرسمي للمدارس والجامعات واحتلال الشرطة لحرم الجامعة الأميركية في بيروت وطرد طلابها المعتصمين.

في عودة إلى الصعيد المطلبي، بدأ في نيسان/أبريل ١٩٦٨ إضراب لطلاب وأساتذة الجامعة اللبنانية استمر ٥٠ يوماً. طالب الأساتذة بزيادة الأجر وبالتثبيت، والطلاب بحرم جامعي موحد وزيادة المنح وإنشاء مطاعم جامعية. لم تستجب إدارة الجامعة لأي من هذه المطالب إلا أن الطلاب نجحوا في انتزاع الاعتراف بـ«الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية» الذي ما لبث أن فاز بأكثرية مقاعده تحالفٌ يساري (ضم الحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي ومنظمة العمل الشيوعي) عبّر تعبيراً واضحاً عن المنحى الجذري المتنامي التي تتخذه الحركة الطالبية. في آذار/مارس ١٩٧٢، أعلن الاتحاد إضراباً للضغط من أجل تحقيق مطالبه. وقد أقفلت الجامعات الخاصة ـ الأميركية واليسوعية، إضافة إلى الجامعة العربية ـ تضامناً مع طلاب الجامعة الرسمية. تجدد إضراب الجامعة اللبنانية في العام التالي ولم يتوقف الإضراب إلا بعدما تدخلت الشرطة وطردت الإدارة عدداً من الأساتذة.

ثلاث مرات في ذلك العام ١٩٦٩ أضرب تلامذة وأساتذة التعليم الخاص والرسمي مطالبين بزيادة الأجور وصندوق التعاضد ولكن ما من مستجيب. أما المدارس المهنية في المدن والأرياف فشهدت تعبئة قوية دعماً لتحسين شروط التعليم وتنويعاً أفضل لفروع الاختصاص وتوفير فرص العمل للخريجين. وتوّج طلاب المهنيات تحركهم بإضراب عام أعلنوه مطلع العام

١٩٧٤. غير أنهم، مثلهم مثل سواهم من قوى الحركة الطالبية أو الاجتماعية، لم يتوصلوا إلى تحقيق إنجازات ملموسة هم أيضاً.

ولم تغب الجامعات الخاصة عن التحرّك من أجل مطالبها الخاصة. فقد أعلن طلاب الجامعة الأميركية في بيروت، الذين ينتمي معظمهم إلى الطبقات الوسطى والعليا، الإضراب عام ١٩٧١ ضد زيادة الأقساط واحتلوا المباني وساروا في تظاهرة حاشدة فتدخلت الشرطة، مدعومة بعناصر من حزب الكتائب، وطردت الطلاب المعتصمين من الحرم الجامعي.

في عام ١٩٧٢، شهد لبنان إضراباً على المستوى الوطني العام شمل ١٦,٠٠٠ أستاذ في التعليم الرسمي يطالبون بزيادة أجور والحق في التنظيم النقابي والتقاعد بعد ٢٥ سنة من الخدمة. استمر الإضراب شهرين قبل أن يجري تعليقه بعدما أعلنت وزارة التربية التوقف عن دفع المعاشات للأساتذة. لكنه عندما تجدد من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو ١٩٧٣، أعلن رئيس الحكومة صائب سلام فصل ٣٢٤ أستاذاً على اعتبارهم «المحرضين» على الإضراب. انطلقت موجة من تحركات الاحتجاج والتضامن مع الأساتذة شملت كل أنحاء البلاد، فيما تحوّل اعتصام الأساتذة المصروفين والمضربين عن الطعام في بيروت إلى محجة تتقاطر إليها وفود من مختلف قطاعات الحركة الاجتماعية. حتى الكنيسة المارونية تدخلت للمطالبة بإعادة الأساتذة المصروفين إلى مدارسهم، لكن دون جدوى.

هكذا باتت التظاهرات الطالبية مشهداً يومياً مألوفاً في شوارع بيروت والمدن اللبنانية، يصل حجمها أحياناً إلى ٢٥,٠٠٠ طالب

وطّالبة. ولم يجدِ المنع الرسمي والقمع البوليسي إلا بإطلاق المزيد من التظاهرات «الطيّارة» إلى درجة أن الرئيس سليمان فرنجية فكّر في إقفال الجامعة اللبنانية خلال عام دراسي كامل خوفاً من أن يؤدي الغليان الطالبي إلى اندلاع «حالة ثورية»[٢٤]. وحصلت آخر تظاهرة طالبية قبل أيام معدودة من اندلاع القتال.

الجمود السياسي

طغى على الحياة السياسية في السبعينيات تناقض فاقع بين خطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين عودة الزعماء التقليديين إلى السلطة على أنقاض التجربة الشهابية، من جهة ثانية. أولت ترويكا «تكتل الوسط» ـ فرنجية، الأسعد، سلام ـ الأولوية في سياساتها لوقف تدخل الجيش في الحياة السياسية والمدنية، وافتتح الرئيس فرنجية عهده بتسريح ضباط «المكتب الثاني» الشهابيين. إلى هذا، كان مقتل قائد الجيش الشهابي جان نجيم، في تحطم طائرة هيليكوبتر، مناسبة لكي يعيّن فرنجية اسكندر غانم قائداً للجيش وهو من المقرّبين. من جهة ثانية، ما لبثت شبكات المحسوبية التي أنشأها الضباط الشهابيون أن أخلت المجال لشبكات المحسوبية التابعة لابن الرئيس، طوني، وزير المواصلات الخالد المتهم بجمع ثروات من عقود الاتصالات الهاتفية.

نظام تمثيلي متفارق

دلّ تركيب البرلمان وطبيعة النظام الانتخابي دلالة خاصة على التناقض بين النظام السياسي وبين الوقائع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها البلد. طغت على مجلس النواب سلالات سياسية فعلية. فمن بين ٤٢٥ نائباً هم مجموع النواب المنتخبين منذ العشرينيات،

ينتمي ٢٤٥ إلى عائلات نيابية[٢٥]. لكن هذا لم ينفِ تزايد نفوذ رجال الأعمال من مموّلي اللوائح الانتخابية في الحياة النيابية. فإذا المجلس، ذلك «التحالف المتعجرف بين المال والنظام الإقطاعي»، كما وصفه جورج نقّاش، يرجح نفوذ المصالح المالية فيه، فيما يترسمل زعماء «الإقطاع السياسي» أنفسهم إذ يتحولون سريعاً إلى رجال أعمال، ومساهمين في الشركات المساهمة ومالكي إجازات الاستيراد التي توزعها الحكومة.

هكذا ترسملت السياسية ذاتها. إذ أسهمت الهيمنة المالية المتسارعة على الوساطة السياسية في محاولة تجسير الهوة المتسعة بين الوجهاء ذوي القاعدة الزراعية أساساً، والذين يزدادون عجزاً عن تقديم خدمات فعلية لمحاسيبهم، وبين جمهور المحاسيب نفسه. حقيقة الأمر أن الهجرة الكثيفة إلى المدن نخرت الأساس الريفي للنظام الانتخابي. فإذا أعداد كبيرة من اللبنانيين مجبرة على التصويت في قرى ولد فيها آباؤهم أو الأجداد، ولم يعد لهم فيها مصلحة أو رابطة تشدّهم، اللهم إلا ذكريات علاقات ونزاعات عائلية أو عشيرية. لكنهم حرموا في المقابل من حق التصويت في مدنهم حيث يعيشون منذ عقود من الزمن، وحيث يعملون ويدفعون ضرائبهم والرسوم ويتفرّدون بما هم مواطنون وينضوون في أشكال مختلفة من التمثيل المهني أو الطبقي، باختصار، حيث توجد لهم مصالح تحثهم على التمثيل والمطالبة والمحاسبة. فبات مثلاً أقل من ٢٠٪ من سكان بيروت وضواحيها يصوّتون فيها. فكان على الباقين يوم الانتخاب أن يشدوا الرحال إلى قراهم حيث تمحى آثار اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي ليعاد إنتاج ولاءاتهم العشيرية والعائلية والطائفية.

مهما يكن من أمر، لم يكن التراتب الريعي التقليدي الكامن في أساس السياسة اللبنانية ليعترف بما طرأ على البلاد من تحولات فضلاً عن اعترافه بالحاجة إلى التغيير. عشية الإنتخابات النيابية لعام ١٩٧٢، قدّم صائب سلام المثال الصارخ على حالة الإنكار تلك عندما أعلن أنه يرحّب بكمال جنبلاط بصفته ابن «بيت عريق» وزعيماً لطائفته «الكريمة»، لكننا، مضى يقول، نرفض التعامل معه بصفته محرضاً على التخريب مدعياً حماية اليسار والشيوعية ومستغلاً للقضايا الشعبية. وهكذا فانتخابات العام ١٩٧٢ إن دلت على شيء فعلى درجة تدريع النظام السياسي اللبناني ضد أي إصلاح أو تغيير وعلى العقبات التي يفرضها على مساهمة قوى المجتمع الجديدة في الحياة السياسية وفي القرار السياسي، وخصوصاً الأحزاب السياسية العابرة للطوائف. عاد خلالها معظم أبناء الطاقم الحاكم إياه، اللهم خلا بعض «المستقلين» الذين خاضوا الانتخابات على لوائح الزعماء التقليديين. أما عن الخلاصة فعنوان مقال «لوموند» عن الانتخابات يقول كل شيء: «فريق لا يمثل الرأي العام بشيء»[٢٦].

إجهاض «الثورة من فوق»

عندما ألّف صائب سلام أولى حكوماته في عهد فرنجية أطلق عليها تسمية «حكومة الشباب» والتزم وفريقه بأن يقوموا بـ«الثورة من فوق» لقطع الطريق على اندلاع «الثورة من تحت». إلا أن وزراءه جوبهوا بالسلطان الخفي الذي تمارسه الأوليغارشية التجارية المالية وانتهوا إلى الاستقالة أو الرضوخ الواحد تلو الآخر. أصدر الياس سابا، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية ووزير الاقتصاد، مرسوماً وزارياً رقم ١٩٤٣ يحتوي على رزمة من الإصلاحات

الضريبية والحمائية تتعلق بالصناعة الوطنية، إلا أنه اضطر إلى التراجع عنه عندما هددت «جمعية التجار» بالإضراب. قدم وزير الصحة إميل بيطار، الطبيب وعضو قيادة تشكيل إصلاح سياسي جديد هو الحزب الديموقراطي، مشروعاً للرقابة على أسعار الأدوية (وتحديد نسب الأرباح حسب المعايير المعمول بها في فرنسا) وتولي صندوق الضمان الاجتماعي الاستيراد المباشر لعدد من الأدوية التي يوزعها على المضمونين. عني الاقتراح الأخير أن تستطيع الحكومة معرفة سعر الكلفة لتلك الأدوية وبالتالي تقدير أرباح المستوردين. على الفور، فُقِدتْ أدوية حيوية من الأسواق، مثل أدوية القلب والأنسولين، فيما هددت نقابتا مستوردي الأدوية والصيادلة بالإضراب تدعمهما جمعية التجار. ما لبث فرنجية، المعروف بعلاقاته الوثيقة بكبار مستوردي الأدوية، أن سحب دعمه للاقتراح واضطر بيطار إلى تقديم استقالته. فاستقال تضامناً معه هنري إده، وزير الأشغال العامة. ثم اضطر وزيران آخران إلى الاستقالة هما غسان تويني، وزير التربية والتعليم، وخليفته ميشال إده، وقد عجز كلاهما عن كسب تأييد الرئيس لمشاريعهما في الإصلاح التربوي.

في عام ١٩٧٣، حصلت جمعية الصناعيين أخيراً على تحقيق مطلبها المزمن بإنشاء وزارة للصناعة، وعُهدت الحقيبة إلى بيار حلو، رجل الأعمال الثري والصناعي ذو المكانة الدولية. بعد أسابيع معدودة، عقد حلو مؤتمراً صحافياً اتهم فيه الاحتكارات التجارية بالسيطرة على الحكومة وتخريب كل المحاولات لحماية الصناعة الوطنية ولاستعادة العمل بقوانين المنافسة الحرة.

حقيقة الأمر أنه منذ مطلع العام ١٩٦٥، سحب مشروع قانون (رقم ١٨٩) يحدد معدلات الأرباح بعد تهديد جمعية التجار

بالإضراب ، ومنذ ذلك الحين لم يعد يسمع عن إصلاح من هذا النوع، مع أن المستوردين الذين يخزنون المواد الغذائية بغية رفع أسعارها معروفون وقد نشرت الصحافة أسماءهم وطبيعة المواد الغذائية المخزونة وكمياتها المودعة في مستودعات أو برادات مرفأ بيروت. ولكن ما مَن يراقب ولا من يحاسب.

لمجابهة كل مشاريع الإصلاح لجأ المسؤولون إلى حجة عبثية تقول إن الدولة تفتقر إلى المال اللازم، علماً أنها الدولة ذاتها التي ترفض بانتظام زيادة عائدات خزينتها الواردة في معظمها من الرسوم الجمركية والضرائب. والمعروف أن ثلثي العائدات الضريبية ترد من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ومن الضرائب المباشرة المقتطعة «من المصدر» أي تلك التي يحسمها أرباب العمل مباشرة من أجور ومعاشات المستخدمين والموظفين. وفي الحالتين ضرر لجميع الذين يتقاضون الأجر لقاء عملهم. وهذا فيما يتهرّب الأغنياء من التصريح أصلاً، أو يدفعون من الضرائب أيسرها، فضلاً عن تمتعهم بـ«المداخيل غير المنظورة» أصلاً. فلا وجود للضريبة التصاعدية. والضريبة على الأرباح مقطوعة، فالمصارف تدفع مثلاً ضريبة تراوح ١٥ و٢٢٪ مهما ارتفعت الأرباح.

ومن روائع التشريعات الضريبية في تلك السنوات قرار حكومي بزيادة ٥٠٪ على ضريبة الدخل المتوجبة على فئة المداخيل المتوسطة ـ أي الذين يدفعون ضريبة سنوية تزيد على ألف ل.ل. ـ دون أن يتضمن القرار أي زيادة على الضريبة التي تطال فئة المداخيل العليا! ثم إن «الجنة الضريبية» لم تكن تعرف الضرائب على الثروة ولا على الإرث بل إن عدداً من النشاطات الاقتصادية لم يكن عرضة للضريبة أصلاً، مثل الفائدة على سندات الخزينة وفائض القيمة

العقارية وبيع رخص المصارف (وهو نشاط مربح لأن الدولة أوقفت منح الرخص لإنشاء المصارف بعد إفلاس بنك إنترا).

وهكذا انتهت الادعاءات الإصلاحية خلال السنتين الأوليين من عهد فرنجية هباء منثوراً. حصل كل ذلك مطلع الطفرة النفطية. فكان بإمكان أي رجل أعمال نبيه أن يتنبأ بالفوائد التي سوف تعود على طبقته وعلى لبنان عموماً شرط تقديم بعض التنازلات من أجل تدعيم السلم الاجتماعي في البلاد. بل لعل قلة من رجال الأعمال راودتها أفكار من هذا النوع، لكن الجميع رفض اتخاذ أية خطوة عملية في هذا الاتجاه. فلم يخطىء كمال صليبي لما كتب في خلاصة الأمر «إن البرجوازية اللبنانية والمؤسسة السياسية، بجناحيها المسلم والمسيحي، لم تكن مستعدة للتنازل عن أي من امتيازاتها لصالح قضية الإصلاح»[٢٧].

لم تحصل «الثورة من فوق»، كان لا بد لها من أن تحصل «من تحت» بأخبث الأشكال وأشدها فتكاً ودماراً. ففي بلد تعرّف حقوق البشر وواجباتهم في كل الأحوال تقريباً على أساس انتماء الفرد بالولادة إلى واحدة من الطوائف السياسية، سرعان ما أخذ الاحتقان الاجتماعي ينزلق تدريجياً إلى انقسام طوائفي ومناطقي يفاقم منه نزاع سياسي يدور مدار العلاقة بين الإصلاح والأمن، ويتمحور حول الوجود الفلسطيني المسلّح.

الجيش، لأمن النظام أم للدفاع الوطني؟

عام ١٩٧٢، ألّف صائب سلام وزارة ثانية مكوّنة من السياسيين تلك المرة تكشفت عن استعدادات كبيرة لممارسة القمع. فالدولة لعجزها عن أن تفرض تنازلات على البرجوازية أو أن تتولى الدفاع

عن الأراضي اللبنانية ضد الغارات الجوية الإسرائيلية أو التعديات الأرضية، لم تجد وسيلة لفرض هيبتها غير القمع الداخلي.

تلك هي الحكومة المسؤولة عن قتل العمال على أبواب معمل غندور ومزارعي التبغ في النبطية والصرف الجماعي أساتذة التعليم الرسمي وقمع التظاهرات الطلابية. فالزعماء المعادون للشهابية العائدون إلى الحكم قدّموا ضباط «المكتب الثاني» السابقين إلى القضاء بتهمة التدخل في الحياة السياسية. ومع أنهم وعدوا بإعادة الجيش إلى ثكنة وإبعاده عن السياسة، إلا أنهم ما لبثوا أن أطلقوه ضد العمال والفلاحين والطلاب. وفي عهد خصوم «المكتب الثاني» لجأ هؤلاء إلى أبشع الوسائل التي اعتمدتها الأجهزة الأمنية الشهابية كالتنصت على الهاتف والخروقات في حق حرية الرأي والتنظيم والتعبير والصحافة بما في ذلك اعتقال الصحافيين. وفي ظل حكومة سلام الثانية وضِع مشروع قانون للأحزاب السياسية يحدّ كثيراً من حرية التعبير والتنظيم. وقد شكل الاحتجاج على هذا المشروع المناسبة لإطلاق «تجمع الأحزاب والشخصيات الوطنية والديموقراطية» (الذي سوف يعرف لاحقاً بإسم «الحركة الوطنية اللبنانية») خلال مهرجان حاشد في سينما بيبلوس في حزيران/يونيو ١٩٧٣.

ومع ذلك، ظلت أعداد كبيرة من اللبنانيين تطالب بالدفاع عن الجنوب وتحصين القرى الأمامية، وصدّ الجيش الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية. رفضت الحكومة عرضاً ليبيا بتزويد لبنان بنظام دفاع جوي، متحججة بأنها تملك ضمانات أميركية لأمن لبنان لم تأتِ بتاتاً. والفلسفة في كل هذا هي ترنيمة بيار الجميل عن «قوة لبنان في ضعفه». ذلك أن الطاقم الحاكم

كان يسعى بلا جدوى إلى التملّص من مترتبات الانتماء إلى منطقة يهيمن عليها النزاع الإسرائيلي ـ العربي. وكان هذا الحاكم يريد الجيش للدفاع عن النظام لا عن الوطن.

ومهما يكن من أمر، حقق بعض الأفراد أرباحاً طائلة من صفقات السلاح. فقد رفض العرض الليبي لشراء نظام دفاع جوي لم يكن ليكلّف لبنان غرشاً واحداً، لكي يتم شراء نظام دفاعي في السوق وتدفيع المكلّف اللبناني ثمنه وملء جيوب السماسرة والسياسيين بالعمولات. فتبيّن أن عدداً من المسؤولين متورط في فضائح صفقة لشراء صوايخ أرض ـ جو فرنسية م طراز «كروتال»، ورادار الجبل الباروك ومقاتلات فرنسية من طراز «ميراج»[٢٨]. عام ١٩٦٩، أنفقت الدولة ٢٠٠ مليون ل.ل. لتحديث الجيش. مذّاك، وكل صفقة سلاح تصاحبها فضيحة مالية. والأدهى أنه تبيّن أن الأسلحة، التي ابتيعت بحجة الدفاع الوطني، معدّة فعلاً للقمع الداخلي. وهذا ما اكتشفه فؤاد لحود، نائب المتن ورئيس لجنة الدفاع الوطني البرلمانية، عند اطلاعه على لائحة الطلبات. فطالب بتحديد مهمة الجيش متسائلاً: هل بني الجيش لمقاتلة اليسار؟ أم بني لمقاتلة الفدائيين الفلسطينيين؟ وليس هذا وحسب. كشف لحود أيضاً تجاوزات خطيرة في شراء دبابات AMX 12 الفرنسية. وهي دبابات خفيفة لا تصلح لمهمات الدفاع الوطني. ولم يقتصر الأمر على ذلك. بل تبيّن أن الوسطاء قبضوا عمولات كبيرة على الرغم من أن الصفقة كانت بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية. والأدهى أن لبنان اشترى نماذج قديمة من تلك الدبابات لا لسبب إلا لأن العمولات على القديمة أعلى منها على الدبابات الأحدث عهداً (٣٠٪ للدبابات القديمة مقابل ٧٪ للحديثة).

في نيسان/أبريل ١٩٧٣، قامت وحدة إسرائيلية خاصة، تدعى «سيريات متعكال»، بقيادة الملازم إيهود باراك، باغتيال قائدين من حركة «فتح» هما أبو يوسف النجار وكمال العدوان، والشاعر كمال ناصر، الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، في بيوتهم في شارع فردان ببيروت على بعد مئة متر من ثكنة رئيسية للشرطة. طالب رئيس الوزراء باستقالة قائد الجيش. فوقف رئيس الجمهورية بحزم دعماً لهذا الأخير، معلناً أن الجيش «لا يمس»، فما كان من صائب سلام إلا أن يقدّم هو استقالته، فيما نزل ربع مليون لبناني إلى الشارع لوداع قادة منظمة التحرير الفلسطينية والتعبير عن غضبتهم على جيش يراد له أن يكون حاضراً أبداً للقمع الداخلي وغائباً على الدوام عندما يتعلّق الأمر بالدفاع الوطني.

انقسامات وانزلاقات

في السبعينيات، كان المجتمع اللبناني أشبه بمن يمشي على حبل معلّق في فراغ، يتأرجح بين مسعى لإعادة بناء وحدته من خلال الإصلاحات البنيوية وبين انقسام يشقّ أبناءه على هاجس «الأمن». وإذ توحدت البرجوازية لصد أي محاولة للاصلاح، مهّد الاحتقان والانقسام في الطبقات الوسطى والبرجوازية الصغيرة والطبقات الفقيرة للانزلاق نحو الاقتتال الأهلي.

حقيقة الأمر أن كمال جنبلاط وحلفاءه اليساريين والقوميين من جهة وحزب الكتائب وحلفاءه من جهة أخرى، كانوا يتنازعون على روايتين متناقضتين لمسألة الأمن. عارض حزب الكتائب أي نوع من أنواع الإصلاح، وهو المعروف بأنه نصير دولة قوية ترتكز

على الجيش تدعمه الميليشيات اليمينية عند الحاجة، مؤكداً بذلك وظيفته في الدفاع عن الامتيازات الطوائفية الصغيرة الموضوعة في خدمة المصالح الطبقية الكبرى. أما جنبلاط، الذي نال الاعتراف العربي به شخصيةً مسلمةً قائدة في لبنان، والمستقوي بدعم سوري ومصري، فقد كان مدركاً تمام الإدراك أن الوجود الفلسطيني المسلّح قد كسر «احتكار العنف» الذي كان يتمتع به المسيحيون، فاقترح صفقة شاملة: إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية تحقق المزيد من التوازن الطائفي في مقابل تحديد تفاوضي ودّي لنشاطات منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق التطبيق الحرفي لـ«اتفاق القاهرة». وما ثورة جنبلاط، ووضعه موضع التساؤل النظام السياسي والاجتماعي اللبناني برمّته، ومغامرته شبه الانتحارية في عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، إلا نتاج عجزه عن إقناع الفريق الحاكم بهذا الخيار.

التجديد والاحتجاج في المؤسسات الدينية

في تلك الاثناء، نشأت وترعرعت حركتان عبّرتا خير تعبير عن وقع الحركات الاجتماعية في الأوساط المسيحية وعن درجة الاحتقان السائدة في أوساط المسلمين.

بمناسبة عيد الميلاد عام ١٩٦٨، أصدرت «حركة الشبيبة المسيحية» بياناً يدين ثروة الكنيسة وقوتها السياسية اللتين تساهمان في نظام الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي السائد في لبنان، كما يدين دور الكنيسة في تبرير هذا النظام. ودعا البيان الكنيسة والمسيحيين إلى أن يحسبوا أنفسهم جزءاً عضوياً من العالم العربي فيشاركونه مشكلاته ونضالاته وتطلعاته إلى التحرر وإلى بناء مجتمع متطور

لجميع أبنائه. وختم البيان بإعلان تضامن الشبيبة المسيحية مع نضال الشعب الفلسطيني مناشداً المؤمنين الالتزام بـ«التغيير الجذري للمجتمع اللبناني»(٢٩).

هذا صوت من بين أصوات لمنظمات عديدة سعت ناشطة للتجديد داخل الكنيسة المارونية، منها طلاب في الكلية الكهنوتية في غزير، وأعضاء «مجمع يسوع الملك» وكهنة الأبرشيات في الضواحي المسيحية الشعبية في الجديدة والدكوانة. يضاف إليهم الكهنة ـ العمال المتأثرون بلاهوت التحرير في أميركا اللاتينية الذين نشطوا في المتن وضواحي بيروت في حقل العمل الاجتماعي ومحو الأمية. وفي عام ١٩٧٤، نشأ «تجمع المسيحيين الملتزمين»، القريب من الشيوعيين والحركة الوطنية حاملاً راية «عروبة ديموقراطية علمانية». من جهتها، مثلت «حركة الشبيبة الأرثوذكسية»، بقيادة المطران جورج خضر، محاولة لإحياء مسيحية شرقية منفتحة على الحوار مع الإسلام. وفي مطلع ١٩٧٤ أيضاً، تكوّنت حركة للتجديد الروحي بأفق مستقل حول غريغوار حداد، مطران بيروت للروم الكاثوليك، ومجلة «آفاق» التي انتقد حداد على صفحاتها «النظام الاجتماعي الاستغلالي» في لبنان، داعياً إلى الالتزام الجاد بـ«قضية الإنسان العربي» مطالباً بتغيير يجعل المجتمع اللبناني أوفر عدلاً وحضارة وأكثر ثراء في القيم الإنسانية. أثار المطران حداد عاصفة من ردود الفعل في أوساط الكنيسة. فأنقذته شعبيته من الحرم الكنسي إلا أنه عزل عن كرسي مطرانية بيروت. وكان المطران حداد قد دعا إلى الغاء الزواج الديني، الذي يشجّع على الطائفية، والعمل من أجل تحقيق العلمانية. في الأسابيع الأولى من الحرب، كتب حداد أن الفروقات الاجتماعية الكبيرة هي المسؤولة عن الأزمة التي أدت إلى اندلاع العنف ودعا إلى حل يقوم على العدالة الاجتماعية يؤمّن

العمل والغذاء والسكن والرعاية الصحية للجميع. وبدلاً من التهرّب من مسألة الأمن، قلب المطران حداد معادلتها مؤكداً أن التغيير ليس هو الخطر الذي يتهدد الأمن، بل هي الظروف السائدة التي تشكل أكبر خطر على أمن لبنان واستقراره[٣٠].

لم تطل إقامة الإمام موسى الصدر في لبنان. لكنها سوف تطبع حياة لبنان، والشيعة خصوصاً، لحقبة كاملة من التاريخ. ولد الصدر في إيران لدى واحدة من الأسر الإيرانية الدينية، وانتقل إلى لبنان مطلع الستينيات حاملاً أموالاً وفيرة لافتتاح مشاريع اجتماعية لصالح ابناء الطائفة. استقر أول الأمر في صور حيث حاول ملء الفراغ الديني الذي تركته وفاة المجتهد الأكبر للطائفة الشيعية آنذاك، السيد أبو الحسين شرف الدين وكذلك ملء الفراغ السياسي الذي تركته وفاة محمد الزيّات، عضو حركة القوميين العرب، والقائد الشعبي المواجه لزعامة آل الخليل. حاول الصدر، الذي دعا إلى إسلام منفتح ومتنور، بناء قوة ثالثة بين زعامة الأسعد التقليدية في الجنوب وبين أحزاب اليسار المتمثلة في الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وحزب البعث، التي كانت تتمتع بشعبية واسعة في أوساط الجمهور الجنوبي، والشباب خصوصاً. في مسعاه الأول ضد آل الأسعد، نجح الصدر في كسب تأييد صبري حماده، الزعيم الشيعي في منطقة بعلبك الهرمل. أما مسعاه الثاني، فلفت نظر السفارة الأميركية في بيروت التي وصفته في أحد تقاريرها على أنه سدّ ضد نفوذ عبد الناصر بين الجمهور الشيعي[٣١]. وفي العام ١٩٧٤، اعترف الصدر للسفير الأميركي غودلي بأن شاغله الأساسي هو مجابهة النفوذ الشيوعي بين الشباب الشيعي[٣٢].

لم يُعر رجال الدين الشيعة موسى الصدر كبير اهتمام أول الأمر، وهم المعادون تقليدياً للحكومة المركزية والزعماء التقليديين والموالون للمرجعية الشيعية في النجف. غير أن الصدر أثار اهتمام الرئيس شارل حلو و«الأجهزة» الشهابية وميشال أسمر، مؤسس «الندوة اللبنانية»، مصنع الأفكار اللبنانوية في صيغتها المارونية. وهؤلاء جميعاً يبحثون عن حليف مسلم ضد الزعامة السنّية و«الشارع» السنّي وقد انحازا أكثر مما يحتمل ـ برأيهم ـ إلى عبد الناصر والفدائيين الفلسطينيين. بمبادرة من الصدر، استكمل الشيعة تحولهم إلى مؤسسة طائفية. فالقانون رقم ٧٦/٧٢ الصادر يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، اعترف بحق ممثلي الطائفة الشيعية في العمل والتعبير وفاقاً للفتاوى الصادرة من مرجعية الطائفة في العالم (المادة ١) ومُنِح «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» حق «الدفاع عن حقوق الطائفة» وتحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية (المادة ٥). ليست الإشارة إلى المرجعة الدينية الواقعة خارج الحدود اللبنانية بالأمر الجديد في حقوق الطوائف اللبنانية، إلا أن منح «المجلس الشيعي» حق الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان بمثابة السابقة. بعد سنتين من ذلك، تأسس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» وانتخب الإمام موسى الصدر رئيساً له. وفي أيار/مايو ١٩٧٠، على أثر يوم تضامن رسمي مع الجنوب اللبناني، اعترفت الحكومة بالهيئة الشيعية الجديدة وقررت صرف عشرة ملايين دولار مساعدة للجنوب.

خلال فترة نهوض الحركة الطالبية والاجتماعية، كان خطاب موسى الصدر الشعبوي يشدد على الجوانب الطائفية والمناطقية. أما رسالته حمالة الأوجه عن حقوق المحرومين فكانت تستدعي عدداً من القطاعات الاجتماعية: أغنياء الشيعة في بلاد الاغتراب الأفريقية

المتطلعين إلى مكان لهم في النظام السياسي اللبناني وإلى مقام اجتماعي يليق بثرواتهم المستجدّة؛ وقطاعاً واسعاً من المثقفين والموظفين الشيعة يبحثون إما عن الوظيفة الإدارية أو عن الترقية في إدارة لا تزال منحازة لصالح زملائهم ونظرائهم الموارنة والسنّة؛ وقطاعاً من أهالي الجنوب لم ينحز إلى الزعماء التقليديين ولا إلى اليسار، وقد عبّأت الأجهزة الشهابية العديد منهم في تنظيم «أنصار الجيش». لم يفت فؤاد عجمي، المثقف الأميركي ذو الأصل الشيعي اللبناني، أن يلاحظ هذه الشعبوية الطامحة إلى صهر فئات اجتماعية متنافرة في بوتقة الطائفة، فامتدح مشروع موسى الصدر بما هو «المشروع الطائفي المحدد للبنان» الكفيل بـ«معس الفوارق الطبقية»(٣٣).

شدد الصدر على الحاجة إلى تنمية الجنوب قبل أن تندلع الثورة فيه. عليه، طالب بتخصيص حصة من الموازنة لتلك المنطقة، وتوسيع مشروع الليطاني لري الأراضي الجنوبية وبناء المستشفيات والمدارس. غير أن موسى الصدر لم يجد أي تناقض بين الوجود الفلسطيني المسلّح وبين السيادة اللبنانية، معتبراً أن لبنان ليس مسؤولاً عن حماية حدود إسرائيل. لاحقاً، اقترح الصدر تمركز قوة عسكرية عربية لحماية الجنوب وإنشاء صندوق عربي لتنميته. هذا وقد لعبت حركة فتح، بقيادة ياسر عرفات، الباحثة عن خلفاء خارج حدود اليسار، دوراً هاماً، في دعم الإمام وفي تأسيس «حركة المحرومين» عام ١٩٧٤ وتدريب عناصرها وتسليحهم.

كرّس الإمام موسى الصدر القسط الأوفر من نضاله عشية الحرب الأهلية لفرض نفسه بصفته المتحدث الأول باسم الجنوب والطائفة الشيعية ولتثبيت زعامته على «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى».

في وجه منافسة كامل الأسعد ـ الذي أعلن في تموز/يوليو ١٩٧٢ عن إنشاء حزبه «الديموقراطي الاشتراكي» الهادف هو أيضاً إلى «مجابهة النفوذ الشيوعي والبعثي في جنوب لبنان» ـ نجح الصدر في جذب عدد من النواب الشيعة إلى صفّه، بينهم النائب حسين الحسيني، قائد حركة أمل ورئيس مجلس النواب لاحقاً. أصر الصدر على تشكيل لجنة وزارية للبحث في مطالب الشيعة، وفي اجتماع مع الرئيس فرنجية، هدد ١٣ من أصل ١٩ هم مجموع النواب الشيعة بالاستقالة من مناصبهم إن لم يجر الاعتراف بكامل حقوق طائفتهم.

خلال تلك الفترة، تميّز نشاط الصدر بإجتماعات وجولات شعبية في الجنوب على أثر الغارات الإسرائيلية. وفي آذار/مارس ١٩٧٣ أُطلق في مهرجان جماهيري حاشد ضم لا أقل من ٥٠ ألف شخص في بعلبك شعاره الشهير «السلاح زينة الرجال». ولم تقتصر شعبية الإمام على المناطق الشيعية، استقبلته صيدا وطرابلس بحماسة ووقّع ١٩٠ شخصية متعددة الانتماءات الطائفية والمذهبية عريضة تؤيد «حركة المحرومين» معتبرين إياها تجاوزاً لحدود الطائفة الشيعية. في عام ١٩٧٤، كان الصدر قد صعّد مهدداً باللجوء إلى العصيان المدني. وفي مهرجان حاشد في بدنايل (بعلبك) تبنّى كل ما في التراث الشيعي من رفض وتمرّد، معلناً «نحن المتاولة، الرافضة، المنتقمون والشعب الثائر ضد الظلم»، مهدّداً بتسليط أنصاره على قصور الأغنياء والأقوياء إن لم تتحقق مطالبهم.

«هاك واحداً آخر خسرناه لصالح قضية الثورة»، هتف مراسل «الإيكونومست» البريطانية في آذار/مارس ١٩٧٤. ليس تماماً. فيما كان الخطاب الصدري يتجذر، بات الإمام نفسه أكثر تصالحاً مع

النظام وقرباً من الرئيس فرنجية. ذلك أن الرئيس، الذي ساءت علاقته بصائب سلام وانعزل عن «الشارع» السنّي، كان يبحث عن حليف شيعي يواجه به الزعماء السُنّة واليسار في آن معاً. فلم يتردد الصدر في اغتنام الفرصة. في الانتخابات النيابية الفرعية في النبطية، في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، تمكن مرشح الصدر، وهو ثري مغمور من مغتربي أفريقيا من الانتصار على مرشح كامل الأسعد. وبعد أيام قليلة، زار الصدر فرنجية وأعلن لدى مغادرته القصر الجمهوري أنه قرر «فتح صفحة جديدة مع الدولة».

فيما كانت الأحزاب اليسارية والقومية تسعى لربط المسألة الجنوبية بمطالب تطاول المدى الوطني برمته، بدت نزعة الإمام الصدر المناطقية وتركيزه على الجماعية الشيعية بالذات تسير في الاتجاه المعاكس. دخل التياران المتنافسان في امتحان قوة خلال انتخابات المجلس التنفيذي لـ«المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» فتعادلا إذ تمكن اليسار من الفوز بنصف مقاعد المجلس.

احتقانات وانزلاقات

وضع موسى الصدر أصبعه على مسألة ملتهبة عندما صك شعاره عن التحالف بين «المحرومين من أرضهم والمحرومين في أرضهم». ذلك أن شبيبة لبنانية أهانتها هزيمة حزيران ١٩٦٧، تلك الهزيمة المستمرة باستمرار الحرب اليومية التي تشنها إسرائيل على الجنوب، استلهمت مثال تشي غيفارا لتحتج ضد «مجتمع التجار» الذي تعيش فيه وأخذت تتماهى على نحو متزايد مع المقاومة الفلسطينية. كذلك الأمر، فإن الإخفاقات والاحتقانات المتراكمة للحركات

الاجتماعية دفعت بقسم من الجمهور اللبناني في الاتجاه ذاته. ليس أفضل من قصيدة لعباس بيضون، الشاعر الواعد بين شعراء الجيل اللبناني الجديد، للتعبير عن هذه الروح الجديدة. تتوجه كلماته، التي لحنها مارسيل خليفة، إلى علي، المستلهمة شخصيته من علي شعيب، بطل عملية «بنك أوف أميركا» التي نفذتها مجموعة تابعة لـ«الحركة الاشتراكية الثورية» خلال حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، وقد تحول إلى رمز لـ«أهل الجنوب/حفاة المدن»:

قاومتَ لتحرر دمك
من عنابر الزيت
وفمَك من مخازن السكّر
وعظامك من مقاعد الزعماء وأمراء الدواوين
لكن يا علي، أين تجد هنا أرضاً
لرأس طليق ويدين حرّتين؟

ثم يظهر الأثر التحريضي والتحريري للفدائي الفلسطيني لتحقيق الانزلاق من الصعيد الوطني إلى الصعيد الاجتماعي مشحوناً بمقادير لا يستهان بها من العنف:

في كل يوم، تسقط بندقية على الجبل
ونحن هنا نشاهد بصمت.
لكننا ذات يوم
سوف نوجّه سكك محاريثنا
إلى قلوبهم

السمينة الفاجرة.

أما الأحداث اللاحقة فسلسلة متوالية من محاولات تصفية المقاومة الفلسطينية تتناوب مع تنازلات للفدائيين تأتي متأخرة في كل مرة.

في نيسان/أبريل ١٩٧٣ استدعي أمين الحافظ، الاقتصادي ونائب طرابلس في كتلة رشيد كرامي، لتأليف الحكومة. قدّم الحافظ، المعروف بعلاقاته الجيدة بالمقاومة الفلسطينية، حكومته على أنها نسخة معدلة من «حكومة الشباب». إلا أن عهده القصير في رئاسة الحكومة طغى عليه حدث أوحد هو هجوم للجيش على معاقل الفدائيين في مخيمات صيدا وبيروت. وفي الثالث من أيار/مايو، تدخل الطيران لقصف مخيّم برج البراجنة ودارت رحى معارك طاحنة بين الجيش ومقاتلي المنظمات الفلسطينية. ردت سورية بإقفال حدودها مع لبنان، مهددة بإغلاق مجالها الجوي أيضاً، فأعلِن عن وقف لإطلاق نار وتوقيع اتفاق جديد بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية عرف باسم «اتفاق ملكارت»، على اسم الفندق الذي جرت فيه المفاوضات. وبعد شهر من ذلك، قدّم الحافظ استقالته في ١٤ حزيران/يونيو.

اختير خلفه تقي الدين الصلح بالدرجة الأولى بسبب عواطفه المؤيدة للعراق على أمل مجابهة النفوذ السوري وكسب الوجهاء السنّة. اقترح الصلح تسليم كمال جنبلاط حقيبة الداخلية، فجوبه بـ«فيتو» مشترك وضعه كل من فرنجية والجميل وشمعون. في آب/أغسطس ١٩٧٣، أعلنت الحكومة تعيين موظفين لملء الفراغ في ١٤٠ مركزاً شاغراً و«إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة». إذ تقرر إلغاء التوازع الطائفي للمديرين العامين ، وموظفي الدرجة الأولى،

وتخصيص كل منصب بابن طائفة معينة أو مذهب معيّن. أما الوظائف الأدنى فتقرّر توزعيها مناصفة بين مسلمين ومسيحيين، أي بتجاوز نسبة ٥/٦ المعمول بها منذ الاستقلال. اعترض شمعون وإده على الإجراءات الجديدة باسم حقوق المسيحيين فيما قبلها بيار الجميّل «على مضض» بما هي تنازلات «لما يسمّى الطوائف المحرومة على حساب الموارنة»، حسب تعبيره[٣٤]. حقيقة الأمر أن التعيينات كانت مصممة بالدرجة الأولى لاستبدال موظفين شهابيين بأنصار الوجهاء العائدين، أمثال فرنجية والصلح والأسعد وحماده وسواهم، فلم تترك أي أثر يذكر لدى الرأي العام.

خلال ولاية تقي الدين الصلح، انكشف دور حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار من أنصار شمعون في تدريب وتسليح أنصارهما، ما استدعى اتهامهم على لسان كمال جنبلاط بالسعي إلى «تصفية» المقاومة الفلسطينية. وفي تموز/يوليو ١٩٧٣، وقع اشتباك في منطقة الدكوانة المحاذية لمخيّم تل الزعتر بين المنظمات الفدائية وبين الجيش شارك فيها لأول مرة مسلحون من أنصار ريمون إده وحزب الكتائب.

إلا أن التطور الأهم خلال تلك الفترة كان طبعاً اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ العربية ـ الإسرائيلية. لم يشارك لبنان في الحرب إلا أن البقاع تحوّل إلى ممر استخدمه الطيران الحربي الإسرائيلي لقصف دمشق ومدن الداخل السوري بالالتفاف على الممر الجنوبي إلى العاصمة السورية فوق الجولان المزروع بشبكة متطورة من الصواريخ السوفياتية[٣٥]. شكلت الحرب منعطفاً أكيداً في العلاقات السورية ـ اللبنانية. إذ وفّرت فرصة لانعقاد صداقة جديدة بين الرئيسين السوري واللبناني (وقد تعارفا خلال ثورة

١٩٥٨ عندما كان فرنجية لاجئاً إلى الشمال السوري) توّجب بالزيارة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد إلى لبنان في ٧ كانون الثاني/يناير. لم يقتصر الأمر على كون الأسد أول رئيس سوري يزور لبنان منذ ١٨ سنة. عالجت قمة الرئيسين عدداً من القضايا المشتركة والعالقة بين البلدين، منها الموارد المائية المشتركة وقضية العمال السوريين في لبنان ومسائل النقل والترانزيت والمبادلات التجارية. والأهم أن القمة توّجت أعمالها بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك تمنح سورية محطات إنذار مبكر ضد الغارات الجوية على الأراضي اللبنانية وتتعهد دمشق في المقابل بالدفاع عن لبنان ضد الاعتداءات الإسرائيلية بناء على طلب مسبق من الحكومة اللبنانية.

في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ وقع اشتباك بين مسلحين كتائبيين وتقدميين اشتراكيين في ترشيش في المتن الأعلى. رد جنبلاط بتعليق مشاركة وزيريه في الحكومة. وما لبث تقي الدين الصلح أن قدّم استقالة حكومته متّهماً فرنجية بالتغطية على شحنة سلاح وصلت إلى مرفأ جونيه وجرى تفريغ حمولتها لصالح الميليشيات المسيحية بتواطؤ الجيش.

عندما كلّف رشيد الصلح بأن يخلف ابن عمه تقي الدين، كان يفترض بحكومته أن ترضي كمال جنبلاط وتساهم في التهدئة العامة. إلا أن الانقسام بشأن الوجود الفلسطيني المسلّح ومسألة الدفاع عن الجنوب كان آخذاً في الاتساع. بدأ عام ١٩٧٥ بإضراب عام في الجنوب وتظاهرات في بيروت حول هذين الموضوعين. وبعد أسابيع، أعلن بيار الجميل أن اللبنانيين منقسمون بصدد الوجود الفلسطيني والعمليات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مثيراً مسألة وجود «حكومتين وجيشين»، داعياً رئيس

الجمهورية إلى تنظيم استفتاء عام حول وجود الفدائيين على الأراضي اللبنانية.

في ٢٦ من شباط/فبراير ١٩٧٥، انطلقت تظاهرة صيادين في صيدا تحتج على الترخيص لشركة «بروتيين» الأجنبية، وكميل شمعون كبير المساهمين فيها، لتهديد جرّافاتها وأدواتها المتطورة الصيادين التقليديين في لقمة عيشهم. أطلق الجيش النار على التظاهرة فسقط عدد من القتلى والجرحى بينهم النائب الناصري معروف سعد، الذي كان على رأس التظاهرة. توفي سعد بعد أيام في المستشفى. غير أن الجيش كان لا يزال من المؤسسات التي لا تمس، فرفض فرنجية المطالبة التي صدرت عن غير مصدر وقوة بالتحقيق في إطلاق النار ومعاقبة المسؤولين. فاندلع الغضب في صيدا على شكل اشتباكات بين الجيش والفدائيين المدعومين من الاحزاب القومية واليسارية. ردّ عليها حزب الكتائب بتسيير تظاهرة مضادة تضامناً مع الجيش في بيروت الشرقية. ولم تستجب الحكومة إلا بطريقة منقوصة ومتأخرة لبعض مطالب أهالي صيدا والحركة الوطنية، فأعلنت في ١٢ آذار/مارس نقل ضابطين ووضع محافظ صيدا في إجازة إدارية. اعترض الجميل على نقل الضابطين بل دافع عنهما على اعتبار أنهما ضاقا ذرعا بالبقاء صامتين في وجه «الاستفزاز». بعد شهر، أعلنت الحكومة ذاتها إلغاء امتياز الصيد الممنوح لشركة «بروتيين» وقررت التعويض على الصيادين المتضررين. ولكن بعد فوات الأوان.

في اليوم التالي، يوم ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥ أطلقت سيارة مجهولة النار على تجمع لحزب الكتائب عند كنيسة عين الرمانة، وجرحت عدداً من الأهالي، رد الكتائبيون على ذلك بعد ساعات

بمجزرة في حق باص متوجه إلى مخيم تل الزعتر فقتلوا ٢١ فلسطينياً. فانفجر القتال انطلاقاً من خط التماس بين الشياح وعين الرمّانة.

هكذا بدأت حرب سوف تستمر لخمس عشرة سنة.

الهوامش

(١) Claude Dubar et Salim Nasr, *Les Classes Sociales au Liban* (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1976), p. 68.

(٢) راجع: زهير هواري، **الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي في لبنان**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥، ص ١١٨-١١٩.

(٣) سليم نصر، «بيروت الكبرى ١٩٧٥: حدود الاندماج الاجتماعي» **الواقع**، العدد ٣، ١٩٨١، ص ٦٩-١١٠.

(٤) الحزب الشيوعي اللبناني، «تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر الوطني الرابع»، **الطريق**، العدد ٤، آب ١٩٧٩، ص ١٥.

(٥) **المصدر ذاته**، ص ٨ ــ ١٦ك، ٢٢٧ ــ ٢٢٨.

(٦) Labaki, cited in Dubar and Nasr, *Les Classes Sociales au Liban*.

(٧) **المصدر ذاته**، ص ٣٥٧.

(٨) **المصدر ذاته**، ص ٣٢٢.

(٩) **المصدر ذاته**، ص ٢٩٧.

(١٠) David Gordon, *Lebanon: The Fragmented Nation* (London: Croom and Helm, 1980) pp. 136-137.

(١١) Grégoire Haddad, "Primum Vivere", *L'Orient- Le Jour*, 15 Juillet 1975.

(١٢) Gordon, *Fragmented Nation.*

(١٣) N. el-Amine and N. Wehbi, *Systeme d'enseignement et division de travail au Liban* (Paris: Editions le Sycomore, 1980) pp. 43 ff.

(١٤) Yussef Sayegh, *Entrepreneurs of Lebanon* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962) pp. 66 ff:

(١٥) Boutros Labaki, "L'economie politique du Liban indépendant, 1943-1975", in Nadim Shehadi and Dana Haffar Mills (eds), *Lebanon: A History of Consensus and Conflict* (Oxford and New York: Centre for Lebanese Studies and I.B

Tauris, 1988), pp. 166 ff.

(١٦) المصدر ذاته.

(١٧) راجع:

Ahmad Beydoun, *Le liban: itinéraires d'une guerre incivile* (Paris: éditions Karthala, 1993) pp. 103-125.

(١٨) Gordon, *Fragmented Nation.*

(١٩) النهار، ٢٤ نيسان ١٩٧٤.

(٢٠) بمبادرة من وزير العمل جميل لحود، أعلن عام ١٩٧٠ توحيد «الاتحاد العمالي العام في لبنان» المكون من عشرة اتحادات نقابية و١٢٦ نقابة، تقوده لجنة تنفيذية من ٣٧ عضواً برئاسة غبريال خوري وقدّر عدد أعضائه بـ ٥٤,٠٧٠ عاملاً وعاملة.

(٢١) USADOS, *Annual Labor Report, 1972-1973*, July 1973, E.O. 11652:GDS.

(٢٢) *al-Safa*, 7 February 1973.

(٢٣) *Le Monde,* 16 February 1972.

(٢٤) *Le Monde*, 26 April 1972.

(٢٥) Antoine Massarra, *La Structure sociale du Parlement libanais de 1920 a 1973* (Beyrouth: Publications de l'Université St. Joseph, 1975).

(٢٦) *Le Monde,* 30 May 1972.

(٢٧) Kamal Salibi, *Cross-Roads to Civil War: Lebanon, 1958-1976* (New York: Caravan Books, 1976) p. 57.

(٢٨) *Le Monde*, 2 Septembre 1972.

(٢٩) Robert Solé, "Le Liban, bastion chrétien?", *Le Monde*, 5-7 décembre 1972.

(٣٠) Haddad, "Primum vivere".

(٣١) Fuad Ajami, *The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shi'a of Lebanon* (Ithaca, NY and London: Cornell University Press, 1986), p. 112.

(٣٢) المصدر ذاته.

(٣٣) المصدر ذاته.

(٣٤) **العمل**، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٣.

(٣٥) في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، احتلت وحدة من «الحركة الاشتراكية الثورية» الفرع المحلي لـ«بنك اوف أميركا» واحتجزت عدداً من الرهائن مطالبة بإطلاق سراح أحد مناضليها المعتقل وبفدية قدرها عشرة ملايين دولار أميركي وتسهيل مغادرتهم بسلام إلى الجزائر. اجتاحت قوى الأمن المصرف في اليوم التالي بعد أن قتل الخاطفون أميركياً من موظفي المصرف. انتهت العملية بسقوط أربعة قتلى بنهم شرطي وقائد العملية، علي شعيب.

الفصل الحادي عشر

الإصلاح بواسطة السلاح (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)

«كانت المغامرة تستحق المحاولة»

(كمال جنبلاط)

«حرب السنتين»، وقد سمّيت أيضاً «الحرب المسيحية ـ الفلسطينية»، هي حَقبة من الحرب الطويلة لعبت فيها العوامل الداخلية الدور الأكبر. دارت رحاها بما هي مبارزة أطلقتها الأزمة الاجتماعية بين قوتين شعبويتين «حديثتين»: حزب الكتائب وحلفاؤه في «الجبهة اللبنانية»[١] من جهة وكمال جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية[٢] من جهة أخرى. كل منهما يحاول فرض سياسته على البلد فيما يفرض نفسه ممثلاً وحيداً لـ«المعسكر» الذي ينتمي إليه. هذا فيما أدى التورط المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية في القتال إلى تشجيع الأطراف الخارجية على التدخل، وخصوصاً سورية وإسرائيل.

الأمن أم الإصلاح؟

شهدت الفترة الأولى من الحرب عمليتين متلازمتين: لعبة عزل يلعبها الفريقان واحدهما ضد الآخر، و«حوار بالسلاح» فرض أحد مشروعين: مشروع الأمن (بمعنى تسليم الأمن للجيش) ومشروع الإصلاحات السياسية.

قاوم الكتائبيون الإصلاحات بواسطة السلاح. بعد أربعة أيام من القتال العنيف، وافق بيار الجميل أخيراً على تسليم اثنين من عناصره المتهمة بالقتل في عين الرمانة، وأطلق في الآن ذاته هجوماً عنيفاً ضد اليسار اتهمه فيه بقبض الأموال من جهات خارجية لتدمير لبنان والمقاومة الفلسطينية، داعياً إلى الاستعجال في «استئصال بؤرة العدوى» اليسارية. أما الخطأ الوحيد الذي اعترف به الكتائبيون فهو أنهم قدموا الكثير من التنازلات التي استغلّها اليسار(٣). ردت الحركة الوطنية بالدعوة إلى «عزل» الحزب ومنع نشاطاته وطرد وزرائه من الحكومة. والمفارقة في الأمر أن الحركة الوطنية التي تتهم حزب الكتائب بـ«الانعزالية» (عن سائر العالم العربي وقضاياه) دعت إلى معاقبته على انعزاليته بالعزل! مهما يكن، لم يؤدِّ ذلك الشعار، في نهاية المطاف، إلا إلى زيادة نفوذ حزب بيار الجميل في أوساط الجمهور المسيحي.

استقال الوزراء المسيحيون تضامناً مع حزب الكتائب، فقدّم رشيد الصلح استقالة وزارته في خطاب اتهامي ضد حزب الكتائب خلال جلسة صاخبة في مجلس النواب. أتت ردة فعل سليمان فرنجية معبّرة عن عجزه عن إدارة الأزمة وفقدانه كل سيطرة عليها. إذ أعلن، في ٢٣ أيار/مايو، تأليف حكومة عسكرية برئاسة الضابط المتقاعد نور الدين الرفاعي وكلّفها فرض الأمن والاستقرار. عاشت

الحكومة العسكرية ثلاثة أيام قبل أن تسقط تحت وطأة إضراب عام دعت إليه الحركة الوطنية، ودعمه الإسلام السياسي وعددٌ من الشخصيات المسيحية على رأسهم ريمون إده. فما لبث أن استدار سليمان فرنجية استدارة كاملة وكلّف رشيد كرامي تأليف حكومة سداسية استبعدت الكتائب وجنبلاط، وأمّنت في المقابل عودة مظفرة لكميل شمعون إلى الحياة السياسية. بادرت الحكومة بمفاوضات بين الفريقين المتقاتلين توصلت إلى إعلان وقف لإطلاق النار بعد الاستعانة بوسطاء سوريين رسميين يتدخلون لأول مرة في الأزمة اللبنانية. ضم الفريق السوري وزير الخارجية عبد الحليم خدام، وحكمت الشهابي، رئيس الأركان، وناجي جميل، رئيس المخابرات العسكرية.

مع ذلك، لم يتوقف الحوار بواسطة النيران. طرفٌ يستخدم القتال من أجل «إنزال» الجيش لفرض «الأمن والنظام» وطرف آخر يستخدم الضغط العسكري لفرض الإصلاحات. في آب/أغسطس ١٩٧٥ أعلنت الحركة الوطنية «البرنامج الانتقالي للإصلاح الديموقراطي للنظام اللبناني»، ومن أبرز بنوده: إلغاء نظام المحاصصة الطوائفية السياسية والإدارية؛ قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية؛ قانون انتخاب جديد يقوم على النسبية وعلى لبنان دائرة انتخابية واحدة؛ لامركزية إدارية واسعة وعقد جمعية تأسيسية خارج القيد الطوائفي. رد بيار الجميّل على البرنامج بالقول إن حديث الإصلاح هو بمثابة «لعب بالنار». وأصرّت جريدة «العمل» على أن الأسبقية السياسية التي يتمتع بها الموارنة هي الضمانة الوحيدة التي تملكها أقلية في وجه أكثرية مسلمة تمارس الطغيان بحكم كونها أكثرية، عن غير إرادة منها أحياناً بل حتى عن غير وعي(٤). بعد أيام، إذ لاحظ الجميّل ردود الفعل الإيجابية التي

استقبلت برنامج الحركة الوطنية، دعا إلى علمنة الدولة ولخّصها بقانون موحد للأحوال الشخصية وتوزيع المناصب الإدارية على أساس الكفاءة. إلا أنه اعتبر تلك العلمنة مرحلة انتقالية نحو إلغاء الطائفية السياسية في التمثيل السياسي ولكن دون المساس بالحصص الطوائفية في مناصب الحكم الثلاثة الأولى (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة الحكومة). لكن الجمّيل ختم قائلاً إن الدستور والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ غير قابلَين للمسّ، ولا يمكن تعديل أي منهما إلا بعد تأمين إجماع اللبنانيين عليه. والجميل، الذي دعا إلى استفتاء عام على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان (وأصرّ على أن النتيجة الإيجابية يجب أن تنال ٦٠٪ من الأصوات) رفض اللجوء إلى الاستفتاء العام حول إلغاء الطائفية السياسية.

«لا إصلاح؟ إذاً لا لتسليم الجيش مسؤولية حفظ الامن» ـ هكذا جاء جواب الحركة الوطنية. ومع ذلك، ففي أيلول/سبتمبر، كلّف كرامي الجيش تولّي الأمن الداخلي بعد تغيير قائده المثير للخلاف. فرفضت الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية أي دور للجيش في حفظ الأمن قبل إقرار الإصلاحات. فاندلعت الجولتان الرابعة والخامسة من القتال في زحلة وزغرتا. وقد عزي القسم الأكبر من القتال بين طرابلس وزغرتا إلى «جيش التحرير الزغرتاوي» بقيادة طوني فرنجية. (وقد سمّي لاحقاً «قوات المردة» على اسم الأسلاف المفترضين للموارنة) وعندما تدخّل الجيش للفصل بين المدينتين الشماليتين، اتهم بالانحياز إلى جانب الزغرتاويين. دعت الحركة الوطنية إلى تظاهرة في طرابلس، فاندلعت جولة جديدة من القتال في بيروت هذه المرة، حيث بادر حزب الكتائب إلى قصف وسط المدينة فيما الناطق بلسانه يعلن أن

القتال لن يتوقف إلا بعد انتشار الجيش.

العلمانية وإلغاء الطائفية

رغم ذلك، أقرّ وقفٌ جديد للنار يعزز منه تشكيل «لجنة الحوار الوطني» من عشرين شخصية يتقاسم رئاستها شمعون وكرامي للبحث في الإصلاحات(٥). استمرت المبادلات بين الأفرقاء طوال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ومع أن القتال لم يتوقف، فإن الحوار أشاع جوّاً من الأمل في البلد المدمّى. قدّمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى «لجنة الحوار الوطني» مذكرة تكرر فيها احترامها السيادة اللبنانية ورفض أي وطن بديل للفلسطينيين. وناشدها الإمام موسى الصدر، باسم رجال الدين اللبنانيين، العودة إلى التعايش بين العائلات الروحية، فيما زارها وفد مشترك من جمعيات رجال الأعمال ومن الحركة النقابية، يقوده عدنان القصّار وإلياس الهبر، مهدداً باحتلال مقرّ اجتماعات «لجنة الحوار» إلى أن تُتفق على برنامج للإصلاحات.

دارت النقاشات داخل اللجنة حول الإصلاح السياسي ومسّت قضايا حيوية من الحياة العامة ربما لأول مرة في تاريخ البلد. طغى برنامج الحركة الوطنية على الحوار. قال بيار الجميل إن مكان مثل هذا الحوار هو في مجلس النواب في غير ظروف الاقتتال المسلح، وهدد بالانسحاب من اللجنة إذا تبنّت أي تعديل على الدستور وعارض تغيير معادلة ٦/٥ بين المسلمين والمسيحيين في التمثيل السياسي وتوزيع المراكز الإدارية. وعندما دعا ريمون إده إلى العلمنة ــ وقد اختزلها في تبني قانون مدني للأحوال الشخصية ــ بما هو خطوة انتقالية إلى إلغاء الطائفية السياسية، أثار رد الفعل المتوقع من

الوجهاء المسلمين. فإنبرى عبد الله اليافي معلناً معارضته الزواج المدني لأن فيه خرقاً لتحريم في الشرع الإسلامي (يمنع زواج المسلمة من كتابي). حاول القانوني إدمون رباط توضيح الأمر. فبدأ بتعريف الحرب الأهلية الدائرة بأنها «طائفية في الشكل واجتماعية في المضمون والمطالب» وقال إن نظام «الاقتصاد الحر» هو مصدر الفروقات الاجتماعية ذات الغلاف الطائفي وإعتبره بالتالي مسؤولاً عن العنف السائد. ثم مضى ربّاط يميّز بين إلغاء الطائفية السياسية وبين العلمانية. فلاحظ أن التعددية الطوائفية، أي استقلال الطوائف وتوازع المناصب السياسية والإدارية حسب نسب عددية مفترضة بين السكان، إنما تتعارض والمبدأ الديموقراطي الأس في المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين. واستطرد قائلاً إن الدستور قد حاول المصالحة بين أمرين لا تصالح بينهما: المساواة بين المواطنين أمام القانون ونظام التمثيل السياسي الطائفي. ومن المنظار ذاته، حاجج إدمون رباط قائلاً إن تشريعات الأحوال الشخصية السائدة تخرق سيادة الدولة والدستور لأنها تُخضِع اللبنانيين لتشريعات وقرارات صادرة عن سلطات غير لبنانية كالفاتيكان في روما والأزهر في القاهرة والنجف في العراق. ختاماً، اقترح رباط حلّين: إما أن تنظر المحاكم المدنية في الأحوال الشخصية لكل حسب طائفته وإما اعتماد قانون موحد للأحوال الشخصية ينضم إليه المواطنون طوعاً، ما يكرّس المبدأ الرئيسي للديموقراطية: الاختيار الحر.

في ختام جلساتها، أقرّت «لجنة الحوار الوطني» ضرورة إلغاء النسب الطوائفية في التمثيل السياسي والإداري بإجماع الأصوات إلا صوت بيار الجميل. ومع ذلك، تمكنت ترويكا فرنجية ـ شمعون ـ الجميّل من نسف قراراتها. فبعد أسابيع قدّم فرنجية إلى مجلس الوزراء مشروع إصلاح مختلفاً كلياً عما تقرر. تركزت السياسات

الكتائبية خلال تلك الفترة من الحرب على قطع الطريق على الإصلاح بأي وسيلة، بما فيها العنف. وهذا ما اعترف به أمين الجميّل في حوار إذاعي عندما قال: «حاولنا إنقاذ المؤسسات من أي تغيير. ومع أن العنف لا يؤدي إلى نتيجة، فقد ساعدنا على الأقل في إنقاذ ما يمكن إنقاذه. كان عنفاً من أجل المحافظة على النظام». وختم قائلاً: «إننا نؤمن بالحوار، ولهذا لجأنا إلى العنف»(٦).

التصعيد العسكري

غلب حوار السلاح مجدداً بعد إخفاق الحوار حول الإصلاح. كانت ميليشيا فرنجية ووزيره الأول شمعون، تشارك في القتال، فيما الرجلان يسيّران شؤون الحكم ويملكان الإمرة على الجيش وقوى الأمن في آن معاً. ردّاً على تهميشه من قبل الثنائي فرنجية ــ شمعون، اعتصم رشيد كرامي في مبنى رئاسة الحكومة في بيروت الغربية قبل أن يقرر تعليق نشاطات حكومته في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ احتجاجاً على تواطؤ جديد للجيش في تفريغ شحنة سلاح للميليشيات المسيحية في مرفأ جونيه.

في تلك الأثناء، انتقلت الحركة الوطنية إلى الهجوم على محاور بيروت الغربية، وقد باتت مقتنعة باستحالة تحقيق الأمن ما دام فرنجية في السلطة. شنت قواتها «معركة الفنادق» لإزاحة الميليشيا الكتائبية من آخر معاقلها في حيّ مختلط من أحياء بيروت الغربية يتحكم بالطريق الستراتيجي المؤدي إلى المصرف المركزي. جاء الهجوم رداً على «السبت الأسود». ففي السادس من كانون الأول/ ديسمبر، فيما بيار الجميل وأعضاء من مكتبه السياسي في زيارة

لدمشق، ارتكبت ميليشيا حزب الكتائب مجزرة بحق مسلمين في بيروت الشرقية، بعد اكتشاف جثث لأربعة كتائبيين كانوا مفقودين. ذهب ضحية ذلك «السبت الأسود» نحو ٢٠٠ مسلم معظمهم من عمال مرفأ بيروت.

في التاسع من كانون الأول/ديسمبر، حاول الجيش التدخل لاسترداد فندقي سان جورج وفينيسيا اللذين احتلتهما قوات فلسطينية، ما أدى إلى تدخل أكثر مباشرة للتنظيمات الفلسطينية في القتال. انضم فرنجية إلى الحملة الكتائبية مستنكراً «المؤامرة الصهيونية ـ اليسارية»، رافضاً أي حوار قبل استتباب الأمن والنظام. ومع أن الرئيس كان يعاني من عزلة كبيرة، إلا أنه ظل يحتفظ بتأييد جريدة «النهار» و«القوة الثالثة» من الأحزاب الموالية للنظام في دمشق، وخصوصاً فرع لبنان لحزب البعث العربي الاشتراكي وأنصار الإمام موسى الصدر. صدمت الحرب الإمام وأزاحت عنه الأضواء. وهو من جهته، رفض الانحياز إلى أي من الفريقين المتقاتلين، وأعلن إضراباً عن الطعام في الكلية العاملية ببيروت إلى أن تتشكل حكومة وحدة وطنية. ومع ذلك، أعلن تأسيس «حركة أمل، أفواج المقاومة اللبنانية» بعد شهر من ذلك، في ٦ حزيران/يونيو ١٩٧٥. ولم يمض وقت طويل حتى كشف انفجار في أحد معسكرات التدريب التابعة لحركة «فتح» في منطقة بعلبك أن الإمام يمتلك هو أيضاً ميليشيا مسلّحة.

في مطلع العام الجديد، شنت قوات مشتركة من «النمور»، الميليشيا التابعة لشمعون وميليشيا حزب الكتائب أول عملية «تطهير» في المناطق الشرقية، فاحتلت مخيّم اللاجئين الفلسطينيين المسيحيين في الضبيّة بساحل المتن وطردت سكانه. في الوقت ذاته، شنّت

الهجمات الأولى على حيّي الكرنتينا والمسلخ عند مدخل بيروت الشرقي. فردّت «القوات المشتركة» للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية بحصار الدامور، البلدة على ساحل الشوف ذات الأكثرية المسيحية من ٢٠ ألف نسمة التي تتحكّم بطريق بيروت ـ صيدا. أصدر كميل شمعون، المتحصّن في قصره في السعديات المجاورة، أمراً للجيش والطيران بالدفاع عن الدامور. سقطت الكرنتينا بيد ميليشيا حزب الكتائب في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ وبعد يومين من ذلك، اجتاحت «القوات المشتركة» الدامور والسعديات والجيّة. وقد ارتكبت المجازر في الحالتين.

بعد تلك الجولات من القتال، صوّب الكتائبيون هدفهم واتهموا الفلسطينيين مباشرة بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية. وبحلول شباط/فبراير بدأ بيار الجميل ينادي بتوزيع فلسطينيي لبنان على الدول العربية المجاورة. وفيما باتت سلطة فرنجية متماهية مع الميليشيات اليمينية، لم يجد المكتب السياسي لحزب الكتائب من حل للأزمة أفضل من الدعوة إلى «وحدة قوة الدولة وإرادتها» متهماً المسلمين بإضعاف هذه وتلك[٧]. وقد أسهم هذا المفهوم للوحدانية وذاك الاتهام للمسلمين في تقسيم الجيش. تمرّدت أكثرية الجنود المسلمين في البقاع والشمال والجنوب على القيادة بقيادة ضباط صف وضباط. هكذا نشأ «جيش لبنان العربي» بقيادة أحمد الخطيب، تدعمه حركة فتح وتموله ليبيا. فاشتعل القتال على كل الجبهات تنفخ في أواره المعارك الدائرة للسيطرة على ثكنات الجيش.

في ٢٣ كانون الأول/يناير ١٩٧٦، أعلن عن وقف جديد لإطلاق النار بوساطة سورية. وتقرر انتشار وحدات من «جيش التحرير

الفلسطيني» المرابطة في سورية على امتداد «الخط الأخضر» الفاصل بين شطري العاصمة. تحرّك فرنجية إلى دمشق يرافقه رشيد كرامي، مع أن الأخير كان قد استقال احتجاجاً على انحياز الجيش إلى صف حزب الكتائب. وفي دمشق صيغت «الوثيقة الدستورية» التي تقررت بموجبها المناصفة في التمثيل السياسي والإداري بين المسلمين والمسيحيين وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء. أعلنت «الوثيقة» في منتصف شباط/فبراير فلاقت رفضاً مباشراً من الحركة الوطنية التي أصرّت على إلغاء الطائفية السياسية وإصلاح النظام الانتخابي. من جهة ثانية، عرقل الجميل وشمعون تأليف وزارة جديدة لرفضهما مشاركة جنبلاط فيها.

فيما الأزمة السياسية والوزارية مستمرة، استولى الجنرال المتقاعد في الجيش عزيز الأحدب على محطة التلفزيون الرسمية يوم ١١ آذار/مارس ١٩٧٦ وأعلن عزل سليمان فرنجية. انضمت وحدات الجيش الموالية لأحمد الخطيب إلى الانقلاب. وعلى الرغم من أن «الجنرال التلفزيوني» افتقر إلى الوسائل لتنفيذ قراره، إلا أنه نجح في وضع استقالة الرئيس على جدول الأعمال. وسرعان ما انضم مجلس النواب، وهو السلطة «الشرعية» الوحيدة المتبقية في البلاد، إلى الدعوة لمغادرة فرنجية، إذ توجه رئيسه إلى القصر الجمهوري حيث قدم لفرنجية عريضة تطالبه بالاستقالة وقّعها ٦٦ نائباً (من أصل ٩٩) أي أكثر من ثلثي الأصوات المطلوبة دستورياً لهذا الغرض. حتى داخل المكتب السياسي لحزب الكتائب، كانت الأكثرية مؤيدة لفكرة تنحّي فرنجية، ما اقتضى تدخل تيار الجميل لمنعهم من إعلان موقفهم[٨]. من جهة ثانية، غادر كامل الأسعد وصائب سلام و رشيد كرامي إلى دمشق لمطالبة السلطات السورية بالتدخل لإقناع فرنجية باتخاذ القرار الإنقاذي. ظل الرئيس الأسد ملتزماً

بفرنجية لكنه اقترح أن يتم انتخاب خلف له قبل نهاية ولايته. يوم ٢٥ آذار/مارس تعرّض القصر الجمهوري في بعبدا للقصف المدفعي فلجأ فرنجية إلى بيروت الشرقية في علامة جديدة من علامات تفكك الدولة اللبنانية.

في تلك الأثناء، حدث اختراق جديد عندما التقى كمال جنبلاط الرئيس حافظ الأسد للمرة الأخيرة. كان الأول على رأس تحالف فلسطيني ـ لبناني يسيطر على ٨٠٪ من الأراضي اللبنانية، يخوض آخر رهاناته لتغيير النظام السياسي. أمامه رئيس دولة تسيطر عليه رؤية استراتيجية يريد بموجبها أن يوحد تحت قيادته أربعة شعوب وثلاثة بلدان (سورية، الأردن، لبنان والفلسطينيين) لمواجهة أنور السادات الذي كان يدشن أولى خطوات المسيرة المنفردة للصلح مع إسرائيل. بالكاد كان الأسد مهتماً بمسألة التغيير الداخلي في لبنان، بل أن لبنان ديموقراطياً علمانياً لم يكن ليروق له كثيراً. إلى ذلك، كان ملتزماً بدعم فرنجية والكتائب. تلى ذلك حوار طرشان استمر سبع ساعات. ناشد جنبلاط الأسد بضرورة تنحي فرنجية، وإلغاء الطائفية والإصلاح الانتخابي قبل انتخاب رئيس جديد للجمهورية. أما الأسد، الذي حرص على تذكير جنبلاط بأن سورية بلد علماني يرفض طرح الأمور على أساس طائفي، فظل متمسكاً بدعم فرنجية وبـ«الوثيقة الدستورية» التي تكرّس النظام الطائفي! كان محتوماً أن ينتهي اللقاء بين الرجلين بقطيعة خصوصاً أن كلاً منهما باح للآخر بدوافعه وأهدافه الحقيقية. اعترف جنبلاط بأنه يسعى إلى انتصار عسكري على «الجبهة اللبنانية» فيما الأسد كشف عن نيته القيام بتدخل عسكري سوري في لبنان للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية.

«حوار الردع» الإسرائيلي – السوري

كان وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر أول من لاحظ الانعطافة السريعة والمفاجئة في السياسة السورية فقرر إدراجها في سياسة «الخطوة خطوة» التي اعتمدها من أجل حل النزاع العربي – الإسرائيلي. فلم تفته مقابلة على الـ«بي. بي. سي» أعلن فيها الرئيس السوري أنه يؤيد تسوية مع إسرائيل تكرسها اتفاقية سلام. في محاولته إدراج البلدين اللذين خاضا حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣ في عملية السلام، صاغ كيسنجر معادلته شهيرة «لا حرب في الشرق الأوسط دون مصر ولا سلام دون سورية».

ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ أخذت الولايات المتحدة تمتدح الدور السياسي السوري الإيجابي في لبنان وأعلنت تأييدها «الوثيقة الدستورية» التي وقّعها فرنجية وكرامي في دمشق. لكن عندما اتصل اللواء حكمت الشهابي بالسفير الأميركي ريتشارد مورفي في دمشق في ١٤ آذار/مارس وتحدث بشيء من
عن نية سورية التدخل العسكري في لبنان، أشار كيسنجر على مورفي أن يستوضح الأمر من الرئيس الأسد مباشرة. يوم ١٨ آذار/ مارس، أبلغ الأسد مورفي أن الرئيس فرنجية قد طلب الدعم العسكري السوري وأنه ينوي مد يد العون لمساعدة «إخوتنا». وعندما ذكر مورفي موضوع الأمن الحساس على الحدود مع إسرائيل أجاب الأسد أنه لا يستطيع أن يضمن أي شيء على حدود إسرائيل إلا أنه يأمل أن تتولى الولايات المتحدة إفهام إسرائيل أن لا علاقة لها في هذا الشأن العربي الداخلي.

أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأميركيين في ٢٣ آذار/مارس أن القوات الإسرائيلية سوف تحتل مواقع استراتيجية على الأراضي

اللبنانية، بأكبر قدر من الهدوء، في حال تدخل عسكري سوري. لكن في اليوم التالي، صدرت مذكرة إسرائيلية عن مجلس الوزراء ترفض أي وجود عسكري سوري على الأراضي اللبنانية يفوق حجم لواء وتعلن أنها لن تحتمل حركة للقوات السورية بما يتجاوز عشرة كيلومترات جنوبي طريق بيروت ـ دمشق. هكذا بوشر وضع «الخطوط الحمر» بين القوتين الإقليميتين[٩].

اقترح كيسنجر على الرئيس الأميركي جيرالد فورد إرسال دين بروان مبعوثاً شخصياً عنه إلى لبنان. وكان براون سفيراً في عمان خلال الاشتباكات الدموية بين جيش الملك حسين والفدائيين الفلسطينيين في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وصل إلى بيروت في ٣١ آذار/مارس وهي تعيش حالة وقف لإطلاق النار تسهيلاً لمهمته. وفي الأول من نيسان/أبريل، كتب يبلغ كيسنجر أن المسيحيين «يريدون أن ينقذهم السوريون». داخل «الجبهة اللبنانية» كان فرنجية والجميل قد انحازا لصالح التدخل العسكري السوري. أما شمعون وشارل مالك فأملا في تدخل عسكري أميركي تحت تغطية الأمم المتحدة. فأوضح براون لهما أن مغامرة عسكرية من هذا النوع، بعد لا أقل من عام على الانسحاب من فيتنام، يصعب أن يفهمها الرأي العام الأميركي أو أن يقتنع بها[١٠].

حقيقة الأمر أن قرار «الجبهة اللبنانية» طلب التدخل العسكري السوري أتى بعد فشلها في إقناع إسرائيل بالتدخل عسكرياً في النزاع اللبناني. جرت الاتصالات الاولى بين «الجبهة اللبنانية» في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ عندما وصل جورج عدوان، وهو أحد قادة «التنظيم» المعروف بصلاته الوثيقة بالجيش، إلى السفارة الإسرائيلية في باريس وأعلن عن هويته طالباً أن يقابل أحد المسؤولين. قابله

دايفيد كيمحي، منسق النشاطات اللبنانية في جهاز «الموساد»، الذي صدف مروره في باريس. بعد أيام معدودة، وصل كيمحي والكولونيل بنيامين بن إليعازر (المعروف باسم «فؤاد») إلى جونيه وعقدا اجتماعين منفصلين مع بيار الجميل وابنه بشير ومع كميل شمعون وابنه داني. كذلك نُظِّم اجتماع آخر في أواسط أيلول بين شمعون وبيار الجميل ورئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز على متن طرّاد إسرائيلي قبالة الشاطىء اللبناني. قرر الإسرائيليون تزويد الكتائب بالأسلحة والذخائر وتدريب عناصر لهم ولكن لم يكن مجال للبحث في تدخل مباشر في النزاع اللبناني(١١). في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦، أرسل بشير الجميل وفداً إلى تل أبيب برئاسة جوزيف أبو خليل حيث اجتمعوا ببيريز وبعد فترة قليلة، زار إليعازر لبنان وشهد حصار تل الزعتر(١٢). وقد كرر كل من إليعازر وبيريز أن إسرائيل ليست مستعدة ولا هي راغبة في تدخل عسكري مباشر في لبنان. ولعب هذا الموقف دوراً هاماً في اختيار «الجبهة اللبنانية» التدخل العسكري السوري.

ومهما يكن من أمر، لم يكن دين براون مهموماً بالوضع العسكري للمسيحيين فكتب إلى كيسنجر يقول «لعلهم يستطيعون الصمود إلى الأبد ضد التحالف المسلم ـ الفلسطيني وحده، اللهم إلا إذا قرر الفدائيون تقديم الدعم الكامل لهذا التحالف»(١٣). من جهة ثانية، لم يكن لدى المبعوث الأميركي أي وهم عن قدرة الجيش اللبناني على وضع حد للنزاع المسلّح(١٤).

غادر براون الولايات المتحدة ومعه تعليمات من كيسنجر بأنه «يجب إبقاء السوريين خارج لبنان عسكرياً». لكن خلال مهمته في لبنان، كانت الولايات المتحدة قد توسطت لترتيب التدخل

العسكري السوري. وإذ طمأنه رئيسه إلى أن إسرائيل لن تعترض على تدخل عسكري محدود لدمشق، بات براون مقتنعاً بأن اليسار ومنظمة التحرير سوف يكونان ضحية ذلك التدخل. فكتب إلى كيسنجر رداً على برقية واردة منه:

«اذا كان جيران لبنان في الشرق لم يزعجوا جيران لبنان في الجنوب فلا يمكن قول الشيء ذاته عن اليسار اللبناني والفلسطينيين، فهذه المجموعات، التي أبلغتْ في البداية بعدم وجود حشود [عسكرية سورية] تجد نفسها الآن أمام الأمر الواقع، لا يخفف منه إلا التطمين المفترض (الكاذب طبعاً) بأن التدخل تم من أجل تعزيز مواقع اليسار. إن خطاب الأسد العنيف يدفع إلى التفكير السريع بأن السوريين لن يسمحوا لعرفات ولا لجنبلاط بأن يعرقلا العمليات السورية»[١٥].

الخطاب الذي يشير إليه براون، ألقاه الرئيس الأسد في مهرجان لشبيبة البعث، في ١٢ نيسان/أبريل، وشنّ فيه هجوماً عنيفاً على الحركة الوطنية ومنظمة التحرير واصفاً قادتها بالمجرمين الذين يبيعون ويشترون في السياسة والثورة قبل أن يعلن تصميم بلاده على التدخل في لبنان «للدفاع عن كل مضطهَد ضد كل مضطهِد». قبل الخطاب بثلاثة أيام، دخلت وحدات من منظمة «الصاعقة» لبنان من الحدود السورية وباشرت رفع الحصار عن مدينة زحلة، وهو الحصار الذي فرضته المنظمة الفدائية أصلاً. في الوقت ذاته، ظهرت الدبابات السورية داخل الأراضي اللبنانية في عنجر، على بعد بضعة كيلومترات من نقطة الحدود في جديدة يابوس، وفي بيادر العدس، الأبعد جنوباً. طمأن براون كمال جنبلاط الذي سأله عن حركات القوات السورية بأن السوريين موجودون داخل الحدود

اللبنانية لتحرير طرقات البقاع وأنكر أن يشكل هذا التدخل أي نوع من أنواع الاحتلال. ولما قيل له إن تأمين الطرقات لا يتطلب هذا الحجم من القوات، وعد براون بالتحقيق في الحجم الحقيقي للقوات السورية. في الختام، أعرب المبعوث الرئاسي عن الأمل في أن تتوصل دمشق إلى السيطرة على الفلسطينيين في لبنان: «إذا كان للمرء أن يفسح في المجال أمام الخطط في هذا العالم الناقص، فلن يكون مستبعداً أن «يفرض» السوريون تطبيق اتفاق القاهرة ضد الفلسطينيين»[١٦].

في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٦، أعلنت إسرائيل موافقتها على التدخل السوري مصحوبةً بشروط. بعد تأكيد سياستها عدم التدخل في الشؤون اللبنانية، أوضحت إسرائيل أن نهر الليطاني «خط أحمر»، وأي تقدم سوري جنوبيه سوف يعتبر تهديداً لأمن إسرائيل. حقيقة الأمر أن إسرائيل زحلت «خطها الأحمر» عدداً لا بأس به من الكيلومترات جنوباً.

وهكذا تدخلت سورية وإسرائيل معاً وفي وقت متقارب، إن لم نقل في الوقت ذاته، في الأزمة اللبنانية وافتتح «الحوار الرادع» الإسرائيلي ـ السوري على الأراضي اللبنانية[١٧]. ولم يترك كيسنجر مجالاً للشك في تلاقي مصالح القوتين الإقليميتين فكتب في مذكراته: «شجّعنا إسرائيل أن تمدّ المسيحيين بالسلاح حتى في وقت كانت سورية تعمل فيه ـ مؤقتاً على الأقل ـ بصفتها حاميتهم»[١٨]. أكثر من ذلك، كان لكيسنجر أكثر من سبب ليفرح بـ«تغيّر الجبهات المدهش» الذي أنجزه. فسورية، الداعي الرئيسي لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام (التي ترفضها الولايات المتحدة) تقاتل منظمة التحرير أو تمتنع عن

التدخل فيما الميليشيات المسيحية تحاصر المخيمات الفلسطينية. من جهة أخرى، فإن الاتحاد السوفياتي، حليف سورية الرئيسي، آخذ في الانقلاب على دمشق بسبب الضغط السياسي والعسكري الذي تمارسه على الفلسطينيين. ولم يفت كيسنجر أن يسجّل أن المفارقة في الأمر هي موقف مصر «المعتدلة» التي تدعم «الراديكاليين» حسب تعبيره[١٩].

اختفى براون في الوقت المناسب قبل أن تجري الانتخابات الرئاسية. لكن عشية مغادرته، كانت «لوس أنجليس تايمز» قد ألمحت إلى أن الولايات المتحدة تدعم الياس سركيس. في الثامن من أيار/مايو اصطحب الجنود السوريون نواب الجمهورية إلى «قصر منصور» على خط التماس بين شطري المدينة، فيما لم تفلح قذائف الهاون التي أطلقها مسلحو المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في منع انعقاد جلسة الانتخاب. أنفقت «السي. آي. إي» والسعودية مبالغ طائلة لشراء الأصوات (والأرجح أن الأولى قررت والثانية دفعت!). وفاز سركيس بأكثرية ٦٦ صوتاً، فيما قاطع خصمه ريمون إده الانتخابات لعدم توافر أي ضمانة لحريتها وحذا حذوه عشرون نائباً من كتلته النيابية ومن كتلتي جنبلاط وسلام.

السباق بين الوساطة العربية والحسم العسكري

لعل أشهر القتال الثمانية بين ربيع وخريف ١٩٧٦ هي أطول فترة من العمليات العسكرية المتواصلة في مجرى الحرب وواحدة من أشدها دماراً وفتكاً. خلال تلك الفترة، كان للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية استراتيجية مزدوجة: تحرير مخيم تل الزعتر، الذي تحاصره منذ أواسط آذار/مارس قوات كتائبية من مسلحي أمين

الجميل ومن «نمور» كميل شمعون؛ وتحقيق حسم تعديل عسكري لصالحها قبل التدخل المكثف الداهم للجيش السوري.

في بيروت، اشتعلت المعارك على محورين. في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٦ سقط فندق الهوليداي إن معلناً انتهاء «معركة الفنادق» واستكمل إخراج القوات الكتائبية من بيروت الغربية. إلى الشرق، بذلت «القوات المشتركة» للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية جهوداً جبارة لفتح ثغرة في دفاعات الكتائب في محاور الشياح ـ سن الفيل ـ غاليري سمعان. إلا أن الاندفاعة الرئيسية للقوات المشتركة هدفت إلى كسر الدفاعات في المناطق ذات الغلبة المسيحية على ثلاثة محاور: أعالي كسروان؛ المتن الأعلى، حيث سقطت المتين وعين طورة بيد القوات المشتركة في مطلع نيسان/أبريل وباتت بكفيا، معقل آل الجميل تحت مرمى نيرانها؛ جبهة عاليه ـ الكحالة المشرفة على بعبدا وبيروت الشرقية، تدافع عنها وحدات من الجيش النظامي. على هذه الجبهة الأخيرة، دارت رحى أشدّ المعارك ضراوة ودموية أوقعت بالمقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين خسائر جسيمة لا تقل عن ألف ضحية دون أن يتمكنوا من خرق دفاعات الطرف الآخر.

في الأول من حزيران/يونيو، أعلن الرئيس حافظ الأسد، في حضور رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين، أنه قرر الاستجابة لاستغاثة بعث بها أهالي قريتي القبيّات وعندقت في عكار، القريتين المسيحيتين اللتين تعرضتا لهجوم من وحدات من «جيش لبنان العربي»، وأنه أمر بدخول ٦٠٠٠ جندي سوري إلى لبنان. في غضون أيام معدودة، ارتفع العدد إلى ١٥٠٠٠ جندي تقدموا في اتجاهات ثلاثة: نحو عكار شمالاً، وزحلة في البقاع، وصيدا جنوباً. وفي

الوقت ذاته، انعقد في القاهرة اجتماع لجامعة الدول العربية قرر إرسال «قوات ردع عربية» إلى لبنان، تمهيداً لمنح التدخل العسكري السوري تغطية وشرعية عربيتين.

أعلنت «القوات المشتركة» للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التعبئة العامة ووضعت قواتها تحت إمرة واحدة لمجابهة الهجوم السوري. تمكنت من صدّ الاندفاعة الأولى لتقدّم القوات السورية في صوفر، على طريق بيروت ـ دمشق، أما في صيدا فجوبهت الدبابات القادمة عبر جزين بمقاومة شرسة من مقاتلي حركة فتح، ما اضطرها إلى التراجع بعد تدمير عشرين دبابة منها تركت تحترق في ساحة المدينة، في تحد للقيادة السورية وصفه الرئيس الأسد بأنه «مجزرة جبانة». في تلك الأثناء جرت تصفية قوات «الصاعقة» وعناصر حزب البعث الموالي لسورية في المناطق التي تسيطر عليها «القوات المشتركة». وانتقلت حركة «أمل» إلى العمل السرّي بتغطية من حركة فتح. أما الإمام موسى الصدر، وقد أعلن انحيازه الكامل إلى دمشق وتأييده مبادراتها السياسية والعسكرية، فقد اتهم جنبلاط واليسار بالمسؤولية عن إشعال الحرب وبأنهم يريدون الاستمرار في مقاتلة المسيحيين «حتى آخر شيعي». لقاء مواقفه المصرّة على حياد الشيعة في الحرب، تلقّى الإمام الصدر وعداً من بيار الجميل بالإعفاء عن حيّ النبعة. إلا أن رئيس حزب الكتائب لم يبرّ بوعده. فأصيب الإمام بصدمة كبيرة وإحباط عند سقوط الضاحية الشرقية ونزوح كل سكانها المسلمين البالغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة، معظمهم من الشيعة. فأمضى الصدر القسط الأوفر من العامين التاليين في نشاطات مكرّسة بالدرجة الأولى لدعم المعارضة الإيرانية.

في بيروت، شكّل كمال جنبلاط «إدارة مدنية» على أمل ر
إلى حكومة ظل تنضمّ إليها شخصيات مسلمة من خارج الحركة الوطنية. خاب ظنه إذ رفض جميع الذين دعاهم المشاركة، فانتهى الأمر بوضع «الإدارة المدنية» بين أيدي أحزاب الحركة الوطنية، برئاسة ألبير منصور، النائب المستقل عن البقاع. وفي خطاب له في سجمر، البقاع الغربي، في أيار/مايو ١٩٧٦، اتهم جنبلاط الأنظمة العربية بأنها تعارض قيام «نظام تقدمي وديموقراطي في لبنان» وختم قائلاً: «إننا خطيئتهم المميتة»[٢٠]. لكن في غياب انتفاضة للجماهير العربية على حكامها، لم يعد من سبيل غير البحث في حل داخلي.

في الثاني من حزيران/يونيو ١٩٧٦، التقى بشير الجميل وكمال جنبلاط سرّاً في منزل محسن دلول، نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، في بيروت الغربية. تم الاجماع بناء على طلب من الجميل الذي أراد تقديم تعازيه إلى جنبلاط باغتيال شقيقته ليندا الأطرش في شقتها في بيروت الشرقية قبل أيام. وأصر بشير الجميل على تزويد رئيس الحركة الوطنية بمعلومات عن مرتكب الجريمة يفترض أنها تبرىء بشير وحزبه من أي مسؤولية في عملية الاغتيال. أما بالنسبة لمضمون اللقاء فقد تبارى الرجلان المعارضان للتدخل السوري في تقديم التنازلات. اقترح جنبلاط أن تبقى رئاسة الجمهورية بيد الموارنة وأصر على إنشاء مجلس للشيوخ لتمثيل الطوائف والمناطق في مقابل البرلمان المتحرر من القيد الطائفي. أما بشير، فتلا فعل إيمان بالعلمنة الشاملة للدولة بما في ذلك إلغاء الطائفية السياسية والإدارية. في المقابل، كان له طلب واحد: رَفْع الضغط العسكري عن المناطق المسيحية، وخصوصاً عن بلدته بكفيا، فتعهد جنبلاط بتلبية الطلب وحصل فعلاً على موافقة

فلسطينية على ذلك.

تشجعت الحركة الوطنية جراء النتائج الإيجابية للقاء جنبلاط ـ الجميل فأصدرت بياناً دعت فيه إلى «سلام الشجعان» يتم في مفاوضات مباشرة بين فريقي النزاع، حزب الكتائب والحركة الوطنية، وصولاً إلى «تسوية تاريخية» تنهي الحرب. وحده بشير الجميل استجاب للنداء، فأعلن تأييده لبرنامج الحركة الوطنية للإصلاح الديموقراطي وقبوله الوجود الفلسطيني في لبنان بما هو أمر واقع. ثم مضى بشير يهاجم الزعماء السياسيين التقليديين، مستثنياً فقط أباه وجنبلاط، ويدين برجوازيي بيروت الشرقية الذين هربوا من البلاد وهرّبوا معهم أموالهم. الفقراء هم الذين دافعوا عن فندق الهوليداي، مع أنهم لم يطأوا في حياتهم قط عتبة الفندق الفخم[٢١] غير أن بشير، وهو حينها نائب قائد «القوات النظامية» للحزب، وليس عضواً في مكتبه السياسي، لم يستطع الإيفاء بتعهداته لكمال جنبلاط إذ إن كل أعضاء المكتب السياسي كانوا قد انحازوا إلى الخيار السوري.

إلى ذلك، فالهدنة التي التزمت بها منظمة التحرير والحركة الوطنية دعماً لحل سياسي ما لبثت أن تبددت مع تدهور وضع مخيم تل الزعتر، الذي ازدادت عليه وطأة الضغط العسكري لقوات «الجبهة اللبنانية». شهدت الأسابيع التالية عدداً من الوساطات العربية، واحدتها وساطة لجامعة الدول العربية والثانية وساطة مصالحة ماراثونية بين الحركة الوطنية من جهة والجبهة اللبنانية وسورية من جهة ثانية تولّاها عبد السلام جلّود الرجل الثاني في النظام الليبي. لم تثمر تلك الوساطات إلا عن إعلان لوقف إطلاق نار أعلنه حافظ الأسد وياسر عرفات في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٦ ما لبث أن

خرقه الهجوم الذي شنّه حزب الكتائب على حيّ النبعة في ٦ آب/أغسطس وطرده نحواً من مئتي ألف مسلم شيعي من ـ الشرقية قبل شن الهجوم النهائي على تل الزعتر، الذي سقط في في ١٢ آب/أغسطس بعد ستة أشهر من المقاومة. يقدّم المخيم المجتاح «مشهداً لإحدى أبشع المجازر التي ارتكبها أي من الفريقين»، كتب جون بولوتش، مراسل «الدايلي تلغراف» اللندنية المحافظة[٢٢]. قتل المئات من الفلسطينيين واللبنانيين داخل المخيم وسقط المزيد من الضحايا فيما الأهالي يحاولون الفرار، فضلاً عن المخطوفين والمفقودين.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، تسلّم إلياس سركيس مقاليد الرئاسة من فرنجية فيما القوات السورية تشنّ هجومها الأخير على معاقل «القوات المشتركة» في الجبل وصيدا وتطوق بيروت. في تلك الأثناء، غادر جنبلاط بيروت الغربية، حيث القوات السورية تحتلّ المطار والبوارج الحربية الإسرائيلية تطوّقها بحراً، على متن زورق إلى قبرص في رحلة عربية أوصلته أيضاً إلى فرنسا. كان ذلك مسعاه الأخير لإشراك وحدات عسكرية من البلدان العربية الرئيسية · أجل موازنة القوات السورية في تركيب «قوات الردع العربية». في القاهرة، رفض أنور السادات اشتراك قوات مصرية في حفظ في لبنان ونصح قائدَ الحركة الوطنية اللبنانية بإصلاح بدمشق. في الجزائر، شرح الرئيس بومدين أن محور الرياض ــ القاهرة ــ دمشق يسيطر على كل القرارات المتعلّقة بلبنان. اما في باريس، فقد استقبلت فرنسا الرسمية الزعيم الاشتراكي بحفاوة إلا أن لقاءاته مع المسؤولين الرسميين ومع قائد المعارضة اليسارية فرانسوا ميتران أقنعته بأن فرنسا عاجزة عن لعب أي دور في لبنان لا توافق عليه سورية والولايات المتحدة.

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، كرّست القمة العربية المصغّرة المنعقدة في الرياض المصالحة بين السادات والأسد برعاية ملك العربية السعودية خالد، وأعلنت وقف إطلاق النار في لبنان ابتداء من ٢١ من ذلك الشهر. هكذا أعيد تعميد القوات السورية «قوات ردع عربية» بعد أن أضيفت إليها قوات رمزية من السعودية ومن شطري اليمن والإمارات العربية المتحدة. بعد أيام، صادقت القمة العربية الموسعة المنعقدة في القاهرة على إطلاق يد سورية في لبنان. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت «قوات الردع العربية» بيروت الغربية دون مقاومة.

تحالف المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية: مفارقات وأوهام

ارتكز التحالف بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على مصالح مشتركة تقاطعت دون أن تتطابق. كان الهم الرئيس لمنظمة التحرير مواصلة عملياتها ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، ملجئها الأخير بعد اقتلاعها من الأردن في «أيلول الأسود» ١٩٧٠. وما من شك في أن منظمة التحرير أفادت من التناقضات والانقسامات داخل المجتمع اللبناني ومن ضعف الدولة اللبنانية لمواصلة ذلك الغرض. من جهتها، كانت الحركة الوطنية، إلى دعمها حق منظمة التحرير مواصلة كفاحها التحرري من لبنان، مهتمة بالدرجة الأولى في توظيف الوزن العسكري لمنظمة التحرير من أجل فرض الإصلاحات السياسية، وهو هدف كانت لتنظيمات المقاومة الفلسطينية مواقف ملتبسة منه إن لم نقل متناقضة. في كل الأحوال، لعب الوجود العسكري للفدائيين الفلسطينيين، موضوعياً، دور الجيش البديل في وجه جيش لبناني يزداد خضوعاً لإمرة

«الجبهة اللبنانية». من خلال اتكائها على الدعم الفلسطيني، تمكنت الحركة الوطنية ليس فقط من أن تواجه الميليشيات اليمينية الأقوى منها عدداً وعتاداً بل أن تنتقل أيضاً إلى الهجوم من أجل تغيير موازين القوى داخل البلاد.

من جهة ثانية، محض الوجود العسكري الفلسطيني النزاعات اللبنانية وزناً إضافياً غيّر من طابعها. فما كسبته الحركة الوطنية من حيث القوة العسكرية، خسرته من حيث التأييد الشعبي بسبب الانقسام الطوائفي الذي أدخله الوجود الفلسطيني إلى النزاعات اللبنانية. وقد انعكس انعدام التطابق بين أهداف الحليفين اللبناني والفلسطيني في ردود الفعل الإقليمية على الأزمة اللبنانية. ء
يكن من مكان لمشروع لبنان الديموقراطي العلماني في مواقف من الأنظمة العربية المختلفة، وإن يكن كان لا يزال ثمة من مكان، ولو ضيّقاً، لمنظمة التحرير الفلسطينية في سياسات عالم عربي يتجه، بخطى صغيرة وانقسامات كبيرة، نحو حل سياسي للنزاع العربي ــ الإسرائيلي.

في الجانب الفلسطيني، كان شبح المأساة الأردنية لا يزال ماثلاً
الأذهان فأنتج ردود فعل متباينة. واحدها يحاذر التورّط إلى جانب أحد الفريقين اللبنانيين ضد الآخر. هنا يجب تصنيف
المحافظ، شديد الحساسية لمواقف الأنظمة النفطية العربية، الذي يمثله خالد الحسن المعارض لأي تورط في الحرب اللبنانية أصلاً. أما الاتجاه الثاني فهو الباحث المحموم عن ترسيخ الحضور
في المجتمع اللبناني من خلال تحالف منظمة التحرير مع الحر
الوطنية. يمثل هذا الاتجاه الجناح اليساري في حركة فتح بقيادة نمر صالح (أبو صالح، عضو القيادة الثلاثية لقوات «العاصفة» الجناح

العسكري للحركة) وماجد أبو شرار، الذي يرأس أجهزة الإعلام التابعة لمنظمة التحرير، وعدد من الضباط النافذين الذين يقودون القوات «النظامية» لحركة فتح أمثال أبو موسى وأبو خالد العملة، وهم جميعاً من الأنصار المتحمسين للتحالف مع الحركة الوطنية. واتخذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة موقفاً مشابهاً لموقف يسار فتح، وإن تكن الجبهة الديموقراطية شذّت عن ذلك الموقف المشترك لليسار الفلسطيني إذ انحازت إلى الموقف السوري. مهما يكن، بين هذين الاتجاهين كان يوجد الاتجاه «الوسط» ممثلاً بالقيادة الثلاثية لحركة فتح، ياسر عرفات، أبو جهاد، أبو إياد، على الرغم من أن هذا الأخير كثيراً ما كان يميل جهة اليسار.

لم تتعرّض قوات فتح المرابطة في البقاع، والتابعة لقيادة أبو جهاد، لتقدم القوات السورية، على الرغم من أن منطقة عنجر وبيادر العدس وخصوصاً المضيق الجبلي في ضهر البيدر كلها ساحات مثالية للمقاومة. قرّر أبو جهاد مواجهة تقدم القوات السورية في محور صوفر ـ بحمدون والأرجح من أجل فرض تدخل قوات عربية إلى لبنان وأيضاً في مناورة غرضها تدفيع الحكم السوري ثمن إهراق الدم الفلسطيني أمام الرأي العام العربي والعالمي. من جهة ثانية، فإن أكبر تجمع للقوات المشتركة للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كان محتشداً في المتن الأعلى بقياد أبو خالد العملة ولم يشترك في القتال، لأسباب لا تزال مجهولة، عندما تقدمت القوات السورية في أيلول من ذلك المحور.

لعب اليسار الماركسي دوراً هاماً في صوغ برنامج الحركة الوطنية.

فقد استخلص من نتائج انتخابات العام ١٩٧٢ ومن تسييس الحركات الاجتماعية فترة ما قبل الحرب أنه لا مجال لتحقيق أي إصلاح اقتصادي واجتماعي دون أن يسبقه ويمهّد له إصلاح سياسي. كانت الخطة الرئيسية للحركة الوطنية هي فرض بنية سياسية جديدة على الأوليغارشية وطاقمها السياسي، بنية رأسمالية حديثة ولا طائفية بدلاً من بنيتها «الإقطاعية» والطوائفية و«المتخلفة». وقد أوضح الدكتور حسن عواضة، الذي مثل الحركة الوطنية في «لجنة الحوار الوطني» أن برنامج الحركة الوطنية يتضمّن إصلاحات ديموقراطية متواضعة تتم «ضمن إطار النظام الرأسمالي». وقيل أيضاً إن تلك الإصلاحات من شأنها تعزيز النظام السياسي اللبناني وتمكينه من مواجهة متطلبات العصر[٢٣]. غير أن فرض مثل هذه العقلانية على البرجوازية اللبنانية تم بتهديد مصالحها الاقتصادية. على أمل أن يدفعها ذلك إلى الضغط على حزب الكتائب وفرنجية للتنازل لقضية الإصلاح. اختارت البرجوازية بمكوناتها المختلفة خيار الأمن والنظام ضد الإصلاح. وقفت إلى جانت حكومة قوية، وخصوصاً إلى جانب رئيس جمهورية قوي. وليس أدلّ على خيارها هذا من تهميش ريمون إده، ممثل البرجوازية العقلانية الإصلاحية.

مهما يكن من أمر، فإن محاولة فرض الإصلاح بواسطة السلاح هزمتها الأسلحة السورية. في نهاية العام ١٩٧٦، كان الياس سركيس، الذي نصّبه الملوك والرؤساء العرب ملكاً على لبنان، يستطيع التصرّف بـ ٣٠ ألف جندي من جنود «قوات الردع العربية». وباشرت حكومته، التي رئسها سليم الحص، الخبير الاقتصادي المحترم الذي عمل في القطاع المصرفي، بفرض الرقابة على الصحف ودعوة الميليشيات إلى تسليم أسلحتها قبل الخامس

من كانون الأول/ديسمبر.

كأنما تأكيداً على اختتام «حرب السنتين» اغتيل كمال جنبلاط، أحد أبرز رموزها، وهو في طريقه من المختارة إلى بيروت يوم ١٦ أذار/نيسان ١٩٧٧ عقاباً له على المغامرة التي خاضها لتغيير النظام اللبناني وعلى معارضته التدخل السوري في لبنان.

كان كل شيء يشير إلى أن لبنان يسير أخيراً نحو السلام. حقيقة الأمر أنه كان في دورة جديدة من دوراتها.

الهوامش

(١) خلفت «الجبهة اللبنانية» سابقتها «جبهة الحرية والإنسان» وكانت بقيادة سليمان فرنجية وشربل قسيس، رئيس الرهبانيات المارونية، وبيار الجميل وشارل مالك وإدوار حنين (النائب وأمين عام وفؤاد البستاني (المؤرخ والرئيس السابق للجامعة اللبنانية).

(٢) «الحركة الوطنية اللبنانية» برئاسة كمال جنبلاط وحزبه الاشتراكي، تحالف من الأحزاب اليسارية والقومية هي: الحزب الشيوعي اللبناني (الأمين العام نقولا الشاوي، تالياً جورج منظمة العمل اهيم، الذي يشغل أيضاً منصب السوري القومي الاجتماعي رعد) حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون قليلات) والتنظيم الشعبي الناصري (بقيادة مصطفى الاشتراكي العربي (بقيادة عبد الرحيم مراد) إضافة إلى الشخصيات المستقله بينها ألبير منصور وأسامة فرنجية.

(٣) 1975.

(٤) تقول «الجبهة اللبنانية» بوضوح في إحدى مذكراتها إن المسلمة طاغية شاءت أم أبت، ما يهدد وجود المسيحيين كافة أرجاء لبنان، **النهار**، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

(٥) راجع المحاضر الكاملة لـ«لجنة الحوار الوطني» في مجلة الأرقام ١٠٨، كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ١٩٧٦، ٢٩٧ ـ ٣٢١.

(٦) مقابلة مع «راديو فرانس انترناسيونال» كما نقلتها **السفير**، ٩ آب أغسطس ١٩٧٥.

(٧) بيان المكتب السياسي لحزب الكتائب، ١٠ كانون ١٩٧٦.

(٨) *Going All the Way*, p. 96.

(٩) *Years of Renewal* (New York: Diane Pub. ., 1999), p. 1045.

(١٠) في مذكرة سرية إلى المبعوث الفرنسي موريس كوف دي مورفيل نشرتها **الحرية**، أسبوعية منظمة العمل الشيوعي، دعت رهبانيات الكسليك إلى العودة إلى «لبنان الصغير» المسيحي. والواقع أن مبعوثاً فرنسياً آخر كان في بيروت خلال مهمة دين براون حاملاً رسالة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان تعرب عن استعداد فرنسا لتشكيل قوة تدخل فرنسية-سورية مشتركة لوضع حد للحرب اللبنانية، إلا أن الأميركيين عملوا على خنق المشروع في المهد.

(١١) Alain Ménargues, *Les secrets de la guerre du Liban* (Paris: Albin Michel, 2004) pp. 73-74.

(١٢) جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب.

(١٣) "For Secretary from Brown", 1 April 1976, *FSOUSA* (Secret) Beirut, no. 02866.

(١٤) Department of State Telegram, Beirut, no. 02935 041911Z, *FSOUSA*, 4 April 1976.

(١٥) "For Secretary from Brown", *FSOUSA* (secret) Beirut, no, 3266, 13 April 1976.

(١٦) المصدر ذاته، الرقم ٣٥٤٥، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٦.

(١٧) Y. Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue* (London: Croom Helm, 1987.

(١٨) Kissinger, *Years of Renewal*, p. 1042.

(١٩) المصدر ذاته، ص ١٠٤٨.

(٢٠) راجع **الحرية**، العدد ٧٣٣، وأيضاً:

Eric Rouleau, *Abou Iyad, Palestinien sans patrie* (Paris: Fayrolle, 1978.

(٢١) **الحرية**، العدد ٧٧٥، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٦.

(٢٢) John Bulloch, *Death of a Country: The Civil War in Lebanon* (London: Weidenfield and Nicholson, 1977) p. 180.

(٢٣) راجع:

Pierre Vallaud, *Le liban au bout du fusil* (Paris: Hachette, 1976) pp. 96-98.

الفصل الثاني عشر

«أطول انقلاب في تاريخ لبنان» (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢)

«هذه أول مرة تتسلّم فيها الأمةُ دولتها»

(بشير جميّل، مشروع خطاب القسم)

عندما انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، علّق كريم بقرادوني، أحد مستشاريه المقرّبين، بقوله إن هذا هو أطول انقلاب في تاريخ لبنان. يمكن النظر إلى المرحلة الثانية من الحرب بما هي مسار هذا الانقلاب في إطار عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي وتفكك التحالف الثلاثي بين الحكم السوري والرئيس سركيس وحزب الكتائب، وصولاً إلى صعود بشير الجميل إلى الرئاسة الأولى محمولاً على دعم الولايات المتحدة وعلى الدبابات الإسرائيلية التي تحتل لبنان وسقوطه قبل أيام من بدء ولايته.

تفكك التحالف الثلاثي

تسلّم الياس سركيس الرئاسة الأولى بما هو شريك في تحالف ثلاثي يضمّه إلى الحكم السوري و«الجبهة اللبنانية». إلا أن أحداثاً جساماً مرتبطة بعملية السلام ذات الرعاية الأميركية بين مصر وإسرائيل أدّت إلى تفكك ذلك التحالف في غضون السنتين الأوليتين من حكمه. في ١٩ ـ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، قام الرئيس المصري بزيارته المشهدية إلى القدس. وبعد أقل من عام عقدت اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومصر في كامب دايفيد برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر. وفي آذار/مارس ١٩٧٩ وقّع مناحيم بيغن وأنور السادات معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية في البيت الأبيض. تضافرت ثلاثة عوامل في ذلك المسار لتنخر عهد سركيس من اساسه: ردود الفعل العربية المتناقضة حيال كامب دايفيد؛ الهجوم الإسرائيلي المضاد ضد الدور السوري والوجود الفلسطيني في لبنان؛ وانقلاب التحالفات الكتائبية من سورية إلى إسرائيل وقرار هذه الأخيرة التدخل العسكري المباشر في لبنان.

كان الأثر الأبرز لاتفاقيات كامب دايفيد هو التغيّر الذي طرأ على موقف دمشق من منظمة التحرير الفلسطينية. فعبد الحليم خدام الذي تبجّح بأن الجيش السوري سوف يجرّد الفلسطينيين من سلاحهم حتى آخر سكين مطبخ، لم يصل إلى تحقيق المطلب الأكثر إلحاحاً الذي هو تنفيذ اتفاق القاهرة كما تمنى براون على سورية أن تفعل. كانت السلطات السورية بحاجة إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الحظيرة الساداتية لتضمها إلى التحالف الستراتيجي الذي ينوي حافظ الأسد عقده. ومشروع الرئيس السوري ذو حدّين: تكوين جبهة عربية تملأ الفراغ الذي تركه السادات بخروجه عن الإجماع العربي، ولكنها جبهة يمكن

أن تخدم الأسد أيضاً لكي يفاوض، من موقع قوة، على اتفاق سلام مع الدولة العبرية، باسم بلدان ثلاثة وأربعة شعوب (سورية، لبنان، الأردن، الفلسطينيين). تنفّس ياسر عرفات الصعداء إزاء الخطوات الإيجابية التي اتخذتها سورية تجاهه، بعد أن نجح في تجاوز الهجمة السورية عليه ومحاولات تغييره في قيادة فتح وفي رئاسة منظمة التحرير. والمفارقة في الأمر أن دويلة ياسر عرفات بنيت على الأراضي اللبنانية في تلك الفترة من الحرب اللبنانية على الرغم من الوجود الكثيف لـ«قوات الردع العربية» ذات الأكثرية السورية.

من جهة أخرى، ترافق الهجوم الإسرائيلي على لبنان مع التقدم في مفاوضات السلام مع مصر، خصوصاً بعد وصول مناحيم بيغن إلى الحكم عام ١٩٧٧ في حزيران/يونيو ١٩٧٦، فتحت إسرائيل «الجدار الطيّب» في الجنوب وتبنت الوحدات العسكرية المنشقة عن الجيش اللبناني بقيادة الرائد سعد حداد الذي أسس منها «جيش لبنان الحر». استخدم حزب الكتائب الميليشيا الجنوبية للضغط على سورية والحكومة المركزية من أجل إلغاء «اتفاق القاهرة» ونزع سلاح التنظيمات الفلسطينية وتوزيع فلسطينيي لبنان على الأقطار العربية. أما منظمة التحرير فقد ردّت على المطالبات الملحاحة بانتشار الجيش في الجنوب بوضع شرطين اثنين: إغلاق «الجدار الطيّب» وقطع علاقات «الجبهة اللبنانية» بالدولة العبرية. صعدت إسرائيل هجومها بإطلاق «عملية الليطاني» في آذار/مارس ١٩٧٨ التي أدت إلى إنشاء الشريط الحدودي تحت سيطرة «جيش لبنان الحر» بقيادة سعد حداد، الذي موله وسلّحه الجيش الإسرائيلي ووفّر له ضباطه. هكذا وضع إسحق رابين موضع التنفيذ تحذيره السابق إلى الولايات المتحدة بأن إسرائيل سوف تحتل مواقع استراتيجية

على الأراضي اللبنانية «بأكبر قدر من الهدوء الممكن» في حال التدخل العسكري السوري. لم يسعف وجود قوات اليونيفيل في حل معضلة الجنوب اللبناني الشائكة، اللهم إلا أنها لعبت دور شبكات الأمان لتمكين سيطرة إسرائيل على الشريط الحدودي.

في تلك الأثناء، كانت المحادثات بين دمشق وحلفائها الكتائبيين أشبه بحوار الطرشان. دمشق تستخدم حجتها القائلة بأنها أنقذت «الجبهة اللبنانية»، والمسيحيين عامة، من الهزيمة المؤكدة لتطالب بالولاء وقطع العلاقات مع إسرائيل، و«الجبهة اللبنانية» تستقوي بعلاقاتها بإسرائيل لتطالب دمشق بنزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

الياس سركيس في حلمه الأمني

قيل إن سورية والولايات المتحدة الأميركية في اختيارهما الياس سركيس لرئاسة الجمهورية اللبنانية نظّما انقلاباً استباقاً لقيام ثورة. سعى الرئيس الجديد وسعه لتنفيذ ذلك الانقلاب. حقيقة الأمر أنه كان في ذلك النقيض لأستاذه وراعيه فؤاد شهاب. صحيح أن الأخير أرسى حكمه على الجيش والأجهزة الأمنية. إلا أنه من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتحكّم الاجتماعي، نفّذ عدداً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والإدارية والسياسية. وفيما أخذ شهاب شعار «لا غالب ولا مغلوب» الذي أطلقه بعيد ثورة ١٩٥٨، أخذ التلميذ على محمل الجدّ أن حرب السنتين انتهت إلى انتصار «الجبهة اللبنانية» وهزيمة منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية وهي بالتالي هزيمة للمسلمين.

من هنا كانت المهمة الأولى لسركيس تعزيز صلاحياته الرئاسية.

كلّف سليم الحص تأليف حكومة من التكنقراط ورجال الأعمال. إلا أن السلطة الفعلية كانت في يد رجال الرئيس: فؤاد بطرس، هو السياسي الوحيد في الوزارة السياسي الشهابي؛ وصديق الرئيس الشخصي فاروق أبي اللمع، عيّن مديراً للأمن العام؛ وأحمد الحاج، الضابط الشهابي، قائداً لـ«قوات الردع العربية» إلا أنه عجز عن كسب ودّ الحكم السوري وسريعاً ما استبدل بسامي الخطيب، الأكثر طواعية لدمشق. أخيراً ليس آخراً، جوني عبده، الضابط الفلسطيني الأصل المعروف بميوله الأميركية، تسلّم «مخابرات الجيش» («المكتب الثاني» سابقاً) وقد أعيد إليها الاعتبار. ورث سركيس جيشاً ضعيفاً ومنقسماً على نفسه فحوّل عبده قسماً منه إلى قوة ضاربة تحت إمرته[١].

في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، عبّر سركيس عن تشبثه الأمني بشعار «الأمن قبل الرغيف»، ما سوّغ له أن يعزو المصاعب الاقتصادية والاجتماعية إلى غياب الأمن. فكادت تقتصر جهوده في الإعمار على تدعيم القطاع المصرفي، الذي ازداد خضوعاً لرأس المال الأجنبي، ومواصلة جهود تفكيك القطاع العام الشهابي التي افتتحها سليمان فرنجية.

الأثر الوحيد الذي ورثه سركيس من الشهابية هو مشروع لإعادة بناء النظام السياسي على قاعدة تحالف مسيحي ـ درزي يجسده بشير الجميل ووليد جنبلاط، ولكن في توازن للقوى مختل لصالح الأول. وقد بذل جوني عبده جهوداً استثنائية لعزل وريث كمال جنبلاط على الزعامة الدرزية عن شركائه في الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك إرسال السيارات المفخخة إلى بيروت الغربية.

مطلع عام ١٩٨٠ قدّم سركيس مبادرته السياسية الوحيدة على شكل مشروع لـ«التوافق الوطني» وافقت عليه كافة أطراف النزاع، إلا أنه ما لبث أن طواه بعدما قضى عليه «فيتو» لبيار الجميل. في شباط/فبراير من ذلك العام، عاد سركيس من قمة للملوك والرؤساء العرب في الطائف مصرّاً على أولوية انتشار الجيش على الصلاحات السياسية. لاقتناعه بأن عملية السلام في كامب دايفيد لن تؤدي إلى فصل لبنان عن النزاع العربي ـ الإسرائيلي، اختار سركيس وحدانية الصلاحيات الرئاسية ووحدانية تمثيل بشير الجميل للمسيحيين. بعد شن حملة ضد ازدواجية السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، استبدل سليم الحص بشفيق الوزان، السياسي الأكثر محافظة وطواعية. لم يمنعه كل هذا من أن يجد نفسه واقعا بين ضغوط متناقضة يمارسها عليه حليفاه المختصمان، سورية وحزب الكتائب، إلى كونه مضطرّاً للتعاطي مع دويلتين: «مارونستان» بشير الجميل، كما يسمّيها الصحافيون الأجانب، ودويلة ياسر عرفات في حي الفاكهاني. فانحاز سركيس في نهاية المطاف إلى حماية بشير الجميل. ولعجزه عن تنفيذ الانقلاب العتيد بنفسه، قرر مساعدة بشير على أن ينفّذ انقلابه.

صعود بشير الجميل وسقوطه

تبدأ قصة صعود بشير الجميل إلى السلطة عندما تسلّم قيادة «مجلس الأمن» الكتائبي خلفاً لوليم حاوي الذي قتل خلال حصار مخيّم تل الزعتر. وكان بشير قد استقال من كل مناصبه الحزبية احتجاجاً على دخول القوات السورية إلى بيروت الشرقية وقد بدأ ينعم بالدعم الإسرائيلي. لكنه قبل تسوية عقدها أبوه قضت بمنحه الأموال اللازمة لبناء وحدات عسكرية جديدة وتحويل

حي الكرنتينيا إلى مقر لقيادة «مجلس الأمن» الذي يرأسه بعد أن جرى تعميده «المجلس الحربي». بناء عليه أنشأ بشير «الإس. كا. إس» (section kataeb sécurité) «فرع الأمن الكتائبي» من ألف عنصر واستخدمه للسيطرة على زعماء الأحياء المحليين ومدّ نفوذه من بيروت الشرقية إلى سائر مناطق الجبل. وخلال عام ١٩٧٧ كان بشير قد كسب ولاء فرع الحزب في كسروان وأخذ في تطويق معقل أخيه أمين في المتن[٢].

أسهم عاملان مباشران في صعود بشير. الأول هو استقرار الجبهات الحربية في بيروت، وقد فرضت عليها «قوات الردع العربية» الهدوء المؤقت فانسحب كل فريق إلى منطقته«ه». أما العامل الثاني فهو الانفراط التدريجي للتحالف الثلاثي بين سركيس ودمشق وحزب الكتائب. إلا أن لظاهرة بشير معاني اجتماعية أعمق. فقد مثّل صعود قوى اجتماعية جديدة (الطلاب والشباب، المقاتلون، أبناء المهن الحرّة من الطبقة الوسطى، أبناء الأسر الأدنى شأناً في القرى أو أبناء القرى الهامشية، الأجراء والمستخدمين، إلخ.) وجميعهم معارضون بطريقة أو بأخرى للزعماء المسيحيين التقليديين بمن فيهم الزعامة الكتائبية ذاتها.

لعجزه عن فرض نفسه مباشرة على الحزب المدار عائلياً، التفّ بشير عليه من خلال أضعف منطقتين من المناطق اللبنانية وأكثرها إثارة للنزاعات: الشمال والبقاع. في الشمال يدور نزاع مرير بين الكتائبيين وآل فرنجية، بعد أن استقال سليمان فرنيجة، حليف دمشق الأول، من «الجبهة اللبنانية» احتجاجاً على صلاتها بإسرائيل. غير أن حزب الكتائب، الراسخ الوجود في القرى و«المزارع» الخاضعة لملكية أو نفوذ أسر زغرتا، ظل يمثّل تحدياً جدياً

لسلطة آل فرنجية. في حزيران/يونيو ١٩٧٨، شنت وحدة من نحو ٢٠٠ مسلّح كتائبي بقيادة سمير جعجع هجوماً على قصر سليمان فرنجية في إهدن وأسفرت المعركة عن مقتل طوني فرنجية وزوجته وابنتهما الطفلة. برّر بشير الهجوم بأنه رد على اغتيال جود البايع، المسؤول الكتائبي في الشمال، الذي نسبه إلى آل فرنجية، لكنه أنكر أنه أمر بقتل ابن الرئيس وأسرته. ومع ذلك، فقد وصف العملية العسكرية بأنها انتفاضة «المزارعين ضد الظلم والإقطاع». نجم عن فعلة بشير انقسام جدّي داخل الصف المسيحي لأول مرة منذ بداية الحرب. ومع تقدم القوات السورية شمالاً، وسيطرة «قوات المردة» على إهدن وزغرتا وعكار وأجزاء من البترون، وتشبث الحزب السوري القومي الاجتماعي بمعقله في ضهور الشوير في المتن، تقلّصت «مارونستان» بشير الجميل إلى نحو ٨٠٠ كيلومتر مربّع أي ما يوازي ١/١٣ من مساحة لبنان(٣).

والأهم أن مقتلة إهدن أطلقت أول مجابهة سورية ـ كتائبية في صيف وخريف العام ١٩٧٨. لما كانت القوات السورية لا تزال ممنوعة بواسطة «الخطوط الحمر» من اجتياح بيروت الشرقية والأجزاء المسيحية من جبل لبنان، أمطرتها بطوفان من النيران. غير أن «حرب المئة يوم»، كما عرفت، انتهت بسحب المواقع العسكرية السورية من بيروت الشرقية وخروج بشير الجميل من تحت ركام حيّ الأشرفية بطلاً لـ«المقاومة اللبنانية» فباشر فرض نفسه زعيماً أوحد على المناطق المسيحية. بين العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩ فرضت القوات الكتائبية النظامية و«نمور» شمعون نفسها على ميليشيات الأحزاب الأرمنية في ضاحية بيروت الشرقية، بعد اتهامها بالوقوف على الحياد في الحرب ورفض دفع الضرائب والخوّات للجباية

المشتركة. لكن، في ٧ تموز/يوليو ١٩٨٠، جاء دور «النمور» أنفسهم إذ اجتاحت قوات بشير مراكز ميليشيا داني شمعون في حمام دم أسفر عن ١٥٠ إلى ٢٠٠ ضحية، معظمهم من المدنيين. لم يكن غرض العملية مجرد التحكّم في المنطقة، بل أراد بشير استبعاد داني شمعون بصفته منافساً في العلاقة مع السلطات الإسرائيلية. فاشترط مغادرة داني البلاد فيما بقي والده وتكيّف مع الوضع الجديد. باسم الوحدة العسكرية في ظل «التعددية السياسية»، أنشأ بشير «القوات اللبنانية» التي تشكلت قيادتها من ثلاثة ممثلين عن حزب الكتائب، وقد بات الآن تحت قبضة بشير، واثنين عن «الوطنيين الأحرار»، واثنين عن «التنظيم» وواحد عن «حرّاس الأرز». كان بإمكان «القوات» حشد نحو خمسة آلاف مسلح، أربعة آلاف منهم كتائبيون. وبعد أشهر، سقط آخر معقل لأمين الجميل في المتن تحت سيطرة أخيه الأصغر.

من الناحية الاقتصادية أرسى بشير سلطته السياسية على القطاع الخدماتي من الاقتصاد. فسيطر على الحوض الخامس لمرفأ بيروت، ونظم جباية الضرائب على الأفراد والمؤسسات والفعاليات الاقتصادية، وتولى إدارة الخدمات العامة التابعة للدولة. وبمساعدة الياس سركيس، أنشأ بشير في بيروت الشرقية فروعاً لإدارات الدولة والمؤسسات الرسمية التي توجد مراكزها الرئيسية في بيروت الغربية (منها المصرف المركزي والجامعة اللبنانية).

من أجل مدّ سيطرته على الجماعات المسيحية خارج جبل لبنان، استهدف قائد «القوات اللبنانية» زحلة الموزعة بين مصالحها الاقتصادية في سهل البقاع ذي الأغلبية المسلمة، وبين موقعها بما هي مدينة كاثوليكية وعواطفها السياسية التي تشدّها نحو الجبل.

وقد شجّع الشلل السياسي الذي أصاب المدينة في غياب أي قيادة داخلية على استيلاء بشير على عاصمة البقاع في أواخر عام ١٩٨٠ بواسطة بضع عشرات من مقاتلي «القوات اللبنانية» تسللوا إليها من بيروت. هكذا استطاع بشير أن يتفلّت من السيطرة السورية على مرتفعات المتن وتزويد «الغيتو» المسيحي بقليل من العمق. في آذار/مارس ١٩٨١ جاءت ردة فعل القوات السورية بتطويق زحلة وقصف مواقع «القوات اللبنانية» في جبل صنين، للضغط من أجل انسحاب ميليشيا «القوات» من المدينة وتحرير طريق بيروت ــ دمشق. لما رفض بشير الشروط السورية بدأ الحصار السوري لزحلة والقصف المدفعي. كانت معركة زحلة مناسبة لأن تشنّ «القوات اللبنانية» حملة دعاوية ناجحة في الغرب على خطر «الإبادة» الذي يتهدد «آخر مدينة مسيحية في العالم العربي».

أمل بشير أن تؤدي معركة زحلة إلى توريط إسرائيل في مجابهة مع دمشق. فقد اندلعت «أزمة الصواريخ» الطويلة بين إسرائيل وسورية أثارتها حادثة مرتبطة بمعركة زحلة، عندما أسقطت مقاتلات إسرائيلية طائرتين سمتيتين سوريتين تنقلان الجنود إلى جبل صنين. تذرعت تل أبيب بأن السمتيتين في مهمة قتالية، وإسقاطهما خرق لاتفاقية «الخطوط الحمراء». فردت دمشق بأن الطائرتين تنقلان الجنود وحركت بطاريات صواريخ أرض ــ جو السوفياتية من طراز «سام» ٣ إلى البقاع ونصبت صواريخ بعيدة المدى على الحدود السورية مع لبنان. شعرت إسرائيل بأن التوازن قد اختل بين البلدين، فطالبت بالسحب الفوري للصواريخ. لم تنفرج الأزمة إلا في ختام مهمة طويلة اضطلع بها فيليب حبيب، الدبلوماسي المخضرم ذو الأصل اللبناني الذي أرسل إلى المنطقة بصفته المبعوث الشخصي للرئيس رونالد ريغان.

قضت التسوية بأن تغادر عناصر «القوات اللبنانية» زحلة لكن دون السماح للقوات السورية بدخول المدينة. مهما يكن من أمر، صَمدت اتفاقية «الخطوط الحمر» ولم ينقذ بشير إلا وساطة مبعوثين كويتي وسعودي حاولا إقناعه بقطع علاقاته مع إسرائيل. وكان الرئيس الأسد قد وافق على أن يودِع قائد «القوات اللبنانية» الرئيس سركيس رسالة يتعهد فيها بتلبية ذلك الطلب. غير أن أزمة زحلة أوصلت بشير إلى الإدارة الأميركية التي دعته إلى واشنطن حيث أبلغ دعم الولايات المتحدة لخوضه معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية. في نهاية المطاف، قدّم بشير الرسالة المطلوبة، إلا أنها لم تترك أي أثر: كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تحضران لغزو لبنان.

في آذار/مارس ١٩٨٠ نظمت الحركة الوطنية عرضاً عسكرياً بمناسبة الذكرى الثالثة لاغتيال كمال جنبلاط أطلقت خلالها مشروعاً من أجل «سلام الشجعان» دعا إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة التوازن السياسي بين المعسكرين المتقاتلين. ردت «العمل» (في ٢٠ آذار/مارس) بالقول إنه لن يكون وحدة لبنانية ما دام يوجد مليون فلسطيني على أرض لبنان وطالبت بإعطاء الأولوية لانتشار الجيش في الجنوب. في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، واصلت اليومية الكتائبية هجومها معلنة أن تقسيم البلد حاصلٌ أصلاً في بيروت الغربية التي وقعت تحت سيطرة العدوان السوري البعثي والفلسطيني والشيوعي والقومي العربي الرامي إلى تغيير هوية لبنان من أجل تعريب البلد وأسلمته. وختمت «العمل» قائلة إن «لبنان الحقيقي» قد تقلّص إلى الرقعة التي يسمّونها «الغيتو المسيحي».

داخل ذلك «الغيتو» كان بشير الجميل يعمل مطمئناً من أجل تسلّم

الحكم في البلد عسكرياً، بمساعدة سركيس ممثلاً بجوني عبده. وفيما قاتلت «الجبهة اللبنانية» خلال عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ من أجل الدفاع عن «الدستور المقدّس» ضد أي تعديل أو تغيير، ها هي الآن تعدّ العدّة لحملة عسكرية من أجل فرض تعديلات جذرية على ذلك الدستور ومحو أي أثر فيه للشراكة المسيحية ـ الإسلامية في تسيير شؤون البلد وتوطيد التحكم المسيحي الحاسم بالدولة.

«دراسة من أجل استلام بشير السلطة» هو عنوان مذكرة صاغها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ العقيد ميشال عون وأنطوان نجم تحسباً لقيام فراغ في السلطة عند نهاية ولاية سركيس. ميشال عون، قائد اللواء السادس في جبل لبنان، هو أقرب ضباط الجيش إلى «القوات اللبنانية»؛ وأنطوان نجم هو أستاذ الفلسفة والمفكر العقائدي لحزب الكتائب الذي استقال من الحزب عام ١٩٧٦ احتجاجاً على الخط «المعتدل» الذي كان ينتهجه بيار الجميّل. وكان نجم في تلك الفترة أقرب المستشارين إلى بشير وصاحب مشروع فيدرالي يقسّم لبنان إلى خمس مناطق، ما يؤمّن سيطرة «القوات اللبنانية» على أكبر وأغنى مناطق لبنان ومشاركتها في حكم المناطق الباقية في آن معاً. افترضت المذكرة أن القوى الانقلابية سوف تكون ضعيفة في مواجهة سورية والفلسطينيين فاقترحت اتفاقاً فورياً مع إسرائيل يتضمن الاعتراف المتبادل وعقد معاهدة دفاع مشتركة بين البلدين(٤). ووضع كريم بقرادوني وجوزف أبو خليل مذكرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تدعو جهاراً إلى الفيدرالية وإلى بنية جديدة للبنان تحل محل دستور ١٩٢٦(٥). ثم راح جماعة بشير يدللون على هذا المشروع لدى القاصي والداني. زار إيلي حبيقة وزاهي بستاني العراق حيث رحّب طارق عزيز والقيادة

العراقية بالمشروع ومنحوا «القوات اللبنانية» مساعدات سخية في المال والسلاح والذخيرة. كذلك بيع «لبنان المسيحي» إلى السفير الأميركي في لبنان بما هو «إسرائيل ثانية» تملك كل فوائد إسرائيل الأولى من دون نواقصها (أي أن «إسرائيل الثانية» سوف تكون مقبولة من العرب خلافاً لـ«إسرائيل الأولى»). أما السعوديون فوعدهم بشير بحلف ثلاثي يضم لبنان والولايات المتحدة والسعودية ضد الشيوعية وضد حلفاء الاتحاد السوفياتي في المنطقة، سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. حتى أن بشير ناقش مشروعه الانقلابي التقسيمي هذا مع العقيد محمد الخولي، آمر سلاح الجو السوري ومبعوث الرئيس الأسد لديه. في كل تلك اللقاءات كان بشير يردد «أريد لبنان كاملاً» ويصرّ على أن لبنان يحتاج إلى «رئيس قوي». مطلع ١٩٨٢، صيغ مشروع جديد للانقلاب بين الجيش و«القوات اللبنانية» بعد أن أبلغ آرييل شارون بشير بالخطة الإسرائيلية لغزو لبنان. ولما لم يكن بشير متأكداً من أنه سيحصل على أكثرية برلمانية تنتخبه للرئاسة، تقرر قيام «القوات اللبنانية» والجيش اللبناني بانقلاب عسكري خلال الغزو الإسرائيلي للبنان. ففيما القوات الإسرائيلية تتقدم في الأراضي اللبنانية، يعلن الرئيس سركيس حل البرلمان وتعليق الدستور ويعيّن بشير الجميل رئيساً لحكومة تعطى فيها الحقائب الرئيسية لقادة «القوات اللبنانية»(٦).

لبنان: دولة بديلة أم ورقة مساومة؟

خلال عهد سركيس كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسيطر عملياً على مناطق البلد ذات الغالبية المسلمة. وقد رفضت أن تخلي للجيش اللبناني المناطق الجنوبية الواقعة تحت إشرافها باسم الخطر الذي تمثله دويلة بشير الجميل والعلاقة الإسرائيلية ـ

الكتائبية، وباشرت في بناء «كانتون الفاكهاني» الذي سمّي على اسم الحي الذي اتخذه ياسر عرفات مقرّاً لقيادته.

خلال «حرب السنتين» جرى توظيف العامل الفلسطيني بالدرجة الأولى من أجل فرض الإصلاحات التي تنادي بها الحركة الوطنية. لكن كان لتلك الحرب وما تلاها وظيفة فلسطينية طبعاً. فقد واجه ياسر عرفات العالم كله بهذه الرسالة: أعطوني دولة مستقلة في فلسطين وسوف أعمل على تفكيك دويلتي المؤقتة على الأراضي اللبنانية. سنوات مضت منذ أن تبنّت منظمة التحرير الحلّ عن طريق دولتين وجرى الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني من قبل كل الدول العربية ونحو من عشرين دولة أجنبية وانضمت إلى الأمم المتحدة بصفتها عضواً مراقباً، ومع ذلك لم يحصل أي تقدم في دورها ومطالبها في عملية السلام في الشرق الأوسط.

خلال ذلك، كان الشريط الحدودي في الجنوب الذي تسيطر عليه إسرائيل قد حدّ كثيراً من الغارات الفدائية عبر حدود لبنان مع فلسطين المحتلة، فلجأ الفلسطينيون إلى الهجمات بواسطة المدفعية والسلاح الصاروخي ضد مستوطنات الجليل الأعلى. سريعاً ما اكتسب هذا التطور وظيفة سياسية جديدة، هي فرض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بما هي إحدى قوى المواجهة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وبالتالي شريك في مفاوضات السلام. بدا لوقت معيّن أن هذا التكتيك قد يجني ثماره. ففي تموز/يوليو ١٩٨١، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن مستوطنات الجليل الأعلى وعند عودته، أعطى الضوء الأخضر لاتفاق وقف إطلاق نار على الحدود اللبنانية يعقد بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض المباشر بين فيليب حبيب وياسر عرفات. عاش

الاتفاق لما يقارب السنة، لكن تبيّن لاحقاً أنه كان تمويهاً لجأ إليه الطرف الإسرائيلي للتغطية على التحضيرات لـ«عملية سلامة الجليل» الهادفة إلى تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير وطرد الفدائيين من لبنان كلياً.

تعاطى قسم كبير من مسلمي المناطق ذات الأغلبية المسلمة مع دويلة ياسر عرفات الفلسطينية بما هي حاجز ضد توسع الهيمنة الكتائبية على كل الأراضي اللبنانية. إلا أن الثمن كان مرتفعاً جداً: تدهور الحياة في بيروت الغربية وسائر المناطق الواقعة تحت نفوذ منظمة التحرير، بما عناه من تجاوزات وانتهاكات من المنظمات الفلسطينية وما عاناه أهالي الجنوب ومن ويلات حلّت بأهالي الجنوب ضحايا ردود الفعل الإسرائيلية على عمليات القصف الصاروخي الفلسطينية بما حملته من قتل وتهجير وتدمير منذ عقد ونصف من الزمن.

عادت الحركة الوطنية إلى الواجهة بعد اغتيال كمال جنبلاط وقد زوّدت نفسها بمجلس سياسي مركزي برئاسة وليد جنبلاط يشغل فيه محسن ابراهيم، الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي، منصب الامين العام التنفيذي، ويحتل فيه الأمناء العامون للأحزاب والتنظيمات مناصب نواب الرئيس. إلا أن الحركة الوطنية باتت صاحبة برنامج دفاعي ليس إلا. بمبادرة من الحزب الشيوعي اللبناني، وتأييد من منظمة العمل الشيوعي، أسقطت الحركة الوطنية من برنامجها الإصلاحي مطلب القانون المدني الاختياري للأحوال الشخصية من أجل «تطمين» الوجهاء المسلمين و«الشارع» المسلم، كما قيل تبريراً. ثم أخذ خطابها ينزلق إلى خطاب قومي عربي ذي أصداء طوائفية بيّنة، وصولاً إلى تقسيمها الطوائف اللبنانية بين

طوائف «وطنية» وأخرى «غير وطنية»!

أما سورية، وقد عجزت عن نزع سلاح منظمة التحرير أو حتى إلقاء القبض على قرارها وساساتها، فقد أسهمت في التدهور العام في المناطق ذات الغالبية المسلمة حيث دار نزاع مرير بين دمشق ومنظمة التحرير على كسب وليد جنبلاط والحركة الوطنية كلٌّ إلى صفّه. قرر جنبلاط الانفتاح على سورية على أمل الحصول على دعمها لقيام دويلة «وطنية» من خلال إنشاء «المجالس المحلية» لإدارة الشؤون المدنية العامة في تلك المناطق في المدن والأقضية الواقعة تحت سيطرتها. لم تقع معركة المجالس المحلية. عارضتها حركة «أمل» بشدة ومعها القيادات التقليدية المسلمة، فعاجلتها دمشق بالضربة القاضية. فلم يبق على اليسار والحركة الوطنية إلا أن يشكّلا التغطية اللبنانية للوجود العسكري الفلسطيني ودويلة ياسر عرفات.

كانت حركة أمل، التي تولّى المحامي نبيه بري قيادتها منذ العام ١٩٨٠، خلفاً للنائب حسين الحسيني، في طليعة معارضي الدويلة الفلسطينية منذ العام ١٩٨٠، والمطالبة بوقف العمليات الفدائية من الأراضي اللبنانية وعودة السلطات اللبنانية إلى الجنوب. وقد شهد العامان اللذان سبقا الاجتياح الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٨٢ عدة اشتباكات بين حركة «أمل»، من جهة، والتنظيمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية من جهة أخرى.

عملية «سلامة الجليل»

في آذار/مارس ١٩٨٠، دعا ناطق رسمي أميركي لبنان إلى الانضمام إلى اتفاقية كامب دايفيد فيما مسألة السلطة في لبنان قد

وضعت على جدول الأعمال في إسرائيل. صاغ شارون رؤيا لنظام إقليمي جديد ترى لبنان مسيحياً، بقيادة بشير الجميل، وضفة غربية إسرائيلية وأردن فلسطينياً. في السادس من حزيران/يونيو ١٩٨٢ بدأ الجيش الإسرائيلي غزوه للبنان من أجل وضع تلك الرؤيا موضع التنفيذ.

في العشرين من حزيران/يونيو طوّقت القوات الإسرائيلية القصر الجمهوري في بعبدا، حيث دعا سركيس، مدعوماً بفيليب حبيب، إلى «لجنة إنقاذ» لممثلي الطوائف الست الرئيسية. ضمت اللجنة شفيق الوزان، رئيس الوزراء، وفؤاد بطرس، وزير الخارجية، وبشير الجميل ووليد جنبلاط ونبيه برّي ونصري المعلوف، والأخير سياسي كاثوليكي مخضرم مقرّب من شمعون. هنأ سركيس نفسه في افتتاح الجلسة لأنه نجح أخيراً في جمع بشير ووليد، غير أن الرجلين كانا يتطلعان في اتجاهات متعاكسة. بشير عينه على السنّة الذين حثهم على التحرر من النفوذ الفلسطيني وإلا «لن يبقى سنّي واحد ليشارك في الحكم». وجنبلاط مشغول بالاحتلال الإسرائيلي والإملاءات التي يفرضها فيليب حبيب على منظمة التحرير الفلسطينية، متهماً إياه بأنه يحضر لـ«حمّام دم» ضد الشعب الفلسطيني» لا إلى «استسلام مشرّف» لمقاتلي منظمة التحرير. فاتهم وليد بشير بأنه يريد الاستفادة من الاحتلال الإسرائيلي لصالحه، فردّ عليه بشير بالقول إن الكل يستطيع الاستفادة من الاحتلال. لكن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن مدرجاً على جدول أعمال الجلسة أصلاً. وعندما أشار جنبلاط إلى موقف الحكم الحيادي تجاه الاحتلال، أجابه بطرس بأن الحكومة قدّمت شكويين إلى مجلس الأمن. ما كان مدرجاً على جدول الأعمال بند واحد هو تشكيل حكومة مصغّرة ليس للتفاوض على انسحاب القوات

الإسرائيلية، بل فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية. فلا عجب أن لا يتفق أعضاء اللجنة على الأهداف ولا على القضايا الإجرائية. فعلّق نبيه برّي عضويته في اللجنة فيما انسحب وليد جنبلاط كلياً واستقال من الحكومة بمعية الوزير مروان حماده، معلناً رفضه «إطلاق رصاصة الرحمة على الفلسطينيين».

٢٣ يوماً من انقلاب عسكري فاشل

كان الجيش الإسرائيلي كله بتصرُّف فيليب حبيب ليضغط به خلال مفاوضاته من أجل انسحاب الفدائيين الفلسطينيين وانتخاب رئيس جديد. في عام ١٩٧٦، اختار دين براون سركيس بالاتفاق مع سورية وانتخب بحماية منظمة «الصاعقة» الموالية لسورية فيما الجيش السوري يبسط نفوذه على البلد. عام ١٩٨٢، وعد بيغن بشير الجميل بالرئاسة، وكرّس الوعد فيليب حبيب («سوف أجعل منك رئيس جمهورية»، قال له) وانتخب بشير والجيش الإسرائيلي يحتلّ لبنان.

في ٢٣ آب/أغسطس، فيما بيروت الغربية تودّع آخر الفدائيين الفلسطينيين برعاية «القوة المتعددة الجنسيات» المكونة من وحدات أميركية وفرنسية وإيطالية، انتخب بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية في ثكنة الفياضية المطلّة على بيروت. كان «مرشح الدبابات الإسرائيلية» يحتاج إلى نصاب قانوني من ٦٢ نائباً فحصل عليهم بالإكراه والتهديد وشراء الأصوات، كما اعترف مديرو حملته الانتخابية.

الحدث الرئيسي في اليوم التالي هو الزيارة القسرية التي قام بها الرئيس المنتخب في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ لمقابلة مناحيم

بيغن في منتجع ناتانيا الإسرائيلي بالجليل. بعد تذكيره بأن جهود إسرائيل هي التي «أنقذت المسيحيين من الإبادة»، توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الرئيس المنتخَب كما كان يفعل دائماً بتسميته «يا ابني» وطالبه بعقد معاهدة سلام بين البلدين. استمهله بشير لفترة ستة إلى تسعة أشهر لكي يوطد سلطته. وكان الأميركيون قد نصَحوه بعدم الاستعجال وبالعمل على كسب المسلمين اللبنانيين وعدم تنفير العرب. أصرّ بيغن فوافق بشير على اتفاق لـ«تطبيع» العلاقات بين البلدين. تشبّث بيغن بموقفه المطالب بمعاهدة سلام وإلا فإن إسرائيل سوف تحتل شريطاً حدودياً عمقه ٤٠-٥٠ كيلومتراً داخل الأراضي اللبنانية[٧]. غادر الرئيس اللبناني المنتخب الاجتماع وهو يشعر بالإهانة. وزاد في الطين بلّة تسريب صحافي إسرائيلي مقصود بحيث علم الجميع في اليوم التالي أين كان بشير خلال زيارته «السرية».

كشف خطاب القسم الذي نشر بعد وفاة بشير الخطوط الرئيسية لرؤيته للبنان. فيما يشبه «البيان رقم واحد» الانقلابي، يؤسس لـ«استبداد دستوري»، حسب تعبير عباس بيضون، رأى بشير إلى نفسه بما هو منتصر في حرب أكثر منه فائزاً في انتخابات رئاسية. فأوضح أنه يتلو خطاب القسم الدستوري في البرلمان للسنوات الست القادمة بعد أن «تلا مضمونه خلال ثماني سنوات في المقاومة». لهذا السبب لم يجد الرئيس نفسه مجبراً على شكر النواب على ثقتهم، كان الواجب يقع عليهم. فقال لهم: لقد انتخبتموني، الآن ساعدوني. إلى ذلك، رأي الرئيس القومي المسيحي الأصولي إلى نفسه على أنه تجسيد للأمة في دولة، فقال مشدّداً: «هذه هي المرة الأولى التي تتولى الأمة فيها المسؤولية عن الدولة». وبعد أن قدّم انتخابه على أنه حصيلة إجماع حول

شخصه، أضاف أن كل «الجماعات الحضارية» (والمقصود الطوائف) يجب أن تشعر بأنها مشاركة في الحكم لمجرد انتخابه هو!

حمل «البيان رقم واحد» تعريفاً جديداً للبنان: «لبنان ليس بلداً مسيحياً»، أعلن بشير، لكنه «وطن المسيحيين والمسلمين اللبنانيين» (أما من يفحص «لبنانية» هؤلاء وأولئك فتلك هي مسألة المسائل). مهما يكن، فقد تجرد لبنان لذلك من أية هوية عربية وبات يعرّف بـ«انتمائه» المشرقي و«صلاته العربية»، في انتكاسة بيّنة عما ورد في «الميثاق الوطني» عن الوجه العربي. فلا عجب أن لا تحتمل هذه اللبنانوية المتشددة أي لون من التعدد أو المعارضة: الدولة كل متكامل. ولا يجوز معارضة الشرعية. وهدد الرئيس المنتخب بأنه لن يحتمل أي معارضة لمؤسسة من مؤسسات الدولة أو جهاز من أجهزتها الإدارية، معلناً بصرامة أن المعارضة تقف عند حدود سياسة الدولة وليس لها أن تطاول المؤسسات. ويروي مستشارو بشير في هذا المجال أنه كان ينوي استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية ليشغله سياسي ماروني وأنه فكّر في تكليف سليمان العلي تشكيل الحكومة. وهو اختيار دالّ حقاً على أن «لبنان الجديد» الذي ينوي بشير بناءه سوف يقوم على المقاتلين المسيحيين المنتصرين وعلى عتاة المحافظين والمهمشين من وجهاء الإسلام السياسي[٨].

من جهة أخرى، دعا بشير كافة «القوى الأجنبية» إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية وإخلائها للجيش وقوى الأمن. وأنكر أن يكون ما جرى في لبنان «حرباً أهلية» بل هي «حرب ضد لبنان» وجزء من حرب الخلافة الدائرة بين الديانات التوحيدية الثلاث للسيطرة على الشرق الأوسط. في تلك الحرب، يبرز لبنان بما هو

البلد المسيحي الوحيد الذي ينتقد الديانتين الأخريين، واحدة تسعى إلى إعادتنا إلى «أيام الخلفاء» والثانية إلى أيام «الأنبياء». هنا استشهد بشير بأبيه بيار القائل إن الشرق لن يكون شرقاً دون مسيحيي لبنان، ولولاهم لأخضعت شعوبُه ولما عرف «النهضة» وفقد اتصال بالله[٩]. أخيراً في مجال العلاقات الدولية، قدّم بشير لبنان على أنه جزء من «العالم الحر» يسعى لأن يكون «شريكاً» لذلك العالم لا ضحية له.

قدّم بشير برنامجه الاقتصادي والاجتماعي في خطاب ألقاه بمناسبة الأول من أيار/مايو، قبل أسابيع من انتخابه، اقترح فيه عقداً اجتماعياً قائماً على «الحرية والتخطيط» و«الإنتاج والمساواة في الفرص» و«المشاركة والعدالة الاجتماعية والرفاه». وهو إدغام قريب جداً من الرؤية الفاشستية، يدمج بين فعل إيمان في «الاقتصاد الحر» وبين الرغبة في تطهير الرأسمالية الخدماتية التابعة من «نواقصها» و«تجاوزاتها» من غير ما تقديم نمط تنظيم اقتصادي وإجتماعي بديل. إلى ذلك، يدعو البرنامج إلى تنمية قطاعات البلد الإنتاجية حتى لا يبقى «اقتصادنا» تحت رحمة السمسرة والمضاربة. أما فكرة بشير عن التخفيف من «الحسد» بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض، فيضفي على الدولة دوراً أخلاقياً لتنقية النظام الاقتصادي من الاحتكار والسمسرة والمحسوبية، ويردف أن التوظيف والترقية في القطاع العام يجب أن يعتمدا على الجدارة والكفاءة والتخصص لا على امتيازات الولادة أو المحسوبية. ووعد الرئيس المنتخب بأن يكون غد نهاية حقبة المحسوبية وولادة حقبة الحساب. أخيراً يتجلى الدفاع عن الامتيازات الاقتصادية ـ الاجتماعية الصغيرة ذات المصدر الطوائفي في مشروع بشير الفيدرالي، حيث يجيب عن مسألة «المناطق المحرومة» برفض مزدوج، رفض أن تستوعب

منطقةٌ منطقةً أخرى ورفض أن تكون منطقة عالة على منطقة أخرى. ذلك أن المناطق في المشروع الفيدرالي يجب أن تموّل مشاريعها الإنمائية بذاتها[١٠].

في كل الأحوال، لم يعش بشير الجميل لينفذ أياً من بنود برنامجه. عشية ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، قبل أسبوع أو يكاد من خطاب القسم، انتشلت جثته من تحت ركام مركز حزب الكتائب في الأشرفية وقد دمرته عبوة ناسفة جرى تفجيرها عن بعد.

في اليوم التالي، دخلت القوات الإسرائيلية بيروت التي
خلال ثلاثة أشهر بذريعة الحيلولة دون وقوع «حمام دم». حقيقة الأمر أن الجيش الإسرائيلي هو الذي نظّم حمام دم. ففي الأربعاء ١٥ والخميس ١٦ ومنتصف الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر
عدة مئات من عناصر الوحدات الأمنية التابعة لـ«القوات اللبنانية» تدعمها وحدات من «القوات النظامية» الكتائبية، نقلت إلى مطار بيروت بمواكبة إسرائيلية، مجزرة ذهب ضحيتها لا أقل من ألف فلسطيني ومئة لبناني في مخيمي صبرا وشاتيلا، عدا أعداداً كبيرة من المخطوفين[١١]. دخل القتلة إلى المخيّمين بواسطة القوات الإسرائيلية المحاصِرة التي ساعدت أيضاً بإطلاق قنابل الإنارة فوق المخيمين طوال الليل. وكان آرييل شارون قد زار بكفيا
على المجزرة للتعزية ببشير وأبلغ العائلة أنّ بشير اغتاله الفلسطينيون[١٢]. يعترف جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركي آنذاك، في مذكراته أنه في يوم الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، أبلغ شارون مساعد شولتز موريس درايبر أنه طلب من الجيش
دخول المخيّم و«تنظيفه». ثم أردف قائلاً: إن لم يفعلوا فسوف نقوم نحن بالمهمة[١٣]. «أخفق» الجيش اللبناني في القيام بالمهمة. وفي يوم

الأربعاء في ١٥ منه، دخلت المخيمين عناصر من «سارابيت متكال»، الوحدة الخاصة في الجيش الإسرائيلي التي اغتالت القادة الفلسطينيين الثلاثة في شارع فردان، مكلفة بتصفية عدد محدد سلفاً من الكوادر الفلسطينية. وفي اليوم التالي، دخل المخيم وحدتان من القتلة تابعتان لجيش سعد حداد، تواكبان القوات الإسرائيلية في بيروت، وثلاث وحدات من «جهاز الأمن» الكتائبي الذي يرأسه إيلي حبيقة، يقودها مارون مشعلاني وميشال زوين وجورج ملكو.

ثمة من قدّم المجزرة على أنها رد فعل على اغتيال بشير الجميل. حقيقة الأمر أنها كانت تنفيذاً لوصيته بتنفيذ «الحل الجذري» الذي كان بشير ينوي تنفيذه بحق الشعب الفلسطيني في لبنان، الذي رأى إليه، وإلى سائر الفلسطينيين، على أنهم «شعب زائد» في المنطقة. في حديث مع شارون عن الوضع بعد مغادرة الفلسطينيين، خلال حصار بيروت الغربية، أعرب بشير للوزير الإسرائيلي عن نيته إدخال الجرافات إلى بيروت الغربية ومسح المخيمات الفلسطينية وتحويلها إلى «حديقة حيوان ضخمة» أو «ملاعب لكرة المضرب»[١٤]. وفي تعليقها على المجزرة، أكدت «سكيرا موديتشيت»، المجلة الشهرية للجيش الإسرائيلي الدور التهجيري للمجزرة إذ قالت إن «القوات اللبنانية» تريد من المجزرة «استثارة هجرة شاملة للسكان الفلسطينيين أولاً من بيروت ومن ثم من سائر أنحاء لبنان». وأضافت المجلة: «كان المسيحيون يريدون خلق توازن سكاني جديد في لبنان»[١٥].

مهما يكن من أمر، وَجدت لجنةُ كاهان المكلفة التحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا أن آرييل شارون «مسؤول مسؤولية غير مباشرة» عن المجزرة، ما اضطر وزير الدفاع إلى الاستقالة من منصبه. ولم تكن

مسؤولية الإدارة الأميركية بقليلة في الأمر. فقوة حفظ السلام الأميركية التي أشرفت على مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان كانت مكلفة أيضاً بتأمين سلامة «الفلسطينيين غير المسلحين والمحترمين للقانون في بيروت، بمن في ذلك حماية عائلات الذين غادروا». إلا أن الإدارة الأميركية سحبت وحدات المارينز من لبنان قبل انتهاء مهلة الأيام الثلاثين لمهمتها، ما أجبر القوات الفرنسية والإيطالية في «القوة المتعددة الجنسيات» على الانسحاب بدورها. وقد اعترف جورج شولتز فيما بعد بأن المارينز سُحبوا «على عجل»(١٦).

في العشرين من أيلول/سبتمبر، أمر الرئيس ريغان بعودة «القوات المتعددة الجنسيات» إلى بيروت.

الهوامش

(١) حل في قيادة الجيش الجنرال فكتور خوري محل الجنرال حنا سعيد المعروف بصلاته الوثيقة بوحدات الجيش المتمردة في الجنوب.

(٢) Percy Kemp, "La stratégie de Bachir Gemayel", *Hérodote*, nos29/30 (1983) pp. 55-82.

(٣) إعترف بشير إلى الصحافية التلفزيونية الأميركية، بربارا نيومان، بأنه تلقى «الضوء الأخضر» من إسرائيل من أجل تنفيذ عملية إهدن. راجع:

Barbara Newman, *The Covenant: Love and Death in Beirut* (New York: Crown Publishers, 1989) pp. 140-141.

(٤) راجع النص الكامل للمذكرة في:

Ménargues, *Les secrets de la guerre du Liban*, annex no.1, pp. 501-505.

(٥) المصدر ذاته، ص. ٥٠٨.

(٦) المصدر ذاته، ص. ١٩٨.

(٧) المصدر ذاته، ص ٤٢٢ ـ ٤٣١.

(٨) كاتب خطاب القسم هو سجعان قزّي أحد مستشاري بشير المقرّبين. راجع النص الكامل في «النهار»، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

(٩) راجع اعترافات أسعد شفتري، مسؤول جهاز الأمن في «القوات اللبنانية»، في جريدة «الحياة»، أعداد ١٣ و١٤ و١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٢. يبدو أن بيك عكار الإقطاعي، سليمان العلي، هو المرشح المفضل للانقلابات العسكرية، فقد اختاره انقلابيو الحزب السوري القومي الاجتماعي ضد فؤاد شهاب عام ١٩٦٢ هم أيضاً لترؤس حكومتهم الانقلابية.

(١٠) راجع: فواز طرابلسي، «الفاشية في الاقتصاد»، **بيروت المساء**، ٨ أيار ١٩٨٢.

(١١) قدّر طوماس فريدمان أن ربع الذين قتلوا في المجزرة هم من اللبنانيين، راجع:

Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Cambridge, MA: South End Press, 1999) p.370.

(١٢) تقرير لوكالة «أسوسييتد برس»، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

(١٣) Noam Chomsky, *The Fateful Triangle.*
George Shultz, *Turmoil and triumph: My Years as Secretary of State* (New York: Charles Scribner and Sons, 1993) p.105.

(١٤) راجع:
Shimon Shiffer, *Opération Boule de Neige: Les secrets de l'intervention israélienne au Liban* (Paris: J. C. Lattes, 1984) pp. 172-173; Ménargues, *Les Secrets de la guerre du Liban*, p. 487.

(١٥) Randall, *Going All the Way*, p.15.

(١٦) Shultz, *Turmoil and Triumph*, pp. 106-109.

الفصل الثالث عشر

نظام الحرب: الاقتصاد السياسي للميليشيات (١٩٨٣ ـ ١٩٩٠)

«الحرب صاحبُ مصرف، الذهَب الذي يكنزه هو اللحم البشري» (إيسكليس، «الثلاثية الأوريستية»)

أمين الجميّل والدولة الكتائبية

انتخب أمين الجميل لخلافة أخيه في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ في ثكنة الجيش نفسها التي انتخب فيها بشير وبحماية الدبابات الإسرائيلية. في اليوم التالي، غادر الياس سركيس القصر الجمهوري ببعبدا، خروجاً كئيباً لرئيس قاتم وكئيب، بدأ عهده باغتيال كمال جنبلاط ودخول القوات السورية إلى بيروت وها هو يختمه باغتيال بشير جميل والقوات الإسرائيلية تحتل له عاصمته.

وصل حزب الكتائب عملياً إلى السلطة بارتقاء أمين الجميل سدة

الرئاسة. وقد رأى عدد كبير من اللبنانيين أن لبنان يحكمه آل الجميل على الطريقة السوموزية، كما قال ريمون إده، حيث للبلد رئيسان للجمهورية، الأب والابن، وقائدان للجيش، واحد يقود الجيش النظامي والآخر «القوات اللبنانية» وكلاهما يسيطر عليهما الجيش الإسرائيلي، والعائلة تحكم الحزب والحزب يحكم جزءاً من البلد ويسيّر الشرعية واللاشرعية في آن معاً[١]. وكأنما لتأكيد ذلك الاتهام المرير، كان أول نشاط للرئيس الجديد هو زيارة «المجلس الحربي» الكتائبي حيث تعهد بأن يقتفي خطى أخيه، إلى حد التضحية بحياته كما فعل.

استخدم أمين وجود القوات الدولية لمحاولة السيطرة على خصومه. لاحظ طوماس فريدمان أنه بدلاً من أن يستخدم المارينز الأميركيين عكازاً لإعادة بناء بلده، استعملهم هراوة لضرب خصومه المسلمين[٢]. تولى عدد من معاوني بشير مناصب رئيسية في الإدارة فيما احتفظ أمين بالمناصب الاقتصادية لجماعته[٣]. فادي فرام، خليفة بشير في رئاسة «القوات اللبنانية»، أطلق قواته لاحتلال الشوف تحت ستار الاحتلال الإسرائيلي، شارحاً أن عناصره موجودة هناك لتبديد أي التباس حول هوية المنطقة، موحياً أن هوية المنطقة مسيحية بدلاً من درزية ـ مسيحية مختلطة. وخلال الأيام الأولى من رئاسة أمين، اجتاحت عناصر من «القوات اللبنانية» بيروت الغربية بمعية الجيش، منفذين خطة وضعت زمن بشير، وخطفوا عدة مئات من المسلمين الفلسطينيين واللبنانيين لا يزالون مجهولي المصير حين كتابة هذا الكتاب[٤]. هكذا صار لبيروت نساؤها المتشحات بالسواد تسألن عن زوج مفقود أو أخ أو ابن أو ابنة وتطالبن بعودتهم. وبعد لا أقل من شهر واحد، أرسل أمين قوة من الدرك، معززة بالجرافات، لتدمير البناء غير المرخص في الأحياء

الفقيرة في الأوزاعي والرمل العالي بالضاحية الجنوبية. والذريعة أنها قريبة جداً من المطار وتهدد حركة الطيران. أطلق الدرك الرصاص على الأهالي المتظاهرين وسقط عدد من القتلى والجرحى. أخيراً، أمر أمين جيشه باحتلال بيروت الغربية في آب/أغسطس ١٩٨٣ وضاحيتها الجنوبية. وبعد عام في السلطة كان الرئيس الكتائبي قد خيّب آمال جميع الذين أملوا أنه سوف يبني دولة ويقود بلده إلى سلم عادل ودائم. مطلع عهده، طالب أمين جميع أفرقاء النزاع بأن يتحلقوا حوله لدعمه ولم يتلق رداً إيجابياً إلا من نبيه برّي. ولكن بعد هدنة قصيرة مع الرئيس، صدم رئيس حركة «أمل» بمدى احتكار السلطة الذي يمارسه الكتائبيون، فانتقل إلى المعارضة(٥).

البعض يفاوض والبعض يقاوم

عادت «القوة المتعددة الجنسيات» إلى بيروت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، مدفوعة بسخط الرأي العام العالمي على مجازر صبرا وشاتيلا ومكلفة بمساعدة اللبنانيين على استعادة السيادة والسيطرة على العاصمة.

وعشية ١٩٨٣، انشطر لبنان شطرين: شطر يقاوم الاحتلال الإسرائيلي بالسلاح وشطر يفاوض إسرائيل على اتفاقية سلام. مثّل الشطر الأول «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» التي نفذت عمليات ضد القوات الإسرائيلية في بيروت منذ الأيام الأولى للاحتلال وفي جبل لبنان وخصوصاً في الجنوب والبقاع. أعلن عن تأسيس «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ بمبادرة مشتركة من الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي وحزب العمل الاشتراكي العربي، بما هي مظلة لنشاط أحزاب

الحركة الوطنية ومنظماتها بما فيها الحزب السوري القومي الاجتماعي والتنظيمات الفلسطينية التي لا تزال موجودة وفاعلة في منطقة البقاع. وتلك المقاومة للاحتلال هي التي حوّلت «نزهة الأسبوعين» التي وعد بها آرييل شارون رئيس وزرائه مناحيم بيغن إلى مغامرة دموية كلّفت إسرائيل مئات من جنودها بين قتيل وجريح وخلّفت طعم المرارة الناجم عن عجز السلاح أمام إرادة شعب مصمم على الحرية. وسوف تسهم تلك المقاومة في الانهيار العصبي الذي أصيب به بيغن جراء صدمات وإخفاقات مغامرته اللبنانية.

إزداد إحراج إسرائيل بسبب ردود الفعل على مجازر صبرا وشاتيلا وتصاعد العمليات المسلّحة ضد قواتها، فنفذت انسحاباً جزئياً من بيروت الغربية يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. «في الوقت المناسب» كتب روبرت فيسك في صحيفة «تايمز» اللندنية مذكّرا بأن الاحتلال قد غرق في حرب عصابات واغتيالات لجنوده تتم بوتيرة عملية واحدة كل خمس ساعات[٦]. في الأجزاء الأخرى من البلاد، كانت مجموعات صغيرة من المناضلين تناوش قوات الاحتلال، ترمي قنبلة يدوية هنا، تزرع لغماً أرضياً هناك، تهجم على جندي منفرد هنالك، وتشن غارات على مواقع ومخيمات عسكرية قبل أن تبدأ بنصب الكمائن لدوريات العدو. كذلك أطلق المقاومون حركات عصيان مدني واسعة النطاق في مخيم أنصار في النبطية وسيّروا التظاهرات النسائية إلى بوابات المعسكر وأعلنوا الإضراب عن الطعام وأعمال تمرّد ونظموا حركات عصيان منسقة في المعسكر كله بما فيها خرق الخيم، فضلاً عن عمليات الهروب الجماعية. وقد بلغت تلك التحركات ذروتها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وآب/أغسطس ١٩٨٣. بحيث إنه في مطلع العام ١٩٨٣

بدأت افتتاحية «لو موند» الفرنسية تتحدث عن لبنان «الذي يخيف محتلّيه»(٧).

بعد مرور عام على الاحتلال، تغيّر المناخ الشعبي في الجنوب والبقاع بل انقلب رأساً على عقب. فالذين توهموا بأن القوات الإسرائيلية سوف تُخرِج الفدائيين الفلسطينيين وتنسحب إلى ما وراء الحدود أدركوا أن الاحتلال ينوي البقاء. فتعبأت كوادر حركة «أمل» ولعبت دوراً رئيسياً في المقاومة بوجهيها المدني والمسلّح. وبمناسبة الذكرى الأولى للغزو، في حزيران/يونيو ١٩٨٣، عمت الإضرابات والتظاهرات معظم مدن وبلدات وقرى الجنوب والبقاع الغربي المحتلين، معبئة عشرات الألوف من الرجال فيما أدّت النساء دوراً عظيم الأهمية في المواجهة المباشرة مع جنود العدو خصوصاً إبان الاحتفالات بذكرى عاشوراء. فقد أثبتت شجاعة المقاومين الأوائل وتصميمهم أن الجيش الإسرائيلي لم يعد مخيفاً وقد حُرِم الغطاء الجوي وعجز عن استخدام دباباته وأسلحته وتجهيزاته المتطورة. فانطلقت انتفاضات القرى والعمليات العسكرية تعضدها العمليات الانتحارية لمولود جديد هو «حزب الله» العامل تحت راية «المقاومة الإسلامية».

في خطاب القسم أمام مجلس النواب، لم يطالب أمين الجميل القوات الإسرائيلية بالانسحاب من لبنان، وإن يكن قدّم تنازلات لفظية عن علاقات لبنان العربية بما هي خيار طوعي. حقيقة الأمر أنه اتفق وآرييل شارون على عقد اتفاقية سلام بين البلدين بوشرت المفاوضات من أجلها فيما حزب الكتائب يصرّ على انسحاب فلسطيني وسوري من لبنان. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، أخذ فادي أفرام يتحدث عن «حوار حضاري» و«علاقات مميزة»

بين كافة الأقليات في الشرق-الأوسط. في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣، وقّعت معاهدة السلام اللبنانية ـ الإسرائيلية وتنص على إنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، ويتعهد لبنان بموجبها بترتيبات لتأمين الأمن على حدود إسرائيل الشمالية وبدمج «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة سعد حداد في الجيش اللبناني، إضافة إلى فرض الاتفاقية عدداً من القيود على علاقات لبنان العربية والدولية. في مقابل ذلك، تعهدت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية شريطة انسحاب القوات السورية.

عارض الاتفاق أقلية من اللبنانيين ولقي التحفظ وردود الفعل المختلطة من الأكثرية. ساعد على ذلك الموقفُ الأصلي للحكم السوري الذي لم يعترض على المفاوضات بل واكب تطوراتها بالعلاقة مع أمين. لكن عندما نشر النص النهائي للاتفاق، وصفه الرئيس الأسد لوزير الخارجية الأميركي بأنه «اتفاق إذعان»، مشدداً على المواد التي تسمح لإسرائيل بمراقبة سياسة لبنان الخارجية وعلى تطبيع العلاقات بين البلدين. غير أن الاعتراض الرئيسي للأسد كان على التزامن بين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية والانسحاب السوري. وعلى الرغم من أن مجلس النواب صادق على الاتفاق بـ ٦٥ صوتاً ولم يصوّت ضده إلا نائبان وامتنع أربعة، ولد الاتفاق ميتاً. لم يوقع أمين الجميل عليه حتى لا يستفزّ دمشق ثم ما لبثت حكومته أن تراجعت عنه في ٥ آذار/مارس ١٩٨٤. فأصيبت إسرائيل بنكسة ثانية في سياساتها اللبنانية بعد خسارتها بشير الجميل.

في تلك الأثناء، توافد إلى دمشق معظم أحزاب الحركة الوطنية السابقة والمنظمات الفلسطينية وحركة «أمل» بقيادة نبيه برّي

ورشيد كرامي وزعيم زغرتا سليمان فرنجية حيث أطلقوا الهجوم المعاكس تحت راية «جبهة الإنقاذ الوطني» التي تأسست في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٣ من أجل إعادة التوازن الذي فقد جراء الاحتلال الإسرائيلي. فقد كان حافظ الأسد مصمماً على إعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه قبل الغزو الإسرائيلي، بعد أن خدعه الأميركيون الذين تذرعوا بحجة القيام بعملية ضد البنية التحتية الفلسطينية فشجعوا إسرائيل على شن هجمات مهينة ضد الجيش السوري. مطلع أيلول/سبتمبر، انسحبت القوات الإسرائيلية من عاليه والشوف للضغط على أمين الجميل من أجل توقيع اتفاق السلام وكسب تأييد الدروز. أنزل الانسحاب ما يشبه الكارثة على «القوات اللبنانية» في عاليه والشوف وقد ارتكبوا عدداً من المجازر ودنّسوا مقامات درزية وأهانوا وقتلوا عدداً من رجال دين الدروز. شبّه طوماس فريدمان الكتائبيين بـ«جنود من صفيح» بعد أن تخلى عنهم الإسرائيليون والجيش اللبناني[٨]. انهزمت «القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع في عاليه والجبل في غضون ٤٨ ساعة وتقهقرت وهي تجرّ وراءها ألوف القرويين المسيحيين للالتجاء في دير القمر التي حاصرتها ميليشيا وليد جنبلاط لأسابيع طويلة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. وانتهت «حرب الجبل» بمجازر ارتكبها مسلحو وليد جنبلاط ذهب ضحيتها لا أقل من ١٥٠٠ مدني مسيحي ودمرت ٦٢ قرية وهُجّر معظم مسيحيي «المناطق المختلطة». أخيراً، نجحت حملة دولية ومفاوضات طويلة وعسيرة في رفع الحصار عن دير القمر وإجلاء جعجع وقواته إلى بيروت الشرقية.

عُقد مؤتمر لأفرقاء القتال اللبنانيين في جنيف برعاية سورية والعربية السعودية لم تسفر عنه أي نتيجة إيجابية في تواجه الثنائي جنبلاط

وبرّي بتشدد شمعون والجميل. وقد ساهم أمين الجميل نفسه في تخريب الإصلاحات المتفق عليها بما فيها التمثيل الصحيح للمسلمين في السلطة السياسية. فرفض جهاراً إلغاء الطائفية السياسية بما هي وسيلة لتحقيق المساواة بين اللبنانيين وأصر على التمييز بين الديموقراطية والتعددية كما كتب لاحقاً:

«ان تطبيق قواعد الديموقراطية البسيطة القائمة على مبدأ «الصوت الواحد للمواطن الواحد» لن يسهم أبداً في إنقاذ التعددية اللبنانية ذلك أن أحد مكونات الجماعة الوطنية سوف يحتكر السلطة كلها»[٩].

الهجوم السوري المضاد

أمسك حافظ الأسد بيده عدة أوراق في هجومه المضاد. أبرزها الضغط العسكري على القصر الجمهوري الذي مارسه حلفاؤه اللبنانيون والفلسطينيون، بحيث أبقى أمين الجميل تحت السيطرة، ومروحة الخطف والتصفيات الواسعة التي مارسها مسلحو «حزب الله». أسهم هذان العاملان في انسحاب القوات المتعددة الجنسيات وتجديد شرعية الدور السوري في لبنان. مطلع ١٩٨٤، أعلن وليد جنبلاط أن القتال سوف يستمر إلى حين استقالة حكومة الجميّل، «حتى لو أدى ذلك إلى تدمير لبنان»[١٠]. وفي ٦ شباط/فبراير من العام نفسه أرسل أمين الجميل الجيش للسيطرة على بيروت الغربية، في محاولة منه لمنع الالتقاء بين مسلحي الحزب التقدمي الاشتراكي في الجبل مع نظرائهم في حركة «أمل» في ضاحية بيروت الجنوبية. فانقسم الجيش من جديد إذ انضمت الوحدات ذات الأكثرية الشيعية إلى المعارضة ووقعت بيروت والضاحية الجنوبية تحت

سيطرة ميليشيات جنبلاط وبري.

على أثر هذا الانقلاب الجذري في توازن القوى، غادرت القوات المتعددة الجنسيات بيروت بعد أن تكبدت خسائر فادحة في هجمات انتحارية على الوحدتين الأميركية والفرنسية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣. أضحى حكم أمين الجميل معلقاً بخيط رفيع وهو المحاصر في قصره ببعبدا من مسلحي وليد جنبلاط والفدائيين الفلسطينيين جهة سوق الغرب، لا تحميه غير وحدات من الجيش بقيادة الجنرال ميشال عون وحاملة الطائرات الأميركية «نيو جيرسي» التي تعرّض البلد لقصف مدفعيتها الثقيلة، وهي صاحبة أكبر قوة نارية بحرية في العالم.

في محاولة منه لإنقاذ نظامه المترنّح، حيث لم يبق له من سلطة عملياً غير السلطة الاقتصادية، قرر الجميل التنازل عن حصة أكبر من المشاركة السياسية إلى الزعماء المسلمين التقليديين وزعماء الميليشيات، فكلّف رشيد كرامي تأليف حكومة «وحدة وطنية» شارك فيها وليد جنبلاط ونبيه بري، ما دشن فترة قصيرة من التعايش الحذر بين الدولة الكتائبية والقوى الميليشياوية.

في ١٧شباط/فبراير ١٩٨٥، انسحبت القوات الإسرائيلية من صيدا ومنطقة طريق بيروت ـ دمشق وصولاً إلى الشريط الحدودي، منهية الاحتلال الناجم عن حرب العام ١٩٨٢ باستثناء احتفاظها بوجود عسكري في منطقة جزين. خسرت إسرائيل ٥٠٠ جندي تقريباً في مغامرتها اللبنانية. وتحدث مراسل «معاريف» العسكري عن جيش إسرائيلي «عانى ما لا يغتفر» على يد «الذين نظموا الحرب اللبنانية». وأضاف أن الدرس الكبير الذي يجب استخلاصه من تلك المغامرة هو «كيف تحوّل جبروت إسرائيل الذي لا يقهر

إلى عجز وهشاشة»[١١]. بناء على اتفاق ضمني توسطت فيه الإدارة الأميركية، تخلّت إسرائيل عن أمن الجنوب لحركة «أمل»، أما الثمن المطلوب فالحرب التي شنتها الحركة على المخيمات الفلسطينية خلال عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. في البقاع الغربي، قضى اتفاق آخر توسط فيه دبلوماسيون أميركيون أيضاً بامتناع القوات السورية عن دخول المناطق المخلاة من الجيش الإسرائيلي جنوب طريق بيروت ـ دمشق، بل تدخلها وحدات من الجيش اللبناني الموالية لدمشق يرافقها ضباط من المخابرات السورية.

في ختام العام شهد الهجوم المعاكس السوري دفعاً جديداً في لبنان. ففي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، عقد في دمشق اتفاق ثلاثي بين قادة الميليشيات الرئيسية الثلاث، جنبلاط، بري، إيلي حبيقة الذي كان قد انتزع قيادة «القوات اللبنانية» في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، في انقلاب نفذه بمشاركة سمير جعجع، قائد الميليشيا الشمالية، الذي عيّن قائداً عاماً لـ «القوات». بعد أن أتم حبيقة القطيعة مع أمين الجميل وحزب الكتائب حاول غسل يديه من دم ضحايا صبرا وشاتيلا وانعطف ١٨٠ درجة باتجاه دمشق التي استقبلته بالأحضان وعملت على تلميع صورته. آذنت تلك القطيعة بأول صدع جدي في المعسكر المسيحي، الموحد أقلاً تجاه سورية.

تعهد الموقّعون على «الاتفاق الثلاثي» بإنهاء الحرب وحل كل الميليشيات خلال سنة. سياسياً، ثبّت الاتفاق المناصفة في التمثيل الطائفي بين المسلمين والمسيحيين وأقرّ إلغاء الطائفية السياسية بعد فترة انتقالية وجيزة وتحقيق توازن جديد بين صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب

لمصلحة هذين الأخيرين.

في ردّ مباشر على مراجعات بشير الجميل بصدد هوية لبنان، عرّف «الاتفاق الثلاثي» لبنان على أنه «بلد عربي من حيث الانتماء والهوية». واتخذت تدابير من أجل تعديل قانون الانتخاب لزيادة عدد النواب، وخفض سن الاقتراع (من ٢١ إلى ١٨) وإنشاء مجلس شيوخ يجري اختياره على أساس التمثيل الطوائفي ويفصل في القضايا الحيوية المتعلقة بالتعديلات الدستورية والتجنيس وإعلان الحرب والسلام وتوقيع المعاهدات مع الأطراف الأجنبية وما شابه. أخيراً دعا الاتفاق إلى توقيع معاهدات ثنائية بين سورية ولبنان تشكل تعبيراً صحيحاً عن «التكامل الستراتيجي» بين البلدين. اقتصادياً، حث الاتفاق على تعاون ثنائي وثيق بين البلدين يحترم الاختلاف بين نظاميهما الاقتصاديين. وخلال الحفل الذي أقيم احتفاء بالحدث في مكتب عبد الحليم خدام، كرر نائب رئيس الجمهورية المكلف بالملف اللبناني، رغبة دمشق في أن تحافظ على نظام لبنان الاقتصادي «الحر» وأطلق فكرة تقول إن سورية يجب أن تصبح «سوقاً استهلاكية للبنان».

عارض أمين الجميل الاتفاق على رغم محاولات إقناعه بالعكس خلال اجتماعاته العديدة مع الرئيس السوري وآخرها اللقاء الأخير الذي كرّس القطيعة بين الرجلين في ١٣ ـ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. في ذلك اللقاء، ألحّ الجميل في القول إن الاتفاق يحرم رئيس الجمهورية من دوره حكَماً، ويستبدل «ديموقراطية معقدة حقاً» بالديموقراطية العددية وردّ على الدعوة إلى إلغاء الطائفية بالمطالبة بالعلمنة الشاملة. كان جواب دمشق دعوة موقعي الاتفاق إلى مؤتمر أعلن الحرب على الحكومة الكتائبية. لم يكن رد الجميل

بالضعيف. في شباط/فبراير لجأ إلى البرلمان للتصويت على معارضة «الاتفاق الثلاثي» وفي ١٢ آذار/مارس تعاون مع سمير جعجع على تنظيم انقلاب عسكري أطاح قيادة إيلي حبيقة وطرده من مارونستان والمئات من أنصاره. هكذا قضي على «الاتفاق الثلاثي» إلى أن يجري إحياؤه بعد سنوات متلبساً لبوس «اتفاق الطائف».

الانهيار الاقتصادي

في تلك الأثناء وصلت البلاد إلى شفير الكارثة الاقتصادية. عام ١٩٨٤، انتهت «الحرب في ظل البحبوحة» نتيجة تضافر عدة عوامل: سحب منظمة التحرير الفلسطينية أرصدتها من المصارف اللبنانية ووقف الإنفاق في لبنان؛ الدمار الشديد الذي أحدثه الغزاة الإسرائيليون، وبعضه مقصود وذو أهداف اقتصادية؛ انخفاض الودائع المصرفية (من ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٣ مليارات في التسعينيات)؛ الخضوع المتزايد للاقتصاد، وللمصارف خصوصاً، لرأس المال الأجنبي وخروج قسم كبير من الودائع إلى خارج البلد. إلى هذه كلها يجب إضافة حالات الانتفاع التي اتّهم بها الرئيس ورجاله.

آذنت نهاية «الحرب في البحبوحة» ببداية دولرة الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة اللبنانية، ولذلك علاقة وثيقة بالمضاربة على الدولار التي مارستها الدولة، بواسطة المصرف المركزي، ورجال الرئيس والميليشيات قبل أن تحولت إلى رياضة وطنية للبنانيين، حيث قدّر

في عام ١٩٨٨ أنه يوجد في المصارف اللبنانية ما لا يقلّ عن ٢٠٠ ألف حساب مصرفي بالدولار الأميركي. غير أنه غالباً ما يجري التغافل عن سبب بنيوي للدولرة هو أن البلد لم يعد ينتج شيئاً تقريباً وبات يستورد كل شيء.

نتيجتان من نتائج الأزمة الاقتصادية تستحقان الذكر. الأولى، هي ارتفاع المديونية العامة من ٧ مليارات ليرة لبنانية عام ١٩٨١ إلى ٣٥ ملياراً عام ١٩٨٥ العائدة جزئياً إلى انخفاض موارد الدولة بسبب نهب الميليشيات وارتفاع النفقات بما فيها الإنفاق العسكري. فقد بلغت قيمة مشتريات أمين الجميل من السلاح، ومعظمها من الولايات المتحدة، ما قيمته مليار ومئة مليون دولار دفعت نقداً وعدّاً. أما النتيجة الثانية فهي ارتفاع أكلاف المعيشة وتدني قيمة المداخيل. فقد قدّر الحد الادنى المعيشي للأسرة العاملة بثلاثة آلاف ليرة لبنانية فيما لم يتجاوز معدل الأجر الشهري للعامل ٩٥٢ ليرة.

عودة القوات السورية

في ٢٨ شباط/فبراير عادت القوات السورية إلى بيروت الغربية بدعوة من القادة المسلمين. رحّبت بهم العاصمة على أمل أن يضعوا حداً للاقتتال الإجرامي الدائر بين مسلحي الحزب التقدمي وحركة «أمل». مرة ثانية، فعلت «الخطوط الحمر» فعلها. هدد الاقتتال بين الحزب التقدمي و«أمل» بانتصار الطرف الأول، ما يعنى أن تستولي منظمة لتحرير الفلسطينية على بيروت الغربية، وهي لا تزال أكبر قوة عسكرية فيها، وهو ما يهدّد بضياع كل «الإنجازات» المتحققة خلال غزوة حزيران/يونيو ١٩٨٢. هكذا تسلمت دمشق

«الضوء الأخضر» من واشنطن لمنع وقوع مثل هذا الاحتمال وعلى أمل أن تجد القوات السورية طريقة للافراج عن الرهائن. هكذا حقق الهجوم المعاكس لحافظ الأسد أغراضه بإعادة الأمور إلى سابق عهدها قبل الاجتياح الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٨٢.

على الصعيد الداخلي، أسهمت هيمنة حزب الكتائب في توليد وضع اضطرت فيه دولة مهمشة أصلاً إلى أن تتكيف مع تقسيم الأمر الواقع للأراضي اللبنانية بين عدد من الكانتونات الطائفية المسلحة تعمل على نهب معظم مواردها وارداتها وسلطتها السياسية. أحياناً، يلعب التاريخ حيلاً عجيبة على اللاعبين في ملاعبه. أدى تقدم الغزوة الأميركية الإسرائيلية، إلى تشجيع بشير الجميل وحزب الكتائب على التخلي عن مشروع المناطقية والفيدرالية لمصلحة فرض سيطرة «عضلية» على البلد كله. وعكساً، فمحاولات أخيه أمين فرض مثل تلك السيطرة «العضلية» أطلقت مسار تفكك أدى إلى انتشار المناطقية والكانتونية على مدى البلد كلها. من جهة ثانية، أورث بشير رفاقه في حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» ميراثاً ثقيلاً ما لبث أن أدى إلى انقسام بعضهم على بعض؛ إلا أن بشير أورث «إخوته الأعداء»، من سائر زعماء الميليشيات، هدية مسمومة: إنها الرغبة في تقليده ببناء دويلات مناطقية. فكان ذلك الزمن زمن انتشار الدويلات التي تسوّغ وجودها بادعاء الدفاع عن مناطقها ضد توسعية الدويلة الكتائبية في بيروت الشرقية وضد هيمنة حزب الكتائب على الدولة «المركزية» في آن معاً.

سبع عشرة طائفة، دزينة من الكانتونات والمرافىء والميليشيات المسلحة ــ ذلك هو المشهد اللبناني بعد العام ١٩٨٣.

إعادة إنتاج الطوائف المسلّحة

الحرب، التي اندلعت جزئياً بسبب النزاعات الطوائفية، ما لبثت أن صارت المرجل الذي فيه يعاد إنتاج الوطائف.

شكل تهميش الطائفة السنية علامة من العلامات الفارقة على فترة ما بعد العام ١٩٨٣ تضافرت عليه عدة عوامل منها أثر الانسحاب الفلسطيني؛ واختفاء بعض زعماء الطائفة المرموقين (خروج صائب سلام إلى المنفى واغتيال رشيد كرامي والمفتي حسن خالد) والاختفاء السياسي للميليشيا الوحيدة التي تمثل الطائفة، «حركة المرابطون» بقيادة إبراهيم قليلات، التي جرت تصفيتها بتعاون حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي، والأرجح تلبية لطلب سوري. أما الحركة الوطنية، وقد اتخذ وليد جنبلاط قراراً بحلّها، فقد أخلت المجال تدريجياً لعملية التطييف المتزايد للقوى السياسية المسلمة.

أما الشيعية السياسية فقد شهدت تشكيلات وتحديات جديدة جراء «اختفاء» الإمام موسى الصدر، وإخفاق البرنامج الإصلاحي للحركة الوطنية، وقيام الثورة الإسلامية الإيرانية والأثر المتضاعف للاحتلال الإسرائيلي ولتفكيك دويلة الفاكهاني الفلسطينية. وإذ تهمشت الزعامة الأسعدية، حاول النائب حسين الحسيني، رئيس حركة «أمل» المنتخب بعد اختفاء موسى الصدر، أن يجدد الزعامة الشيعية بالوسائل البرلمانية والسياسية، إلا أنه استقال بعد سنتين من ذلك لمصلحة نبيه بري رافضاً أن يتورط في نزاع مسلح مع الفلسطينيين.

تنازعت ثلاثة تيارات ميراث الإمام موسى الصدر. الشيخ محمد

مهدي شمس الدين، نائب رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، من أنصار حل سياسي يسمح بتجلي الوزن العددي للشيعة ولسان حاله أن أفضل ظرف لهذا التجلي هو زمن السلم لا زمن الحرب. على النقيض منه، يظهر أبرز مجتهدي الشيعة في لبنان، السيد محمد حسين فضل الله. لم يكن السيد فضل الله من المؤمنين بـ«ولاية الفقيه» الخمينية وهو متردد في الاعتراف بمرجعية قم والملالي الإيرانيين على حساب النجف العراقي. إلا أن فضل الله كان في الوقت ذاته الزعيم الروحي لـ«حزب الله» داعية الجمهورية الإسلامية. ومع أن وجود حزب الله كان في الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت إلا أن معقله الرئيسي كان البقاع. وفيما حركة «أمل» تزداد خضوعاً لمصالح حديثي النعمة من برجوازيي الاغتراب الأفريقي، والطبقات الوسطى والأنتلجنسيا الموجهة للوظيفة الإدارية، أخذ حزب الله يستقطب القطاعات الأكثر حرماناً وشباباً من الشيعة.

واختلف التنظيمان أيضاً في ما يتعلق بمقاومة إسرائيل وبالوجود الفلسطيني في لبنان. فبعد الانسحاب الإسرائيلي عام ١٩٨٥، علّقت «أمل» عملياتها المقاومة، فيما استمر «حزب الله» في العمل على حساب سائر تنظيمات المقاومة، خصوصاً اليسارية منها. وسرعان ما تحول الحزب إلى حركة المقاومة الوحيدة، المدعومة بقوة من السلطات السورية، التي بذلت كل محاولات ممكنة لعرقلة دور الشيوعيين في المقاومة. من جهة أخرى، أدان «حزب الله» علناً حرب حركة «أمل» على المخيمات الفلسطينية، وهي حرب شجعتها دمشق وزودتها بالسلاح والذخيرة، ودعمتها بتصويت في مجلس النواب ألغي بموجبه «اتفاق القاهرة».

احتلت حركة «أمل»، في الخطاب كما في الممارسة، موقفاً وسيطاً بين قطبي الطائفة، القطب «الشرعي» والقطب «الراديكالي». ويمكن تشبيه مساهمة نبيه بري بمساهمة بشير الجميل. فمثله مثل قائد «القوات اللبنانية» المتمرد على الصورة السائدة عن المسيحي/رجل الأعمال/المسالم، الذي يدير خده الأيسر إذا ما ضرب على الأيمن، تمرد نبيه بري هو أيضاً على الصورة التقليدية للشيعة بما هم المعارضون، الرافضة، المهدويون، الضحايا الألفيون للتاريخ الإسلامي وكبش المحرقة فيه. فقدم بري نفسه ممثلا لنزعة سياسية ومسلحة من الشيعية السياسية مصممة على محو تلك الصورة التاريخية لمصلحة صورة إيجابية لجماعته المطالبة بحصتها من السلطة السياسية.

في الجانب الدرزي، كان يتبلور عند وليد جنبلاط مراجعة بطيئة لكنها أكيدة وجذرية لمشروع كمال جنبلاط الديموقراطي العلماني. صوّر وليد «معركة الجبل» على أنها انتقام درزي من «التوسعية» المارونية المستمرة منذ قرون. وذروة التحول الدرزي في عملية الانتقام التاريخية تلك هي احتلال مسلحي وليد لقصر الأمير بشير الشهابي الثاني في بيت الدين. وقد حوله وليد مناسبة لقلب الادوار التاريخية لثلاثة «بشيرين». فقد أشرك بشير الجميل مع بشير شهاب بما هو الأمير الذي قلب موازين القوى في الجبل لمصلحة المسيحيين بعد اغتياله الزعيم الدرزي بشير جنبلاط عام ١٨٢٥. وهكذا جرت ترقية بشير جنبلاط إلى مصاف السلف الأسطوري للطائفة الدرزية وأعيد له الاعتبار من خلال عملية الانتقام التاريخية التي نفّذها أحد المتحدرين من نسله بعد قرابة قرن ونصف من الزمن. هكذا بات بإمكان وليد جنبلاط أن يعلن: «إن البشير الوحيد الذي نعترف به هو بشير جنبلاط»!

لكن كما العادة فالتمايز الطوائفي لا يمكنه أن يشتغل من دون مكونه الطبقي، فلكي تتكامل عملية الانقلاب التاريخية، كان يجب دفع التماثل التاريخي إلى نهاية منطقه. ففي زجلية للشاعر الدرزي طليع حمدان يحتفل بها بالانتصار الدرزي في «معركة الجبل» (١٩٨٢) يتم التماهي بين الطائفة الدرزية وموقعها الإقطاعي فيتحول خصومها إلى موقعهم السابق بما هم عامة وفلاحون. هكذا يجد المسيحيون أنفسهم في مرآة طليع حمدان: الفلاحون والمرابعون والخدم الذين استقدمهم «الدروز» إلى «منطقتنا» إلا انهم كشفوا عن طبيعتهم الجحودة مثل «الأفاعي» التي ترتد لتلدغ المحسنين إليها.

في مقابل نموذج جنبلاط للطائفة ـ المقاطعجية، أي الجماعة الأرستقراطية/القبلية التي تنظر بازدراء إلى الذين يفلحون الأرض ويتعاطون العمل اليدوي، جرى تعريف طائفة نبيه بري من حيث الموقع الاجتماعي السياسي بألوان شعبوية معادية للإقطاع. في لبنان النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تدور رحى الحرب على «الإقطاع السياسي» الموجهة بالدرجة الأولى ضد آل الأسعد، كانت حركة «أمل» تستدعي حديثي النعمة البرجوازيين والمثقفين ـ المصدومين في ارتقائهم الاجتماعي ـ من أجل احتلال المكانة التي يستحقون في النظام الاقتصادي والسياسي.

وإنه لذو دلالة كبيرة أن الشرعية الميليشياوية أخذت تتآكل مع تسلّم كل ميليشيا للسلطة في منطقتـ«ها». ففي غياب أعداء «خارجيين» يلوّح بهم لتخويف أبناء الطائفة، صار العنف الميليشياوي «جوّانياً» من أجل السيطرة على «رعاياه» داخل غيتوات طوائفية جرى رسمها وتسويرها بالحديد والنار. في الفوضى

السائدة، عاش لبنان واللبنانيون بين ١٩٨٥ و١٩٩٠ تحت رحمة المافيات المسلحة المتشاركة التي تخلّت عن الاقتتال، محترمة حدودها المشتركة وعاقدة أوثق العلاقات فيما بينهما، من أجل نهب أفضل وسيطرة أجدى على كل ما هو لبناني.

الاقتصاد السياسي للسيطرة الميليشياوية

قيل إن الحروب لا معنى لها بل وظائف. في أدائها سلسلة من الوظائف المتعدية للوظيفة العسكرية، أنشأت الحرب الأهلية اللبنانية نظامها الخاص، الذي هو مَسخٌ للنظام السياسي والاقتصادي السائد قبل الحرب: تحولت بموجبه الاستقلالية الذاتية للطوائف إلى سيطرة مسلحة و«تطهير طوائفي» فيما «الاقتصاد الحر» المنفلت من عقاله تحول إلى نهب مافيوي متوحش. شن هذا النظام حرباً من نمط جديد: حرباً تخوضها الميليشيات مجتمعة على الدولة ومواطنيها.

هكذا أمست القوة السياسية والعسكرية هي الوسيلة الرئيسية للاستحواذ على الفائض الاقتصادي وتكوين المصالح الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية الجديدة. والحال أن تحصيل الأتاوات وفرض الخوات من زعماء الحرب حقق الاستيهام الرأسمالي الأعلى ـ إنتاج المداخيل والأرباح من غير ما توظيف لرؤوس الأموال ـ وذلك من خلال تطفل الميليشيات بواسطة القوة السياسية ـ العسكرية على كل النشاطات الاقتصادية عملياً[١٢].

الكانتونات والمرافئ: الجغرافية الجديدة

تبدد دور بيروت المركزي ـ في الحقول الاقتصادية والسياسية والإدارية ـ لمصلحة لا أقل من عشرة كانتونات تسيطر عليها

الميليشيات لمعظمها مخارج على نحو عدد من المرافئ «غير الشرعية». كذلك الامر فبعض البلدات السوقية المركزية في الداخل فقدت وظيفتها أو استبدلت ببلدات سوقية أخرى. فزحلة الكاثوليكية مثلاً، اضطرت إلى التنازل عن احتكارها دور العاصمة الاقتصادية والإدارية للبقاع لمصلحة عدد من المحلات الأخرى، بما فيها بعلبك ذات الغالبية الشيعية؛ ودير القمر المارونية، في الشوف، خسرت الكثير من أدوارها لمصلحة بعقلين الدرزية.

برز أول مرفأ غير شرعي على الشاطيء اللبناني في بداية الحرب واستخدم لتهريب السجائر والسلاح. لاحقاً تحولت المرافىء إلى منشآت اقتصادية بذاتها أخذت تسيطر على التجارة الخارجية. في أقصى الشمال، تجد مرفأ العبدة الصغير المعني أساساً بالبضائع الموجهة إلى الأسواق السورية وكان مرفأ طرابلس لا يزال مداراً من قبل الدولة لكن بسيطرة وحماية سوريتين. إلى الجنوب من طرابلس، رجل الأعمال صالح فخر الدين يدير «مرفأ المهدي» لحساب «حركة التوحيد» الأصولية الإسلامية. في شكا المرفأ معدٌّ أصلاً لتصدير الإسمنت الخارج من معاملها، بحماية تنظيم «المردة» الذي يقوده سليمان فرنجية، ويتقاسم بعض عوائده مع الحزب السوري القومي الاجتماعي وعدد من الأحزاب الموالية لدمشق. مرفأ جونيه يستورد المواد الغذائية لـ«مارونستان» ويسيّر خطاً للنقل البحري إلى قبرص، بعد أن سيطرت الميليشيات المسلمة على طريق مطار بيروت الدولي والقوات السورية على المطار ذاته. أما مرفأ بيروت، الحوض الخامس، فتحت سيطرة حزب الكتائب و«القوات اللبنانية». مرفأ الأوزاعي جنوبي بيروت تديره ميليشيا حركة «أمل» ابتداءً من العام ١٨٨٤، فيما المرافىء المجاورة في خلدة والجيّة يشغلّها الحزب التقدمي الاشتراكي وتخدم منافذ على البحر

للكانتون الدرزي في الشوف. أما الذين يستخدمون مرفأ صيدا، فعليهم دفع الرسوم الجمركية مرّتين: مرة للسلطات اللبنانية ومرة لـ«التنظيم الشعبي الناصري» الذي يقوده مصطفى معروف سعد. إلى ذلك، فبعض عائدات ذاك المرفأ تدفع إلى «جيش لبنان الجنوبي» الذي يقوده الجنرال أنطوان لحد بعد وفاة سعد حداد، ذلك أن المرفأ المذكور على مرمى مدفعية جيش لحد. حركة «أمل» تتولى إدارة مرفأ الزهراني الذي يستخدم بالدرجة الأولى لاستيراد المحروقات. تتقاسم «أمل» عائدات المرفأ مع الدولة اللبنانية، وتذهب حصة منها أيضاً إلى الجنرال لحد. أما مرفأ الناقورة عند الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، فهو منذ العام ١٩٧٨ بإدارة «جيش لبنان الجنوبي» والجيش الإسرائيلي ويتولى استيراد البضائع للشريط الحدودي الذي تسيطر عليه إسرائيل وتصدر البضائع الإسرائيلية بعلامات لبنانية.

تهميش الدولة

الدولة المسلوب احتكارها للعنف، المنقسم جيشها على بعضه على أساس طائفي ـ والتي لا تتجاوز سلطتها أحياناً محيط قصر بعبدا ـ مضطرة إلى أن تتعايش بما هي الشريك الأضعف في ازدواجية سلطة حقيقية مع الميليشيات، الحاكم الفعلي على القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية. صادرت الميليشيات القسط الأوفر من وظائف الدولة المدرّة للمداخيل من رسوم جمركية وضرائب غير مباشرة. هكذا تحول ربع مداخيل الدولة، على الأقل، إلى الميليشيات. إلى هذا، تبدد احتكار الدولة للإعلام إذ ظهرت عشرات من محطات الإذاعة والتلفزة التي تملكها الميليشيات.

انقسامات وحملات تطهير طائفية

بعدما أنجزت الميليشيات «تطهير» مناطقها وأحكمت سيطرتها كل منها على شعبـ«ها» وعلى تسيير أموره، تصاعدت الضغوط الممارسة على كل فرد، رجلاً أم أمرأة، أن يعرّف نفسه على أساس هوية اجتماعية وثقافية وحيدة هي الهوية الطوائفية، فبلغتْ ذروتها. فلم تمارس السلطات الميليشياوية «التطهير» الإثني والطائفي والسياسي على المناطق اللبنانية وحسب بل مارست أيضاً ما سمّاه خوان غويتيسولو «جرائم إبادة الذاكرة»، أي محو كل أثر لذاكرة التعايش والمصالح المشتركة بين اللبنانيين. بدلاً منها، فرضت الميليشيات خطابها عن «الحماية»: «الآخر» يريد قتلك، نحن هنا لحمايتك!

والمفارقة في الأمر، أنه عندما حقق النظام الطائفي غرضه النهائي ـ الحكم الذاتي لكل طائفة على أراضيها ورعاياها ـ انفجرت التناقضات الكامنة داخل ذلك النظام وكل طائفة بأعنف شكل ممكن. فانتقلت الحرب من حرب بين طوائف مسلحة إلى نزاع دموي مرير على السيطرة والتحكّم داخل كل طائفة. وإذا فكرة التمثيل السياسي والعسكري الوحداني للطائفة، الذي حاوله ومارسه بشير الجميل لفترة وجيزة من الزمن، يصير حلم زعيم من زعماء الميليشيات. فشهدت تلك الفترة أعنف مجابهات الحرب والأشد دموية: «حرب المخيمات» بين «أمل» والتنظيمات الفلسطينية (في بيروت الغربية والجنوب)؛ الاقتتال الدوري بين حركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي وسائر أحزاب الحركة الوطنية (من أجل السيطرة على بيروت الغربية)؛ الاقتتال الطويل والمرير بين حركة «أمل» و«حزب الله» (في بيروت والبقاع والجنوب) على وحدانية تمثيل الطائفة الشيعية، إلخ. من جهة ثانية، اندلع القتال

بانتظام داخل المعسكر المسيحي بين حزب الكتائب و«القوات اللبنانية»، وبين الكتل المختلفة داخل «القوات» نفسها (جعجع/حبيقة) التي تتوجت بحربين مدمرتين بين «القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع وبين وحدات الجيش الموالية للجنرال ميشال عون.

تهريب، نهب، قرصنة

مهما تكن صعوبة الإحصاء الدقيق للمبالغ المالية المتعلقة بتجارة السلاح في الحروب اللبنانية، فما من ريب في أنه وجد على امتداد تلك الحروب ما يكفي من السلاح لتحويل منظمة التحرير الفلسطينية والميليشيات اللبنانية المتناحرة إلى تجار سلاح دوليين(١٣) يقع في عداد زبائنهم القبائل اليمنية و«المجاهدون» الأفغان وأفرقاء الحرب في يوغسلافيا السابقة وأضرابهم.

في تهريب المخدرات تعاونت كل الميليشيات. وخلال الحرب، تضاعفت المساحة المزروعة بالحشيشة بنسبة الضعفين وباتت تغطي نحو ٤٠٪ من المساحة القابلة للزرع في سهل البقاع. والأهم من ذلك، دخلت زراعة الأفيون لأول مرة إلى لبنان وقدّر إنتاج الهيرويين المستخرج منها بدزينة من الأطنان يجرى تصنيعها في عدد من المصانع تعمل أيضاً على تصنيع الكوكايين الكولمبي. وقدّر اجمالي قيمة المخدرات التي ينتجها لبنان بنحو ٦ مليارات دولار أميركي وقيمتها السوقية بـ ١٥٠ ملياراً(١٤). والعائدات السنوية لمختلف المتسلطين على ذاك القطاع بما بين ٥٠٠ مليون ومليار دولار(١٥).

كذلك، كانت الحروب اللبنانية مناسبة لأكبر عمليات سطو عرفها العالم آنذاك: نهب مرفأ بيروت الذي تولاه وأداره حزب الكتائب

(وقدرت مسلوباته بمليار دولار) وسرقة «البنك البريطاني للشرق الأوسط» بواسطة إحدى المنظمات الفلسطينية التي دخلت موسوعة «غينيس» على اعتبارها أكبر عملية سطو على مصرف عرفها التاريخ (قدرت بـ ٢٠ ـ ٥٠ مليون جنيه استرليني). إلى هذه تضاف الممارسة اليومية لسرقة السيارات التي صارت تجارة مربحة على امتداد الحرب وحصدت ١٩٤٥ حالة بحسب ملفات الشرطة للعام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، معظمها في مدينة بيروت. وفي الجملة، احتسب الخبير الاقتصادي جورج قرم إجمالي المداخيل المتأتية من السرقات والنهب خلال الحروب اللبنانية بـ٥ ـ ٧ مليارات دولار[١٦].

أما المرافىء غير الشرعية فإنها تعاطت تهريب السجائر والمخدرات والأسلحة قبل أن تنتقل إلى تهريب السلع التجارية والمواد الغذائية وصولاً إلى تحوّلها إلى مرافىء تجارية خاصة بكل ما للكلمة من معنى. وقدرت قيمة البضائع المهربة إلى سورية وإسرائيل وقبرص من خلال لبنان بـ ٢١ مليون دولار عام ١٩٨٦.

وعرفت الشواطىء اللبنانية نمطاً حديثاً من القرصنة اتخذ حجماً مضخماً خلال الحرب هو خطف السفن التجارية وتحويل خط سيرها ثم مصادرة بضائعها وإغراق السفينة أو إعادتها إلى الخدمة باسم آخر وتسجيل مختلف وعَلَم جديد. تخصصت «القوات اللبنانية» بهذا اللون من النشاط، والأرجح أنها كانت تعمل بشراكة مع المافيا الإيطالية. فبين ١٩٨٦ و١٩٨٩، اختفت من أمام الشواطىء اللبنانية ١٤٠ باخرة تجارية في طريقها إلى المحيط الهندي. وبحلول عام ١٩٨٩ كانت شركات التأمين البريطانية قد دفعت ١٢٠ مليون جنيه استرليني تعويضاً لمالكي السفن الذين

ذهبوا ضحية القرصنة على الشواطىء اللبنانية.

كذلك تعاطت المرافىء الميليشياوية في استيراد النفايات السامة أو المشعّة من أوروبا وطمرها في الأراضي اللبنانية لقاء مبالغ كبيرة من المال[١٧].

الضرائب والخوّات

المظهر الأول لجغرافية المدى اللبناني الجديد هو الحواجز والمعابر على «الحدود» بين الكانتونات ذات الوظيفة المزدوجة: السيطرة على الدخول والخروج من الكانتون المعني من جهة والعمل كمركز تحصيل جمركي من جهة ثانية. عليها تفرض الميليشيات رسوم الدخول على السيارات والبضائع والأشخاص. يدفع المسافرون «الفردة»، على الشخص (أو «الرأس» حسب التعبير العامي)، وأما السيارات فتدفع الرسوم بناء على حجم السيارة (سيارة أجرة، سيارة سياحية، شاحنة، إلخ.) وطبيعة البضاعة التي تحملها. فعلى حواجز «القوات اللبنانية»، تدفع البضائع ٢٪ من قيمتها. وهكذا ففي الطريق من بيروت إلى الجنوب لبنان، مثلاً، كان على المرء أن يعبر حواجز «التنظيم الشعبي الناصري» عند مدخل مدينة صيدا، يليه حاجز لحركة «أمل» يفرض رسومه على الشاحنات التي تغادر مصفاة الزهراني. وإلى الجنوب من ذلك، خمس حواجز لجيش لبنان الجنوبي غرضها تسوير الشريط الحدودي المحتل اقتصادياً تجاه سائر أنحاء لبنان والعمل على تحويل اقتصادياته نحو شمال إسرائيل.

مارست معظم الميليشيات جباية الضرائب على الأفراد وفرضت الخوات والضرائب على مداخيل المنشآت الزراعية والصناعية

والتجارية (إضافة إلى رسم إجمالي قدره ٣٠ دولاراً شهرياً على المنشأة الواحدة)، وعلى المهن الحرة، وسواها. بعد ذلك، أخذت الجباية تتم حسب أهمية المنشأة الاقتصادية المعنية. فالمراكز السياحية والمنتجعات البحرية مثلاً تدفع ٣٥٠ ـ ٥٥٠ ليرة لبنانية بالمتر المربع على المساحة التي تحتلها المؤسسة، و«الشاليهات» تدفع ٢,٥٠٠ ـ ٥,٠٠٠ ل.ل. بالمتر المربع. حتى أن استخراج الرمول من الشواطىء عرضة للرسوم تجبيها «القوات اللبنانية» أو حركة «أمل» على أساس المتر المكعب. وبعد أن تبين أن استخراج الرمول نشاط مدرّ للأرباح أسست حركة «أمل» شركة لاستخراج الرمول بالشراكة مع رأس المال الشيعي الاغترابي.

أما القسم الأكبر من مداخيل الكانتون الشمالي التابع لتنظيم «المردة» فيرد من الخوات المفروضة على معامل الإسمنت في بلدة شكا التي تفرض عليها الرسوم بمعدّل ٣ ـ ٥ دولارات على طن الإسمنت الواحد. ثم إن معظم الشركات الكبيرة، مثل «طيران الشرق الأوسط» أو «الريجي»، تدفع أموال حماية طائلة لمعظم الميليشيات. وفي المناطق الزراعية الجنوبية تجبي حركة «أمل» الرسوم على الملكية العقارية بمعدل دولارين أميركيين للدونم الواحد. كذلك فرضت الرسوم والضرائب على السلع الاستهلاكية: السجائر (٥٪ من السعر) السيجار (٣ دولارات على العبوة) بطاقات السينما والمسرح (٣٪ من سعرها) فواتير المطاعم (٥٪ من قيمتها).

وثمة مصدر هام آخر للجباية الميليشياوية هو الرسوم على المعاملات الإدارية المدفوعة سابقاً للدولة: رسوم تسجيل انتقال الملكية العقارية، وتسجيل السيارات، ورخص البناء، وإجازات العمل

والسكن للأجانب، إلخ. وقد أسهم انخفاض عائدات الدولة من تلك المداخيل في مضاعفة الدين العام إلى خمسة أضعاف في خمس سنوات من ٧ مليارات ل.ل. عام ١٩٨١ إلى ٣٥ مليار ل.ل. عام ١٩٨٥[١٨].

الميليشيات منشآت اقتصادية

إلى مصادرة عائدات الدولة وفرض الخوات والرسوم الباهظة على رعاياها، أرست السلطات الميليشياوية سلطتها الاقتصادية على القطاعات المهيمنة والأكثر إدراراً للربح في التجارة والخدمات. وبعد ١٩٨٣، سيطرت الميليشيات الكبرى على القسم الأكبر من تجارة الاستيراد ومن توزيع المحروقات والطحين. ولم تكتف باحتكار تلك المواد الحيوية بل فرضت الرسوم المرتفعة على استهلاكها وحصدت الأرباح الطائلة من المضاربة على تلك المواد واللعب على اختلاف الأسعار بين المناطق اللبنانية المختلفة.

أمسكت الميليشيات بالقسط الأوفر من التجارة الخارجية. وإذا المرافىء غير الشرعية المنشأة حديثاً، تتحول إلى شركات رسمية يملكها زعماء الميليشيات والمقربون. هكذا اشترى حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» مثلاً أكثرية الأسهم في الشركة التي تدير مرفأ بيروت. وفي تلك المرافىء، كانت الحاوية تدفع رسماً جمركياً قدره ٢٩٪ من قيمة البضاعة. وفي الناقورة، كان رجل الأعمال اللبناني، سمير الحاج، يتعاطى تجارة إعادة التصدير للسلع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية على اعتبار أنها منتجات لبنانية، ويدفع لجيش لبناني الجنوبي خوات تقدّر بـ١٥ مليون دولار سنوياً، ما يعطي فكرة عن حجم تجارته وقيمة الأرباح.

أما التعاون بين الميليشيات في تجارة المخدرات وفي شبكات توزيعها فقد أرسى الأساس لتعاونها في مجالات أخرى. فممثلو الميليشيات الذين يجلسون معاً في لجان «أمنية» بما هم ممثلو أفرقاء الحرب، سوف يجلسون، ربما في اليوم ذاته، بما هم أعضاء مجالس إدارات الشركات التي باتت الميليشيات تملكها مجتمعة بالشراكة (ومنها على سبيل المثال لا الحصر «شركة طيران عبر المتوسط» للشحن) أو يلتقون لتوازع حصص المداخيل من توزيع الغاز في شطري بيروت. كذلك قد تعثر على شركاء يصعب توقع عملهم المشترك أو شراكتهم، أمثال عاصم قانصو، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي لسورية، فرع لبنان، المتشارك وأبناء كميل شمعون في شركة يانصيب خاصة تملك حقوقاً حصرية على كل الأراضي اللبنانية.

ولم تكتف الميليشيات بـ«تبادل الخدمات» مع شرائح من البرجوازية (من دفع خوات باهظة مقابل حصص في تجارة الاستيراد والتصدير إلى التغطية على أنواع مختلفة من تجاوزات الفساد والانتفاع) بل صارت سريعاً مؤسسات تجارية كبيرة قائمة بذاتها وجزءاً من تلك البرجوازية، ودخلت في شراكة مع عدد من عائلاتها العريقة أو المستجدة. وإذ أشرفت الحرب على نهايتها، كان زعماء الميليشيات قد أجروا عملية «تبييض» لرؤوس أموالهم وتحويل شركاتهم إلى شركات رسمية مسجلة ومعترف بها.

أخيراً ليس آخراً، يجب القول إن وظيفة من الوظائف الهامة لاقتصاد الميليشيات خلال تلك الفترة هي نمو سوق سوداء للمستوردات الموجهة للأسواق السورية في عدد من المرافىء وبلدات منطقة البقاع.

الحرب والحراك الاجتماعي

كيف وزعت عائدات تلك المشاريع الكبيرة والمتعددة؟ خصص قسم منها في المجهود الحربي. وآخر تحوّل إلى الثروة الفردية لزعماء الميليشيات، مودعة في حسابات رقمية في المصارف السويسرية، أو موظفة في الخارج. كذلك وظف قسم منها في «الشركات القابضة» المسجلة في لبنان لزعماء الطوائف الرئيسيين، وأكبرها لـ«القوات اللبنانية» ولحركة «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي. ولعل الوجه الأكثر نتوءاً من الطائفية في المجال الاقتصادي أن تلك «الشركات القابضة» المارونية والشيعية والدرزية امتلكت عدداً من الشركات العاملة في كل الميادين الاقتصادية من مرافىء خاصة وتجارة تصدير واستيراد ومعامل اسمنت وشركات توزيع محروقات ومؤسسات سياحية ومحطات إذاعة «ف.ام»، وتلفزة وصحف ودور نشر والعديد غيرها.

في مرحلة مبكرة من الحرب، اكتسى نهب مرفأ بيروت ومتاجر ومصارف وسط المدينة شكلاً من أشكال إعادة التوزيع للثروة بالوسائط العنفية. فيما بعد، اتخذت عملية إعادة التوزيع تلك بنية أكثر تراتباً، فيما انسحبت «الجماهير» من الساحة. وعلى الرغم من أن الأشكال الواردة أعلاه من إعادة توزيع المداخيل بالوسائط السياسية والعسكرية لم تكن محصورة بزعماء الحرب إلا أنه يصعب قياس ما رشح منها إلى قواعد المقاتلين والمحازبين، خصوصاً أن الحراك الاجتماعي العائد إلى الهجرة يصعب تمييزه عن ذاك الناشىء عن الانتفاع من الحرب ذاتها. غير أننا نستطيع القول بثقة إن ظاهرة النهب المافياوي في لبنان هي أرقى أشكال المحسوبية، وأنها تتبع المنطق ذاته لسائر أنواع شبكات المحسوبية، منطق «التبادل غير المتكافىء» و«التوزيع غير المكافىء» بين الزعماء

والمحسوبين عليهم، اللهم إلا بفارق واحد: في حالة الحرب، الواجب الرئيسي للمحاسيب هو أن يموتوا من أجل زعمائهم!

الحرب بما هي تصفية ديموغرافية

تتشارك الحروب جميعها، أهلية أكانت أم «عادية»، في وظيفة واحدة، هي التخلّص من الفائض السكان وتحقيق توازن ديموغرافي جديد.

أسفرت حروب خمس عشرة سنة في لبنان عن ٧١٣٢٨ قتيلاً و٩٧١٨٤ جريحاً، واتخذت فيها عملية تصفية الفائض السكاني ثلاثة أشكال رئيسية.

الشكل **الأول** هو «تطهير» المناطق من «الغرباء» (خصوصاً الشيعة في المناطق المسيحية والمسيحيون في المناطق الدرزية المختلطة) وقد أدى إلى إجلاء ٦٧٠٠٠٠ مهجّر بين المسيحيين و١٥٧٠٠٠ مهجر بين المسلمين[١٩]. وقد تضاعف هذا «التطهير» الطوائفي بتطهير سياسي. هو طرد «غرباء» سياسيين هذه المرة أي أبناء الطائفة المعنية الذين لا يرضخون لسياسات وإملاءات الميليشيا المسيطرة.

ثانياً، إجلاء «الأجانب» و«الدخلاء»، والمقصودون هنا هم الفلسطينيون بالدرجة الأولى، الذين وصفهم بشير الجميل بأنهم «شعب زائد عن اللزوم» في المنطقة. ويمكن النظر إلى مجزرة صبرا وشاتيلا وإلى حروب «أمل» على المخيمات الفلسطينية، فضلاً عن الغزوات الإسرائيلية خلال الأعوام ١٩٧٨ و١٩٨٢، على أنها إجراءات عسكرية للتخلص من ذلك «الشعب الزائد».

ثالثاً، الهجرة. في الحصيلة هاجر نحو ثلث سكان لبنان خلال الحروب أو بسببها. يقدّر لبكي وأبو رجيلي عددهم بـ ٨٩٤٧١٧ نسمة. لا يمكن الاستهانة بضخامة المترتبات الاقتصادية والاجتماعية لذلك التسرّب الكثيف للسكان، خصوصاً عنصر الشباب منهم. فقد بات القسم الأكبر من سكان البلد يعمل خارجه. واختل توازن القوى بين قطاعات الاقتصاد اختلالاً خطيراً لمصلحة قطاع الخدمات والفعاليات الريعية على حساب القطاعات الإنتاجية (وهي القطاعات التي أصيبت بأكبر عدد من الأضرار). وأخيراً ليس آخراً، تفاقم تبعية الاقتصاد الخارجية ومنطق التوظيف الرأسمالي الذي أخذ يتوجه أكثر فأكثر نحو المضاربة على العملة والعقارات.

ومع ذلك، لا يزال يمكن القول إن الحرب أدت وظيفتها في تحقيق توازن ديموغرافي جديد بواسطة القتل والتهجير.

الهوامش

(١) *Le Monde*, 14 septembre 1983.

(٢) Thomas Fredman, *From Beirut to Jerusalem* (New York: Farrar Straus Giroux, 1989, p.194.

(٣) - عُيّن زاهي بستاني، مستشار بشير السياسي، مديراً للأمن العام، وأحد معاوني أمين المقربين، عبد الله أبو حبيب، سفيراً في واشنطن، وإيلي سالم، الأستاذ في الجامعة الأميركية والمستشار القانوني لبشير خلال مفاوضاته مع الإسرائيليين، وزيراً للخارجية. راجع: رودولف القارح

"La mainmise phalangiste sur les rouage de l'Etat", *Le Monde Diplomatique* (Octobre 1983).

(٤) - في ٧ تموز/يوليو قال ضابط كتائبي لمراسل اليومية الفرنسية *Le Matin* بما يلي: «بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، الجيش اللبناني هو الذي سيدخل المدينة. كلنا سندخل في أعقابه، وسيكون هناك إفراط في التجاوزات من قبل القواعد والقيادات المتوسطة، لأن بيننا تصفية حسابات دم. سوف تتجنّب حمام الدم. ولكننا لن نستطيع منع انفجار الحقد، مع أنه سيكو قصيراً ومحدود النطاق».

(٥) انشقّ عدد من أنصار حركة «أمل» في البقاع بقيادة حسين الموسوي، الذي أخذ على بري تهاونه تجاه الاحتلال الإسرائيلي وأسس «أمل الإسلامية» المرتبطة بايران.

(٦) Robert Fisk, *The Times*, 27 September 1982.

(٧) *Le Monde*, 10 janvier 1983.

(٨) Friedman, *From Beirut to Jerusalem*, p. 220.

(٩) Amine Gemayel, *L'offense et le pardon* (Paris: Gallimard, 1988) p. 200.

(١٠) «السفير» ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤

(١١) *The International Herald Tribune*, 21 May 1985.

(١٢) البيانات والمعلومات عن الميليشيات مأخوذة من عدد من الشهادات الشخصية والمغفلة ومن المواد المنشورة ومن بينها: دايفيد

هيرست، «جمهورية الميليشيات» جريدة القبس، الأعداد ٩٨ ـ ١٠٠ في ٢٦ ـ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ وسلسة التحقيقات عن الميليشيات اللبنانية وإدارتها وعائداتها في جريدة **الحياة**، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ ـ ٩ شباط/فبراير ١٩٩١، ومن المصادر الغربية:

"L'argent des milices", *Les Cahiers de l'Orient*, no. 10, (Paris: 1988); "Le livre noir des Forces Libanaises" in *L'Eveil*, Centre Libanais d'Information (CLI) no. 17 2 Mai 1990); Ph. de V., "Les ports de l'angoisse... et des pirates", in *L'Evénement du Jeudi*, no. 233 (Paris, 20 -26 Avril 1989); Georges Corm, Liban: hégémonie milicienne et problemes du rétablissement de l'Etat, *Maghreb - Machreq*, no. 131 (Janvier - Mars 1991), pp. 13-25.

(١٣) مطلع الحرب عندما كان لا يزال المراقبون يحصون صفقات السلاح التي يشتريها الأفرقاء اللبنانيون، قدّر سامبسون تلك العقود بما بين ٢٠٠ و٦٠٠ مليون دولار أميركي وسمّى تاجري سلاح هما سركيس سوغانالیان، ممثل شركة «كولت» الأميركية وداني كميل شمعون، الذي يعتبره الكاتب أكبر تاجر سلاح في المناطق المسيحية. راجع:

A. Sammson, *The Arms Bazaar*, 5th edition (London: Hodder and Stoughton, 1985) p.21.

من جهته، يقدّر دايفيد هيرست كلفة يوم واحد من التبادل المدفعي بـ ٢٥ مليون ل.ل. فيما قدّر مصدر عربي كلفة يوم واحد من القتال بالسلاح الخفيف على أنها تراوح بين ١٥٠ ألفاً و٥٠٠ ألف دولار. وهذا يعطي فكرة عن المبالغ التي ابتلعها أكثر من خمسة آلاف يوم حرب وعن تقدير الأرباح الناجمة عن بيع الأسلحة والذخائر.

(١٤) Denis Eisenberg, *The World and I Magazine*, (June 1990).

(١٥) Newman, *The Covenant*, p. 212.

(١٦) Corm, "Liban... hégémonie milicienne", p. 14.

(١٧) ـ في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، وردت تقارير عن وجود ٢٠٠ برميل تحوي نفايات كيماوية سامة وردت من إيطاليا بالبحر وطمرت في المنطقة الواقعة تحت سيطرة «القوات اللبنانية». ومع أن الخبراء الإيطاليين اعترفوا بأن البراميل تحوي مواد كيماوية كانت تستخدم

في إنتاج الأسلحة الكيماوية خلال الحرب العالمية الثانية، فإن الحكومة الإيطالية رفضت استعادة البراميل بحجة أن صفقة النقل والطمر أجريت بين شركتين خاصتين ولا تلزم الحكومة الإيطالية. وقد تبيّن أن المستورد هو آرمان نصّار، المقرّب من «القوات اللبنانية» الساكن في قبرص والذي هرب من الجزيرة بعد أن صدر أمر دولي بالتحرّي عنه بناء على طلب السلطات اللبنانية. وقد عادت قضية طمر النفايات السامة عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ إلى الظهور بعدما أنشئت وزارة للبيئة. وتكشّف أمران: الأول، اكتشاف مئات البراميل من النفايات السامة في أنحاء مختلفة من جبل لبنان، ما يهدد مصادر المياه بالتلوّث؛ والأمر الثاني هو أن موظفين كباراً في وزارة البيئة الحديثة النشأة كانوا من المتورطين في استيراد النفايات السامة زمن حكم الميليشيات. وعلى الرغم من اتهامات عديدة وجهت إلى الوزارة، طمس الامر ولم يصل أصلاً إلى مرحلة التحقيق الأولي.

(١٨) ـ هيرست، «جمهورية الميليشيات».

(١٩) Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeili, *Bilan des guerres libanaises*, (Paris: Editions l'harmatan, 1994) pp. 256 ff.i

خاتمة مؤقتة

اتفاق الطائف في التباساته والتناقضات

افتتح اتفاق الطائف الذي وقع عليه البرلمانيون اللبنانيون في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ في العربية السعودية مساراً لإنهاء الحرب الأهلية ووضع البلد على طريق السلم وإعادة الإعمار. بعد سنة من ذلك، حصل تفاهم أميركي ـ سوري تحضيراً لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، عزز منه مشاركة قوات سورية في عملية «درع الصحراء» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ـ سمح لدمشق بأن تشن الهجوم النهائي لاقتلاع الجنرال عون من القصر الجمهوري في بعبدا ووضع حد لسنتين من التمرد وازدواج الشرعية. لجأ عون إلى السفارة الفرنسية وبعد مداولات طويلة بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية، سمح له بمغادرة البلاد إلى المنفى في فرنسا في آب/أغسطس ١٩٩١.

بدأ تمرد الجنرال عون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ عندما انتهت ولاية الرئيس أمين الجميل دون انتخاب رئيس جديد، إذ إن معظم الأفرقاء رفض مخايل ضاهر، مرشح التسوية الذي توافقت

عليه سورية والولايات المتحدة. فعيّن الجميل قائد الجيش ميشال عون رئيساً للوزراء. سرعان ما طعن السياسيون المسلمون بالتعيين. أما سليم الحص، رئيس الوزراء المستقيل (والذي لم يقبل الجميل استقالته) فعاد عن استقالته وأعلن نفسه رئيس الوزراء الشرعي. هكذا عاش لبنان لعامين بمقعد رئاسي شاغر وبازدواجية سلطة بين رئيسي وزراء متنافسين.

يمكن تسمية ميشال عون «بشير الجميل رقم ٢» لأن سياساته أصداء لسياسات بشير في أكثر من معنى: في سعيه نحو وحدانية التمثيل المسيحي؛ في وسائله العسكرية؛ وفي التماهي الذي يقيمه بين «لبناني» و«مسيحي». كل برامجه مختصرة في «الجيش هو الحل»، وهو عنوان كتاب ألّفه أحد معاونيه. ولكن فيما سعى بشير لإدراج الجيش في مشروع لتسلّم السلطة بواسطة «القوات اللبنانية»، سعى عون، إلى إنهاء حكم الميليشيات، إلى قمع «القوات اللبنانية» وإدراجها في مشروع الجيش لتسلّم السلطة. في سعيه نحو «الشرعية» الإقليمية والدولية، تلقى عون مساعدة كثيفة من صدام حسين. غير أنه فتح محادثات مع دمشق للبحث في ترشحه لرئاسة الجمهورية. في النزاعات داخل حزب الكتائب، ساعد عون «القوات اللبنانية» بإمرة سمير جعجع على تصفية أنصار أمين الجميل وبسط نفوذها على «مارونستان». غير أنه ما لبث أن ارتدّ على جعجع في شباط/فبراير ١٩٨٩ الأرجح لكي يثبت لمفاوضيه السوريين أنه السلطة الوحيدة في المناطق المسيحية. انتهت المجابهة بين الطرفين إلى لا غالب ولا مغلوب. ولكن لدى فشل محادثاته مع دمشق، قام عون بانقلاب كامل على نفسه في آذار/مارس من ذلك العام وشن «حرب التحرير» بقصف المواقع السورية في بيروت الغربية. استمرت الحرب ستة أشهر شاركت فيها «القوات» إلى

جانب عون وشهدت أعنف مبارزات مدفعية بين شطري العاصمة في تاريخ الحرب كلها.

في تلك الأثناء، كانت مبادرة لجامعة الدول العربية، مدعومة من الولايات المتحدة، تفاوض من أجل وقف لإطلاق النار في لبنان وتنظم اجتماعاً للبرلمانيين اللبنانيين في مدينة الطائف بالعربية السعودية. وبعد شهر من المداولات، توافق النواب المجتمعون على «وثيقة الوفاق الوطني» التي عرفت باسم «اتفاق الطائف». رفض عون الاتفاق لأنه لم يتضمن انسحاباً سورياً كاملاً من الأراضي اللبنانية ولتقليصه صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة رئيس مجلس الوزراء دون أي إصلاح مقابل في النظام السياسي. دعا عون النواب، المجتمعين في باريس، إلى المجيء إلى لبنان والتفاوض معه في الاتفاق. وعندما رفضوا، مقترحين التفاوض عبر مبعوثين، أعلن عون نفسه السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد، في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، فطرد رئيس الوزراء سليم الحص وحلّ مجلس النواب، متهماً أعضاءه بأنهم «أمراء حرب» واعداً باستبدالهم بقادة جدد ينتخبون بناء على برامجهم. غير أن الجنرال أعطى نفسه الحق في تأجيل الإصلاحات إلى «ما بعد التحرير» متسائلاً عن جدوى التحرير إن لم يكن لبنان يعرف هل أن البقاع والجنوب سوف يبقيان أرضاً لبنانية أم لا؟ أما بالنسبة لرفضه الانتداب السوري، فكان يتجاوز مجرد المعارضة للنظام السوري ليطاول الشعب السوري ذاته، ذلك أن الجنرال لم يكن يتصوّر أن يُحكَم لبنان من «مجتمع يعيش في القرون الوسطى»[١].

لا شك في أن الجنرال عون حظي بتأييد شعبي وسط الجمهور المسيحي خلال سنتي حكمه، وقد ضاق ذلك الجمهور ذرعاً

بتجاوزات «القوات اللبنانية» والفساد في عهد أمين الجميل، وهو جمهور، في كل الاحوال، تسهل تعبئته ضد الوجود السوري. بل إن عون كسب عطف العديد من المسلمين، وصولاً إلى تأييد حماسي أحياناً ممن عانى في ظل الميليشيات والانتداب السوري ويتطلع إلى الجيش رمزاً لوحدة البلد. غير أن النزعة الشعبوية التي كانت تحرك ميشال عون وحيدة الجانب واختزالية إلى حد كبير. فبعد تلك المهرجانات الحماسية التي كانت تعقد في القصر الجمهوري، صار الرجل موضع طقوس عبادة جديدة تصوره ملصقات ضخمة على شاكلة القديس جاورجيوس يصرع التنّين، وتعلن صحيفة «ليفيي» (اليقظة) الناطقة باسمه «إن الشعب ولد منذ ستين يوماً فقط [أي منذ بدأ جمهور يلتف حول عون]. لكنه لا يشارك في القتال ضد «القوات اللبنانية». ولم يكن الجنرال يحل نفسه وجيشه محل «الشعب» وحسب بل يختزل البلد برمّته إلى «النواة المسيحية المحررة» واللبنانيين إلى «الشعب المسيحي». تشرح «ليفيي» أن الجنرال «يتكل أولاً على الشعب نفسه ثم على الجماعات المسلمة عندما تمتلك القدرة على التعبير عن نفسها بحرية». (والمقصود بالشعب هنا «الشعب المسيحي»!)[٢].

تخندق عون في قصره ببعبدا، رافضاً الاعتراف برينيه معوّض عندما انتخب رئيساً للجمهورية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في قاعدة جوية في شمال البلاد. وعندما اغتيل معوّض بواسطة سيارة مفخخة، يوم عيد الاستقلال، ظل عون مصرّاً على رفض الاعتراف بخليفته نائب زحلة الياس الهراوي.

خاض الجنرال حربه الأخيرة على «القوات اللبنانية» بقيادة سمير

جعجع عقاباً للأخير على موقفه الإيجابي من اتفاق الطائف وفي محاولة أخيرة منه للسيطرة الحصرية على المناطق المسيحية. «حرب توحيد البندقية»، كما سمّيت، حوّلت بيروت الشرقية وقلب المنطقة المسيحية من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ١٩٩٠ إلى ساحة حرب حقيقية قسمت الصفوف المسيحية على نحو حادّ وسدّدت ضربة قاسية للتوازن الطوائفي في البلد. حصدت حروب الجنرال خسائر فادحة: ١,٥٠٠ قتيل، ٣,٥٠٠ جريح، ٢٥,٠٠ شقة مدمرة، انخفاض قيمة الليرة اللبنانية من ٥٥٠ ليرة للدولار إلى ١١٠٠ ليرة وهجرة أكثر من ١٠٠ ألف من اللبنانيين إلى كندا والولايات المتحدة وأستراليا، معظمهم من المسيحيين. وقدّر هرب رؤوس الأموال في ردّ فعل على الحرب داخل المعسكر المسيحي بنحو المليار دولار.

إذ استقرّ ميشال عون في المنفى، بدأ الياس الهراوي في توطيد سلطته على البلد كله وعيّن عمر كرامي رئيساً للوزراء، بعد حلّ الميليشيات بمساعدة من القوات السورية وتسليم سلاحها إلى السلطات اللبنانية ودمج العديد من عناصرها في الجيش والأجهزة الأمنية والإدارة. كذلك جرى تجريد الفلسطينيين المسلحين من أسلحتهم ودفعهم للانكفاء إلى مخيماتهم. وحده «حزب الله» سُمِح له بالاحتفاظ بأسلحته اعترافاً بالدور الذي يلعبه في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي. في الوقت ذاته، أعيد تنظيم الجيش بقيادة قائده الجديد إميل لحود، وإستكمل انتشاره في البلد كله خلا الشريط الحدودي. وفي أيار/مايو ١٩٩١، وقّع الرئيسان الأسد والهراوي «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» بين البلدين التي صادق عليها مجلس النواب اللبناني بعد ستة أشهر، وأعقبتها «اتفاقية الدفاع والأمن المشتركين» في الأول

من أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

في ٢١ أيلول/سبتمبر من ذلك العام، صوّت مجلس النواب على قانون دستوري يدرج الإصلاحات الواردة في اتفاق الطائف في دستور جديد صُمّم لوضع حد لازدواجية الدستور/«الميثاق الوطني». كرّست مقدمة الدستور الجديد تسوية جديدة بصدد هوية البلد، إذ عرّفت لبنان على أنه «عربي الانتماء» و«الوطن النهائي للبنانيين». جدير بالذكر أن النص على نهائية الكيان اللبناني، بمعنى عدم تذويبه في وحدة ما مع أي بلد عربي آخر، وخصوصاً سورية، مطلب رئيسي للمسيحيين منذ صوغ «الميثاق الوطني» عام ١٩٤٣. من جهة ثانية، جرى «تصعيد» منسوب العروبة في الدستور الجديد من «الوجه العربي» كما ورد في «الميثاق الوطني» إلى «الانتماء العربي». كذلك تضمنت مقدمة الدستور الخطوط العريضة للسياسات الاقتصادية وأبرز ما ورد هنا الالتزام الحاسم بـ«نظام الاقتصاد الحر» المعطوف على التنمية المتوازنة لجميع المناطق اللبنانية والعدالة الاجتماعية[٣].

تصوّرت «وثيقة الوفاق الوطني» حلاً للأزمة اللبنانية على مرحلتين. الجمهورية الثانية التي أسست لها الوثيقة هي مرحلة انتقالية إلى جمهورية ثالثة تلغى فيها الطائفية السياسية. فجرى تعديل المادة ٩٥ من الدستور من أجل إلزام أول مجلس نيابي منتخَب بإنشاء هيئة خاصة لهذا الغرض. ولكن دون تحديد مهلة زمنية لعملها. كذلك نصّت الوثيقة على أن الجمهورية الثالثة اللاطائفية سوف تُفتتح بانتخاب مجلس متحرر من القيد الطائفي. أما الطوائف فيجري تمثيلها في مجلس شيوخ شبيه بالذي نص عليه دستور العام ١٩٢٦ يتمتع بصلاحيات واسعة في القضايا ذات الصفة الوطنية.

غير أن هيئة إلغاء الطائفية السياسية لم تر النور إذ عارض إنشاءها الزعماء المسيحيون وتواطأ معهم في المعارضة عدد من زعماء الطوائف الأخرى.

عملياً، أدى اتفاق الطائف إلى إعادة إنتاج النظام الطائفي لكن بعد إجراء تعديلات هامة على توازن القوى بين مكوناته. بداية، حلّت المناصفة محلّ نسبة ٥/٦ في توزيع مقاعد مجلس النواب، التي زيدت إلى ١٢٨ مقعداً، والحقائب الوزارية. ثم ألغيت نِسب التمثيل الطائفي في الوظائف الإدارية والقضاء والجيش والشرطة باستثناء وظائف الفئة الأولى، أي المديرين العامين في الوزارات، حيث اعتمدت المناصفة وتداول المراكز مما يعني أنه لم يعد يوجد مراكز فئة أولى مخصصة لهذه الطائفية أو تلك.

والأهم من ذلك، أن صلاحيات رئيس الجمهورية تقلّصت إلى حد كبير لمصلحة رئيس الوزراء والوزارة ورئيس مجلس النواب لكن مع المحافظة على نسب التمثيل الطوائفية في تلك المناصب بين الموارنة والشيعة والسنّة. فعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية يبقى رئيس الدولة ورمز وحدة البلد وحامي الدستور، إلا أنه خسر معظم صلاحياته التنفيذية. فهو يحضر اجتماعات مجلس النواب ولكن دون الحق في التصويت، مقارنة مع السابق حيث كان يترأس جلسات مجلس الوزراء ولا يستطيع المجلس إصدار المراسيم دون حضوره. أما رئيس الوزراء، وهو في السابق معيّن من رئيس الجمهورية، فصار منتخباً في «استشارات إلزامية» يجريها رئيس الجمهورية مع النواب، تلزمه بتكليف من ينال أكثرية أصوات النواب بتأليف الحكومة (المادة ٥٣ معدّلة). إلى ذلك، انتقل الحق في حل مجلس النواب من الرئيس إلى مجلس الوزراء (المادة ٥٥

معدلة) والمراسيم التي كان يوقعها الرئيس سابقاً مع الوزير المعني باتت تتطلب التوقيع الإضافي لرئيس مجلس الوزراء (المادة ٥٤ معدلة).

أدى تدبير الترويكا الحاكمة إلى علاقات قوى رجراجة إلى أبعد حد. بهذا المعنى، أنتج اتفاق الطائف نظامَ فتنة جديداً. صارت النزاعات بين شاغلي المناصب الثلاثة الرئيسية حالة دورية عضالاً. لكن هذه المرة كان ثمة حَكَمٌ هو الرئيس حافظ الأسد في دمشق. وهكذا، وفق أعرق التقاليد القبلية، صارت الوساطة في النزاعات بذاتها رافعة للسلطة السورية على لبنان واللبنانيين.

ولكن كان ثمة أكثر من ذلك في دور سورية في لبنان. فقد أوكلت أميركا وأوروبا لبنان ما بعد الحرب إلى سورية. وعلى الرغم من أن لاتفاق الطائف راعيين اثنين هما سورية والعربية السعودية، انتقل دور الرعاية الحاسم إلى دمشق، خصوصاً بعد زيادة تورّط الشريك السعودي في أزمة الخليج. لم يتم الانسحاب السوري إلى البقاع، المفترض تنفيذه قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وإذا تعيين سورية ٤٠ نائباً جديداً في البرلمان الانتقالي يضاعف من نفوذها في الانتخابات التالية ويؤدي إلى مجيء مجلس تشريعي ذي أكثرية موالية لدمشق. هذا وقد تفاقم ذلك الاختلال جراء القرار الذي اتخذته القوى المسيحية بمقاطعة انتخابات العام ١٩٩٢.

عشية نشر «معاهدة الصداقة والأخوة والتعاون»، أدلى العقيد غازي كنعان، رئيس جهاز الأمن في القوات العربية السورية العاملة في لبنان، بتصريح ذي دلالة إلى الصحافة اللبنانية قال فيه:

«أنتم اللبنانيين أذكياء ومبدعون وتجار ناجحون. قريباً، سوف يأتي

إليكم ١٢ مليون من جيرانكم السوريين. أنشئوا الصناعات الخفيفة، مارسوا التجارة، تعاطوا الإعلام الخفيف الذي لا يتعارض مع الأمن. تألقوا عبر العالم بابتكاراتكم ولكن أتركوا السياسة لنا. لكلٍ مجاله في لبنان: مجالكم التجارة ومجالنا السياسة والأمن».

هنا يكمن برنامج متكامل يؤكد أنه لم يجر توكيل الأمن للمسؤولين السوريين والقوات السورية العاملة في لبنان فقط، بل أوكلت إليهم أيضاً الدولة اللبنانية بكأملها. أما عن الصلة بين الأمن والإعلام، فلم تكن وليدة انحراف مهني يعاني منه غازي كنعان. ترى «معاهدة الدفاع والأمن» بين البلدين إلى حرية الصحافة في لبنان على أنها همّ أمني، ما يخضع الإعلام للهواجس السورية القديمة تجاه دور الصحافة اللبنانية في التغيير السياسي داخل البلد الشقيق. غير أن هذا كله يفترض أن المسؤولين السوريين في لبنان كما في سورية، سوف يحترمون تقسيم العمل الذي أوكل الاقتصاد إلى التجار المبدعين الناجحين، وترك الصناعة الخفيفة والتجارة والإعلام الخفيف بيد اللبنانيين. طبعاً لم يحصل ذلك إطلاقاً خلال الحرب ولا هو حصل في فترة ما بعد الحرب. ولكن تلك قصة أخرى.

مهما يكن، نجح اتفاق الطائف، بالتباساته وتناقضاته، في وضع حد للنزاعات المسلّحة. وفتح صفحة جديدة في تاريخ لبنان.

الهوامش

(١) Council For Lebanese American Understanding (CLAO) *Policy Statement and Analysis of the Lebanese Situation* (July 1991) appendix C, p. 5.

(٢) هي دورية ينشرها أنصار ميشال عون في «المركز اللبناني للإعلام»، العدد ٣، ٢ أيار/مايو ١٩٩٠، ص ١٤.

(٣) ـ للمزيد عن اتفاق الطائف ومصير تنفيذه، راجع: ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٣؛ و Farid al - Khazin, *The Communal Pact of National Identities: The Making and Politics of the 1943 National Pact* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1991).

(٤) *Arabies*, Paris, no. 54, (Juin 1991).

المراجع العربية

- اسكندر يعقوب أبكاريوس، **نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان**، لندن وبيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٠.

- عبد الرحيم أبو حسين، **لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني**، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٥.

- حسين غضبان أبو شقرا ويوسف خطار أبو شقرا، **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية**، بيروت، مطبعة الاتحاد، ١٩٩٢.

- أوغست أديب، **لبنان بعد الحرب**، القاهرة، ١٩١٩.

أنطون ضاهر العقيقي، **ثورة وفتنة في جبل لبنان**، تحرير يوسف إبراهيم يزبك، بيروت، ١٩٣٨.

- محمد عطالله ويوسف صايغ، **نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦.

قسطنطين الباشا، **تاريخ أسرة آل فرعون**، حريصا ـ لبنان، ١٩٣٢.

- سليم البستاني، **الأعمال المجهولة**، تحرير ميشال جحا، لندن وبيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.

- مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.

مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية**، ١٩٠٠-١٩٥٠، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨١.

مسعود ضاهر، **الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٨.

- كلود دوبار وسليم نصر، «لبنان: الصدامات الطائفية، القضية الوطنية والصراعات الطبقية»، **الطريق**، الأعداد ١-٨، كانون الثاني/يناير-آب/أغسطس ١٩٧٦، ص ٦٩-٧٩.

- هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

- زهير هواري، **الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي للبنان**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

- شارل حلو، **مذكراتي، ١٩٦٤-١٩٦٥**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٩٥.

- شارل حلو، **حياة في ذكريات**، **بيروت**، دار النهار، ١٩٩٥.

- ديفيد هيرست، «جمهورية الميليشيات»، **القبس**، الأعداد ٩٨-١٠٠، ٢٦-٢٨ آب/أغسطس، ١٩٨٥.

- منذر جابر، **الشريط الحدودي المحتل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

- كمال جنبلاط، **حقيقة الثورة اللبنانية**، بيروت، ١٩٥٩.

- وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠-١٩٢٠**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

- عصام خليفة، **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٥.

- عصام خليفة، **الحدود الجنوبية للبنان**، بيروت، ١٩٨٥.

- بشارة الخوري، **مجموعة خطب**، أيلول ١٩٤٣ - كانون الأول ١٩٥١، بيروت ١٩٥١.

- بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، بيروت، ١٩٦٠.

- شاكر الخوري، **مجمع المسرّات**، الطبعة الثانية، بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٥.

- محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح الإسلامي**، بيروت، ١٩٧٧.

- عيسى اسكندر المعلوف، **تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني**، الطبعة الثانية، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.

- ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٣.

- ميخائيل مشّاقة، **كتاب مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان**، القاهرة، ١٩٠٨.

- جبرائيل منسّى، **في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم فيها لبنان المغترب**، بيروت، ١٩٥٠.

- أمين ناجي (أنطوان نجم)، **شرعة من أجل ميثاق وطني جديد**، بيروت، آفاق مشرقية، ١٩٧٩.

- أمين ناجي (أنطوان نجم)، **دولة التنمية والمساواة والعدالة والعيش**

المشترك، بيروت، آفاق مشرقية، ١٩٩٢.

- سليم نصر، «بيروت الكبرى، ١٩٧٥: حدود الاندماج الاجتماعي»، **الواقع**، العدد ٣، ١٩٨١، ص ٦٩-١١٠.

- **نبذة مختصرة في حوادث لبنان والشام، ١٨٦٢ ـ ١٨٤٠**، تحرير الأب لويس شيخو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٧.

- أمين الريحاني، **قلب لبنان**، بيروت، دار الريحاني، ١٩٦٥.

- اسكندر الرياشي، **قبل وبعد، ١٩١٨-١٩٤١**، بيروت، ١٩٥٣.

- اسكندر الرياشي، **الأيام اللبنانية**، بيروت، ١٩٥٩.

- اسكندر الرياشي، **رؤساء لبنان كما عرفتهم**، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١.

- يوسف سالم، **خمسون سنة مع الناس**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٥.

- يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال، الجزء الأول، ١٩٠٦-١٩٢٢**، بيروت، ١٩٦٧.

- وضاح شرارة، **في أصول لبنان الطائفي، خط اليمين الجماهيري**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥.

- وضاح شرارة، **حروب الاستتباع: لبنان الحرب الأهلية الدائمة**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.

- وضاح شرارة، **السلم الأهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤-١٩٦٧**، في جزءين، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

- أحمد فارس الشدياق، **الساق على الساق في ما هو الفارياق**، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦.

- آنا سميليانسكايا، **الحركات الفلاحية في لبنان خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢.

- عادل الصلح، **سطور من الرسالة: تاريخ حركة استقلالية قامت في المشرق العربي سنة ١٨٧٧**، بيروت، ١٩٦٦.

- كاظم الصلح، **مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان**، بيروت، آذار/مارس ١٩٣٦.

- **تقرير ومقررات المؤتمر الوطني الديمقراطي في لبنان**، بيروت، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٣٨.

- صبحي العمري، **أوراق الثورة العربية**، في ثلاثة مجلدات، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١.

- **وثائق الحركة الوطنية اللبنانية، ١٩٧٥-١٩٨١**، بيروت، بلا تاريخ.

- الخوري أنطون يمّين، **لبنان بعد الحرب، ١٩١٤-١٩١٩**، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٩.

- علي الزين، **فصول من تاريخ الشيعة في لبنان**، بيروت، دار الكلمة، ١٩٧٩.

- علي الزين، **للبحث عن تاريخنا في لبنان**، بيروت، ١٩٧٣.

المراجع الأجنبية

Brochures, guides, memos

Mémorandum de Protestation Présenté par les Habitants des Territoires Annexés Illégalement au Sandjak Autonome du Mont Liban (Beyrouth: s.d.)

Le Bequaa aux Libanais ! Mémoire présenté aux gouvernements des Grandes Puissances, protectrices du Liban, par les Conseils Municipaux de la ville de Zahlé et du Mont-Liban (Zahleh: March 1913).

Chambre de Commerce de Marseille, *Congrès français de la Syrie – Séances des Travaux* (Marseille: 1919).

Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie, *Répertoire Economique et Financier de la Syrie et du Liban* (Paris: 1932).

Direction Centrale de la Statistique, Ministère du Plan, Po-*ion active au Liban* (Beirut: 1972).

L'Indicateur Libano-Syrien 1922 (Beyrouth: Société Syrienne de Publicité, 1922).

L'Indicateur Libano-Syrien 1928–1929 (Beyrouth: Société Syrienne de Publicité, 1929).

Archives:

– The Foreign Service of the United States of America *(FSOUSA)*, The State Department Declassified Lebanon, U.S.A.

– *General Spears Papers*, Middle East Centre, St. Antony's College, Oxford.

Newspapers and Journals:

Les Cahiers de l'Orient (Paris)

The Economist (London)

L'Eveil (Beirut)

L'évènement du jeudi (Paris)

Foreign Affairs (Washington)

Al-Hayat (London-Beirut)

The International Herald Tribune (New York)

Le Jour (Beirut)

Los Angeles Times (Los Angeles)

Maghreb-Machreq (Paris)

Le Monde (Paris)

Le Monde Diplomatique (Paris)

L'Orient-Le Jour (Beirut)

Al-Qabas (Kuwait)

Al-Safa (Beirut)

The Times (London)

Unpublished:

al-Husamy, Ratib, "The Commerce of Beirut and the Bayhum Merchant House Some 100 Years ago, 1828–1856", Unpublished M.A. Thesis (Beirut: American University of Beirut, January 1942.)

Makdisi, Samir, "Post-War Lebanese Foreign Trade", Unpublished M.A. Thesis (Beirut: American University of Beirut, June 1955).

Naff, Alixa, "A Social History of Zahle, the Principal Market Town in Nineteenth Century Lebanon, "Unpublished Ph D. Thesis in History (Los Angeles: University of California, 1972.

Nasr, S, and M., "Remarques sur la composition structurelle du secteur industriel au Liban" (Beyrouth: 1971).

– – – -, "Les travailleurs de la grande industrie dans la banlieue-Est de Beyrouth" (Beyrouth: 1974).

Salam, Nawaf, "L'insurrection de 1958 au Liban, (Paris: Université de Paris-Sorbonne, 1979).

Sassine, Fares "Le Libanisme maronite. Contribution à l'étude d'un discours Politique", Thèse de doctorat de 3ème cycle en philosophie, (Paris: Université Paris V-Sorbonne, 1979).

Books and Articles:

El-Amine, A. and Wehbi, N., *Système d'enseignement et di-*

vision sociale au Liban (Paris: Editions le Sycomore, 1980).

Abou el-Rousse Slim, Souad, *Le métayage et l'impot au Mont-Liban, XVIIIe et XIXe siecle (Beyrouth: Dar el-Machreq, 1987).*

Abu Husayn, "Abd al-Rahim, *Provincial Leadership in Syria,1575–1660* (Beirut: American University of Beirut, 1985).

Ageron, Charles-Robert, "Abd el-Kader, souverain d'un royaume arabe d'Orient", *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* (1970), pp. 15–30.

Ajami, Fuad, *The Vanished Imam. Musa al Sadr and the Shia of Lebanon* (Ithaca-London: Cornell University Press, 1986).

Akarli, Engin, *The Long Peace. Ottoman Lebanon, 1861–1920* (Los Angeles: University of California Press, 1993).

Balibar, E. and Wallerstein, I., *Race, nation, classe: les identités ambiguës* (Paris: La Découverte, 1988).

Bakhit, Muhammad, *The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century* (Beirut: Librairie du Liban, 1982).

Barakat, Halim, ed. *Toward a Viable Lebanon* (New York: 1988).

Benassar, *Anatomie d'une guerre et d'une occupation. Evénements du Liban de 1975 à 1978* (Paris: Editions Galilée, 1978).

Beydoun, Ahmad, *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais* contemporains (Beyrouth: Publications de l'Université Libanaise, 1984).

– – – -, *Le Liban: itinéraires d'une guerre incivile* (Paris: édi-

tions Karthala, 1993)

Binder, Leonard, ed. Politics in Lebanon (New York: Wiley, 1968).

Bowring, John, *Report on the Commercial Statistics of Syria* (London: HMSO, 1840),

Buheiry, Marwan, *Beirut's Role in the Political Economy of the French Mandate, 1919–1939* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1986).

CERMOC, *Etat et perspectives de l'industrie au Liban* (Beyrouth: Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen Orient, 1978).

Chamoun, Camille, *Crise au Moyen Orient* (Paris: Gallimard, 1963).

– - – -, *Crise au Liban* (Beyrouth: 1977).

Chevalier, Dominique, *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe* (Paris: P. Geuthner, 1971).

– - – -, "Aspects sociaux de la Question d'Orient. Aux origines des troubles agraires libanais en 1858", *Les Annales: Economies, Sociétés, Civilisations*, Year 1, No.1 (January-March 1959), pp.

– - – -, "Que possédait un cheikh maronite en 1858 ?", *Arabica*, Vol.VII (1960), pp.

– - – -, "Lyon et la Syrie en 1919, les bases d'une intervention", *Revue Historique*, t. 224, (1960), pp.

Chiha, Michel, *Le Liban Aujourd'hui* (Beyrouth: Editions du Trident, 1949).

– - – -, *Politique Intérieure* (Beyrouth: Editions du Trident 1957).

----, *Propos d'économie libanaise* (Beyrouth: Editions du Trident, 1965).

----, *Visage et présence du Liban* (Beyrouth: Les Conférences du Cénacle Libanais, XVIIIe année, no. 9–12, 1964).

----, *Palestine*, 2nd edn. (Beyrouth: Editions du Trident, 1967).

Chomsky, Noam, *The Fateful Triangle. The United States, Israel and the Palestinians*, foreword by Edward Said (Cambridge MA: South End Press, 1999).

Churchill, Colonel Charles, *The Druzes and the Maronites Under Turkish Rule, from 1840 to 1860* (London: Bernard Quaritch, 1862).

Comité Central Syrien, *La question syrienne exposée par les Syriens* (Paris: 1919).

Conrad, Lawrence I., ed. *The Formation and Perception of the Modern Arab World. Studies by Marwan R. Buheiry* (Princeton: The Darwin Press,1989).

Corm, *Georges, Géopolitique du conflit libanais* (Paris: La Découverte, 1986).

----, *Le Liban Contemporain. Historie et Société* (Paris: La Découverte, 2003).

----, "Liban: hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", *Maghreb – Machreq*, no. 131 (January-March 1991), pp. 13–25.

Couland, Jacques, *Le mouvement syndical au Liban, 1919–1946 (Paris: Editions* Sociales, 1970).

De Nerval, Gérard, *Le Voyage en Orient*, 2 vol (Paris: Flammarion,1980).

Dib, Kamal, *Warlords and Merchants. The Lebanese Business and Political Establishment* (Reading-UK: Ithaca Press, 2004).

Dubar, C. and Nasr, S., *Les classes sociales au Liban* (Paris: Fondation nationales des sciences politiques, 1976).

Ducruet, Jean, *Les capitaux européens au Proche Orient* (Paris: 1963).

Ducousso, Gaston, *L'industrie de la Soie en Syrie et au Liban* (Beyrouth: 1913).

Eisenberg, Laura Zittrain, *My Enemy's Enemy-Lebanon in the Early Zionist Imagination, 1900–1948* (Detroit: Wayne State University Press) 1994.

Emerit, Marcel, 'La crise Syrienne et l'expansion économique française en 1860', *Revue Historique*, t. 207, (year) pp. 211–232.

Eveland, W.C., *Ropes of Sand. America's Failure in the Middle East* (London and New York: W. N. Norton, 1980).

Evron, Yair, *War and Intervention in Lebanon, the Israeli-Syrian Deterrence Dialogue* (London: Croom Helm, 1987).

Fawaz, Leila Tarazi, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Lebanon* (Cambridge/London: Harvard University Press, 1982).

- - - -, *An Ocasion for War. Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860* (London/New York: I.B. Tauris, 1994).

Fisk, Robert, *Pity the Nation* (Oxford: Oxford University

jours, vol I and IV, (Paris: 1955, Beyrouth: 1958).

Johnson, Michael, *Class and Client in Beirut – The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840–1985* (London: Ithaca Press, 1986).

– – – -, *All Honourable Men, The Social Origins of War in Lebanon* (London/New York: Center for Lebanese Studies and I.B. Tauris, 2001).

Jouplain, M. (Bulus Nujaym), *La question du Liban. Etude d'histoire diplomatique et de droit international* (Paris: 1908).

Junblat, Kamal, *I Speak for Lebanon* (London: Zed Press, 1982).

Kapeliouk, Amnon, *Sabra et Chatila: enquête sur un massacre* (Paris: éditions du Seuil, 1982).

Kassir, S. and Mardam-Bey, F., *Itinéraires de Paris à Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe, 2 vols.* (Washington/Paris: Les livres de la Revue d'études palestiniennes, 1992 and 1993).

Kassir, Samir, *La guerre du Liban: de la dissension nationale au conflit régional,* 1975–1982 (Paris/Beirut: Karthala-CERMOC, 1994).

– – – -, *Histoire de Beyrouth* (Paris: Fayard, 2003).

Kemp, Percy, "La stratégie de Bachir Gemayel", *Hérodote,* Nos. 29/30 (1983), pp. 55–82.

The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals: 1958-1970 (London: Oxford University Press, 1971).

Khalaf, Samir, *Persistence and Change in 19th Century Lebanon* (Beirut: Khayat, 1979).

– – – -, *Lebanon's Predicament* (New York: Columbia University Press, 1987).

– – – -, *Civil and Uncivil Violence in Lebanon. A History of the Internationalisation of Communal Conflict* (New York: Columbia University Press, 2002).

Khalidy, Tarif, ed. *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: The American University of Beirut, 1984).

Khalidy, Walid, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East* (Cambridge, Mass.: Harvard Center for International Affairs, 1976).

Khater, Akram, *Inventing Home: Emigration, gender and the making of the Lebanese* Middle Class, 1861–1921 (Berkeley: University of California Press, 2001).

Al-Khazin, Farid, *The Breakdown of the State in Lebanon, 1967–1976* (London: I. B.Tauris, 2000).

– – – -, *The Communal Pact of National Identities: the Making and Politics of the 1943 National Pact* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1991).

Khouri, Gérard D., *La France et l'Orient Arabe. Naissance du Liban Moderne, 1914-1920* (Paris: Armand Collin,1993)

Khuri, Fuad, From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut (Chicago: University of Chicago Press, 1975).

Labaki, Boutros, *Introduction à l'histoire économique du Liban. Soie et commerce extérieur en fin de période ottomane, 1840–1914* (Beyrouth: publications de l'Université libanaise, 1984).

Labaki, B. and Abou Rjeili, *K.; Bilan des guerres libanaises* (Paris: Editions l'Harmattan, 1994),

Laurens, Henri, *Le Royaume Impossible. La France et la genèse du monde arabe* (Paris: Armand Colin, 1990).

Longrigg, Stephen, *Syria and Lebanon under French Mandate* (London: Oxford University Press, 1958).

Makdisi, Samir, *The Lessons of Lebanon. The Economics of War and Development* (London/New York: I. B. Tauris, 2004).

Makdisi, Ussama, *The Culture of Sectarianism. Community, History and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon* (Berkely: University of California Press, 2000).

Massarra, Antoine, *La structure sociale du Parlement libanais de 1920 à 1973* (Beyrouth: Publications de l'Université St. Joseph, 1975).

Mills, Dana Hafar and Shehadi, Nadim (eds.) *Lebanon, a History of Conflict and Consensus* (London: I.B.Tauris, 1988).

Nasr, Selim, 'Roots of the Shi'i Movement in Lebanon', *MERIP-Middle East Reports*, 15:5 (1985), pp.

- - - -, 'The Crisis of Lebanese Capitalism', *MERIP-Middle East Reports*, no. 73 (1978) pp.

- - - -, "'Pour éclairer la guerre civile au Liban', in *Liban-Palestine: promesses et mensonges de l'Occident* (Paris: L'Harmattan, 1977).

- - - -, 'La transition des chi'ites vers Beyrouth: mutations sociales et mobilisation communautaire à la veille de 1975', in *CERMOC, Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq* (Beirut: 1985), pp. 86–116.

Newman, Barbara, *The Covenant. Love and Death in Beirut* (New York: Crown Publishers, 1989).

Norton, Augustus Richard, *Amal and the Shi'a. Struggle for the Soul of Lebanon* (Austin: University of Texas Press, 1989).

Owen, Roger, (ed.) *Essays on the Crisis in Lebanon* (London: Ithaca Press, 1976).

----, *The Middle East in the World Economy, 1800–1914* (London: Methuen, 1981).

Petran, Thabita, *The Struggle Over Lebanon* (New York: Monthly Review Press, 1987).

Picard, Elizabeth, *Liban, état de discorde, des fondations à la guerre civile* (Paris: Flammarion, 1988).

Polk, William, *The Opening of South Lebanon, 1788–1840* (Cambridge: Harvard University Press, 1963).

Porath, Yehoshua: "The Peasant Revolt of 1858–1861 in Kisrawan", *Asian and African Studies*, Vol. 2 (1966), pp. 77–157.

Poujade, Eugène, *Le Liban et la Syrie, 1845–1860* (Paris: 1867).

Poujoulat, Baptistin, *La vérité sur la Syrie*, 1st edn, 1861 (Beyrouth: éditions Lahd Khater, 1986).

Rabbath, Edmond, *La formation historique du Liban politique et constitutionnel. Essai de synthèse* (Beyrouth: Publications de l'Université Libanaise, 1973).

Rabinovich, Itamar, *The War for Lebanon, 1970–1985* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1984).

Randall, Jonathan, *Going All the Way. Christian Warlords, Israeli Adventurers and the War in Lebanon* (New York:

Random House, 1984).

Saadé, Joseph, *Victime et Bourreau. Une vie racontée par F. Brunquell et F. Couderc* (Paris: Calmann-Levy, 1989).

Sadaki, L. and Salam, N., *Civil War in Lebanon Since 1975* (Beirut: American University of Beirut, 1987)

Safa, Elie, *L'émigration libanaise* (Beyrouth: Publications de l'Université St. Joseph, 1960).

Salam, Nawaf, *Mythes et politiques au Liban* (Beirut: Editions FMA, 1987).

Salamé, Ghassane, *Lebanon's Injured Identities. Who Represents Whom During A Civil War?* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1986).

Salibi, Kamal, *The Modern History of Lebanon* (New York: Praeger, 1964).

- - - -, *Crossroads to Civil War: Lebanon 1959–1976* (New York: Caravan Books, 1976).

- - - -, *A House of Many Mansions. The History of Lebanon Reconsidered* (Berkeley: University of California Press, 1988).

- - - -, "Lebanon under Fuad Chehab, 1958–1964", *Middle Eastern Studies* vol. 4, no. 3, (April 1966).

Samné, Georges, La Syrie (Paris: 1920).

Sampson, A., *The Arms Bazaar*, 5th edn (London: Hodder and Stoughton, 1985).

Sayegh, Yusef, *Entrepreneurs of Lebanon* (Cambridge: Harvard University Press, 1962).

Sayegh, Rosemary, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London and New Jersey: Zed

Books, 1994).

Schiff, Z. and Ya'ari E. *Israel's Lebanese War* (London: Unwin, 1986).

Shiffer, Shimon, *Opération Boule de Neige. Les secrets de l'intervention israélienne au Liban* (Paris: JCLattes, 1984)

Schultze, Kirsten, *Israel's Covert Diplomacy* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

Sfer, Abdallah, *Le Mandat Français et les Traditions Françaises en Syrie et au Liban* (Paris: 1922).

Sharara, Waddah, *Transformations d'une manifestation religieuse dans un village du Liban-Sud-'Ashura* (Beyrouth: Université Libanaise, Institut des sciences sociales, 1968).

Shehadi, Nadim, *The Idea of Lebanon – Economy and State in the Cenacle Libanais, 1946–1954* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1987).

Shultz, George P., *Turmoil and Triumph. My Years as Secretary of State* (New York: Charles Scribner's Sons, 1993).

Spagnolo, John, *France and Ottoman Lebanon* (London: Ithaca Press, 1977).

Stoakes, Frank, "The Supervigilantes: The Lebanese Kata'eb Party as a Builder, Surrogate and Defender of the State", *Middle East Studies*, Vol. 11, No. 3 (1975).

Témoin oculaire, *Souvenirs de Syrie*. Expédition française de 1860 (Paris: Librairie Plon, 1903).

Thobie, Jacques, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman, 1895–1914* (Paris: Publications de la Sorbonne, Imprimerie nationale, 1977).

- - - -, *Ali et les quarante voleurs. Impérialismes et Moyen-Orient de 1914 à nos jours* (Paris: Editions Messidor, 1985).

Touma, Toufic, *Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIIIème siècle à 1914, 2* vols., (Beyrouth: Publications de l'Université libanaise, 1971).

Tueni, Ghassan, *Une guerre pour les autres* (Paris: J.C.Lattès, 1985).

Tyan, Ferdinand, *France et Liban: Défense des intérêts français en Syrie* (Paris: 1917).

Urquhart, David, *The Lebanon: A History and a Diary, 2* vol (London: Thomas Cautley Newby, 1860).

Vallaud, Pierre, *Le Liban au bout du fusil* (Paris: Hachette, 1976).

Van Leew, Michel, "Un cas particulier de nationalisme: Emile Edde", *Cahiers du GREMAMO*, No. 7 (1990).

Weinberger, Naomi, Syrian Intervention in Lebanon (New York: Oxford University Press, 1986).

Weulersse, Jacques, *Paysans de Syrie et du Proche Orient* (Paris: 1946).

Yver, Georges 'Les maronites et l'Algérie', in Y. Moubarac ed., *Pentalogie antiochienne / domaine Maronite*, Tome I, Vol. 2 (Beirut: 1984) pp. 981- 1010.

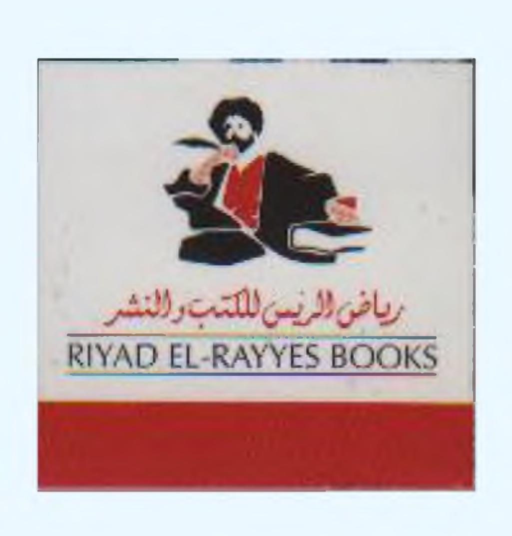
Zamir, Meir, *The Formation of Modern Lebanon* (London-Sydney: Croom Helm, 1985).

- - - -, *Lebanon's Quest: The Road to Statehood, 1926–1939* (London: I.B.Tauris, 2000).

Ziadeh, Nicolas, *Syria and Lebanon* (London: Ernest Benn

Ltd., 1957).

Zisser, Eyal, *Lebanon. The Challenge of Independence* (Oxford/New York: I.B. Tauris, 2000).


رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS